الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة1 الحاج لخضر

الأمن في المنطقة المغاربية بين التنظير والممارسة

مذكرة تخرج مكملة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالب:
بهلول تقي الدين

إشراف الأستاذ:
أ.د/ زغدار عبد الحق

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
زياني صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
زغدار عبد الحق	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
زغوني رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا ممتحنا
هوادف عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة مسيلة	عضوا ممتحنا
حمدان محمد الطيب	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية:
2024-2025م

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ }

"لا يزال المرء عالما ما طلب العلم، فإذا ظن أنه قد علم فقد جهل."
ابن المبارك

إهداء وشكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين، أمي الغالية وأبي العزيز اللذان لم يبخلا علينا بشيء منذ وعيت على هذه الحياة وطوال مشواري الدراسي والبحثي فجزاهما الله عنا خير الجزاء ووفقنا لبرهما.

الشكر موصول للأستاذ المشرف الذي قبل الإشراف على هذه الدراسة التي تمت بتوجيه منه، الشكر والإمتنان لأساتذة قسم العلوم السياسية بباتنة الذين لم يدخروا جهدا في دعمنا معنويا وماديا.

إلى اخواني وأصدقائي وزملائي الذين كان لهم دور في تشجيعي على الإستمرار والكفاح رغم كل الظروف.

إلى كل جندي معلوم ومجهول ساهم في اخراج هذا البحث.

إلى كل باحث مهتم بالعلوم السياسية وشغوف بالعلاقات الدولية والدراسات الأمنية والإستراتيجية.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع، راجيا من المولى عز وجل أن يكتب له القبول.

فهرس المحتويات

المقدمة

الفصل الأول: التنظير في الدراسات الأمنية: مقاربة مفاهيمية

المبحث الأول : المفاهيم المفتاحية للتنظير في الدراسات الأمنية .

المطلب الأول: مكانة النظرية في دراسة العلاقات الدولية .

المطلب الثاني: إيتيمولوجيا الأمن (تأصيل مفاهيمي للمصطلح).

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على التنظير في الدراسات الأمنية.

المطلب الأول: إشكالية التنظير في العلاقات الدولية : حل الألغاز البحثية.

المطلب الثاني: سياق تطور حقل الدراسات الأمنية.

الفصل الثاني: المنظور العقلاني/التأملي و تطور مفهوم الأمن

المبحث الأول: البناء النظري للواقعية: نظرية حل المشكل

المطلب الأول: النواة الصلبة للبرديام الواقعي
المطلب الثاني: الأسس المعرفية لنظرية حل المشكل
المطلب الثالث: الطرح الواقعي للأمن :اشكالية المراجعة المفاهيمية و ضوابط الإستمرارية

المبحث الثاني: البناء النظري الليبرالي و الأمن

المطلب الأول: فرضيات الليبرالية : التحول في المسلمات الواقعية
المطلب الأول: البناء الوضعي للمسلمات الليبرالية
المطلب الثالث: الطروحات الليبرالية للأمن: من الفوضوية البنوية الى الاعتماد المركب

المبحث الثالث: البناء المعرفي الما بعد وضعي و مراجعة الأسس الابستمولوجيا- الانطولوجية- الاكسيولوجية التقليدية.

المطلب الأول: مراجعة الأسس الابستمولوجيا و "إقحام التأملية النظرية".
المطلب الثاني: مراجعة الأسس الأنطولوجية و التملص من الدولاتية المركزية.
المطلب الثالث: مراجعة الأسس الأكسيولوجية: من الموضوعية العلمية الى المعيارية النظرية.

المبحث الرابع: الدراسات الأمنية النقدية في أروبا: مقاربات بديلة للأمن.

المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية: تحليل أمني جديد للشؤون الأمنية.
المطلب الثاني: مدرسة ابريستويث "ويلز" للدراسات الأمنية: اعادة صياغة الأمن.
المطلب الثالث: مدرسة باريس: الجسر "البين- تخصصي" للدراسات الأمنية.

المبحث الخامس: المنظور البنائي: أرضية وسطية في الدراسات الأمنية

المطلب الأول: البناء العام للنظرية البنائية و محاولة جسر الهوة التنظيرية.

المطلب الثاني: الدراسات الأمنية البنائية :الأمن كبناء اجتماعي.

الفصل الثالث: البناء الجيوسياسي/البيئة الأمنية في المنطقة المغاربية

المبحث الأول: التموقع الجيوستراتيجي للمنطقة المغاربية.

المطلب الأول: الفضاء المغاربي كمفهوم جغرافي/حضاري

المطلب الثاني: المقومات الإستراتيجية للمنطقة المغاربية

المبحث الثاني: الخصائص البنيوية للدولة المغاربية.

المطلب الأول: إشكالية بناء الدولة في المنطقة المغاربية

المطلب الثاني: طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية

المبحث الثالث: الدوائر الجيوسياسية للأمن المغاربي.

المطلب الأول: البعد المتوسطي للأمن المغاربي

المطلب الثاني: أمن المنطقة المغاربية و العمق الصحراوي-الإفريقي

المطلب الثالث: الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي المغاربي: حدود التفاعل

الفصل الرابع : أمن المنطقة المغاربية بين التهديدات/الأجندات الأمنية

المبحث الأول: طبيعة و مصادر التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: المعضلة الأمنية البينية المغاربية

المطلب الثاني: المشاكل الأمنية ذات الطبيعة السياسية والتنموية

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية اللاتماثلية

المبحث الثاني: السياسات الأمنية لدول المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: السياسة الأمنية الجزائرية

المطلب الثاني: السياسة الأمنية المغربية

المطلب الثالث: السياسة الأمنية التونسية

المطلب الرابع: المعضلة الأمنية الليبية

المبحث الثالث: السياسات الأمنية للقوى الكبرى و استراتيجياتها تجاه المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: البعد الأمني في السياسة الأوروبية تجاه المنطقة المغاربية

المطلب الثاني: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية

المطلب الثالث: الدور الروسي والصيني في المنطقة المغاربية

المبحث الرابع: هندسة بناء منظومة أمنية مغاربية حديثة.

المطلب الأول: المنطقة المغاربية كمركب أمني إقليمي

المطلب الثاني: إصلاح القطاع الأمني في الدول المغاربية

المطلب الثالث: متطلبات هندسة منظومة أمنية مغاربية متكاملة

الخاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

المقدمة

بحكم عدة عوامل متضـــافرة، تنتمي المنطقة المغاربية إلى المجموعات الأربع الإســـلامية والعربية والإفريقية والمتوسـطية. منذ القدم وحتى يومنا هذا، يزخر تاريخ وجغرافية هذه المنطقة بتعقد في القضـــايا المتعلقة بالأمن وخاصـــة الاهتمام الذي أبدته به القوى الكبرى مثل الجيوش الرومانية والعربية والعثمانية والأوروبية. إن تضـافر هذه العوامل يجعل من الفضـاء المغاربي موضـوعا معتبرا لدى صـانعي السـياسـة الدولية والمهتمين بالشـؤون الإسـتراتيجية، مما يمنحه مكانة مهمة في العلاقات الدولية.

لقد شـكلت نهاية الحرب الباردة، منعطفا في دراسـة العلاقات السـياسـية الدولية، بحيث عرفت هذه المرحلة الجديدة سلسلة من التحولات مست العديد من النظريات والمفاهيم، التي استعملت سابقا في فهم سـلوكات الفواعل ضـمن النظام الدولي، ويعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولا في دلالاتها، بحيث خرج هذا المفهوم عن إطاره الضيق الذي استخدم خلال الحرب البادرة. ومن خلال هذه الدراســة حاولنا الوقوف على أهم التحولات التي عرفها هذا المفهوم، وكيف انعكســت لاحقا على الواقع الأمني في المنطقة المغاربية، هذه المنطقة أو الإقليم التي لم تبقى بمعزل عن سـلسـلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعلت معها بشـكل كبير، نظرا للموقع الاسـتراتيجي والحسـاس الذي تتمتع به، الأمر الذي جعلها تدخل في مسـار هذه التحولات، خاصـة على المسـتوى الأمني، بحيث عرفت الدول المغاربية مصـــادر جديدة لتهديد أمنها، فرضـــت عليها ضـــرورة التفاعل معها، ومحاولة وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها والحد منها، ضمن التحولات التي عرفها النـظام الدولي وكذا مفهوم الأمن.

تأخذ تحديات الأمن والاسـتقرار في المنطقة المغاربية خصـائص تقليدية وجديدة. إن الأسـاليب القديمة التي اتبعتها الدول ضـــمن إطار وطني صـــارم أثبتت عدم كفايتها نتيجة لتزايد حدة التهديدات الأمنية اللاتماثلية العابرة للحدود من الجيل الرابع والخامس. وهذا الوضـع الجديد يثير الوعي الجماعي بشأن أمن واستقرار هذه المنطقة الجغرافية المحورية في حوض المتوسط وشمال إفريقيا.

إن بناء سـياسـة أمنية حقيقية في المنطقة المغاربية يتطلب رؤية جديدة تتبناها الدول المغاربية ذات السـيادة بطريقة ملموسـة. وبالنسـبة للأخيرة، فإن الأمر يتعلق باتخاذ قرارات حكومية أو حتى حكومية دولية من شـأنها أن تؤدي إلى بناء منصـة أمنية مشـتركة. إن تصـور المسـألة الأمنية يدخل في نطاق السيادة، وذلك من خلال أدوات السياسة الوطنية.

تبحث هذه الدراسـة في شـقها الأول عن النتائج التي حققتها الدراسـات الأمنية على ضـوء تطور نظرية العلاقات الدولية. بشـكل أدق، تحاول رصـد وتقصـي الإضـافة المعرفية التي قدمها التطور النظري في العلاقات الدولية على فهمنا للأمن أي البحث فيما يمكن لنظرية العلاقات الدولية أن تزودنا به في مسعانا لفهم الأمن.

أما في شـقها الثاني فهي محاولة لإسـقاط هذا الكم الهائل من المقاربات والأدوات النظرية على واقع البيئة الأمنية في المنطقة المغاربية لاسـتكشـاف الفجوة العميقة بين النظرية والممارسـة فيما يتناوله الطلبة والباحثون بالدرس والتحقيق وبين ما يحدث في الواقع.

حيث أن كل هذه التطورات النظرية في حقل العلاقات الدولية والدراســات الأمنية حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وبقيت المنطقة المغاربية والعالم العربي بشكل أعم غير معنية بهذا الزخم..

إن النتائج العملية لهذا التطور مثيرة، فتوسيع مفهوم الأمن على المستوى النظري لم يقابله توسيع مواز على مستوى الممارسة في المنطقة المغاربية، والسبب في ذلك يكم في أن توسيع مفهوم وقطاعات الأمن لا يعتبر بالضرورة خطوة إيجابية لتوفير الأمن إلى عدد أكبر من الفواعل والقطاعات، ولكنه كان يعني، تحت بعض الظروف الإنقاص منه بشكل أو بآخر وهو تناقض صارخ.

لقد وضعت عملية توسيع مفهوم الأمن الباحثين في المنطقة المغاربية أمام ثلاث أجندات أمنية: الأمن القومي، والأمن المجتمعي، والأمن الإنساني. وعلى عكس الافتراض النظري الشائع الذي يرى أن هذه الأجندات متكاملة وذات اعتماد متبادل فيما بينها، فإن واقع الأمن في البلدان المغاربية أثبت أن هذه الأجندات، تحت سياقات معينة، تكون متناقضة ومتنافسة مع بعضها البعض، ما يجعلنا في النهاية أمام مفهوم متعدد ومتناقض للأمن المغاربي.

إن المنطق الذي تقوم عليه الدراسة بسيط: تشير الدلائل الإمبريقية إلى أنه في ظل الخصائص التي تميز البلدان المغاربية غالبا ما يحمل تعزيز الأمن القومي معه ممارسات تؤدي إلى تقليص أمن الجماعات والأفراد. وفي نفس الوقت، يؤدي تعزيز أمن هذه الجماعات والأفراد في كثير من الأحيان إلى تقليص أمن الدولة والحد من صلاحياتها. في ظل هذا التناقض الواضح بين الأجندات الأمنية، يصبح من الصعب على طالب الدراسات الأمنية المجادلة بأن فكرة المزيد من توسيع المفهوم -على الصعيد النظري- يعني المزيد من الأمن -على صعيد الممارسة-، تنطبق على الواقع الأمني للبلدان المغاربية.

للتحقق من هذه الحجج، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة مثل: ماذا نعني بتوسيع مفهوم الأمن؟ هل التوسيع على الصعيد النظري يقابله بالضرورة توسيع مواز على صعيد الممارسة؟ لماذا توسيع مفهوم الأمن نظريا لم يقابله توسيع عملي على صعيد الممارسة الأمنية في البلدان المغاربية؟ لماذا يعتبر الأمن القومي والمجتمعي والفردي أجندات متنافسة في المنطقة المغاربية؟ ما هي أنجع السبل لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تعصف بالمنطقة من أجل تعزيز الأمن والإستقرار؟

❖ **<u>مبررات إختيار الموضوع وأهميته:</u>**

تعتبر الدراسات الأمنية صناعة فكرية بامتياز، بالنظر إلى أنها تبحث في الجذور المعرفية العميقة للنظرية الأمنية. من خلال التحقيق في العمليات والمسارات الفكرية التي أضفت إلى انتاج/إعادة إنتاج معالم ومباني هذا التخصص الفرعي ضمن ضمن ديناميات السعي الكلاسيكي لبناء النظرية في حقل العلاقات الدولية.

فالبناء المعرفي للدراسات الأمنية خضع لنفس التحولات الجوهرية في الحقل المعرفي ككل. وأتاح الفرصة لمنافسة معرفية بين العقلانية والتأملية والبنائية. حول القضايا والشؤون الأمنية ونقل الحوار من القضايا الأبستمولوجيا والمنهجية نحو توسيع الاهتمام بالمسائل الأنطولوجية والمعيارية.

كما أن التحولات المتسارعة التي عرفها حقل العلاقات الدولية، وما كان له من أثر على تخصص الدراسات الأمنية. جعل مراكز المراجعة وتقييم وصناعة المعرفة الأمنية تهتم به، بالأساس مخازن

التفكير، ومختلف المدارس: مدرسة كوبنهاغن، ومدرسة ابريستويث ومؤخرا مدرسة باريس، هذه المدارس التي استطاعت كمدارس فكرية أن تقدم استبصارات تساعد على إيجاد حلول ومخارج لحالات الانسداد والركود الذي أوجدته طبيعة المشكلات المعقدة التي أفرزتها فترة ما بعد العرب الباردة.

يمكن تلخيص أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- الجاذبية التي تمتاز بها مواضيع الدراسات الأمنية كونها مواضيع تعايش عالم "اللأمن". ففي ظل عولمة القلق الأمني وانعدامه وتزايد الهشاشات والعيش في مجتمع المخاطر. تصبح الدراسات الأمنية الإطار العام الذي يستطيع أن يزودنا بأدوات التحليل اللازمة لفهم السياسات الأمنية الدولية المعاصرة والحقل الملائم لفهم ظاهرة الأمن وانعدام الأمن وطرق إدارته والاستراتيجيات الاستباقية لاحتوائه.
- الرغبة الملحة في فهم أفضل المقاربات النظرية السائدة في حقل العلاقات الدولية كونها الإطار النظري والمرتكز المعرفي الذي استندت عليه الدراسات الأمنية. فمفهمة الأمن وإعادة صياغته لم تكن وليدة تقلبات سياسية فقط بقدر ما كانت وليدة إرهاصات أكاديمية وتحولات بارادايمية أساسية في حقل العلاقات الدولية.
- عملية البحث الجيانولوجية في خلفية الأطر النظرية للدراسات الأمنية واحترام التحقيب يعد خطوة هامة في فهم نشأة وتطور الأفكار، النماذج والتوجهات الأمنية. كما يساعد في ترسيم الفواصل والحدود المعرفية في التخصص مثل المواضيع والمرجعيات التي تقع ضمن مجال الدراسات الأمنية.
- اضطراب الواقع الأمني المغاربي وهشاشة البئية الأمنية المغاربية خصوصا بعد الحراك العربي 2011 وتفكك دولة ليبيا وأزمات الساحل الإفريقي وموجة التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تضرب المنطقة ما يجعل الباحثين في مواجهة مهمة استكشاف والبحث عن أفضل الأساليب لمواجهة التحديات الأمنية بغية تحقيق الأمن والإستقرار.
- تحيين البحث على التطورات المتتابعة التي فرضتها التهديدات المعولمة ومخرجات مجتمع المخاطر. والمساهمة ولو بالقسط البسيط في وضع تيبولوجيا أمنية نظرية وخارطة عملية تتناول بالتحليل واقع المنطقة المغاربية من وجهة نظر أمنية حديثة باللغة العربية.

❖ إشكالية الدراسة:

ساهمت الحوارات المنظورية في العلاقات الدولية، وانتقال الحوار الأكاديمي الداخلي من المستوى الأنطولوجي والمنهجي ودخوله في سجال إبستمولوجي معياري في تشكيل معالم البناء المعرفي للدراسات الأمنية. كحقل فرعي تأثر بهذه الموجة وبالتالي في صياغة مفهوم الأمن وإعادة صياغته ما انعكس على عملية فهمنا ورؤيتنا للواقع والميدان الأمني في المنطقة المغاربية. لفحص هذه العلاقة تتمحور اشكالية الدراسة حول تأثير الهندسة الإبستمولوجية للإتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية في عملية رسم وإنتاج الحقيقة الأمنية في المنطقة المغاربية وذلك بالإجابة على التساؤل التالي:

*** كيف أسهم تطور الدراسات الأمنية على الجانب النظري في بلورة تصور جديدة للأمن والشؤون الأمنية على صعيد الممارسة في المنطقة المغاربية؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تأثر مفهوم الأمن بسياق تطور نظرية العلاقات الدولية؟

- كيف كان تأثير الحوار المنظوري بين الواقعية واللبرالية على البناء المعرفي في الدراسات الأمنية.

- ما هي المضـامين النظرية المضـافة في الدراسـات الأمنية بعد دخول النظرية النقدية لصـلب الحوار المنظوراتي في العلاقات الدولية.

- كيف تساعدنا الدراسات الأمنية في فهم مختلف العوامل المؤثرة في أمن المنطقة المغاربية؟

- ما هي أهم التهديدات الأمنية التي تشـــكل عقبة أمام اســـتقرار دول المنطقة المغاربية؟ وما هي الإستراتيجيات الممكن تبنيها لمواجهتها؟

- **فرضية الدراسة:**

إعتمدنا في هذه الدراسة على الفرضية التالية:
* إن البناء الأمني المغاربي هو نتاج تفاعل السـياسـات الأمنية للدول المغاربية وإسـتراتيجيات القوى الكبرى في النظام الدولي.

تندرج تحت هذه الفرضية الأساسية فرضيات فرعية:

-إن البناء المعرفي للدراسـات الأمنية وليد التحول في المسـلمات النظرية ضـمن الحوار بين المنظور العقلاني والتأملي.

- إن ظهور التهديدات الأمنية الجديدة اسـتدعى الإسـتعانة بالأطر الجديدة لفهم وتحيين الإدراك الأمني في المنطقة المغاربية.

❖ **الإطار المنهجي للدراسة:**

تستقطب العملية البحثية المقدمة مجموعة المناهج الملائمة وكذا المداخل المعرفية المتوافقة مع خطة البحث. بالإضافة إلى مجموعة من الأدوات التحليلية القائمة على الإنتقائية في التكامل المنهجي.

توظف هذه الدراســـة "المنهج النظري المقارن Comparative Method " كمنهج تحليلي يتيح للباحث رصـــد نقاط التلاقي ونقاط التباعد والاختلاف وذلك بتحديد المتغيرات التفســـيرية وبناء التعميمات. بتعبير آخر وضع البناءات المعرفية المتعارضة في مواجهة بعضها البعض، وهو ما يتوافق مع منطق الحوارات الأمنية القائمة على الثنائية: "العقلانية في مقابل التأملية" في السياسة العالمية.

مع إستعانة الباحث خلال عملية دراسة وتفكيك البنية الأمنية للمنطقة المغاربية بالتحليل الجيوبولتيكي للحدث السياسي. فحوى هذا المنهج هو مناقشة وتحليل واستنباط الأحداث السياسية والعسكرية وتغيراتها وما يرتبط بهما مستقبلا، من وجهة نطر علاقتها بأقاليمها الجغرافية، الطبيعية والبشرية والاقتصادية وبمدى تأثيرها مجتمعة في خلق الظاهرة السياسية والاستراتيجية، وربط ذلك كله بالأهمية الجيوستراتيجية للإقليم وبالقوى ذات المصلحة التي تقف خلف، او تحرك، أو تؤثر بذلك الحدث وإقليمه من الداخل او الخارج. وكل حدث، سواء أكان داخل دولة، أو إقليم، أو قارة قد تحركه في الأساس ظروفه

الداخلية الموضوعية، وهذا في الديالكتيك يدعي (جوهر الحدث)، و يأتي بعد هذا الجوهر، دور العوامل الثانوية المساعدة، أو المؤججة، أو المعقدة، أو المعرقلة لتطور ونجاح ذلك الحدث، أو بالعكس، والتي تعرف الديالكتيكية (بعامل الحدث) وهذان العاملان لا يمكن، من وجهة النطر الجيوبوليتيكية، أن يعملا ما لم يرتبطا بالبيئة (بيئة الحدث) التي يتحركان ضمنهما، سواء أكانت البيئة محلية، أو إقليمية، أو دولية، لأن الأحداث أصبحت أكثر ارتباطا ببعضها في عالم اليوم، عالم التكنولوجيا والمعلوماتية واختصار المسافات. فعندما تستحضر هذه الأمور كلها لدراسة الظاهرة او الحدث يصبح الموضوع، موضوعا جيوبوليتيكيا، تحليليا بامتياز.

تقييم ومقارنة مختلف الاتجاهات النظرية حول موضوع الأمن كان وفق مداخل معرفية:

- **المدخل الإبستيمولوجي**: والذي يهتم بالطريقة التي تحيط بموضوع المعرفة من خلال الأدوات المعتمدة في ذلك والسبب الذي جعل اختيار الباحثين يميلون إليها تحديدا دون الأخرى. وهو ما سيسمح بفهم الحدود المعرفية الفاصلة بين التقليد البحثي الوضعي ومفهمته للأمن وما بعد الوضعي وإعادة صياغته لهذا المفهوم.

- **المدخل الأنطولوجي**: الذي ينصب على اختيار مرجعيات التحليل. ولماذا تختلف المقاربات الأمنية في تموقعها أنطولوجيا كما هو الحال بين التقليد البحثي الوضعي دولاتي التمحور (الواقعية) ومتعدد المرجعيات (الطرح اللبرالي) من جهة والتقليد البحثي مابعد الوضعي المنعتق أنطولوجيا من خلال اعتماده على الفرد كموضوع مرجعي لدراسة الظاهرة الأمنية.

- **المدخل الأكسيولوجي**: الذي ينصب على التموقع القيمي داخل المقاربات الأمنية المختلفة، أين تتعارض إدعاءات الحياد والموضوعية العقلانية مع المعيارية التأملية المفعمة والمشحونة قيميا.

- **المدخل الهستوريوغرافي**: والذي يسعى إلى تفكيك المدخلات المتعلقة بالكيفية التي تطور بها مفهوم الأمن من خلال السعي وراء الفهم وليس تقديم وصف لتاريخ المفهوم. فالتحليل الهستوريوغرافي يضع مفهمة الأمن في سياقها الأكاديمي الأوسع (مسألة التحكيم العلمي والوصاية المتأتية من الإدعاء الأكاديمي بامتلاك الحقيقة الأمنية)

- **مدخل البناء الإجتماعي**: ينطلق من تحليل ظاهرة الأمن باعتبار ها تبنى اجتماعيا كهوية و تحليله للأمن كبنية خاضعة للتوليفة "العقلانية – التأملية- البنائية" و بالتالي رفض التصور الأمني للمقاربة الوضعية القائمة على فكرة "المعطى المسبق" و التعامل مع الظواهر و المواضيع الأمنية ك"أبنية اجتماعية" مبنية "تذاتانيا". فمن الطبيعي إذن أن تمارس البنى الاجتماعية عنفا بنيويا يكون عادة عبر خطاب معين للهيمنة على حساب خطابات أخرى وبالتالي إيجاد هيراركية في المصالح والهويات.

❖ أهداف الدراسة:

لا تعدو الدراسة كونها عملا نظريا مع دراسة حالة متعددة الأبعاد والمجالات ما يشكل مقدمة أساسية ودليل إرشادي لفهم وإدراك دلالات الأمن كمفهوم عرف تحولات عميقة منذ نهاية الحرب الباردة سواء في أبعاده المجالية ووحداته المرجعية وما يقدمه لنا ذلك من مفاهيم وأدوات لدراسة المنطقة المغاربية من وجهة نظر أمنية وإستراتيجية. من هذا المنطلق فإن الدراسة تهدف إلى:

- فحص ومقارنة المضـامين النظرية المتضـاربة لمختلف المفاهيم الأمنية. فلا يراد بالدراسـة تعريف مفهوم الأمن بقدر ما هي محاولة للوقوف أمام أهم المحطات الأمنية وفهم السياقات النظرية التي جاءت ضـمنها والإدراكات الأمنية التي قدمتها. هذا البناء تصـور فكري متكامل وإطار معرفي منسـجم لما يعنيه مفهوم الأمن في السياسة العالمية.

- إجراء مسح نظري لمختلف أدبيات الدراسات الأمنية بغية تقصي الكيفية التي تم بها تشكل هذا الحقل الدراسي وفهم الخلفيات النظرية للإتجاهات المعاصرة في فهم الأمن.

- اسـتكشـاف/تحليل وتفكيك/تركيب أهم البنى والقضـايا المتعلقة بالشـؤون الأمنية والإسـتراتيجية في المنطقة المغاربية من تهديدات، مدركات، سياسات وإستراتيجيات.

❖ **حدود الدراسة:**

للدراسـة مجال بحثي أسـاسـي هو نظرية العلاقات الدولية وبالتحديد النقاشـات بين النماذج الكبرى في الحقل. فالحدود الفكرية للدراسـات الأمنية تتماهى والحدود الفكرية لحقل العلاقات الدولية مما يجعل عملية التنظير في الدراسـات الأمنية تتماشـى وتتطابق في خلفيتها الفكرية مع اتجاهات التنظير في السـياسـة العالمية. حيث يجمع معظم الباحثين المتخصـصـين على أن الدراسـات الأمنية هي فرع من فروع العلاقات الدولية.

أما حدود الدراسـة تطبيقيا وميدانيا كإسـقاط جغرافي/زمكاني فهو المنطقة المغاربية كونها فضـاء حضـاري متجانس يمتد عبر شـمال إفريقيا الغربية يتشـكل من عدة دول ويتموقع عالميا في بيئة أمنية وإستراتيجية معقدة ومتداخلة العوامل والمؤثرات.

الدراسـة المقدمة عبارة عن مسـح مجالي لا يتعامل مع فترة زمنية بالتحديد. وذلك انطلاقا من فكرة التراكم المعرفي لفترات زمنيـة مختلفـة. إلا أنهـا تركز بـدرجـة أخص على الإتجـاهـات الجـديـدة في الدراسـات الأمنية والمقاربات البديلة للنزعة الوضـعية المهيمنة في حقل التنظير والمنطقة المغاربية كفضاء زمكاني/جيوحضاري ممتد/متنوع ومتجانس ثقافيا/مستقطب سياسيا.

❖ **الإطار المفاهيمي للدراسة:**

إن عدم وجود فهم مشـترك حول ماهية الأمن زاد من صـعوبة الصـياغة المفهوماتية وجعله مفهوما متنـازع عليـه جوهريـا على حد تعبير "وولتر غـالي ". وكبنـاء مفـاهيمي يمكن أن نخلص إلى أنـه مر بمرحلتين يلخصـهما الباحثون ضمن:

- **المقاربة التقليصية أو الضيقة للأمن: نموذج الأمن الدولاتي:**

يمكن الجزم بأن المفهوم هو وليد البيئة التي نشـأ فيها. فالفترة الممتدة بين 1950-1985 هي فترة تزامنت مع هيمنة نموذج الدولة القائم على أن الفاعل الأمني الوحيد هي الدول وأن القضـية الأمنية الأساسية هي البقاء. تجسد هذا المفهوم فيما سمي في الأدبيات الإستراتيجية بالأمن القومي National Security القائم على بقاء الوحدة كهدف أساسي للسياسة الأمنية. فيعرف "والتر ليبمان" الأمن القومي بقوله:

" تكون الأمة آمنة إلى الدرجة التي لاتكون فيها معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في تجنب الحرب، وهي قادرة إذا واجهت التحدي المحافظة عليها بالإنتصار في هذه الحرب."

وكقيمة متغيرة يوافق" أرنولد والفرز" تعريف "ليبمان"، لكنه يشير إلى الأبعاد الذاتية والموضوعية لهذه القيمة فيقول:

" الأمن بطريقة موضوعية يعني غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة. أما المعنى الذاتي فهو عدم الخوف من تعريض هذه القيم للهجوم".

تبقى هذه القيم المكتسبة أو الأساسية في ذاتها هدف سياسة الدولة إضافة إلى غياب التهديد والبقاء والقدرة على مجابهة العدوان ومتابعة المصالح. وكل التعاريف المقدمة كانت تعكس طبيعة الانشقاقات الدلالية التي تعني الحرية من التهديد. ورغم أن التعاريف المختلفة التي جاءت بها المقاربة التقليصية عرفت بعضا من التوسيع أو التعميق. لكنها لم تخرج عن إطار الضابط الابستمولوجي المحدد لها. لأنها إذا تعدته قد تحول مفهوم الأمن إلى مفهوم غير متجانس فكريا وغير قابل للتطبيق ميدانيا.

لقد دعى والت في مقالته الشهيرة " نهضة للدراسات الأمنية The Renaissence of S.Studies " إلى اعتبار الأمن كمفهوم يدرس الحرب: **"الدراسات الأمنية يجب أن تعرف كدراسة للتهديد و استعمال و مراقبة القوات العسكرية" .**

هذا التعريف الذي يضع الأمن في إطاره الضيق المبني على استعمال القوة العسكرية، ويعكس قلقه الإبستمولوجي، فيعتبر خروج الأمن عن هذا الإطار هو "خطأ تحليلي" و "مسؤولية سياسية".

- **المقاربة التوسيعية للأمن:**

أعلن عدد من الباحثين مثل باري بوزان، وايفر وبوث وغيرهم عن عدم اقتناعهم بالبنى التقليصية أو الإختزالية المقدمة للأمن. فالتهديدات الجديدة والسياقات الدولية الجديدة أوقعت الطروحات التقليصية التقليدية في مأزق الركود، مما حتم من ضرورة بعث جهود جديدة لمفهمة الأمن بالصيغة التي تتماشى وديناميات فترة ما بعد الحرب الباردة. اشتملت جهود إعادة صياغة مفهوم الأمن على ما سمي بتوسيع وتعميق الأبعاد المجالية للأمن خارج نموذج الدولة –المركز-.

أثمرت هذه الجهود بإنتاج العديد من البدائل التصورية لمفهوم الأمن مثل الأمن المتكامل، الأمن المشترك، الأمن الجماعي إضافة إلى بعث مفاهيم جديدة كالأمن المجتمعي، الأمن الإنساني. معظم هذه الإضافات جاءت ضمن ما سمي بالدراسات الأمنية النقدية الأوروبية التي تزعمتها عدد من المدار س البحثية: كوبنهاجن، ابريستويث، وباريس. ولكل مدرسة علاماتها المسجلة وكلها تندرج ضمن السياق النقدي المهتم بدراسة الظاهرة الأمنية خارج الأطر الأرثودوكسية السائدة.

- **<u>أدبيات الدراسة:</u>**

شهدت الدراسات النظرية حول القضايا الأمنية نقلة نوعية أدخلت الدراسات الأمنية في مرحة ثورية ضمن منحى تطورها. ولسم صورة عن أهم الأدبيات الأمنية سنحاول التطرق إليها من خلال التقسيم المنهجي الذي طغى على خطة الدراسة وذلك بسرد مختلف الأدبيات الأمنية التي قدمتها المقاربات المهيمنة في العلاقات الدولية بصفة عامة وتطرقت لموضوع الأمن كمفهوم إستراتيجي من بينها القطعة الشهيرة "لجون هيرز" التي تطرقت "لمفهوم المعضلة الأمنية". إضافة إلى عمل "روبرت جيرفيس" حول "إمكانية التعاون في ظل المعضلة الأمنية".

وما زاد من زخم هذه الأدبيات الأمنية التي تضع الدولة والقوة العسكرية في قلب التحليل الأمني تزايد منافذ النشر في مطلع الثمانينات كمجلة الدراسات الاستراتيجية سنة 1978 ومجلة الأمن الدولي سنة 1976، معظم هذه الدراسات صدر في الولايات المتحدة وبدعم من الهيئات الخاصة مثل المعهد

الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS ومعهد أبحاث السلام ستوكهولم العالمي SIPRI. بالإضافة إلى المؤلفات والكتابات التي جاءت لإعادة مفهمة الأمن ومحاولة إخراجه من المنظور التقليدي الضيق كعمل باري "بوزان" الشهير: "الشعب، الدولة والخوف" سنة 1982، وهو الكتاب الذي حاول فيه إعطاء تصور أمني واسع وأشمل. أحدث هذا العمل موجة توسيعية في مفهمة الأمن عززتها الظروف الدولية والمخاطر والتهديدات الأمنية وليدة فترة ما بعد الحرب الباردة. أهم الأدبيات التي أنتجتها هذه الفترة عمل "ستيفن وولت" في عمله "نهضة الدراسات الأمنية". العمل المشترك الذي قدمه "باري بوزان" و "أولي ويفر":" الهوية، الهجرة والأجندة الأمنية الجديدة في أوروبا"، وهو العمل الذي تطرق لظاهرة الهجرة ليس كظاهرة اجتماعية، بل ذات بعد أمني مستخدمين مقاربة تحليلية بعد بنيوية. ووصولا إلى مفهوم "الأمن المجتمعي" و" مفهوم الأمننة" كبرامج بحثية قيادية عرفت بها مدرسة كوبنهاغن كإطار تحليلي جديد لدراسة الشؤون الأمنية. دون أن ننسى عملهما المشترك مع "دي وايلد": "الأمن إطار جديد للتحليل" وهو المؤلف الذي تناول مفهمة الأمن وفق مقاربة قطاعية مؤلفة من خمس قطاعات.

ما صبغ هذه الأدبيات الأمنية وإن حملت مقاربات أمنية بديلة، إلا أن كتابها لم يتحرروا تماما من تأثير النموذج دولاتي التمركز في طروحاتهم الأمنية.

كانت بوادر الانعتاق الأبستمولوجي في الطروحات الأمنية واضحا على يد "كين بوث" في مقالته الشهيرة:"الأمن والانعتاق" الذي اعتبر المرجع التأسيسي لمقاربة ابريستويث الويلزية. هذه المقاربة التي جسدت بعدها الانعتاقي في طرحها للأمن وفق مقاربة إنسانية رافضة تماما الطرح التقليدي دولاتي التوجه. دون أن ننسى الكتاب الذي حرره كل من" كايت كروز" و" مايكل ويليامز" بعنوان: "الدراسات الأمنية النقدية" الذي انتقد فيه التصور الأمني الضيق للمقاربة الواقعية وتناول الأمن من مقاربة توسيعية تعميقية تتجاوز التركيز التقليدي للأمن.

لم تقتصر ديناميكيات الإسهام في الدراسات الأمنية على هؤلاء فقط بل نجد الإسهامات البعد حداثية في الأمن كمقاربة تتشارك في التقليد النقدي برفضها للمسلمات الوضعية من أهمها أعمال "ديفيد كامبل" حول كتابة الأمن و تطبيقه على هوية السياسة الخارجية الأمريكية و أعمال "هايزمان" و "سياسة انعدام الأمن" الذي استعمل فيه الأمن كتقنية حكومية و التي أسهمت تصوراته في تطوير الأجندة البحثية لمدرسة باريس كإطار تحليلي للظاهرة الأمنية وفق زاوية مغايرة للمدارس السابقة منطلقة في تحليلها الأمني على المركب الدولة العنف و السيادة ووضعها لتصور أمني مبني على دمج الأمن الداخلي بالأمن الخارجي وإعادة الاعتبار للدوائر الأمنية المهمشة . أحد أهم الأعمال المفتاحية في هذا المجال نجد أعمال "بيغو" في: "عولمة اللاأمن" وعمل: "مشاركة العسكر في الأمن الداخلي".

أما الأعمال التي جاءت بها البنائية نذكر المؤلف الجماعي الذي حرره "روني ليبشتوز" بعنوان: "في الأمن" بمشاركة "وايفر وبوزان" وعمل "بيل ماكسويني" حول "علاقة الهوية والمصالح بالأمن" وعمل "ريتشارد وين جونز" المستكشف لجذور المعرفة الأمنية في النظرية النقدية.

تزايد وانتشار الكتابات في الدراسات الأمنية كان نتاج تزايد الاختلاف حول مفهوم الأمن والتهديد، وهو ما جعل قائمة الأدبيات غير مكتملة. تجدر الإشارة إلى بعض الإسهامات الأكاديمية في مجال الدراسات الأمنية كتلك التي قدمتها "إيلان فايو" حول "إعادة صياغة مفهوم الأمن" من جامعة كيباك الكندية سنة 2000. وعمل بابارا ديلكور حول نظريات الأمن سنة 2007.

أما على صـــعيد الأدبيات العربية في مجال الأمن نجد عمل الباحث ســـيد أحمد قوجيلي والذي كان بمثابة مســـح لمفهمة الأمن عبر مختلف النظريات الكبرى في العلاقات الدولية وخاصـــة النقدية منها والمعنون ب: "الدراسات الأمنية النقدية" الصادر عن المركز العملي للدراسات السياسية في الأردن.

أما على صعيد الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأمن والإستراتيجية في المنطقة المغاربية فنذكر منها:

أما عملنا المعنون ب: " الأمن في المنطقة المغاربية بين التنظير والممارسة"، فكان عبر التطرق إلى أهم ما قيل في الدراســـات الأمنية، من خلال ما يمكن أن تقدمه النماذج الكبرى للعلاقات الدولية وذلك بمحاولة رسم هندسة أمنية مدعمة نظريا ببناءاتها المعرفية ووضع أهم التصورات الأمنية في مواجهة بعضـــها البعض. لنخلص في النهاية إلى تصـــور أمني شـــامل يحمل في طياته مختلف الرؤى الأمنية المتضـــاربة. ثم اســـتعمال هذه الترســـانة النظرية لتفكيك وتشـــريح البنية الأمنية المغاربية بتعقيداتها والوضـع الجيوبوليتيكي الخاص للفضـاء المغاربي وربطه بإمتداداته الإقليمية والدولية بغية زيادة وعينا بالتهديدات الأمنية وتحيين إدراكنا وتعميق فهمنا للشؤون الأمنية من وجهة نظر مغاربية.

❖ **تصميم خطة الدراسة:**

يقوم البناء المنهجي المعتمد في الدراسة على تقسيمها إلى ثلاث فصول، تتصدرها مقدمة كمدخل عام لتبيان الإطار النظري والمنهجي الخاص بالإشكالية قيد الدراسة والأبعاد الأساسية المتعلقة بها.

حاولنا في **الفصل الأول**، التطرق إلى مسالة بناء النظرية كموجه أساسي للإجراء العلمي. هذه المسألة التي تتمظهر كمشكلة باعتبارها غير واضحة المعالم في تخصص العلاقات الدولية والتي تؤثر بدورها على المجالات الفرعية. فغياب النضـــج النظري قاد باحثي العلاقات الدولية إلى اللجوء إلى حصـــون فلســـفة العلم والبحث عن ضـــالتهم فيها، معتمدين في بنائهم المعرفي على أعمال كارل بوبر- توماس كوهين- إمري لاكاتوش وغيرهم، باعتبارهم يفســـرون التقدم العلمي من منطلق الحوارات القائمة بين مجموعة من النماذج الإرشـــادية المتنافســـة فيما بينها أو البرامج البحثية المكملة لبعضـــها. كما حاولنا الوقوف على ماهية حقل الدراســـات الامنية من خلال البحث عن إتيمولوجيا مصـــطلح الأمن وكذا السياقات التاريخية لهذا المفهوم المتنازع حول دلالاته.

أما **الفصـل الثاني**، فقد حاولنا من خلاله تحديد أهم معالم الميتامنظار العقلاني كبناء معرفي موسـوم بالوضـــعي ومن ثم التطرق إلى المقاربات الواقعية واللبرالية كطروحات هيمنت على مجمل عملية التنظير فيه. وهذا كخطوة أولى ارتأينا أنها مهمة وضـــرورة منهجية تســـاعدنا على فهم ومســـايرة الديناميكية المفهمية للأمن من خلال تقديم المســـلمات التي انطلقت منها الواقعية في صـــياغتها لمفهوم الأمن من مفهوم ضـيق ذو بعد عسـكري دولاتي التمركز إلى مفهوم أوسـع حاول تنقيح وإعادة صـياغة مفهوم الأمن ضـمن طروحات احترمت الظوابط الإبسـتيمية ومحاولة مسـايرة الأوضـاع التي فرضـتها السـياســـة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة كتفعيل دور المؤسـســـات الدولية وإبراز آليات التفاعل الديمقراطي في تعزيز عملية الأمن وذلك من خلال طرح ليبرالي.

ثم يأتي البناء النقيض للطرح العقلاني أو ما ســـمي بالميتامنظار التأملي الذي تندرج تحته العديد من التوجهات التي تشـترك في تقليدها البحثي النقدي المراجع للأسـس الإبسـتمولوجية والأنطولوجية وكذا الأكسـيولوجية التي جاء بها البناء الوضـعي. هذه المراجعة التي انعكسـت على تخصـص الدراسـات

الأمنية وأنتجت صناعة أمنية نقدية طعنت في الطروحات الأمنية التقليدية وغيرت مركز ثقل الدراسات الأمنية من دراسات استراتيجية كعلامة أمريكية مسجلة إلى دراسات أمنية نقدية أوروبية وسعت وعمقت من مفهوم وحقل الأمن تجسدت في البيان التأسيسي لمشروع الدراسات الأمنية النقدية الأوروبية بمدارسها الثلاث: كوبنهاغن كإطار جديد لتحليل وفهم الشؤون الأمنية وفق مقاربة قطاعية توسيعية - تعميقية للأمن. ابريستويث ذات برنامج بحثي إنعتاقي ابستمولوجيا والإنساني التمركز والمنادي بتحرير الأفراد من القيود التي تعيق مسعاها قدما في تجسيد خياراتها. ومدرسة باريس ما بعد الحداثية المشككة في الشرعية الوضعية النابعة من وراء السرديات الممثلة في الاتجاهات الواقعية- اللبرالية والرافضة للانقسامات التصورية الثنائية الوضعية. قدمت هذه المدرسة مفهوما تقنيا للأمن فرضته فكرة عالمية انعدام الأمن الناجمة عن وتيرة وكثافة المخاطر الأمنية المعولمة.

أما في نهاية الفصل، فقد تطرقنا إلى ما قدمته المقاربة البنائية والتي على اختلافاتها اهتمت بإدراج العوامل الاجتماعية والمعيارية كمتغيري الهوية والإدراك في التحليل الأمني واعتبارها الأمن بناء اجتماعيا. لقد جاءت البنائية كأرضية معرفية وسطية حاولت جسر الهوة التنظيرية بين التوجهات الأمنية التفسيرية والتكوينية رافضة بذلك الإقرار بالحدود المنهجية الصارمة بين عملية "تفسير الظاهرة الأمنية وعملية فهمها".

أما في **الفصل الثالث** فينصرف لدراسة البناء الجيوسياسي وتحليل البيئة الأمنية في المنطقة المغاربية من خلال استكشاف التموقع الجيوستراتيجي للمنطقة المغاربية والبحث في الفضاء المغاربي كمفهوم جغرافي/حضاري ثم المقومات الإستراتيجية للمنطقة المغاربية وإمكانياتها الجيوبوليتيكة ومدى أثرها في السياسات الإقليمية والإستراتيجيات الدولية. بعدها نتناول الخصائص البنيوية للدولة المغاربية من خلال الحفر عميقا في إشكالية بناء الدولة في المنطقة المغاربية وتحليل طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية ثم تسليط الضوء على الدوائر الجيوسياسية للأمن المغاربي بأبعاده المتوسطية وعمقه الصحراوي- الإفريقي وعلاقته بالأمن القومي العربي الشرق أوسطي.

وفي **الفصل الرابع** نمر إلى تفكيك أمن المنطقة المغاربية بين التهديدات/الأجندات الأمنية بحيث ندرس طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية وفيب مقدمتها المعضلة الأمنية البينية المغاربية والمشاكل الأمنية ذات الطبيعة السياسية والتنموية ثم التهديدات الأمنية اللاتماثلية. لنتعمق أكثر في السياسات الأمنية لدول المنطقة المغاربية من خلال أربع دراسات حالة، السياسة الأمنية الجزائرية، السياسة الأمنية المغربية، السياسة الأمنية التونسية وأخيراالمعضلة الأمنية الليبية.

لننتقل إلى المستوى الإقليمي والدولي ومرحلة البحث في السياسات الأمنية للقوى الكبرى واستراتيجياتها تجاه المنطقة المغاربية بداية **ب**البعد الأمني في السياسة الأوروبية تجاه المنطقة المغاربية ومرورا بإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية وانتهاء بالدور الروسي والصيني في المنطقة المغاربية.

ثم تأتي محاولة تركيبية لهندسة بناء منظومة أمنية مغاربية حديثة من خلال تصور المنطقة المغاربية كمركب أمني إقليمي قائم بذاته وسيناريوهات إصلاح القطاع الأمني في الدول المغاربية **و**متطلبات هندسة منظومة أمنية مغاربية متكاملة.

الفصل الأول: التنظير في الدراسات الأمنية: مقاربة مفاهيمية

يمثل حقل الدراسات الأمنية بيئة غنية بالأدبيات كما يعتبر مجالا خصبا أمام الباحثين بغية فهم البناء المعرفي ودور النقاشات النظرية في صقل حدود الحقل وتكوينه. ولتحقيق مثل هذه المهمة وجب على المهتمين التدقيق في مختلف السياقات التاريخية والمفاهيمية التي تطور ضمنها بغرض تكوين صورة متكاملة.

بهذه الصيغة فإن الفصل الأول من هذه الدراسة يكون بمثابة مقدمة مفهوماتية تركز على ماهية حقل الدراسات الأمنية، بدأ بمفهوم النظرية وأدواتها الأخرى ومرورا بالتشريح الإيتيمولوجي لفهوم الأمن واستخداماته. كما سيتم التطرق في الشق الثاني من الفصل إلى إشكالية التنظير في العلاقات الدولية من منظور فلسفة العلم ليتسنى لنا فهم مسار تطور النظريات المتنافسة. ثم إفراد جزء للحديث عن مختلف الفترات الزمنية التي شهدت تطور الدراسات الأمنية، وأهم المسائل والقضايا التي شكلت برنامج البحث في الدراسات الأمنية. إن كل هذا يمثل محاولة بغية فهم وإدراك المستجدات الحاصلة في نظرية العلاقات الدولية وكيف أثرت الإطار النظري والفلسفي لحقل الدراسات الأمنية الذي تشكلت ضمنه مختلف المفاهيم الأمنية.

المبحث الأول: المفاهيم المفتاحية للتنظير في الدراسات الأمنية.

لفهم مسار عملية التنظير في الدراسات الأمنية يجب أولا تحديد أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بعملية التنظير في العلاقات الدولية بدءا من مفهوم النظرية والأدوات الذهنية الأخرى ومن ثم محاولة تحديد مفهوم الأمن والذي هو محور الدراسات الأمنية وأساس البحث فيها.

المطلب الأول: مفهوم النظرية في العلاقات الدولية.

1- النظرية: تعريفها، عناصرها، وانواعها.

تعريف النظرية:

يعرف كل من "جيمس و دورتي" النظرية بأنها :

" عبارة عن اختيار مجموعة من الظواهر المحددة وتفسيرها تفسيرا علميا عاما ".

أو أنها " تنظيم للمعلومات بشكل يمكن معه تقديم أجوبة سليمة لأسئلة نثيرها الظاهرة موضوعا الدراسة ".

أما إسماعيل صبري مقلد " يعرفها على أنها : "مجموعة من المفاهيم و الفرضيات والقوانين المرتبطة عضويا ومنطقيا يبعضها، والتي تستطيع من خلال هذا الترابط ان تقدم تفسيرا مقنعا ومحددا

للظاهر التي تتناولها بالتحليل كما أن بمقدور ها أن يجعل من الممكن التنبؤ بما يحتمل أن يؤول أيه تطور مثل هذه الظواهر" [1].

وتعرف النظرية في العلاقات الدولية على أنها:

"مجوعة من الاقتراحات المتماسكة أو الملتحمة والمترتبة منهجيا تستهدف إلقاء الضوء على دائرة العلاقات الاجتماعية التي نسمى العلاقات الدولية، وكذلك بالنسبة لدائرة عمل المجتمعات الدول وبقية أطراف المجتمع الدولي وهي تبدو من الناحية أخرى مطالبة بتقديم مخطط تفسيري لهذه العلاقات، وهيا كلها وتطور ها وخاصة تحديد لعوامل المحددة لها، ويمكن أيضا أن تذهب إلى التكهن بالتطور المستقبلي لتلك العلاقات، أو على الأقل استنتاج بعض ملامح التطور".[2]

عناصر النظرية :

يرى اندو فنسنت Indo Venssitt: " كل النظريات تشمل عناصر أو مقومات مجودة هناك مبادئ وبدهنيات وافتراضات أساسية معينة، بما فيها ذلك التعريفات " .

كما يضيف لذلك علي محمد شمس العناصر الأساسية في كل نظرية ويحددها في :

1. **التعريفات:** كل نظرية تحوي " جمل SENTENCES " تقدم تعرفا لمصطلحات التي تشير إلى "المفاهيم الأساسية " BASIC CONCEPTS والتعريفات تبين كيف يستعمل الباحث تعابير أساسية، يتضمن اختيار أو تجريدا على درجة من الأهمية .

2. **الفرضيات:** العبرات النظرية التي يمكن ملاحظتها وفحصها تسمى الفرضيات، أي افترض وجود قواعد معينة في الموضوع قيد التحليل. وتلعب دورا مهما في بناء النظرية، وينظر إلى الفرض على انه أداة تعمل على كشف حقائق علاقات جديدة، كما إنها أداة لترتيب وتوجيه البحث.

3. **الوصف:** وهو الوصف المقدم حول إجراء أو علاقات لشيء معين ويمكن ان يربط بالتصنيف والتعريف والتحديد .

4. **التحليل:** وهو التجزئة و التفتيت للكل إلى أجزائه الأساسية وإخضاعها إلى التجزئة الكمية أو الكيفية التفصيلية، ويمكن أن يرتبط التحليل بالشرح والتوضيح .

5. **التركيب:** وهو تجميع الأجزاء في شكل الكل، من الأفكار والقوى المختلفة إلى تركيب معقد متماسك متصل[3] .

1-1-3 المناهج المستخدمة في نظرية العلاقات الدولية :

---

[1] أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتجية،2007)، ص.91 .

[2] عبد الناص ر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية،2007)، ص.35.

[3] أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 92-93.

بالنسبة للمناهج عامة هي :

1. مناهج كمية QUANTITCTIVE METHODS كالمناهج التجريبية و الإمبريقية.
2. المناهج النوعية QUALITATIVE METHODS كتحليل المضمون ودراسة الحالة.
3. المناهج الصورية METHEDES FORMELLES كنظرية اللعبة[4].

إضافة إلى المناهج المستخدمة في نظرية العلاقات فان النظرية في العلاقات الدولية تصنف إلى :

أ **نظريات عامة:** تركز على مفهوم معين تحاول من خلاله تفسير الظاهرة الدولية كمفهوم القوة أو مفهوم النظام الدولي.

ب **نظرات جزئية** : التي تعنى بدراسة جزء من الظاهرة الدولية، معتمدة في ذلك على الدراسات الميدانية وعلى مناهج العلوم الاجتماعية الأخرى، في شكل مقاربة منهجية متكاملة[5] ، و هذا ما يتوضح في الشكل رقم (1) .

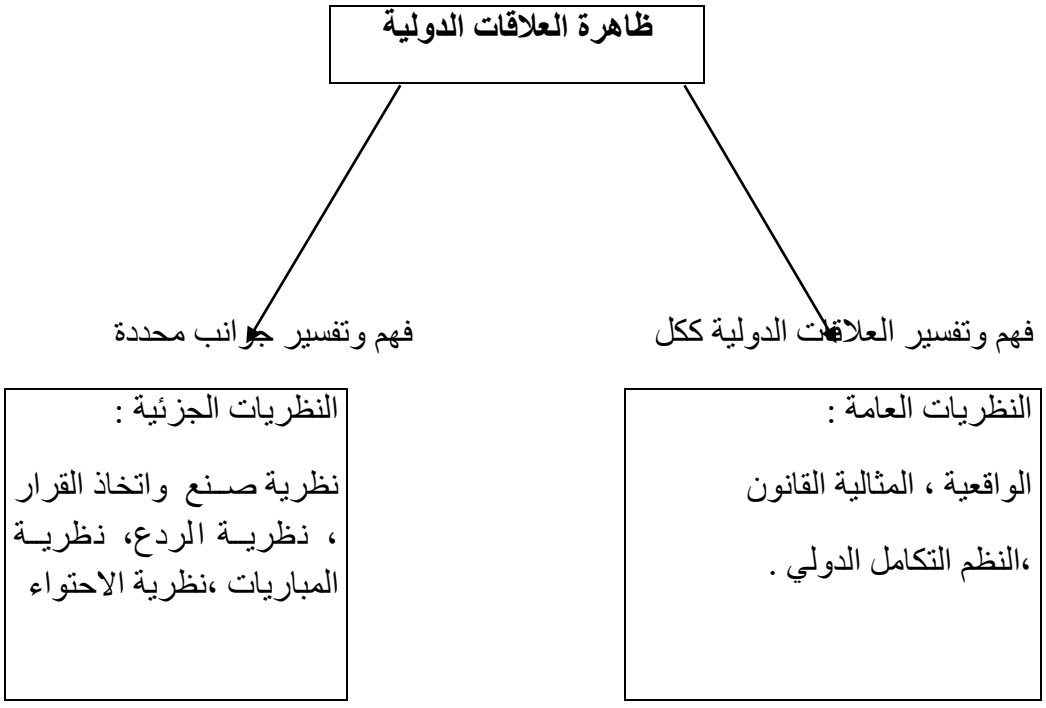

الشكل رقم (1) : النظريات العامة والجزئية في العلاقات الدولية

---

[4] سليم قسوم،" الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن " (مذكر ة ماجستير في الدراسات الاستراتيجية والأمنية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2010)، ص. 39 .

[5] عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 37 .

المصـدر: محمد بوعشـة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة ، دراسـة المفاهيم والنظريات، دار الجيل، بيروت- طرابلس ، الطبعة الأولى، ص 46 .

وظيفة النظرية:

هناك خلاف بين الباحثين حول وظيفة النظرية، هل أنها تكتفي بالوصف والتصنيف والفهم والتفسير أم أنها تستفيد من بناء فرضيتها للوصول إلى حقائق وقوانين تستخدمها بعد ذلك في الوصول إلى التنبؤ والتوقع ؟

إذن هناك اتجاهات، الأول يرى بان قيمة النظرية وصـــلاحيتها إنما توفق على صـــحة وواقعية الفروض التي تقوم عليها، والثاني ينادي بان قيمتها تتحقق بقدر التنبؤ[6] .

و على اعتبار ان النظرية ترتبط ارتباطا وثيق بوظائفها لا يمكن القول إذن بوجود نظرية في أي ميدان ما لم تقم بوظائفها المتمثلة في :

- الوصف DESCRIPTION.
- التفسير EXPLANATION .
- التنبؤ PREDICATION [7] .

إضافة إلى هذه الوظائف الرئيسية هناك وظائف أخرى نقوم بها النظرية:

- **التأسيسية:** تأسيس حقل خاص من الواقع، من خلال المعاني التي تعطيها المهيكلة حول حقل خاص من الوقع.
- **التوجيهية:** اختزال الظاهرة المركبة إلى عناصر بسيطة.
- **تحديد الهدف :** إرشاد عملي ميداني في الواقع .
- **شرعية:** إضفاء الشرعية على سلوكيات أو نتائج من الواقع.
- **ايستيمولوجية:** بناء صيغ معينة لإقرارات علمية [8].

2- النظرية والأدوات الذهنية الأخرى:

في حقـل العلاقـات الـدوليـة يتم اسـتعمـال مصـطلحـات خـاصـة بـالخطـاب العلمي مثـل "النظريـة THEORY" و "المـدخـل APPROCH "و" المنهج METHOD " و "المنظور PERSPECTIVE" و" النموذج المعرفي PARADIGM "، ورغم أن لكل منها دلالة إلا انه في بعض الأحيان يكون هناك خلط بين هذه المصطلحات .

أ-المنهج:

---

[6] أنور محمد فرج ، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مرجع سابق ، ص. 93 .
[7] عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية، مرجع سابق ، ص. 39 .
[8] عبد العالي عبد القادر ، "محاضـرات نظريات العلاقات الدولية" (قسـم العلوم السـياسـية والعلاقات الدولية ، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، السنة الجامعية 2009 /2010)

يعني مجموعة من الاجراءات الذهنية التي بتمثلها الباحث مقدما لعملية المعرفة التي سيقبل عليها من اجل التوصل إلى حقيقة المادة التي يستهدفها وله معنيان معنى ابستمولوجي ومعنى تقني، وهو يتضمن في العلوم الاجتماعية ثلاثة مستويات أساسية :

1- منهج بمعنى المنهجية.

2- النهج بمعنى المدخل المنهجي.

3- المنهج بمعنى طرق البحث.

يرتبط المنهج بعلاقة تفاعل بالنظرية، تتبع تلك العلاقة من خاصـــية لاعتماد المتبادل بينها فالنظرية بحاجة للمنهج للبرهنة عليها، وهو يحتاج للنظرية لتوظيف بفاعلية وهو إجراء مرتبط بطرق وأدوات تستخدم في تجربة وتفحصه وتقييم النظرية.

ب-المدخل : APPROACH

المدخل أو المقترب وهو هيكل أو نظام أو مخطط مقترح يساعد الباحث على تنسيق البحث أو المفاهيم في بناء النظرية أي انه موجه للبحث والباحث وهو حسب " اورن يونغ ORAN YONG " سابق للنظرية، لأنه مستحيل بناء تغيرات نظرية بدون استعمال اتجاه للتحليل مدخل .

وهو يهدف إلى تفسير الظاهر تفسير جزئي من إحدى زواياها مثل : تفسير ظاهرة العلاقات الدولية من زاوية اقتصادية [9].

ج-النموذج النظري: THEORITICAL MODEL

- **النموذج :** هو نمط العلاقة التصورية و الرياضية التي تكونه للتقليد أو نسخ أو إيضاح نموذج العلاقات التي تقوم بين ملاحظات احد الباحثين، إي أبه الصـورة الذهنية المصـغرة للواقع السـياسـي موضوع البحث .

- **النظري :** هنا هو البناء الذهني الصـــرف الذي نســتطيع ب هان تمثل ما عليه علاقات الواقع المستهدف من ارتباط أو توافق، وذلك في شكل صورة مصغرة من النظرية .

أم فيما يخص علاقة النموذج بالنظيرة، فهو أداة لصـــياغة النظرية، وظيفته تنتهي بصـــياغة النظرية، والنظرية أو ســـع من النموذج م حيث المكونات أو الوظيفة التي حققها، كما ان النموذج النظري ليس وصفا للواقع السياسي، بل تصور ذهني لعلاقات ذلك الواقع وبالتالي مجرد أداة لتحليله وان هذه النماذج مؤقتة وانه يجب أن يكون محدد بالزمان وبالمكان.

د-المنظور: PRESPECTIVE

هو مجموعة الرموز والمفاهيم التي يستخدمها الإنسان للاختيار من بين الجوانب الملاحظة الموضوع أو للحادثة وهو يعني القيم والمعتقدات الاتجاهات و المعاني التي تتوفر في الإطار الفكري.

---

[9] أنور محمد فرج ، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مرجع سابق ، ص ص 113 - 118 .

وكل فالمنظر يعكس تأشير القيم والتصورات لدى الباحث على موضوع البحث، والمدخل الذي يختاره، والنظرية التي يتبنها والمعالجة التي يتخذها للظاهرة وعلى التفسير والتقييم

وكل ذلك يعكس دور البعد التأملي ودور الثقافي والهوية على الباحث[10] .

ه-البراد غيم:

هو الأطر المعرفي العام الذي يتم فيه إنتاج المعرفة والنظرية التي حسب توماس كون مجموعة المسلمات والقواعد والإجراءات التي اجمع عليها مجتمع علمي خلال فترة معينة، انه الأطر الذي ينتج فيه العلم العادي[11].

المطلب الثاني: إيتيمولوجيا الأمن (تأصيل مفاهيمي للمصطلح).

بعد مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم غموضا وتعقيدا، وذلك لصعوبة إعطاء تعريف محدد له وعدم الاتفاق على ضبط للمفهوم وما أدى إلى إعادة النظر في مفهوم هو مسالة توسيع الأجندة الأمنية.

- **إيتيمولوجيا الأمن:**

لقد تقاسم العديد من الخبراء والبحاثة المختصين في الدراسات الأمنية طيلة عقود من الزمن قناعة راسخة مفادها أن مصطلح الأمن يعتبر أحد الألغاز الغامضة في تخصص العلاقات الدولية. وقد قادت هذه القناعة علماء آخرين للمجادلة بشكل انفعالي بأنه "ليس هناك مفهوم آخر في العلاقات الدولية أكثر ميتافيزيقية من الأمن".

وهذه الصعوبة في تعريف الأمن جعلته مرشحا لمرتبة ما دعته والتر غالي Walter Gally بـ"مفهوم متنازع عليه جوهريا"، ومثل جميع المفاهيم المتنازع عليها جوهريًا، كالقوة والحق والعدالة ...الخ، لا يتوفر الأمن على قاعدة تصورية مشتركة يستند عليها الباحثون في بناء الأبعاد الدلالية للمفهوم.

هذا وتعتبر فكرة صعوبة تعريف الأمن، وقناعة الخبراء فيه بعدم جدوى المحاولة، من أهم أسباب صمود المفاهيم التقليدية للأمن (المدولنة والمعسكرة)، فقد أدت هذه الفكرة إلى قبول المفاهيم المتداولة للأمن كبديهيات، كما جعلت الأمن أحد المصطلحات الملغمة التي يخشى الباحثون الاقتراب منها. [12]

ولكن مع وصول نظريات أمنية جديدة وتطور البحوث والدراسات التي تتناول الشؤون الأمنية، لم تعد الصعوبة المزعومة في تعريف الأمن مبررا لعدم القيام بالمحاولة.

كما لم يعد الجدل امتدادا للتساؤلات التي طرحت حتى قبل نهاية الحرب الباردة حول المفهوم التقليدي للأمن والمرتكز على أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي والوحيد المؤثر في الساحة العالمية، فقد برزت المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجماعات المسلحة ، والتي بدأت تتموضع بشكل بارز في العلاقات الدولية وأضحت تهدد حتى الدولة القومية، ومن جهة ثانية لم يعد مصدر تهديد أمن الدول

---

[10] أنور محمد فرج ،النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مرجع سابق ، ص. 121 .

[11] عبد العالي عبد القادر ، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، مرجع سابق ، ص. 5.

[12] نبيل بوبية ، "المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011) ، ص. 45 .

ينبع من خارج الحدود فقط بل برزت تهديدات داخلية لا تستطيع الأداة العسكرية التعامل معها في كثير من الأحيان .

إن الأمن مصـطلح يشـير إلى غياب ما يتهدد القيم النادرة و يمكن من حيث المبدأ إن يكون الأمن مطلقا أي أن الوضـــع الذي يكون بمعزل عناية خطر يعادل لأمن التام وعلى العكس من ذلك ففي نضـــام بنضـــري على خطر تام للعلاقات نجد أن النظام الذي ينطوي على عداء مســتبد يقارب حالة الارتياب الشديد الشامل.[13]

ويعرفه ارنولد وولفز ARNOLD WOLFAS:

''يقصد بالأمن من وجهة التناظر الموضوعية عدم وجود تهديد القيم المكتسبة إما من وجهة النضر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض القيم للخطر '' [14] .

ويعرف ولتر ليبمان WALTER LIPPMAN الأمن بقوله: **'' إن الأمة تبقى في وضـــع امن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضـة لخطر التضـحية بالقيم الأسـاسـية إذا كانت ترغب تفادي الوقوع الحر وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صرف هذه القيم عن طريق انتصارها في الحرب كهذه '' .**

أما باري بوزان Barry Buzan فيرى أنه:

'' في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، إما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فان الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على الصـون لهويتها المسـتقلة وتماسـكها العملي''.

كما يجادل بوت وويلز poot wales في فكرة الأمن فيقول:

'' لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المســتقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منـه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على انه عملية تحرر '' [15] .

ولا شك في أن جميع تعريفات الأمن تتلخص في بعض التعديل والتغيير في كلمات عبارة "عدم وجود تهديد". وتمكن رؤية ذلك في قائمة من التعريفات لعدد من المؤلفين وردت في كتاب باري بوزان Barry Buzan المنشور عام 1991 "الشعب والدول والخوف People, States and Fear ، وتشمل القائمة عبارات مثل: "التحرر النسبي من الخوف"، و"القدرة على مقاومة العدوان الخارجي"، و"التحرر النسبي من التهديدات الضارة"، و"عدم وجود تهديدات لقيم مكتسبة".

ولعل من أبرز ما كتب عن الأمن هو ما أوضحه "روبرت مكنمارا" Robert Maknamara وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين، في كتابه "جوهر الأمن"، حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة".

---

[13] غراهم اناثر و جيفري نوينهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** (دبي:مركز الخليج لابحاث، 2005)،ص. 446 .
[14] جون بيلس " الأمن الدولي في حقبة مابعد الحرب الباردة " ، في جون بيلس وستيف سميث (محرران)، **عولمة السياسة العالمية**،(دبي:مركز الخليج لأبحاث ، 2004)، ص. 414 .
[15] جون بيليس، عولمة السياسة العالمية، نفس المرجع ، ص. 414 .

واستطرد قائلا: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".

تأسيسًا على ما تقدم، نرى أن ثمة خلافا بين الخبراء حول نطاق الأمن، والواقع أن كثيرا من الأكاديميين الذين يصرخون أنهم من أتباع مدرسة "الدراسات الأمنية النقدية" يدللون على أن مفهوم الأمن "عرضة للنقاش بصورة جوهرية" والمضمون هنا هو أن ثمة شيئا يتعلق بجوهر الأمن يؤكد أنه لن يكون هناك إمكانية للوصول الى اتفاق حول معناه.

إلا أن الظاهر للباحثين والدارسين أيضا أن ثمة تغير واضح طرأ على هذا المفهوم الذي تعقّد بسبب التراكم التاريخي وتعقد الظاهرة الإنسانية، فيعتبر التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي حيث تعددت الفواعل على الساحة العالمية كما تنوعت مصادر التهديد داخل وخارج الدولة فتزايدت الأصوات الداعية إلى إعادة تفسير الأمن، حتى أن الناقدين للواقعية باتوا يرون بأننا بحاجة إلى زيادة فهمنا للموضوع وتعميق هذا الفهم: زيادته، بحيث يشمل قضايا أمن البيئة والأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي وتعميقه، بحيث ينقل النقطة المرجعية بعيدا عن الدولة القومية حتى ينزل بها إلى مستوى الفرد. وقد أدى هذا الى مفهوم مثل "الأمن الإنساني".

ما يجدر ذكره في هذا السياق، أن مفهوم الأمن يمر بمنعطفات جديدة، هذه المنعطفات إنما تأتي كتعبير واضح عن دخول لاعبين جدد في المشهد الدولي، إذ أن احتكار الدولة القومية بدور المؤثر في تشكيل معالم الوضع الدولي لم يعد قائمًا، وهذا ما أدى إلى دخول عناصر جديدة مهددة لأمن الدول غير ذلك الخطر المتمثل بالدول المماثلة. وبفعل العولمة أيضا، فإن مفهوم الأمن يعيش توسيعا، ويعد هذا من بين تحولات المشهد الأمني العالمي.

أما التحول الآخر في المجال الأمني، فهو تحول القوة، ذلك أن القوة لم تعد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعامل العسكري، بل تعدته إلى التكنولوجيا، والتعليم، والنمو الاقتصادي... إلا أنه يبقى العامل العسكري الوسيلة النهائية لحماية الدول نفسها.

خلاصة القول هو أنه بالرغم من إجماع العلماء النقديين على ضرورة تجاوز اعتبار الأمن كمفهوم غامض أو صعب التعريف، إلا أنهم ظلوا مؤمنين بصعوبة بناء حوار في النظرية الأمنية النقدية عبر اعتباره مفهوما قابلا للاشتقاق.

إضافة إلى التعريفات المختلفة للأمن والتي تدور مجملها حول انه غياب والتهديد هناك مفاهيم مصاحبة له سواء كانت مفاهيم معاصرة أو مفاهيم معارضة أو مفاهيم موازية، و يمكن توضيح علاقة مفهوم الأمن بها من خلال الشكل رقم (2)[16] :

[16] Baray Buzanand Lene Hamsen ; "**the evolution of international Security studies**" (New York: Cambridge , 2009) , p. 14.

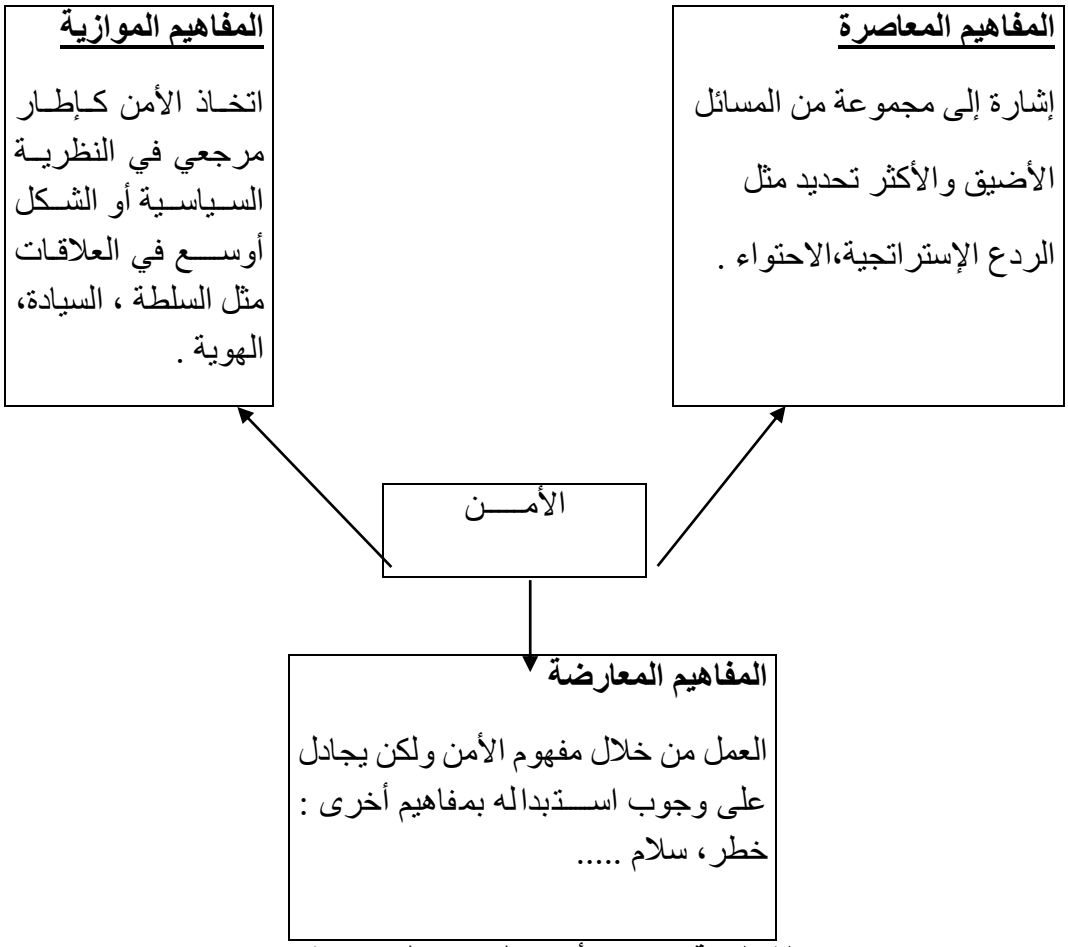

الشكل رقم (2): الأمن والمفاهيم المصاحبة .

Baray Buzan and lene " ، "***the evolution of international Security studies*** ", " hamsen

, Cambridge, new york, 2009, p 14.

وينقسم المفهوم إلى:

-الأمن الصلب (HARD SECURITY): والذي يميزه الطابع العسكري للأمن (الأمن التقليدي) : والذي عادة ما يتبلور من اختلال القوى بين الدول وبذلك يمكن إرجاع الأمن الصلب إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية حيث يكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد .

-الأمن اللين (SOFT SECURETY): يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية مثل التحديات الصحية، غسل الأموال، القتل، تهريب المخدرات واللاجئين، والمشاكل العرقية، والعمالة السلبية التطرف إليها وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها امن الأفراد بأمن المجتمع.

وقد حدد المركز الفنلندي للدراسات الروسية و الاوروبية لخمسة أنواع من التهديدات للأمن اللين :

-المخاطر الفردية (INDIVIDUAL RISKS): مثل تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض .

-المخاطر المجتمعة (COMNAUNITY RISKS): مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعان أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل انتشار الأوبئة في الدولة ذاتها.

-تهديدات عابرة للحدود (CROOSS BORDERTHEATS): مثل مشكلات الهجرة الغير شرعية واللاجئين.

-الأزمات الزاحفة (CREEPING CRISES): اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهد الأفراد في عدة دول : انتشار الأوبئة المعدية القاتلة [17].

-الكوارث المحتملة (POTENTIAL CATASTROPHES): تحول الأزمات إقليمية: مثل الأعاصير، الكوارث النووية والمشاكل البيئية الكبرى .

- **تهديدات الأمن:**

إن العلاقة بين مفهوم " الأمنSECURITY " و " التهديدات THREATS" علاقة تأثير متبادل، وان أي محاولة لتفسير مفهوم " الأمن " لا بد أن تبدأ بتحديد مصادرها التهديد فالبعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن .

لهذا نجد أن الدراسات الأمنية في السابق ركزت على خطر الغزو العسكري اعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، في حين إن الدراسات الحديثة ذهبت إلى البحث في تهديدات أساسية واقتصادية واجتماعية ببعدها الخارجي والداخلي.

ودراسة التهديدات تستوجب التميز بين عدد من العناصر بدا من مستوى وحدة التحليل الرئيسية لتهديد (داخلي وخارجي، وصولا بالسياسات والإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها.

وبشكل عام فان هناك مجموعة من العوامل التي يؤثر في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام وعلى المستوى الإقليمي، نذكر منها ما يلي : [18]

أ **طبيعة التهديد:** ويقصد به نوعه وأبعاده سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الجغرافية.

ب **مكان التهديد:** اتجاهاته، ومدى تقربه أو بعد الجغرافي أو الديمغرافي، سواء كان مباشر أو غير مباشر، ومدى تأثيره الشامل لعدة دول، أو محدد، في الدول معينة.

ج **زمان التهديد:** تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى استمرارية (وقت، مستمر) وهل هو ثابت أو متغير.

---

[17] سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن : مستويات ، وصيغة تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** 13 (2008): ص ص 10- 13 .

[18] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن، مرجع سابق ، ص. 29 .

د **درجة التهديد:** قوته خطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد ومخطرته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الاقلمية للحد من تأثيره.

ه **تعبئة المواد:** ترتبط بحجم وخطورة التهديد، ومدى كثافة، الأمر الذي يتم في ضـــوئه اتخذت إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره وأبعاده.[19]

بعد اســـتعراض المدخل المفاهيمي للتنظير في العلاقات الدولة و تحديد معاني كل من النظرية و الأدوات الفكرية الأخرى المستعملة في العلاقات الدولية كالنموذج والبارادايم. و كذا تقديمنا في المبحث السابق لإيتمولوجيا الأمن عبر البحث في أصول المفهوم و إشكالية تعدد دلالاته نمر في المبحث التالي إلى قضـية العوامل المؤثرة على التنظير في العلاقات الدولية بدأ بحل الألغاز البحثية من منظور فلسـفة العلم و ذلك لنتمكن من بناء إطار تحليلي مناسب يساعدنا في فهم ديناميكية التفاعل الحاصل بين مختلف النماذج النظرية لندخل بعدها إلى ســـرد مراحل تطور الدراســـات الأمنية كحقل معرفي عرف عديد التغيرات سواء على مستوى المرجعية أو إعادة صياغة المفهوم.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على التنظير في الدراسات الأمنية.

تتنوع الأسباب والعوامل المؤدية إلى وجود صعوبة في تحديد وضبط ميدان الدراسات الأمنية، فمنها ما يتعلق بعملية التنظير في العلاقات الدولية بصـــفة عامة والصـــعوبات التي تواجهها و منها يتعلق بطبيعة ومواضـيع حقل الدراسـات الأمنية والذي في إطاره يدرس مفهوم الأمن، إضـافة إلى التحولات الدولية ومختلف الجوانب التي مستها.

المطلب الأول: إشكالية التنظير في العلاقات الدولية: حل الألغاز البحثية.

على اعتبار انتماء حقل الدراســـات الأمنية كميدان فرعي للعلاقات الدولية فانه تأثر بالصـــعوبات والأزمات التنظيرية التي تعاني منها العلوم الاجتماعية بصـفة عامة خصـوصـا ما يتعلق بمسـألة بناء النظرية إذ لا وجود لاســـتراتيجية جامعة تتعلق بكيفية بناء النظرية أو إطار تفســـيري لكيفية نشـــأتها وتطورها وأثر ذلك على مسـار الحقل الدراسـي ومضـامينه. هذه القضـية التي تتعلق بنظرية وفلسـفة المعرفة تشـوبها العديد من الخلافات في وجهات النظر. إذ برزت أسـماء لعلماء مرموقين على غرار كـارل بوبر، "تومـاس كوهن" و "إمري لاكـاتوش". هـاذان الأخيران اللـذان يعتبران الأكثر تـأثيرا واقتباسا في تخصص العلاقات الدولية والدراسات الأمنية بشكل أخص.

لذا تعتبر قضـية "بناء النظرية" مسـألة إشـكالية في العلاقات الدولية لأنها الموجه الأسـاسـي للإجراء العلمي. وبما أن تخصـــص العلاقات الدولية لا يحوز على شـــرعية تنظيرية معترف بها أو على الأقل ينظر إليه أنه غير ناضج. فانعدام استراتيجية لبناء نظرية أو إطار تفسيري لكيفية نشأتها وتطورها دفعا

بالباحثين في الحقل إلى التوجه إلى فلسفة العلم لفهم التطورات العلمية الحاصلة في الحقل وبالتالي التحكم في النقاشات والحوارات النظرية التي تتفاعل لتنتج تراكما وبناء يعطي شكل الحقل الدراسي و هويته أبعاده المعرفية. سنحاول في ما يلي استعراض أهم نموذجين فكريين لفلسفة العلم ذائعي الصيت في العلوم الاجتماعية وبالأخص العلاقات الدولية في محاولة لفهم عملية التفاعل النظري بين مختلف البارادايمات والنماذج المعرفية وكيفية بناء المعرفة العلمية والإجراءات المحددة لذلك.

1- توماس كوهن والنموذج المعرفي:

تعتبر أفكار كوهن Kuhn حول التقدم والتحقيق العلمي، نقطة انطلاق العديد من الدراسات والمسوح الحقلية لتخصص العلاقات الدولية. بيد أن قيمة استخدام فكر كوهن تعود أساسا إلى القدر الكبير من الضوء الذي يضفيه على مفهومه للنموذج (paradigm) على تفسير تطور التخصص. في كتابه بنية الثورات العلمية، يشير كوهن إلى النموذج على أنه تقاليد خاصة ومتماسكة من البحث العلمي التي تؤدي دراستها إلى "تحضير" الطالب بشكل أساسي ليصبح عضوا في مجتمع علي خاص يعمل معه لاحقا، بحيث نادرا ما يقوده عمله إلى معارضة هذا المجتمع حول نقطة أساسية.

يقدم كوهن تفسير جدلي لنشأة وتطور النظريات والتقاليد المعرفية. عندما يظهر النموذج، يدخل العلم مرحلة يسميها كوهن " العلم القياسي"، وهو البحث المؤسس بعمق على الإنجازات العلمية الماضية، إنجازات يعتبرها فريق علمي معين كافية لتكون نقطة انطلاق لأعمال أخرى.

في هذه المرحلة يتميز النموذج بتقديم أكبر قدر ممكن من الحلول للمشاكل التي كان يعتبر حلها صعبا وما كان ليكون حلها ممكنا بدون الإنتماء للنموذج. يهتم العلم القياسي بشكل أساسي بحل نوع معين من المشاكل النوعية، تلك التي يسميها كوهن بالألغاز.[20] بيد أن نجاح النموذج في حل الألغاز ليس إلى ما لا نهاية . يرى كوهن أن كل نموذج يواجه في مرحلة معينة مجموعة من العوائق النظرية على شكل ألغاز لا تتوفر على حلول. عندما يتزايد حجم هذه العوائق يصبح بشكل ما وصفه كوهن ب"أزمة" في النموذج.

يسعى الباحثون جاهدين إلى إيجاد حلول للألغاز العالقة من أل الخروج بالنموذج من مرحلة الأزمة والعودة به

إلى العلم القياسي. أما إذا فشل النموذج في ذلك فتنتهي الأزمة بظهور مرشح جديد للقب النموذج يكون بإمكانه الإجابة عن التساؤلات و الألغاز التي أثارت الأزمة داخل النموذج السابق.[21]

يركز كوهن إطاره النظري على هذه الطريقة الأخيرة في الإجابة على الأزمة التي تنتهي بتتويج وظهور نموذج جديد على أنقاض القديم. هنا لا بد من الإشارة إلى أن عملية التحول حسب كوهن لا يكون وفق عملية تراكمية. بمعنى آخر أن النموذج الجديد حتى وإن كان تطويرا للذي سبقه، فهو ليس استمرارا له بأي شكل من الأشكال.

---

[20] توماس كون ، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة شوقي جلال (الكويت: سلسلة عالم المعرفة ، 1992)، ص.41.
[21] توماس كون، بنية الثورات العلمية ، مرجع سابق، ص. 57.

وفق رؤية كوهن يمثل النموذج الجديد بما يحمله من معرفة "ثورة علمية" قياسا للنموذج الذي قام على أنقاضه. كما يؤكد كوهن أن معيار الإختيار بين النماذج هو القدرة على حل المشاكل والألغاز. كذلك يصرح كوهن بأن بناء النظرية لا يكون قبل إنشاء النموذج وغير ممكن أن يحدث خارجه، لأن النظرية تبنى على الفرضيات التأسيسية المشتركة للنموذج.

بهذا يقودنا النموذج الكوهني في التفسير إلى فهم عملية تفسير كيف أدت الأزمات المتكررة في العلاقات الدولية و الحقل الفرعي للدراسات الأمنية إلى تحول في النموذج، و كيف كان الحوار بين النظريات دافعا أساسيا نحو التحول في مفهوم الأمن و بالتالي توسيع و تعميق الدراسات الأمنية.

2- لاكاتوش وبرامج البحث العلمية:

يحضى لاكاتوش Lakatos باهتمام كبير عندما يتعلق الأمر بالحديث عن نظرية العلاقات الدولية. طور لاكاتوش مفهوم برنامج البحث العلمي كأداة للتقييم المقارن للنظريات العلمية، وعليه جعل النظريات على شكل برامج بحثية. إن البرنامج البحثي يمثل محاولة تصورية متطورة من قبل لاكاتوش لفهم كنه النظريات العلمية وعملية التقدم العلمي. [22]

تتكون برامج البحث العلمي حسب لاكاتوش من أربعة عناصر: القلب الصلب، الموجه الكشفي السالب، الموجه الكشفي الموجب، والحزام الواقي. يتكون القلب الصلب من مجموع الفرضيات التأسيسية لبرنامج البحث، وهو بالتالي يتكون من محتوى ثابت وغير قابل للتفنيد أو التغيير، بحيث يعتبر رفض أو تغيير أحد مكوناته رفضا وتغييرا للبنامج بأكمله.

إذا حدث أن صادف القلب الصلب حالات شاذة أو واجه أزمة بالمعنى الكوهني لا يكون من الضروري التخلي عن البرنامج البحثي كلية واستبداله بآخر كما في نموذج كوهن. ولكن يتيح الحزام الواقي إضافة بعض الفرضيات التعديلية أو حذف المربكة منها دون أن يحدث ذلك انقلابا داخل البرنامج البحثي.

يرى لاكاتوش أن رد فعل العلماء سيطور البرنامج البحثي إذا كان موجها لحفظ النواة الصلبة، من خلال بناء الفرضيات المساعدة التي بدورها تحاول أن تفسر المسائل الشاذة والحقائق الجديدة. إذا نجح البرنامج البحثي في التصدي للمشكلات المستجدة و حافظ على صحة و ثبوتية مسلماته وفرضياته المساعدة يوصف ذلك البرنامج البحثي بالتقدمي. أي أنه يزيد من قدرتنا على فهم الواقع بحيث يمكن أنصار البرنامج من تحويل أي صعوبة إلى نصر جديد ويوسع من المحتوى التجريبي. [23]

أما إذا فشلت الفروض المساعدة في احتواء المسائل الشاذة والمضادة للبرنامج البحثي فإن البرنامج يعتبر تحللي أو تقهقري.

إن منهجية برنامج البحث العلمي لا تمثل فقط معايير لحكم وتقييم النظرية، هي أيضا وسيلة لوصف، مقارنة واختيار برامج البحث المتنافسة. بهذا المعنى فإن سبب إستبدال برنامج بحثي بآخر يكمن في ظهور منافس أقوى يمتلك مجالا تفسيريا يشمل الأول ويتجاوزه وهكذا يمكن فهم كيفية التفاعل بين برامج البحث العلمية ما يقود إلى التقدم العلمي.

---

[22] أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 128.

[23] أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، نفس المرجع، ص. 129.

بعد استعراض كل من اسهامات "كيوهن ولاكاتوش" في فلسفة العلم يمكن لنا أن نفهم سيرورة التطور النظري ومختلف التحولات المعرفية التي اتسم بها حقل العلاقات الدولية واسقاط ذلك على تخصص الدراسات الأمنية في مسعانا لفهم التمايزات الإبستمولوجية، الأنطولوجية و الأكسيولوية التي جاءت بها مختلف النماذج النظرية في العلاقات الدولية و أثر ذلك على أجدة البحث في الدراسات الأمنية.

المطلب الثاني: سياق تطور حقل الدراسات الأمنية.

1- تطور أجندة الدراسات الأمنية:

نحو تعريف الدراسات الأمنية:

تعرف الدراسات الأمنية على أنها:

" دراسة التهديد واستخدام ومراقبة القوة العسكرية " ويقول ستيوارت كروفت:

" إنها تمثل سلسلة من مجالات البحث الحيوية والمائعة والمصاغة عن طريق العديد من الوضعيات الايستمولوجية والنظرية ".

وبذلك يمكن اعتبار الدراسات الأمنية كميدان فرعي للعلاقات الدولية، ومن أهم المجالات البحث حركية حيث يتعلق بعلاقات الأمن، الثقافة والهوية، إضافة الاعتبار الدراسات الأمنية كحقل فرعي متعدد التخصصات وانقسام النظير فيه إلى نظريات عقلانية من جهة والمقاربات البديلة المرتكزة على شكل عديد من الاتجاه النقدي من جهة أخرى.

وتسعى الدراسات الأمنية كحقل فرعي إلى دراسة شكل الظاهر الأمنية ولذلك تجد إن حدودها الفكرية صائغة وذلك لاختلفت الظواهر وتعد أسبابها وتداخلها وحاجتها إلى الدمج بين مختلف التخصصات لدراسة ظاهرة أمنية معينة، بالرغم من ذلك يبقى الاهتمام المركزي هي الحرب، وهذا ما أشار له " ستيفن والت ".

و بالنتيجة، فأي جهد لرسم وتحديد المجال الدقيق للدراسات الأمنية هو شيء تعسفي، ومع ذلك يبقى الاهتمام المركزي للدراسات الأمنية سهل التحديد انه ظاهرة الحرب، فالدراسات الأمنية تدعى إن الصراع بين الدول هو احتمال وارد دائما، وعليه يكون لاستخدام القوة أثارها بعيدة المدى على الدول والمجتمعات من هذه ا المنطلق يتبن لنا مجال اهتمام حقل الدراسات الأمنية.[24]

2 - التطور التاريخي للدراسات الأمنية:

عادة ما يطلق الباحثون تسمية الدراسات الأمنية "التقليدية" على الأدبيات الأمنية التي نشر معظمها في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية لتمييزها عن الدراسات الأمنية "النقدية" للثمانينيات. و تسمى أيضا الدراسات الاستراتيجية لتناولها السياسات العسكرية المتبعة لأغراض أمنية كالتسلح مثلا، والردع

[24] سليم قسوم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص ص 32-33.

النووي، والدفاع الوقائي، وإدارة النزاع، والتصعيد، و غيرها. وتشترك هذه الدراسات التقليدية في إهتمامها الحصري بأمن الدولة، وكيفية الحفاظ عليه في مواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة.

- مرحلة مركزية أمن الدولة:

تعتبر الفترة الممتدة من مطلع الخمسينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين مرحلة كلاسيكية في تاريخ الدراسات الأمنية. تميزت هذه المرحلة بهيمنة نموذج "مركزية الدولة" في تحليل الشؤون الأمنية، كما اتسمت بتركيز الاهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة لما اعتبر "قيما حيوية" للدولة، أي البقاء والاستقلال الوطني. في هذه المرحلة جاء ربط الأمن (أو التهديد) بمؤسسة الدولة كتمهيد لتعريفه باعتباره كل ما يهدد هذه القيم أو يقلل منها، وهذا ما قاد عدة باحثين إلى تأطيره من منظور "دولاتي" وتبناه الممارسون تحت مسمى "الأمن القومي".

وبالرغم من تعدد التعريفات المقدمة لمفهوم الأمن القومي في هذه الفترة إلا أنه يلاحظ غياب الإتفاق بين الباحثين حول ماهية القيم الحيوية المعرضة للتهديد. ناهيك عن كيفية حمايتها. [25]

لم تكن وضعية الحقل في مجمله أفضل حالا من المصطلح، فقد كان حقل الدراسات الأمنية متمركزا على دراسة الحرب والقضايا المتعلقة بها مثل: الاستراتيجية النووية، والردع، ونزع السلاح، وشؤون الدفاع، والعقيدة العسكرية، وغيرها.

شكلت هذه القضايا معالم الأجندة البحثية لما يسمى بالدراسات الاستراتيجية. وهو المصطلح الذي يستعمل غالبا في الولايات المتحدة، وبشكل مرادف للدراسات الأمنية.

يتناول حقل الدراسات الاستراتيجية مجالا خاصا من القضايا مثل: أسباب النزاع والحروب في النظام الدولي، والاستراتيجيات الكبرى للدول، والاستراتيجية النووية، والحد من التسلح ، والردع النووي التقليدي، والإستراتيجية التقليدية، والعقيدة العسكرية، ومحددات سياسات دفاع الدول، والمنظمات العسكرية والعلاقات المدنية العسكرية، والتاريخ العسكري.

خلق حقل الدراسات الإستراتيجية أيضا مجموعة من المفاهيم التفعيلية، مثل: القوة المضادة، وقدرات الضربة الثانية، وضعف القوة الإستراتيجية، والمخاطر التنافسية، والتصعيد، وتقييد الضرر والرد المرن، والحرب النووية المحدودة وغيرها.

بشكل عام، اتسمت هذه المرحلة من تاريخ الدراسات الأمنية بعدة سمات نجملها فيما يلي: أولا، كانت معظم الأفكار والنظريات المطورة في الحقل موجهة عبر فرضيات النموذج الواقعي. ثانيا، هيمن مفهوم الأمن القومي على الأجندة البحثية للحقل، حيث اقتصر الإهتمام -فقط- على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة لبقاء واستقلال الدول. ثالثا، غلبت في هذه المرحلة الأفكار والنظريات التي تركز على الجوانب المادية للتهديدات (مثل: نسبة التسلح، قدرات الدولة، وعوامل القوة الأخرى) وتهمل أهمية القواعد والمعايير، وتاريخ التفاعل، ونمط العلاقات، وغيرها من العناصر المثالية في دراسة الأمن.

[25] سيد أحمد قوجيل ، **الدراسات الأمنية النقدية** (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،2014)، ص. 13

من أشهر مؤلفات هذه المرحلة التي حددت المعالم الأولية لما سيسمى لا حقا بحقل الدراسات الأمنية نجد الفصل الذي أفرده أرنولد وولفرز في كتابه "النزاع والتعاون"، بدراسته للأمن بوصفه رمزا غامضا [26]، كما تجدر الإشارة إلى مساهمة كوينسي رايت في مؤلفه الضخم "دراسة الحرب"، وكتاب فريديريك شومان "السياسة الدولية: قدر نظام الدولة الغربي". نجد أيضا في هذه المرحلة القطعة الشهيرة لجون هيرز التي تطرق فيها لأول مرة لمفهوم المعضلة الأمنية. إضافة لذلك نجد تحقيق روبرت جيفريس الشهير لإمكانية التعاون في ظل العضلة الأمنية. ما عدا ذلك سيطرت على هذه المرحلة مجموعة البحوث التي تناولت قضايا الردع النووي والإستراتيجيات البديلة مثل عمل كوفمان عن السياسة الأمنية والأمن القومي، وكيسنجر حول الأسلحة النووية والسياسة الخارجية، وأعمال كل من أوزجود وبرودي عن المفاهيم المتغيرة للإستراتيجية والحرب في العصر النووي. إضافة إلى مساهمة توماس شيلينغ الرائدة في مؤلفه "إستراتيجية الصراع".

- مرحلة صعود النظرية النقدية:

بدأت مع منتصف الثمانينات مرحلة جديدة في تاريخ الدراسات الأمنية تزامنت مع حدوث تغييرات مثيرة في السياسة الدولية، كانهيار الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وتفشي الصراعات الداخلية (إثنية و دينية) في العديد من دول أوروبا الشرقية و البحيرات العظمى، و تزايد مشاكل الهجرة غير الشرعية في أوربا، و صعود التهديدات غير التقليدية العابرة للأوطان و الحدود، مثل: الأمراض، والجريمة الدولية، ومشكلة اللاجئين، وانتهاكات البيئة، والإرهاب و غيرها.

على الجانب النظري جرت مراجعة عديد مسلمات نظرية العلاقات الدولية مما انعكس بشكل مباشر على حقل الدراسات الأمنية، فالدول لم تعد الفواعل الوحدوية أو العقلانية، ولم تعد قضايا الحرب و التسلح النووي محل الإهتمام الحصري للباحثين في هذه الفترة. فتزايد أهمية الفواعل غير الدولاتية مثل المنظمات عبر القومية، والجماعات الإجتماعية والأفراد، إضافة إلى ظهور العديد من الحالات التي تتحدى التفسيرات العقلانية مثل قضايا الهوية، والأفكار والمعيارية. كل هذا أصبح يلح على ضرورة إيجاد أجندة جديدة لدراسة الأمن الدولي.

أسفر هذا التوسيع المجالي لحدود التخصص عن ثلاث نظريات قيادية امتلكت خصائص النموذج المعرفي: النظرية النقدية الدولية، وبعد الحداثية والبنائية الإجتماعية.

تأثرت دراسة الأمن في هذه الفترة بالحوار الذي حدث بين التصورات النقدية والبعد حداثية إضافة للبنائية. أجمعت هذه القاربات على رفض فواعلية/مركزية الدولة، أسبقية الشؤون العسكرية / كما أكدت على أن المفهوم الكلاسيكي السائد للأمن يهمل إن لم يكن يتجاهل علاقة الأمن بقوة ومصلحة المؤمن. وأمن الجماعات الصامتة والمهمشة، والبناء الإجتماعي للمعنى، وأمن العالم الثالث. أو كما وضعها كين بوث في تساؤلاته الشهيرة: "أين الفقراء؟ أين النساء؟ أين الذين بلاصوت؟ من يستفيد من أولئك الصامتين؟" [27]

---

[26] سيد أحمد قوجيل، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص.69.

[1] جون بيليس " الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحلاب الباردة " ، مرجع سابق، ص ص 434-435.

أسست هذه المقاربات الجديدة مع بداية التسعينات حقلا جديدا أكثر اتساعا من الحقل التقليدي للدراسات الإستراتيجية، عرف تحت مسمى الدراسات الأمنية النقدية و مثله أعمال الموجة الأولى للمنظرين النقديين أمثال كين بوث، كيث كروز، و مايكل ويليامز و غيرهم من الذي أشاروا إلى الطرق البديلة للتفكير في الأمن.[28] ثم جاءت أهم الأدبيات في هذه المرحلة التي قدمها كل من باري بيوزان و أول وايفر في أعمالهما المشتركة . في خضم هذه المرحلة شهد حقل الدراسات الأمنية تطورا كبيرا تجلى في صعود جيل جديد من الباحثين، وظهور مدارس و مفاهيم أمنية جديدة، إضافة إلى تغير حدود التخصص (من العلاقات الدولية إلى تعدد التخصصات) و انتقال موقعه (من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا) إذ برزت المدارس الأوروبية للدراسات الأمنية: ابريست ويث"ويلز"، كوبنهاجن و مدرسة باريس.

3- مضامين الدراسات الأمنية:

- من أهم العوامل التي أدت إلى تشكل مضامين عديدة للدراسات الأمنية هي:

أ الصفة الاندماجية التي تتسم بتجلي السمات العالمية نحو الاهتمام المتزايد بمستويات أمنية بديلة المستوى الأمن الدول، كالأمن المجتمعي والأمن الإنساني لان ظاهرة الاعتماد المتبادل مع النجاح بعض التجارب التكاملية مثلها هو حاصل في الاتحاد الأوربي، تؤدي إلى وعزت المرتكزات التي قام عليها النظام السياسي المبني على أساس الدول نحو كوحدات رئيسية في العلاقات الدولية وتراجعها إما اطر سياسية أكثر اتساعا، بالشكل الذي يثري حقل الدراسات الأمنية بوحدات ومستويات تحليلية جديدة.

ب تزايد الاهتمام بالمظاهر الأمنية الجديدة التي أفرزها سقوط المعسكر الشيوعي وانهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، وهي مظاهر تتعلق أساسا بحالة الاستقرار الإقليمي وهذا مبرر كافي بحسب بعض الاكاديميين.

تراجع الإهتمام بالدول كفواعل أمنية وحيدة على حساب المجموعات الأمنية الجديدة (جماعات، إفراد .....) كوحدات جديدة في تحليل مفهوم الأمن وتصميم أطر فعالة في الدراسات الأمنية.

ج- تراجع الاهتمام بالأمن القومي، بسبب بداية نشوء مجتمع عالمي في مقابل تفك أدولة الأمة وهو ما يستوجب التركيز على المجتمع العالمي كبديل للمجتمع الدولي (على المستوى الوطني).

وهذه إحدى تجليات ظاهرة العولمة من خلال التهديدات والمخاطر الجديدة إلي تفرضها (اقتصاديا، نوويا، بيئيا ... الخ).

ولان هذه التهديدات تقع خارج حدود سيطرة الدولة القومية، فهي تستدعي استصعابها في مستواه الكلي[29].

---

[28] سيد أحمد قوجيل، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص.15.

[29] خالد معمري ، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة : دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر " ، (مذكر ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2008)، ص. 29.

كما يمكننا من خلال المقارنة بين أنواع الأمن من حيث الوحدة المعنية بالحماية والتهديدات، ومصـــادر التهديد ووسائل تحقيق الأمن أن نبين التحول في مفهوم الأمن وهذا في الجدول رقم (1) [30].

نوع الأمن / مؤشرات المقارنة	الأمـــن الـــدولاتـــي (الواقعية والنيو واقعية)	الأمـن الـمـجـتـمـعـي (مدرسة كوبنهاغن)	الأمن الإنساني
الأمن لمن ؟	الدول	المجموعات والأقليات والدولة	الإنسان
الأمن في واجهة أية مخاطر ؟	المأزق الأمني (التهديد العسكري)	المأزق المجتمعي (عسكري اقتصادي واجتماعي)	تشمل كل تهديدات عدم تلبية حاجات لأفراد
مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة ، المجتمع	المجموعات الأخرى الدول،الحرب ،الصراع المسلح ،الفقر البطالة

[30] نبيل بوبية ، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مرجع سابق، ص ص 54- 55 .

وسائل تحقيق الأمن	-استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد . -التسلح و توازن القوى. -تدخل القوى العظمى لوضع ضوابط على سلوك الدول في إطار الأمن الجماعي.	-تنسيق استخدام جميع الوسائل الضغط لإلزام الأطراف المتنازعة لإيقاف العنف. -العمل على الدروب الثلاثة للدبلوماسية التنمية الاقتصادية المستدامة لتحقيق السلام الدائم .	-التنمية المستدامة -تفعيل المشركة السياسية -الضوابط المؤسساتية والديمقراطية -استخدام القوة بشكل جماعي في حال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان .

الفصل الثاني: المنظور العقلاني/التأملي وتطور مفهوم الأمن

انتهت محاولات العقلانيين بوضع "بناءات معرفية"، سيجري استخدامها كأساس لبناء العديد من النظريات المجالية، وضمن حقول مختلفة، أهمها مجال الأمن. تولت قيادة هذا الطموح، أولا الوجود المسبق للنموذج، والثاني الطابع المحاوراتي الذي يضمن تعديل وتنقيح وتطوير وجهات النظر المتعارضة بوضعها في مواجهة بعضها البعض. هذا التقليد الذي تحول إلى منهجية في إنتاج المعرفة، كما أشار "بارني غلاسر *Glasser*–"و"آنسلام ستراوس- *Strauss*"**: الكثير من الأبحاث الجارية هي في المقام الأول تطوير النظرية من خلال الخصم المنطقي".**

الحوار مع الخصم المنطقي جعل من المنظور العقلاني يولد صناعة فكرية حقيقية، استطاعت أن تهيمن على الفكر الأكاديمي للعلاقات الدولية لفترة طويلة. فالزخم الفكري لهذا المنظور على صعيد الافتراضات الأساسية، أنتج لنا النظرية الواقعية الأكثر تحمسا للدفاع عن فكرة اعتبار مسألة الأمن من صميم اهتمامات وصلاحيات الدولة، دون سواها ما جعلها تتبنى "الفرضيات القياسية" القائمة على الدولة كالفاعل الوحيد والأهم ومركزة على مفهوم الأمن الوطني، مع حصره للتهديدات وتقديم اجابات ذات طابع عسكري صلب. اختلفت الصورة بعدها من خلال ديناميكية الخصم المنطقي، لتتولد لنا النظرية الليبراليةبعد الأزمة الحادة التي مر بها النموذج الواقعي مع بداية التسعينيات. فالصورة التي يقدمها النموذج الواقعي، لم تعد مطابقة لعالم يسير نحو الترابط الشبكي والاعتمادية والتكامل. بمعنى آخر، العالم تغير وتغيرت معه المسلمات، أثر هذا التغيير على البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، حيث قدم الليبراليون طريقة تفكير جديدة في القضايا الأمنية، أين قللوا من أهمية فوضوية النظام والمعضلة الأمنية ومشكلة المكاسب النسبية، وأعطوا دورا كبيرا للتعاون والاعتمادية والمتغير الديمقراطي ودوره في السلام.

على ضوء ما تقدم، يبحث هذا الفصل في البناء المعرفي للنموذج الواقعي وكيف وجه بناء النظرية في الدراسات الأمنية الواقعية، كما سنبحث أيضا في الطرح الليبرالي الناتج عن ديناميكيات الخصم المنطقي وتحول المسلمات الذي أثر بدوره في مفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية.

المبحث الأول: المسلمات الواقعية والأسس النظرية لنظرية حل المشكل

إن التركيز الأساسي للواقعية بمختلف تياراتها كان على كيفية بناء معرفي، يقوم على مجموعة من الفرضيات التي تؤيد وتدعم النموذج انطلاقا من الفكرة الكوينية القائلة بأن بناء النظرية لا يتم إلا في إطار نموذج.

من المؤكد أن النموذج الواقعي لم يكن فقط موجه لبناء النظرية، وإنما أيضا لاختبارها وتطبيقها. وهذا ما جعل منها النظرية السائد[1]،في حقل العلاقات الدولية لمنحها أقوى الإجابات لحالة الحرب التي هي

---

[1] يبرز تحليل احصائي لأدبيات العلاقات الدولية في خمسينات و ستينات القرن العشرين هيمنة النموذج الواقعي على ما سواه من حيث الاعتماد الجوهري على الافتراضات القياسية للواقعية. أنظر:

*John A.Vasquez, ***The Power politics. Form Classical Realism to Neotrasitionalism***, 3rd ed (Cambridge : Cambridge University Press, 2004).

الظرف السائد للحياة في إطار النظام الدولي.هذا الادعاء الجريء الذي يطرحه الواقعيون دفاعا عن واقعيتهم.[2]

لقد مثل المذهب الواقعي مصدر إلهام فكري ونظري لجل النظريات الدولية، ما جعل الواقعية لفترة طويلة أقرب لحالة الهيمنة النظرية باعتبارها قدمت المستويات التفسيرية الأمثل لحالتي الصراع والحرب.

المطلب الأول: النواة الصلبة للنظرية الواقعية

أن تحديد النواة الصلبة أو فرضيات انطلاق المنظور الواقعي يعد بالأمر الصعب، ويرجع هذا إلى التحولات الكبيرة التي تطرأ على تركيبة هذه النواة.فاختلاف علماء العلاقات الدولية (والواقعية أيضا) يعكس حجم التغير في الفرضيات وكذلك عدم التكافؤ في استعمال تلك الفرضيات في عملية بناء النظرية[3]. يقول مارك بلوغ *Blaug*:

"ليس هناك طريقة لكتابة المحتوى الدقيق للقلب الصلب لأي برنامج بحث علمي وهذا بشكل نهائي"[4]

الصعوبة وغياب الإجماع بين الباحثين، يرجع إلى تعذر التمييز والتفرقة بين الفرضيات الأساسية (القلب الصلب) والفرضيات الجزئية المساعدة (الحزام الواقي). جاء على قلم "*Walker*"، كواحد من أكبر منتقدي الواقعية إنه:

" ليس هناك تقليد منفرد للواقعية السياسية ، بل هناك عقدة من مظاهر التوتر والتناقض والتهرب المثبة تاريخيا".[5]

ومما يتطابق مع الرأي القائل أنه ليس هناك نظرية واقعية واحدة بل نظريات عدة، أشار"راندل شويللر-Schweller"، إلى أنه ليس هناك نظرية وحيدة" للواقعية السياسية، بل العديد من النظريات المشتقة من نفس المبادئ الأولية والمجموعة الأساسية من الفرضيات كما أشار إلى عدم اتفاق الباحثين حول مضمون ومحتوى النواة الصلبة لبرنامج البحث الواقعي. وعليه، فإن تحديد الفرضيات الأساسية للنموذج الواقعي يبدو أكثر صعوبة ويتطلب مسحا حقليا شاملا للأدبيات المدرجة أو المسجلة تحت علامة الواقعية.[31]

قام "ريتشارد فينيغان-*Finnegan*" بمسح حقلي لأكثر الأدبيات تأثيرا في التخصص، وقد وجد أن كتاب "السياسة بين الأمم- *Power among nations*" الذي نشره "هانس مورغانتو"سنة 1948، هو

---

[2] جون بيليس و ستيف سميث محررين ، تيموتي دان، "الواقعية"، **عولمة السياسة العالمية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.227.

[3] سيد أحمد قوجيلي ،" الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية"(رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر)، ص. 2.

أنظر:

*Brian C. Schmidt, "Competing Realist Conceptions of Power ", Millennium: Journal of International studies, Vol.33, No.3, (2005), p 525.

[4] سيد احمد قوجيلي ،" الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية"، نفس المرجع، ص. 2.

[5] تيموتي دان، مرجع سابق، ص، 234.

(2)*Randall Schweller and David Priess, "A Tale of Two Realisms: Expanding the Institutions Debate," **Mershon International StudiesReview**, Vol,41.No.1(May,1997).* Available at: jenniferlobasz.typepad.com/Schweller%20and%20Pri..

العمل العلمي القيادي المستشهد به من قبل علماء التخصص أكثر من أي عمل آخر. أكثر من ثلث العلماء 35.5% الذين شملهم المسح اختاروا كتاب "مورغانتو"، مقارنته ب 14% قاموا باختيار عمل "مورتن كابلان"، الذي حاز على المرتبة الثانية على النمط نفسه، كما اختار المستجوبين مورغانتو"بنسبة 46.7%عندما طلب منهم أكثر العلماء إسهاما في الحقل.[32]

فالسياسة بين الدول، هو العمل الذي قدم الفرضيات الأساسية للواقعية "النموذج الواقعي" باعتباره يقدم تفسيرا نظريا للسياسة الدولية ويصوغ الكثير من الفرضيات.ومن بين الفرضيات التي تعتبر أساسية للنموذج الواقعي:

1- الدولة القومية هي الفاعل الأكثر أهمية لفهم العلاقات الدولية.
2- هناك تمييز حاد بين السياسات الداخلية والسياسية الدولية.
3- العلاقات الدولية صراع من أجل القوة والسلام. فهم كيف ولماذا يحدث الصراع وطرق تنظيمه هو هدف التخصص.

بالإضافة إلى مورغانتو، هناك عالمين آخرين حاولا وضع فرضيات أساسية للواقعية هما "روبرت غابلين" و"روبرت كيوهين-*Keohane*". أما "غابلين" فيرى أن هناك فرضيات مشتركة عند جميع الواقعيين.

1- طبيعة الشؤون الدولية تنازعية.
2- إن جوهر الحقيقة الاجتماعية هي المجموعة بدلا من الفرد. إما القبيلة أو الدولة المدنية، المملكة أو الإمبراطورية أو الدولة القومية.
3- إن الحافز والمحرك الأساسي للعملية السياسية هو القوة والأمن.

أما "كيوهين" فقد حدد فرضيات النواة الصلبة للواقعية كالآتي:

1- الدول الفواعل الأكثر أهمية في السياسة الدولية.
2- الدول فواعل عقلانية وحدوية، ولو أنها تعمل في ظل ظروف عدم اليقين والمعلومات الناقصة.
3- تسعى الدول للقوة وتحسب مصالحها من ناحية القوة.

قام "شويللر" بمحاولة كانت عبارة توليفة من الفرضيات التي جاء بها "مورغانتو"، "غابلين وكيوهين"، وآخرون مثل "والتر وسبيكمان"، و "ادوارد كارو" و"والفز". جادل بأنها تشكل مجتمعة القلب أو النواة الصلبة للواقعية، لخص هذه التوليفة في سبعة فرضيات:

1- البشر لا يواجهون بعضهم البعض بشكل أساسي كأفراد، لكن كأعضاء في جماعات (فرضية غابلين).
2- الفوضوية هي الحالة التي تميز الشؤون الدولية (فرضية والتز).
3- القوة هي الميزة الأساسية للسياسة الدولية (فرضية مورغانتو).
4- طبيعة الفاعل الدولي صراعي في جوهره، العالم بدون صراع هو ذلك العالم الذي تكون فيه الحياة قد زالت (سبيكمان).

([32]) سيد احمد قوجيلي،" الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية"، مرجع سابق، ص.3.

5- البشر لا يستطيعون تجاوز الصراع عبر القدرة على التفكير التقدمي لاكتشاف عالم السلام (فرضية مورغانتو).
6- السياسة ليست وظيفة الأخلاق، المبادئ الأخلاقية نتاج القوة (فرضية إدوارد كار).
7- ضرورة وسبب المبادئ الأخلاقية وأخلاق الدولة عندما تتضارب هذه القيم (والفز).

وفيما يلي تفصيل لأهم الفرضيات القياسية التي تشكل النواة الصلبة الواقعية والتي تتمتع بإجماع كبير بين الباحثين في التخصص.

- **الدولة الفاعل الأهم والوحيد:** عدت الدولة الفاعل الأكثر أهمية وربما الوحيد على الساحة الدولية، فجدلية الحرب والسلم جعلت التركيز على الدولة أمر طبيعي في ممارسة السياسة الدولية. فالدول حسب رأي الواقعيين هي العناصر الفاعلة الوحيدة التي "يعتد" بها حقا، أما الفواعل الأخرى من غير الدول *Nonstate- actor* جميعا يصعد نجمها وبأفل. لكن الدولة تبقى المعلم الدائم من معالم السياسة العالمية الحديثة.[1]
- **الدولة فاعل وحدوي وعقلاني في مواجهة العالم الخارجي :** والفاعل الوحدوي *UnitoryActor* يجب أن يواجه العالم الخارجي كوحدة منسجمة ومندمجة، فالخطوة الأولى بالنسبة إلى الواقعي هي تنظيم السلطة داخليا ومن هذا المفهوم فإن "كل دولة هي في أساسها ماخ شتات (*Machstaat*) أو دولة السطوة "كما يعبر عنها "*Donelan*" ، ولا يمكن للدولة أن تقوم إلى بعد أن تنظم سلطتها داخليا.[1]

كما يعتبر الواقعيون أن الدولة "فاعل عقلاني-*Rational Actor*"، فصناع القرار يختارون البدائل التي تعظم منافع الدولة وتقلل خسائرها. أشار مورغانتو:

"أن الواقعية السياسية تعتبر السياسة الخارجية عقلانية، السياسة الخارجية التي ستكون جيدة هي تلك التي تقلل الاخطار وتزيد المنافع.[2]

- **الدولة والقوة:** وهو الفرض القياسي الذي يرى أن الدولة تسعى دائما إلى القوة، وتقوم بتحديد مصالحها قياسا لما تمتلكه من هذه القوة، وتعد القوة كفرض قياسي للواقعية الحد الذي يفصل بين أغلب التيارات الواقعية: الكلاسيكية، النيواقعية، النيوكلاسيكية، لأن الاختلاف يكمن في طبيعة، هدف وحجم وكيفية تعريف وقياس هذه القوة.

لقد شكلت هذه الفرضيات القياسية نقطة انطلاق جميع الواقعيين، مشكلة بذلك "القلب الصلب" لبرنامجهم البحثي. غير أنها لوحدها لم تقدم تفسيرا للعديد من مسائل السياسة الدولية: كالمعضلة الأمنية، تحديد ميزان الهجوم-الدفاع، المكاسب النسبية والمطلقة. ولسد هذه الثغرة التفسيرية، ولتجاوز هذا القصور النظري اقترح "كنيث والتز" فرضيتين جديدتين: الفوضوية والبقاء، شكلتا القلب الصلب الجديد للواقعية

---

[1] تيموتي دان، مرجع سابق، ص.242.
[1] تيموتي دان، نفس المرجع، ص 239.
[2]Graham T. Allison et Philip D. Zelikowv, "L'essence de la décision. Le modèle de l'acteur rationnel", **Cultures & Conflits**.36 (hiver 1999 - printemps 2000). Rationalités et Relations Internationales. (Vol.1). Available at: *conflits.revues.org › La revue › 36*

بجانب الفرضيتين القياسيتين الأولين للواقعية الكلاسيكية، هادمة بذلك الفرض القياسي الثالث "المورغانتو" الذي يرتكز على القوة.

أما **الفرضية التعديلية الأولى** : فتشير الى الفوضوية أو التي تسلط الضوء على مبدأ تنظيم النظام الدولي، والفوضوية لا تعني "الفوضاوية-*Choatic*" أو "انعدام النظام المطلق-*Disorder*" ، بل تشير بالدرجة الأولى إلى "الافتقار إلى حكومة عالمية - *Luck of government*"،والذي يحيل إلى غياب عنصر الهراركية وغياب الهيئة العليا التي تستلزم مراقبة وإنفاذ القوانين والمعاهدات في النظام.[3]

أما **الفرضية التعديلية الثانية:** فتشير إلى عنصر البقاء، لقد ذكر "والتز " :" بعد دافع البقاء، قد تكون أهداف الدول متنوعة بإشكال لا نهاية لها". ويتحقق هذا البقاء باستراتيجية العون الذاتي حيث يقول:

"تبقى الحقيقة أن الدول، بشكل مباشر، سواء نجحت أو ماتت فهيتعتمد على جهودها الخاصة".
"فوالتز" يعتبر أن فوضوية النظام الدولي، بمعنى غياب سلطة مركزية، و يحكمها مبدأ " كل لنفسه- Self Help"، هذا المبدأ هو بالضرورة مبدأ العمل في نظام فوضوي، وأنه في ظل الفوضوية، **"الأمن هو الغاية الأسمى".**[1]

جاءت الفرضيات التعديلية التي قدمها والتز بديناميكية جديدة عززت برنامج البحث الواقعي، فالقوة "الإرشادية الموجهة-*Heuristic power*" لنموذج "والتز" انطلقت من النواة الصلب للواقعية الكلاسيكية وأضفت عليها وقائع مبكرة امتلكت مجالا تفسيريا أكبر. فالفوضوية والبقاء اللتين جاءتا على أنقاض الفرض القياسي الثالث للواقعية الكلاسيكية "سعي الدول للقوة المعرفة بالمصلحة"،" هنا القوة أصبحت مجرد وسيلة لمتابعة غاية البقاء والأمن.

وفي نفس روح ديناميكية الخصم المنطقي، اثبت كل من "جون ميرشايمر"و "راندال شويللر"، كل على حدا، أن فرضيتي البقاء الفوضوية لا تفسران ما اعتبراه السمة الأكثر جوهرية في السياسة الدولية: السعي للهيمنة بالنسبة للأول والدولة التعديلية بالنسبة للثاني. قام كلاهما بالعودة إلى الوراء نحو إعادة صياغة الفرض القياسي الثالث"لمروغانتو" القائل بسعي الدولة إلى القوة: الحد الأقصى وليس الأدنى من القوة ما تهتم به الدول حسب "مرشايمر" والدوافع التعديلية وليس دوافع الوضع الراهن ما يحفز الدول حسب "شويللر".

لقد شكلت أعمال الواقعية الكلاسيكية، خاصة أعمال"مورغانتو"، نقطة انطلاق ارتجاعية جديدة.[1]

إجمالا ظلت النواة الصلبة للواقعية سليمة ، غير أن التقدم الكبير كان على مستوى الحزام الواقي بالمفهوم اللاكاتوشي، الذي شكل مجموعة متنوعة من الفرضيات المساعدة لمواكبة الوقائع المستجدة، فعمليات

---

[3] *Ilinca MATHIEU, "La Structure du système international",Fiche de l'Irsem n° 7, juillet 2011. Available at: http//www.defense.gouv.fr/content/.../Fiche_n7_**Système_International**.pdf*

[1] Gérard Dussouy, **" Les théories de l'interétatique ,*Traité de Relations internationales (II) "***, *Pouvoirs comparés.* Collection dirigée par Michel Bergès, *Professeur de science politique.Available at : http//classiques.uqac.ca/.../dussouy.../theories_rel_inter_t2_original.pdf*

[1] سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية"، مرجع سابق، ص.7

التعديل، الحذف أو الإضافة أصبحت ديناميكية التقليد الواقعي في عملية تفكيك وإعادة بناء فرضيات القلب الصلب الواقعي وهو ما اعطاه المرونة التغيير والقدرة على التكيف والتقدم.

المطلب الثاني: الأسس المعرفية لنظرية حل المشكل

تعتبر الخلفية الأبستمولوجيا من بين أكثر المسائل الموضوعة للتحقيق ضمن الأجندة البحثية لمنظري الواقعية بصفة عامة، ومختصي الدراسات الأمنية بصفة خاصة. كون هذه الأخيرة، تعتمد بشكل كبير على المنطلقات الأبستمولوجيا للنموذج الواقعي.

1- أبستمولوجيا وضعية:

يستند البناء المعرفي الواقعي على الفلسفة الوضعية الحديثة، حيث ظهرت النظرية الواقعية وازدهرت في أوج انتشار هذه الفلسفة في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من القرن العشرين، سيطرت هذه الفلسفة على كيفية بناء النماذج في العديد من العلوم الاجتماعية، حيث أصبحت منهجية في إنتاج المعرفة.هذا الفهم الأداتي للأبستمولوجيا بوصفها آلية لتكوين المعرفة، هو البناء الأساسي للتصور الواقعي حول إمكانية، شروط، كيفية بناء النظرية.تتبنى هذه الابستمولوجيا منطلقات الفلسفة الوضعية العقلانية القائمة على مبدأ الفردية واستخدام المناهج شبه التجريبية والرياضية.[1]

وتندرج المقاربة الواقعية ضمن الصنف الاول من النظريات الوصفية حسب Cox أو ما يعرف "بنظرية حل المشكل"، فأصحاب هذا التوجه يأخذون العالم كما هو في "الواقع" بعلاقاته الاجتماعية وقواه المنظمة داخل البنى أين يكون إطار العمل محدد مسبقا. ف"هانس مورغانتو" كأحد رواد وأعمدة التصور الواقعي يوضح بصورة جلية البعد "التأويلي" لهذه النظرية.[2]

"[الواقعية] هي نظرية تحاول فهم السياسة الدولية "كما هي موجودة فعلا- it actually is "، والنظر إليها في طبيعتها الأصلية أو الجوهرية".[3]

فالمبدأ الأول الذي يطرحه "مورغانتو"، هو أن السياسي يتحرك ضمن قواعد موضوعية تأخذ أصلاتها من الطبيعة البشرية التي لم تتغير أبدا ولن تتغير. وفق هذا التصور فإن نظرية حل المشكل: "لا تتساؤل ولا تستفهم حول أية وحدة أنطولوجية، كمسألة محورية الدولة أو فوضوية النظام الدولي مثلا"، كونها حقائق طبيعية "لا تاريخية- *Ahistonique*-" ويمكن مشاهدتها أمبريقيا. فالاستفهام هنا يكون من غير ذي معنا، لأن الوحدات الانطولوجية للواقعية نابعة من منظومة فلسفية ترى في ملاحظة الوقائع، وفي التجربة بأنهما أساس المعرفة.[1]

[....] التي تشدد على العلم والمنهج العلمي بصفتها مصدر المعرفة الوحيد، كما أنها تميز تمييزا قاطعا بين عالم الحقائق والقيم [....]. ويرى مؤيدو هذه الحركة الفلسفية أنللمعرفة مصدرين لا غير: العقلانية

---

[1] سيد أحمد قوجيلي،" الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ، مرجع سابق، ص.8.

[2] Hélène VIAU, "La (Re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale", (Monreale : Centre d'étude des sciences politique et étrangères de sécurité, 2000. p. xviii.) Available at :
http:// www.ieim.uqam.ca/spip.php?page=article-gric&id_article=506

[3] Ibid. p. xviii.

[1] Hélène VIAU. Op.cit., p. xix.

المنطقية والاختبار التجريبي.فيثبت تصريح معين حد جدواه إذ تبرهنت صحته وخطأه لا غير على الأقل في المبدأ أو من خلال الاختبار".[2]

فهذه الأبستمولوجيا النابعة من تقليد العلوم التجريبية، أين يتموقع فيها "المنظر" كملاحظ خارجي يبحث في شرح عمل الطبيعة المقيدة في إطار خاص يضع فيه الدائرة الإنسانية على قدم من المساواة مع الدوائر الطبيعية الأخرى، فالواقعية تندرج ضمن النظريات التي تسمى "بالتفسيرية".[3]

"التي تنظر إلى العالم بوصفه شيئا خارجا عن نظرياتنا عنه (...) وإن النظريات التي نستعملها لتحليله هي مجرد نظريات تصف الحوادث بدلا من أن تبنى تلك الحقيقة".

إن أحد أهم الفرضيات التي ترتكز عليها الفلسفة الوضعية، هي التفرقة والفصل بين الحقائق والقيم.فالحقائق تبقى دوما حيادية بين النظريات، وإن تحديد حقيقة هذه المقولات يتم بالعودة إلى هذه الحقائق الحيادية.[4]

هذا الارتكاز المعرفي الذي كان له تأثير كبير على الأبستمولوجيا الواقعية فمورغانتو يرى: **"أنه يجب أن نؤمن بإمكانية تطوير نظرية عقلانية تعكس هذه القوانين الوضعية"**. فالواقعية تعرض لنا السياسة الدولية بنوع من الانتظام في سير الظواهر الأمر الذي يعطي للباحث إمكانية متابعة الأنماط التكرارية واقتفاء منطق السببية حيالها إمكانية بناء قوانين للسياسة الدولية متوقف على تحديد تلك الأنماط السببية "الثابتة" والتي تتيح لهذه التكرارية الصيغة النمطية "إذا- فإن". وجدها "مورغانتو" في الطبيعة البشرية يكتب في ذلك:

"تعتقد الواقعية بأن السياسة مثل المجتمع، محكومة بالقوانين الوضعية التي لها جذورها في الطبعة البشرية". بل يذهب أبعد من ذلك ويشير إلى أن القوانين الاجتماعية محكومة بأحد خواص القوانين الطبيعية والمتمثلة في الجبرية. **"فعملية هذه القوانين تكون محصنة ضد تفضيلاتنا، فتحديها محفوف بخطر الفشل".**[5]

هذا المنطق الجبري للطبيعة يماثله والتز لفكرة البنى التي تعاقب من يتصرف في تناقض معها وتكافئ من يتصرف وفق منطقها، فالبنية تمارس نفس الوظيفة النظرية للطبيعة البشرية عند مورغانتو: توفير الأنماط التكرارية، وبالتالي تؤسس كل من الطبعة البشرية ونسبة النظام نوع من الحقائق الثابتة لتفسير الأنماط المتغيرة في ظواهر السياسة الدولية.[1]

إنطلاقا من التقليد المعرفي التفسيري للعوم الطبيعية، فإن الواقعية تهتم بـ"التراكم المعرفي – Knowledge Cumulative والذي يكمن في "اكتشاف" القوانين العلمية الكونية واللاتاريخية التي تفسر لنا تطور العلاقات الدولية، وللوصول إلى هذه التراكم المعرفي فإن دراسة العلاقات الدولية وكذا الأمنية يجب أن يحترم مبادئ البحث العلمي التي يصفها "ستيفن والت".

---

[2] مارتن غريفتش و تيري أوكالاهان، مترجما، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي:مركز الخليج للأبحاث، 2008) ص ص 455-457.

[3] جون بيليس و ستيف سميث، "مقاربات جديدة للنظرية الدولية"، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص.354.

[4] ، جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، نفس المرجع، ص.306 .

[5] سيد احمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ، مرجع سابق، ص. 9.

[1] سيد احمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ، مرجع سابق، ص. 9.

"الاستخدام الدقيق للمصطلحات والمقاييس الصحيحة للمفاهيم النقدية والتوثيق العام للادعاءات النظرية والأمريكية".[2]

فانشغال المنظرين العقلانيين بمواصلة، دون انقطاع، ب "عملية التراكم المعرفي" جد هام، ولا يجب إهماله، لأن العلاقة بين التاريخ والمعرفة، حسب المناهج التاريخية الاستقرائية والتاريخية الاستنباطية جد قوية، بالاستناد إلى هذه المعرفة التراكمية يمثل أوج "المسار العلمي الخطي" *L'apogée du processus scientifique linéaire*[3]-

لقد لاحظ "*Krause William*" كأحد المنظرين النقديين، بأن Stephen Walt أنشا هيراركية ابستمولوجية واضحة معتبرا أن منظري المنظار الميتاعقلاني لهم السلطة في حقل العلاقات الدولية، وأن لهم الحق في الحكم على مختلف الافتراضات البديلة. فالواقعيون يشرعنون ويؤسسون لوضعهم السلطوي بدعوى أن تحليلهم للعلاقات الدولية أسس على المبادئ الآكدة والصحيحة للعلوم الطبيعية التي تعرض وتفسر الواقع بشكل موضوعي.**"الواقعية تعتقد كما تعمل في السياسة الموضوعية"** كما أعلن مورغانتو. غير أن Keith Krauss و C.Wiliams ، يريان أن جذور الادعاء بالسلطة الابستمولوجية تتعدى القدرة على التمثيل الموضوعي "للواقع".

" إن النيواقعية والنيوليبرالية لا تحصر ببساطة ادعاء معرفتها بطبيعة العلاقات الدولية، بل تتعداها إلى ادعاء المعرفة وبالتحديد الادعاء العلمي بمعرفة الحقيقة الموضوعية للعلاقات الدولية".[4]

2- أنطولوجية مادية:

تعتبر الأنطولوجية الواقعية مادية بذلك المعنى الذي يعني أن "الواقع" مكون من عالم "محسوس" و"مادي""ملموس" و"مدرك"[1]. هذه الأنطولوجية المادية بتزاوجها مع الأبستمولوجيا الوضعية، التي تكون فيها قوانين المعرفة مرتبطة بالعالم المادي الملاحظ تولد لنا مباشرة عملية تجسيد Une–Reification- على الواقع، التي يقصد بها توجه الميتامنظار العقلاني في إدراكه لوحداته الأنطولوجية : كالدولة والنظام الدولي، كأشياءلها ديناميكيتها وتتطور بعيدا عن تأثير الفواعل الإنسانية، هذا التوجه نحو التجسيد في إطار النظرية الواقعية يكون على مستويين : مستوى بين الدول "المشخصنة-Personnifiées"،ومستوى التفكيك بين مختلف دوائر الدولة؟[2].

---

(2) Stephen M. Walt, **"The Renaissance of Security Studies "**. *International Studies Quarterly*, no. 35, 1991, p. 22. Available at : http:// www.metu.edu.tr/~utuba/**Walt**%20Renais.pdf

(3) Hélène VIAU, op.cit., p.xx.

(4) Keith Krause et Michael Williams (dir.), " From Strategy to Security : Foundations of Critical Security Studies ", in ***Critical Security Studies***, Minneapolis, University of Minnesota Press, coll. Borderlines, 1997, p. 37. Available at :http:// https://guessoumiss.files.wordpress.com/2011/.../**critical-security-studies**....

(1) حسب تعريف:

* Jim George cité dans Williams, "Identity and the Politics of Security ", p. 208.

(2)Hélène VIAU, op.cit., p.xxx.

أما مستوى التجسيد الأول فينعكس على العلاقات بين الدول، فطبيعة الفوضى السائدة في البيئة الدولية أدت إلى فصل جذري بين الدول. وبهذا يكون النظام الدولي أشبه بلعبة "البلياردو"[3]، أين تكون الكرات (الدول) مستقلة الواحدة عن الأخرى، وتتصادم في فضاء محدود. وعليه، فالدولة العقلانية والمستقلة تشكل الوحدة الأنطولوجية المركزية داخل الميتامنظار العقلاني،ألم يستعمل روسو مصطلح "الشخص العام- personne publique " وهوبز مصطلح "الشخص الوحيد-personne unique"في إشارتهم للدولة؟[4].

بوصفها الفاعل الرئيسي في البيئة الدولية، وكونها محصنة من تأثير الفواعل الأخرى بمنطق الواقعية وفي بيئة دولية" تجانسها مبني على التنافس" بتعبير "ريمون أرون"[5]، فإن على الدولة الحفاظ على بقائها الذي يعتمد على اللجوء إلى الحسابات النفعية والتفكير العقلاني. بعدما تلجأ الدول إلى حيازتها للقوة وبحثها عن المجد ودفاعها عن القيم التي تدافع عنها، فتماشيا مع عملية تجسيد الدولة، فإن تحديد المصالح الوطنية، يتأتى عن طريق الحسابات العقلانية المبنية على مخطط :"وسيلة-هدف- – Zwek Rational"."[5]

"فالواقعية عالم تكون فيه السياسة الدولية دائمة الاتصاف بالصراع الفعلي أو المحتمل بين الدول (...) ولا شيء غير الاستخدام البارع للقوة أو التهديد باستخدامها يتيح للدولة فرصة النجاة ، ويبقى استقرار النظام وهنا باستمرار نجاح السياسة في التوفيق بين مصالحهم، كما في حالة التوازن الناجح للقوة ".[1]

أما المستوى الثاني الذي تخضع له الدولة والناجم من عملية التجسيد، فهو مستوى التفكيك والتجزئة للنشاط الإنساني، بتعبير آخر،يعتمد الميتامنظار العقلاني على فصل مختلف الفضاءات المكونة للدولة عن بعضها البعض، والفصل الأكثر أهمية هو الذي أنشا بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. فالفضاء أو الدائرة الداخلية يخضع فيها الأفراد "لإمبراطوريةالقانون" على حد تعبير "ريمون أرون"، بينما الدائرة الخارجية أو "حالة الطبيعية- L'état de nature "(أو الفوضى) بين الدول، أين تزداد فيها احتمالات نشوب الحرب.[2]

3- الواقعية نظرية لا تاريخية[3]:

---

[3]توافق فكرة وحدوية الدولة نموذج كرة البلياردو، التي مردها أن كلّ دولة منفصلة عن الدول الأخرى، هذه المقاربة تجسدت في دستور الأمم المتحدة المصاغ في 1945، الذي تضمن بند أن ما يحصل داخل أية دولة عضو هو مسألة السلطة القضائية المحلية وليس قلق المنظمة. أنظر:

* John W.Burton, Global Conflict : The Domestic Sources of international Crisis (Brighton : Wheatsheaf Books, 1984) ; Wolfers, Discord and Collaboration.

[4]Hélène VIAU, op.cit., p xxxi.

[5]استخدمت هده العبارة من طرف المفكر السياسي "Raymond Aron" في كتابه الشهير "*Paix et Guerre*".

[5] Hélène VIAU, op.cit., p xxxi.

[1] جوزيف س . ناي و ر وبيرت. كيوهان، "القوة و الاعتماد المتبادل المركب في العولمة : الانقاد أم الطوفان" ، ترجمة فاضل جنكر، فصل فرانك ج . لتشنر و جون بولي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)،ص.55.

[2]Hélène VIAU, op.cit., p xxxiii.

[3] Par ahistorique, nous entendons la propension qu'ont les théoriciens réalistes à créer des lois valides universelles qui s'appliqueraient au-delà du temps et de l'espace.

يستخدم مصطلح "اللاتاريخية" في الميتامنظار العقلاني للدلالة على ميل منظريه ونزوعهم إلى بناء قوانين عامة وصالحة لأن تطبق على مر الزمان والمكان، أي غير خاضعة لديناميكية التاريخ. ويعد هذا التأكيد الامبريقي، نتاج نظرة منهجية اختزالية نابعة من إتباع منهجية استقرائية تبحث في ملفات التاريخ على وقائع تجيب على شروط "التجريب" ومن ثم وبمنهجية استنباطية يتم وضع قوانين عامة غير قابلة للدحض.[4]

فدراسة الواقعيين للعلاقات الدولية تتم داخل إطار مرجعي محدد بدقة. وبالتالي، فهم يستخدمون المنهج التاريخي الاستقرائي النظر في إحداث البيئة الدولية لاستخلاص فروض و"مفاهيم فوق تاريخية"-ConceptsSupra historique-، ومحاولة برهنة صلاحيتها باستخدام المنهج التاريخي الاستنباطي وذلك بمقابلتها بالوقائع التاريخية المعاصرة.[5]

من منطلق هذه القوانين التي عادة ما يتم وصفها بالعامة واللاتاريخية.يؤكد الواقعيون على أن العالم يمكن شرحه بطريقة دورية -Cyclique- كما يؤكدون على أن المستقبل لن يكون مختلفا عن الماضي، وأن النظام الدولي كان وسيبقى دائما فوضويا، "كينث والتز" يقول:

"[ف] الدول تتنافس لأجل الرفاه والأمن، والمنافسة كثيرا ما تقود إلى الصراع . فلماذا إذا يجب أن يكون المستقبل مختلفا عن الماضي".[1]

4- التحول البنيوي في نظرية العلاقات الدولية: الواقعية البنيوية (الجديدة) وفوضوية النظام الدولي

بدت واقعية "مورغانتو" عاجزة عن مواكبة التطورات الجديدة في الساحة الدولية، مع ازدياد مستوى الاعتمادية المتبادلة المركبة المؤسسية والاقتصادية بين الدول.فظهور الأدبيات حول العلاقات عبر الوطنية والاعتمادية الدولية والوظيفية الجديدة، أجمعت على ضرورة الأخذ في الاعتبار الفواعل غير دولاتية والأشكال الجديدة للتنظيم الدولي في تنظير وممارسة السياسة الدولية.

في هذا السياق باتت مسألة إحداث تعديلات جذرية في الآليات التفسيرية ضرورة ملحة لإنقاذ النموذج الواقعي، فبدأ كينيث والتز بمحاولة نظرية لإعادة توطيد المنطلقات المركزية للواقعية.

انطلق والتز في بناء إطاره المعرفي، واضعا ثلاثة صور تحليلية للسياسة الدولية تقوم كل منها على رؤية موقعية لتفسير طبيعة وأسباب الصراعات الدولية، تشير الصورة الأولى إلى الفرد كمستوى تحليل ملائم لدراسة أسباب تكرار الحروب، فيما تشير الصورتين الثانية والثالثة إلى الدولة-الأمة والبنية الدولية على التوالي. سعي والتز لدراسة الافتراضات التي تدفع الملاحظ إلى اختيار أحد هذه المستويات الثلاثة للتحليل.[2]

---

[4] Hélène VIAU, op.cit., p xxxiv.

[5] Raymond Aron. Leçons sur l'histoire. Cours du Collège de France. Établissement du texte, , 1989, p. 445. Available at : http : www.persee.fr/.../rbph_00350818_1992_num_70_2_5746_t1_0565_0...

[1] Kenneth Waltz, **The Emerging Structure of International Politics**, *International Security*, vol. 18, no.2, automne 1993, p.64. Available at :http:// www.ir.rochelleterman.com/sites/.../**Waltz**%201993.p...

[2] سيد أحمد قوجيلي،" الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ، مرجع سابق، ص. 30

انتقد من خلال هذه الدراسة التفسيرات التي تستند على الصورتين الأولى والثانية، أي تلك التي ترجع أسباب الحرب إلى طبيعة الأفراد الشريرة (الطبقة البشرية) أو نوع النظام الداخلي، حيث أطلق عليها بالتفسيرات الاختزالية " Reductionist" لأنها تقوم باختزال في مستويين التحليل الفردي والوطني. يؤكد والتز –ومعه النيوواقعيون- بأن السياسة الدولية يمكن أن تفهم فقط إذا أضيفت تأثيرات البنى إلى تفسيرات مستوى الوحدة للواقعية الكلاسيكية، فالواقعية البنيوية ترفض أن رغبة الرجل الفطرية للقوة تشكل سببا كافيا للحرب.بالتالي هي تعيد العلاقة السببية بين تفاعل الوحدات والنتائج الدولية، طبقا لذلك يرى والتز أن الأسباب في مستوى الوحدات تفاعل مع تلك في مستوى البنى.[3]

حيث يتحرى والتز مستوى البيئة الدولية في تفسير تكرار ظاهرة الحرب والصراع الدولي. استنادا لفلسفة روسو حول الطبيعة الاجتماعية للصراع، فالصراع الدولي لا يمكن إرجاعه لطبيعة الأفراد والدول فقط، ولكن إلى طبيعة وتشكل البيئة التي يعيشون فيها، وطبقا لهذه الرؤية فإن الحرب هي نتاج البيئة الفوضوية للمجتمع الدولي، حيث أنه ولغياب هراركية دولية وبدون نظام قانوني يحكم بينها، فإن كل دولة تحكم طموحاتها وفقا لوجودها الخاص.

والتز يقول:

"في الفوضوية ليس هناك انسجام آلي (...) أية دولة تستعمل القوة لتحقيق أهدافها بعد تقييم فرص النجاح، تقوم بتقييم تلك الأهداف أكثر مما يقيم منع السلاملأن كل دولة هي القاضية النهائية لوجودها الخاص(....).[1]

المطلب الثالث: الطرح الأمني في المنظار الواقعي : اشكالية المراجعة وضوابط الاستمرارية

تعتبر الخلفية الأبستمولوجيا من بين أكثر المسائل الموضوعية للتحقيق ضمن الأجندة البحثية، فالدراسات الأمنيةتعتمد بشكل كبير على المنطلقات الأبستمولوجيا للنموذج الواقعي الذي يعتبر أمنيا بامتياز. هذا ما يثبته تاريخ الدراسات الأمنية الذي إلى غاية منتصف الثمانينات بني على فرضيات النموذج الواقعي، فظاهرة الأمن الدولي لا يمكن تأطيرها بشكل جيد إلا في ظل فرضيات الواقعية. الدولاتية ومحورية الصراع من اجل القوة كانت تفسيرا مقنعا للتهديدات العسكرية الموجهة إلى الدول، فليس هناك "حد فاصل" أو "قاسم مشترك" بين الدراسات الاستراتيجية الأمنية وموضوع النموذج الواقعي، ليس لأنها تتوفر على أطر وأدوات نظرية ومنهجية مستقلة بذاتها، ولكن لأنها بالضبط هي في ذاتها موضوع النموذج الواقعي، بهذه الطريقة يصبح موضوع الأمن حقل شرعي للممارسة الفكرية للنموذج الواقعي، يتأثر ويؤثر بشكل تفاعلي.

كما يرجع هذا الارتباط لكون معظم البحث المؤثر في الحقل أجري في دبابات أو مخابر التفكير – ThinkTanks-، مثل شركة *Rand* ذات الصلة الوثيقة بوزارة الدفاع، التي تنظر إلى مشاكل الأمن القومي من منظور عسكري مفرط. يمكننا دعوة الحقل الذي اهتم بدراسة موضوع الأمن والذي هيمنت عليه الفرضيات القياسية للنموذج الواقعي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية اقتراب نهاية الحرب

---

[3] نفس المرجع، ص. 30-31. أنظر:

*Kenneth Waltz, "*The Origins of War in Neorealist Theory".* Journal of Interdisciplinary History, Volume 18, N° 4(Spring 1988),p.617.Available at : http: www.columbia.edu/itc/sipa/S6800/.../OriginsOfWar.pdf

[1] سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ، مرجع سابق، ص. 32

الباردة،" **بالدراسات الاستراتيجية"**، حيث تمحورت أجندته البحثية أساسا على دراسة الحرب والقضايا العسكرية الملحقة، كما تجادل بذلك بوزان:[2]

"تنجم من تركيز ها على الاستراتيجية العسكرية".

1- الأمن الوطني: القوة والمحورية الدولاتية.

تناول الباحثون على مدى عقود طويلة مفهوم الأمن من منظور الدولة، فالتعريفات كلها تنطلق من الحفاظ على سيادة الدولة وحدودها القومية وحماية مصالحها كأولوية لا يمكن التنازل عنها في مواجهة التهديدات الخارجية، ومنه جاءت معظم تلك التعاريف مفسرة للواقع الدولي ولا تقبل بتغير أمن الدول.

ترجع جذور محورية الدولة في المعادلة الأمنية الواقعية، إلى ظهور "الدولة الهوبزية" كوحدة مركزية لموضوع الأمن. يتبع "هوبز" اسباب ومصادر الصراع الإنساني في تصوره لحالة الطبيعة *The state of nature* - وهي الحالة السارية قبل ظهور التنظيم السياسي للمجتمع في الدولة "الليفيتان"، حيث يعيش الرجال في حالة فوضى وحرب و"الكل ضد الكل-Bellum Omnium Contra Omnes ."[1]

يرى "هوبز" في وجود هذه الدولة، ضمان الأمن وسلامة المواطنين من الاعتداءات سواء الداخلية أو الخارجية. فالدولة ليست وسيلة بل هي غاية في حد ذاتها.فالهدف الأسمى هو بقاء الدولة على قيد الحياة، وهنا تنشأ جدلية مركزية الدولة الأمنية: من حيث أنها قائمة أساسا من أجل حماية القيم الأساسية للمجتمع، ومن شرعية هذه الوظيفة الموكلة إليها، تصبح هي ذاتها مركز هذه الحماية.[2]

الأمن في ظل الفوضى: المعضلة الأمنية

تعتبر المعضلة الأمنية نقطة بداية التحليل الواقعي للعلاقات الدولية وبنائه المعرفي للنظرية الأمنية، ظهر مصطلح المعضلة الأمنية في مقال جورج هيرز "الدولة المثالية ومعضلة الأمن" سنة 1950، كما عمل المؤرخ البريطاني هيربرت بترفيلد، بشكل مستقل حول الظاهرة نفسها.[5]

---

(2) Stephen M. Walt,**The Renaissance of Security Studies** . International Studies Quarterly, Vol. 35, No. 2 (Jun., 1991), p. 214 . Available at : http://www.jstor.org/stable/2600471

(1)*Karlberg, Michael* and *Buell, Leslie,* **"Deconstructing the "War of All Against All"** : The Prevalence and Implications of War Metaphors and Other Adversarial News Schema in TIME, Newsweek, and Maclean's
Peace and Conflict Studies , Vol. 12 , No. 1 (2005), p. 22. Available at: http://myweb.wwu.edu/**karlberg**/articles/**WarOfAll**.pdf

(2) Thomas Hobbes, « Causes, génération et définition de la République », in ***Léviathan*** *: traité de la matière, de la forme et du pouvoir de la république ecclésiastique et civile*, François Tricaud (dir.), coll. Philosophie politique. Paris : Éditions Sirey, 1971, p. 178.Available at: http://classiques.uqac.ca/.../**hobbes_thomas/leviathan/leviathan**.../**leviathan**_2e_...

(5) سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ،مرجع سابق، ص.17.

رأى هيرز أن معضلة الأمن هي نتاج البيئة الفوضوية للدول، حيث تشجع هذه البيئة الفوضوية على زيادة مستويات انعدام الثقة ولوالب سوء إدراك بخصوص نوايا الآخرين، مما يؤدي بدوره إلى إعادة إنتاج وتعزيز هذه الفوضوية.

هيرتز يقول:

"حينما وجد مثل هذا المجتمع الفوضوي، وهو وجد في أكثر فترات التاريخ المعروف، ظهر هناك ما يسمى معضلة أمن للرجال، أو المجموعات، أو قادتهم.المجموعات أو الأفراد الذين يعيشون في مثل هذا البرج يجب أن يكونوا، عادة قلقين بشأن أمنهم من أن يهاجموا، يعرضوا للإخضاع أو السيطرة أو يبادوامن قبل المجموعات والأفراد. السبيل لتحقيق الأمن من مثل هذا الهجوم يقودهم لاكتساب المزيد من القوة لكي يتخلصوا من تأثير قوة الآخرين، هذا الإجراء يجعل الآخرين غير آمنين بشكل أكبر ويرغمهم للاستعداد للأسوأ، كون أنه لا شيء يمكن أن يبدوا آمن كليا في مثل هذا العالم.فالوحدات المتنافسة، تنتج منافسة للقوة ، والحلقة المفرغة للأمن وتراكم القوة يستمر".[1]

ويواصل هيرز بقوله:

"إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات ويصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات الى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الاجراءات التي يقوم بهاعلى أنها اجراءات دفاعية و يفسر الاجراءات التي يقوم بهاالآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا".[2]

يعتبر الخوف هو المحرك الأساسي للمعضلة الأمنية للأفراد والمجموعات يخلق هذا الشك المتبادل معضلة متبادلة: معضلة "أقتل أو تموت"، الهجوم أولا أو المخاطرة بأن تدمر".هنا تزداد هواجس سوء الظن ويزيد انعدام اليقين من المجموعات،كونهم جميعا يتصرفون وفق أشكال مماثلة بينما يقودهم خوفهم للسعي لاكتساب القوة لحماية أنفسهم، يقابله شعور المجموعات الأخرى بتزايد إحساسا الخطر. والنتيجة هي ما أشار اليه "ارنولد والفرز" في الفصل السادس من كتابه "النزاع والتعاون" واصفا إياها "نظرية الحلقة المفرغة - *Theory vicious circle* ".[3]

يرى والفرز أن انعدام أمن النظام الفوضوي يضع الفواعل تحت إلزام السعي لتحصيل الحد الأقصى من القوة، ولكن من "السخرية المأساوية"، كما يقول بهذا السعي الحثيث للقوة، يجد كل الفواعل أنفسهم مرغمون على العمل من أجل الأمن الذي في حلبة الصراع من أجل البقاء، يؤدي إلى قدر أكبر من انعدام الأمن".[4]

موضع الجد في تفكير والفرز يكمن في ربطه المبتكر، والأول في هذا الصدد لمنطق معضلة الأمن بمسألة تعذر التمييز بين القوة اللازمة للهجوم وتلك اللازمة للدفاع يقول والفرز:

---

(1) John H.Herz ," Indealist Internationalism and the Security Dilemma", *World politics*, vol.2, N°.2 (Jan., 1950), p.157. Availabe at :http://www.jstor.org/stable/2009187 .

(2) Ibid.,p. 157.

(3) سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ،مرجع سابق، ص. 18.

(4) سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" نفس المرجع، ص19.

"عندما تستند سياسات الأمن القومي على تراكم القوة تصبح في ذاتها وسيلة لهزيمة نفسها إذا كان الهدف هو تحديد مستوى مرتفع جدا، لأن قوة المقاومة" لا يمكن تمييزها عن "قوة العدوان".سعي بلد ما لتعزيز أمنه الخاص من خلال امتلاك للمزيد من القوة يمكن تفسير السلوك من قبل الآخرين، باعتباره تهديدا لأمنهم، وإذا كان الأمر كذلك وضعت الحلقة المفرغة لجون هيرز ما وصفه بـ"معضلة الأمن".[1]

فالسلسلة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن كما يراها كل من "كين بوث- *KenBooth*" و "ويلر- *Wheeler*" تنشأ:

"حين تحدث استعدادات الدولة ما شعورا لعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكير دولة أخرى إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأعراض دفاعية لا غير (أي لدعم أنها في عالم غير مستقر)، أم كانت لأعراض هجومية (أي لتفسير الوضع الراهن لمصلحتها).[2]

هذا النوع من عملية الفعل ورد الفعل هو محور نموذج "الدوامة الأمنية"، التي تفتح النقاش حول كيفية عمل معضة الأمن بين الفواعل العقلانية.بتفسير آخر، **هل هناك مفر من المعضلة الأمنية؟** كما يقول تيموتى دان.

هناك آراء متباعدة لدى إتباع المذهب الواقعي تشطر معسكرهم إلى جناحين: جناح الواقعيين التاريخيين الذين يرون أن :"في الإمكان تخفيف آثار هذه المعضلة حتى ضمن نظام العون الذاتي.والآلية الأساسية التي يمكن من خلالها تخفيف تلك الآثار هي تفعيل ميزان القوى الذي اعتبره طوال تاريخ نظام الدول الحديثة من الأساسيات التي تحفظ حرية الدول".[3]

أما الجناح الثاني وهو جناح الواقعيون البنيويون، إذ يعتقد هؤلاء :

" أن المعضلة الأمنية هي حالة مزمنة في السياسة الدولية كون المراهنة على ميزان القوى هو المراهنة على حالة غير مستقرة".[4]

المبحث الثاني: البناء المعرفي في الدراسات الأمنية الليبرالية

كان جليا أن النموذج الواقعي يمر بمرحلة أزمة حادة مع بداية السبعينيات. وبناءا على التفسير الكويني فإن الطرح الذي يقدمه الواقعيون وصل لحدوده التفسيرية، حيث بدأ الباحثون في البحث عن إجابات للألغاز العالقة التي تحتاج إلى حلول. هذا ما حدث بالتحديد عندما رأى بعض الباحثين أن الصورة التي يقدمها النموذج الواقعي والنابعة من أجواء الصدمة التي تركتها الحربين العالميتين، لم تعد مطابقة لعالم يسير نحو الترابط الشبكي، الاعتمادية والتكامل الاقتصادي. في اعتقادهم أن العالم أصبح متوجها نحو التعاون القائم على التنافس الحر، التسوية السلمية للخلافات عبر التدخل المؤسسات وتعززه فرص السلام والاستقرار. إنه العالم الليبرالي.

---

[1] سيد أحمد قوجيلي،" الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ،مرجع سابق، ص. 18.
[2] تيموتي دون، "الواقعية"، مرجع سابق، ص. 246.
[3] تيموتي دان، نفس المرجع، ص246.
[4] تيموتي دان، نفس المرجع، ص246.

يقدم لنا هذا المبحث دخول التصور الليبرالي إلى الحوارات المنظورية في العلاقات الدولية، وكيف أحدث ذلك تحولا في المسلمات/ النموذج السائد الواقعية، وكيف أثر هذا التحول على البناء المعرفي لمفهوم الأمن. لقد قدم الليبراليون طريقة تفكير جديدة في القضايا الأمنية حيث قللوا من مسلمة الفوضوية في البنية الدولية والمعضلة الأمنية كأزمة حادة في السياسة الدولية.

المطلب الأول: النواة الصلبة للتصور الليبرالي: التحول في المسلمات الواقعية

تقوم الليبرالية على مجموعة من الفرضيات القياسية التي تساعد على بناء وتطور النموذج. تتحدى هذه الفرضيات بشكل مباشر فرضيات الواقعية، ما يجعلها تشكل في مجموعها تحولا في المسلمات تتمثل هذه الفرضيات في:

1- الدولة ليست الفاعل الوحيد والأكثر أهمية في السياسة العالمية، بل هناك فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها ممن قد يكون تأثيرهم مساويا أو يفوق التأثيرات التي تحظى بها الدولة. يؤكد على هذا كل من "كيوهان*Robert.o.Keohane*-" و"جوزيف ناي*JosephNye*-" "على أن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى يمكن أن تؤثر في قضايا العلاقات الدولية بالقدر الذي تؤثر به الدولة القومية، فظهور جهات ليست بالدولية أسهمت في تنظيم العلاقات الدولية قلل من شأن الدولة، خاصة وأنها شكلت قوى ومؤسسات عبر قومية ساهمت في صياغة القرار الدولي بشكل متوازي مع الدول من خلال عملية **"الاعتماد المتبادل المعقد".**

"فعملية الاعتماد المتبادل المعقد تتم عبر قنوات متعددة بين المجتمعات يختلط فيها نشاط الدولة مع نشاطات الفاعلين من غير الدول، تكون للقوة فيه دور ثانوي وذلك بعكس الدور المحوري للدولة في تنظيم تلك العلاقات ضمن إطارها الدولي، بحسب ما يراه الفكر الواقعي التقليدي، كما أنه في ظل هذا الاعتماد المتبادل المعقد تكون القضايا الدولية هراركية الشكل (تراتبية)، أي أن كل قضية قد تبرر أهميتها في وقت معين ثم تتلاشى، على عكس افتراض الواقعية في سيادة الأمن دائما ضمن أهم القضايا التي تسود في علاقات الدول، بغض النظر عن ظروف الزمان والمكان. بتعبير آخر، فإن عملية الاعتماد المتبادل المعقد تفترض وجود فاعلين آخرين غير دوليين ودور هامشي للقوة في العلاقات الدولية، إضافة إلى عدم وجود هرمية لقضايا تلك العلاقات".[1]

2- **الدولة ليست فاعلا وحدويا،** بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة، فاعتبار الدولة فاعل وحدوي من شأنه أن يهمل جميع التفاعلات الحاصلة بين هذه الفواعل، وبالتالي

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم ***الأمن*** :مستوياته وصيغه وتهديداته ،دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19،.(صيف 2008)، ص.17

يهمل جانب مهم من التفسير. فالدولة في التصور الليبرالي للسياسة الداخلية ليست فاعلا بل مؤسسة خاضعة بشكل ثابت لتحالفات القوى الاجتماعية.[2]

3- **يتحدى الليبراليون الطرح القائل بأن الدولة هي دائما فاعل عقلاني،** فالفواعل الأخرى غير الدول تعمل ضمن وعبر الدول للتأثير على سياسة الدولة، صدام المصالح العاب المساومة والتسوية، نفوذ المال والرشاوي بين الساسة والبيروقراطيين، سوء الإدراك أو الرواسب العرقية والتاريخية، كلها عوامل تؤدي إلى تشويه عملية صنع القرار، وبالتالي نزع طابعها العقلاني.[1]

4- **"الأمن القومي" لا ينحصر في الجوانب العسكرية فقط،** بل ينظر إليه من مسائل الرفاهية والكساد والبطالة وكيفية تمظهرها كتهديدات على درجة بالغة من الأهمية. وعليه، يرفض الليبراليون فكرة تقسيم السياسة الدولية إلى سياسة عليا وسياسة دنيا على اعتبار أن المشاكل السوسيو- اقتصادية يجب أن تحظى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل العسكرية وبالتالي توسيع مأمورية السياسة العالمية.[2]

انطلاقا من هذه المسلمات يمكن صياغة النواة الصلبة أو التي تشترك فيها جميع النظريات الليبرالية، والتي تحدد طبيعة الفواعل المجتمعية، الدولة، والنظام الدولي.

أولا: طبيعة القوى الفاعلة في السياسة الدولية:

الفرض الأول هو أن الفواعل الأساسية في السياسة الدولية هي الأفراد والجماعات العقلانية، والذين ينظمون لتبادل وتعزيز مصالحهم، تستند النظرية الليبرالية على رؤية "من الأسفل إلى الأعلى" *"bottom-up view* للسياسة، والتي تعامل فيها مطالب الأفراد والمجموعات المجتمعية باعتبارها أسباب خارجية عن المصالح الكامنة تحت سلوك الدولة، وبذلك ترفض النظرية الليبرالية الفكرة الطوباوية بالانسجام التلقائي في المصالح بين الأفراد والجماعات في المجتمع. وبدلا من ذلك، تجعل منافسة الندرة والتمايز أمرا لا مفر منه.

ثانيا: طبيعة الدولة:

الفرض الثاني للنظرية الليبرالية أن الدول (أو غيرها من المؤسسات السياسية) تمثل بعض المجموعة الفرعية للمجتمع المحلي، التي تشكل تفضيلاتها الأهداف الكامنة (تفضيلات الدولة) التي يتبعها موظفي الدولة العقلانيين عبر السياسة الخارجية، وبذلك تشكل المؤسسات التمثيلية "حزام التحول- *Transmission belt*" الذي تدخل فيه التفضيلات الاجتماعية للأفراد والجماعات في المجتمع المدني لعالم السياسة وتترجم إلى سياسة الدولة في الليبرالية، مفهوم السياسة الداخلية، الدولة ليست طرفا فاعلا ولكن مؤسسة تمثيلية، تخضع باستمرار لالتقاط وإعادة التقاط البناء وإعادة البناء، بتحالفات الفواعل الاجتماعية.[3]

---

[2] *Andrew Moravcsik,*. **"*Liberal International Relations Theory*: A Social Scientific Assessment,"** Published by the Weatherhead Center for international affairs, Harvard university. Paper N°.01-02, April 2001. Available at : http//dev.wcfia.harvard.edu/sites/.../607__Moravscik.pdf

[1] سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ، مرجع سابق، ص. 52

[2] سليم قسوم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية"، مرجع سابق، ص. 87.

[3] سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ، نفس المرجع، ص.53

ثالثا: طبيعة النظام الدولي:

الفرض الثالث الأساسي للنظرية الليبرالية هو أن ترتيبات تفضيل الدولة تشكل السلوك في النظام الدولي، الدول تقتضي أن يكون لديها "هدف" من اجل إثارة الصراع، وتدشين مشروع التعاون، أو اتخاذ أي مهمة أخرى لعمل السياسة الخارجية.[1]

تمثل هذه الفرضيات ثورة علمية على مسلمات النموذج الواقعي، فالدولة حسب الليبراليين لم تصبح الفاعل الوحيد أو العقلاني، كما تؤكد أن هناك ارتباط كبير بين السياستين المحلية والدولية، وأن السياسة الدولية ليست صراع من أجل القوة والسلطان، ولكن الترتيبات التعاونية ممكنة كما تعتبر أيضا هدف استراتيجي للدول، بالرغم من ذلك، قد لا تقدم هذه الفرضيات وهي منفصلة تفسيرا شاملا للظواهر الدولية، ولكن بأخذها سوية، تقدم دليلا مقنعا لهذا التحول.

المطلب الثاني: الطروحات الأمنية للمقاربة الليبرالية :من الفوضوية البنوية الى الاعتمادية المركبة

مع بداية السبعينات، بدت الدراسات الأمنية الواقعية – التوجه النظري المهيمن- أنها لم تعد المرأة العاكسة لطبيعة الشؤون الأمنية كما كانت طيلة عقدين ماضيين، في هذه المرحلة بالذات بدأت الأدبيات السلمية التي تشير إلى عودة "المثالية الكلاسيكية" تلاقي رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية، هذا التغيير في طريقة تصور الشؤون الدولية والأمنية جرى في معظم مراحله ضمن إطار النموذج الليبرالي، حيث جاءت غالبية الأدبيات لتعكس وتؤكد فرضيات ومباني النموذج، وبالرغم من تركيز الليبراليين على قضايا السياسة الدنيا، إلا أنهم اعتمدوا على المتغير الأمني كمركب أساسي في بناء نظريتهم. ثلاثة أفكار أساسية لحقل الدراسات الأمنية تنجم عن استخدام المتغير الأمني في النظرية الليبرالية:

أولا : دمج الأمن الدولي بالأمن المحلي، فالتداخل بين المستويين لا يمكن التعبير عنه بنموذج "كرات البيلياردو" كما يرى الواقعيون، و لكن كما يؤكد *Burton*- عبر نموذج " نسيج العنكبوت- *Coweb*"، الذي يرى في المجتمع العالمي شبكة من العلاقات المتداخلة و المتصلة فيما بينها.[2]
ثانيا: إعادة النتائج الأمنية غير العسكرية (خاصة الاقتصادية).
ثالثا: السعي إلى الأمن عبر البناء المؤسساتي للتعاون.

سنحاول تلخيص اسهامات الليبرالية في الدراسات الأمنية، من خلال توضيح اهم الطروحات الأمنية الممكنة البديلة للطرح الواقعي.

1- المتغير الأمني في نظرية الاعتمادية المركبة:

انطلق كل من "كيوهين" و"ناي" من نقد النموذج الواقعي حول مركزية للدولة، حيث أكدا أن الدول ليست على الإطلاق الفواعل الوحيدة في السياسة العالمية، وبدل الاهتمام بالقضايا الأمنية والعسكرية التقليدية أو ما يدعوه الواقعيون بالسياسة العليا، ركز "كيوهين" و "ناي" على نوع مختلف من الظواهر

---

[1] سيد أحمد قوجيلي،" الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ، مرجع سابق، ص.53.
[2] أنظر:

* *John W Burton* **, *"World Society "*** (*Cambridge*: *Cambridge* University Press,1972).

عبر وطنية والمشاريع التجارية الدولية والحركات الثورية، اتحادات العمال والشبكات العلمية، احتكارات النقل الجوي الدولية ونشاطات الاتصالات، وغيرها من قضايا السياسة الدنيا. ففكرة التمييز بين السياسة العليا والدنيا، أصبحت ذات قيمة متضائلة أمام التفسير السياسي الذي أصبح يكتسي قضايا السياسة الدنيا.[1]

يركز كل "كيوهن" و "ناي" على طبيعة الفواعل "نموذج السياسة العالمية"، الذي يتجاوز مستوى التحليل الدولاتي أو نموذج الدولة المركزية بتوسيع مفهوم الفواعل لتضمين الفواعل عبر وطنية. يقول "كيوهين" و"ناي":

"اقترحنا نموذج السياسة العالمية الذي يتضمن التفاعلات عبر وطنية، عبر الحكومية والتفاعلات بين الدول على أمل تحفيز أنواع جديدة من النظرية، البحث والمقاربة السياسة".[2]

واستمرارا في نموذج السياسة العالمية وكامتداد لمنظور عبر الوطنية اقترح مجموعة من النيولليبراليين مفهوم تحليلي جديد لوصف طبيعة ونتائج التأثير والتبعية المتبادلة بين الفواعل في ظل التفاعلات بين الحكومية الغير وطنية، خاصة الأمنية منها، سماها "كيوهين" و"ناي" بـ "**نظرية الاعتمادية المركبة**–*Complex interdependance* theory"، تساءل جوزيف ناي، ما هو الشكل الذي سيبدو عليه العالم إذا قمنا بعكس الفرضيات الواقعية الثلاث التي ترى أن الدول هي الفواعل الوحيدة المهمة والقوة العسكرية هي الأداة السائدة و إن الأمن هو الغاية العليا ؟، ماذا لو أصبحت هناك سياسة دولية أخرى حيث الدول ليست بالفواعل الوحيدة (الفواعل غير وطنية)؟. كما أن القوة ليست بالمحرك الأساسي السائد، فالنشاط الاقتصادي واستخدام المؤسسات الدولية أيضا أدوات فعالة. وأخيرا، ليس الأمن هو الغاية بل قضايا الرفاهية والرخاء الاقتصادي يقول ناي: "يمكننا أن نطلق على هذا العالم غير الواقعي" عالم الاعتمادية المركزية".[3]

يشير مفهوم "الاعتمادية" حسب "أرون يونغ"[1] إلى المدى الذي تحدثه التغييرات التي تقع في أي جزء أو داخل أية وحدة مكونة للنظام العالمي (إما بشكل فيزيائي أو إدراكي) في إجراء تغييرات في كل من الأجزاء الأخرى أو الوحدات المكونة للنظام.

ولكن درجة الاعتمادية المشتركة والمنفعة المتبادلة الناجمة عنها، ليست متكافئة بالنسبة لجميع الأطراف المعتمدة، فهي تقوم على علاقات اعتمادية "لا تماثلية" بين الأطراف في أغلب الأحيان. ولقياس درجة اللاتماثل الاعتمادي في هذا الصدد طور كيوهين و ناي مفهومين تحليلين : هما "الحساسية – Sensitivity" و"الانجراحية أو الهشاشة- *Vulinrability*". [2]

---

[1] Nye and Keohane, "Transnational Relations and World politics : A Conclusion," *International Organization*, Vol.25, No.3 (summer, 1971), p .728.

[2] Ibid.,748.

[3] جوزيف ناي، **فهم النزاعات الدولية**، ترجمة: أحمد أمين و مجدي كامل، (الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1997)،ص. 245.

[1] أنظر :

* *Oran R. Young*, "*Interdependencies* in *World Politics*," *International. Journal 24*, 1 (Winter 1968-*1969*): *726-50*.

[2]*Joseph S. Nye*,"***INDEPENDENCE*** AND. ***INTERDEPENDENCE, "*** foreign policy, (Spring 1976), p. 133. Available at: http//maihold.org/mediapool/.../**Nye-interdependence**.pdf

أما الحساسية فهي تشير إلى كمية وسرعة تأثير الاعتمادية، أي كيف يؤثر التغيير في أحد الأطراف على الطرف الآخر؟. أما الانجراحية، فتشير إلى عملية الانكشاف الناجم عن ديناميكية الاعتمادية المتزايدة بين الفواعل الدولاتية، هذا الضعف قد يعني فقدان الاستقلالية في صنع القرار، والذي يعني زيادة المشاحنات السياسة التي تحد من خيارات الفواعل. إن أحد أكبر أنواع الانجراحية تأثيرا على الدولة، هي تلك التي لها نتائج سلبية على أمن وسلم الدولة. وتعتبر الانجراحية في مجال التسلح ومواد الطاقة الحيوية الأمثلة الأكثر توضيحا في هذا الصدد، عندما ترتبط بقضايا السياسة العليا : الأمن والبقاء، تصبح أحد العوامل المساعدة على استتباب النزاع بين الدول. وعليه، هل الاعتمادية عامل سلم أم نزاع؟.[3]

يقول كيوهين و ناي:

"إن الطرح القائل بأن مستويات أعلى من الاعتمادية لا تعني بالضرورة مزيد من العلاقات السلمية يبدو لا جدال فيه".[4]

2- **المؤسسات العالمية وفرص التعاون في ظل الفوضى:**

يعتقد منظرو الليبرالية المؤسساتية بأن السمة الأساسية للسياسة الدولية هي التعاون و ليس الصراع، وإن هذا الأخير لا يعد كونه ظاهرة مرضية سرعان ما تختفي ليعود الوضع الاعتيادي الطبيعي والتعاون والاعتمادية الدولية. غير أن هذا التعاون يعد عملية معقدة تجمع العديد من المصالح المشتركة التي تحتاج إلى الإدارة والتسيير، أو ما يصطلح عليه بـ **"التنظيم الدولي"** وتعتبر المؤسسات الدولية، أساس وعصب هذا التنظيم، وهي المكان الذي يجري وتؤطر فيه التعاون. وعليه، فأن المأسسة متغير تفسيري رئيسي في البناء المعرفي للنموذج الليبرالي.

كانت أدبيات المؤسساتية المبكرة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى شديدة التركيز على المؤسسات الرسمية. وقد شددت هذه الأدبيات تركيزها ليس فقط حول ما إذا كان للمؤسسات الدولية تأثيرا أم لا، ولكن كيف يمكن للمرء التفكير في آلية تأثيرها ؟. مثلت هذه الموجة الأولى ما يدعى بالمؤسساتية الكلاسيكية، لاحقا استفاد المنظرين الليبراليين من تطور البحوث في العلوم الاجتماعية حول مصادر وادوار المؤسسات، بما في ذلك أعمال خبراء الاقتصاد مثل "دوغلاس نورت" و "أوليفر وليامسون"، "ريتشارد كوبير" وعالم الاجتماع "جون مياز".

هكذا بدأت موجة جديدة سميت بالنيوليبرالية المؤسساتية، التي جاءت لتؤكد أن أعمال الدول تعتمد بدرجة كبيرة على سيادة الترتيبات المؤسساتية.

طور روبرت "كيوهين" حجة عقلانية لتفسير وجود المؤسسات الدولية، حيث رأى أن ارتفاع تكاليف المعاملات و"عدم اليقين غير المتماثل" يمكن أن يؤدي في إطار ظروف مثل التي تقدمها العاب معضلة

---

[3] سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ، مرجع سابق، ص. 62.
[4] سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ، نفس المرجع، ص. 62.

السجين إلى نتائج مماثلة لهذه الاخيرة[1]. لكن عن طريق توفير المعلومات إلى الفواعل يمكن للمؤسسات تمكين الدول من تحقيق أهدافها بكفاءة أكبر، فالمؤسسات في شأنها أن تغير استراتيجيات الدولة عن طريق تغيير تكاليف البدائل، و هكذا يمكننا تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون.

يقول كيوهين:

"يرى الليبراليون المؤسساتيين، المؤسسات باعتبارها متجذرة في حقائق القوة والمصلحة (...) إن المؤسسات تحدث فرقا كثيرا بالاشتراك مع حقائق القوة بالتالي، تعمل المؤسسات على السيطرة على تأثيرات القوة والمصالح، كما أن لها تأثير تفاعلي، بمعنى أن تأثيرها على النتائج يختلف تبعا لطبيعة القوة والمصالح".[2]

ايتمولوجيا، يتبنى الليبراليون المؤسساتيين نفس مفاهيم الواقعية : حوار القوة والمصلحة ودورها في تأسيس التعاون "تجاهل دور القوة ومركزية الأمن"،كما جاء في كلمات ناي: **"سيكون مثل تجاهل الأكسجين"**[3]. وبالتالي، يرى "ناي" بأن النظرية المؤسسية يجب أن تكون قابلة التطبيق على القضايا الأمنية والتركيز على دور المؤسسات في توفير المعلومات. هذا الاعتماد على المسلمات الواقعية جعل بعض الباحثين يعتبرونها نسخة معدلة للواقعية "الواقعية الليبرالية" أو "الليبرالية البنيوية" ، "ميرشايمر" يقول:

"إن الليبرالية المؤسساتية في صورتها الأخيرة لم تعد واضحة كبديل للواقعية لكنها في الواقع تبتلع بواسطتها". وبالتالي، حسب اعتقاده،**" الشكل الأكثر بديل لليبرالية المؤسساتية هو الواقعية باسم آخر".**[1]

في كتابه "بعد الهيمنة" أشار كيوهين وبشكل صريح لنيته الانطلاق من الفرضيات الواقعية حول التعاون من أجل إثبات أنها لا تتوافق مع النتائج التي توصلت إليها التحليلات الواقعية كتب يقول:

"اقترح تبيين على أساسا فرضياتها الخاصة، أن التشاؤم المميز للواقعية لا ينتج عنها، أريد تبين بأن فرضيات الواقعية حول السياسة العالمية متسقة مع تشكيل الترتيبات المؤسسية وتحتوي القواعد والمبادئ التي تروج للتعاون".[2]

انطلاقا من فكرة المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة التي شكلت حوارا دسما بين الواقعيين، ينطلق منظرو التعاون الدولي أيضا في تفسير ديناميكية توزيع الأرباح والمكاسب كمنطلق للمنافسة الأمنية لاحقا، هناك طريقتين للتفكير بشأن تقسيم هذه الأرباح، سواء من ناحية المكاسب النسبية أو المطلقة. و نعني بالمكاسب المطلقة أن كل جانب يهتم بتحقيق حد أقصى لأرباحه الخاصة بدون أن يهتم كثيرا

---

[1] Robert *Keohane, "After hegemony: Cooperation and discord in the world political economy".* (Princeton: Princeton University Press,1984),p. 9. Available at : http:// graduateinstitute.ch/.../**Keohane**%20-%20**after**%20**he**...

[2] Robert Keohane and Lisa Martin, "*The Promise of Institutionalist Theory*," *International Security* 20(1), Summer 1995,p. 43. Available at : http ://www.uio.no/.../HIS4421_**KeohaneMartinInstitutionali**...

[3] *Joseph Nye*,"*Hard and Soft Power in a Global Information* Age," in Mark Leonard (éd), **Re-Ordering the World** (The foreign Policy Center, London, 2002),p. 3. Available at: http ://mercury.ethz.ch/.../en/01_**HardSoftPower**.pdf

[1] John J. Mearsheimer, "A Realist Reply," International Security, Vol. 20, No. 1 (Summer 1995), p.85 Available at.: **http:/mearsheimer**.uchicago.edu/pdfs/A0017.pdf

[2] Robert *Keohane, "After hegemony ",Op.Cit.,p.67.*

بالأرباح التي جناها الطرف الآخر. بالمقابل، نعني بالمكاسب النسبية أن كل طرف لا ينظر فقط إلى مكسبه الفردي، بل ينظر أيضا إلى كم كسب الطرف الآخر مقارنة بمكسبه[3].

بتعبير آخر، فإن الدول التي تقلق بشأن المكاسب النسبية تهتم بكيفية تقسيم الكعكة على حد تعبير "والتز" الأمر الذي يعقد من الجهود التعاونية والدوافع إلى ذلك هو اعتبارات البقاء والمنافسة الأمنية. يستند تعريفهم للمكاسب النسبية على فكرة أن الدول في ظل الفوضوية تخاف على بقائها كفواعل مستقلة، فهي منقادة بالبقاء وحساسة لتآكل قدراتها النسبية، التي تعتبر القاعدة الأساسية لأمنها في بيئة فوضوية. ان أكثر نتائج الفوضوية تأثير على تشكيل دوافع الدول في تفضيلهم المكاسب النسبية هي المنافسة الأمنية، التي تجعل من الصعب الدخول في ديناميكيات تعاونية.

"والتز" يقول:

"الدول التي تبدو غير آمنة ليست مرغمة على التساؤل كيف نكسب ولكن من يكسب أكثر؟".[4]

يشرح لنا "ميرشايمر" هذه الفكرة حين يقول:

"متى كان الأمن نادرا (الدول) يرفضون التعاون الذي من شأنه أن يحقق مكاسب اقتصادية مطلقة، وإذا كانت الدول الأخرى ستستفيد أكثر من المحصول، فإنه سيسود الخوف من أن الآخرين يمكنهم تحويل مكاسبهم إلى قوة عسكرية، ثم استخدام هذه القوة للكسب بالإكراه في دورات لاحقة".[1]

حسب المنطق الواقعي، توزيع المكاسب التعاوني يصبح مرادفا لتوزيع القوة، فإذا لم يكن بإمكان الدول تحقيق مكاسب تعكس بشكل دقيق تطلعاتها ولا تخل لموازين القوى فإن التعاون يظل صعب التحقيق.

تعرضت العلاقة بين الأمن والمكاسب النسبية لكثير من النقد، الذي انطلق من ان حجة الواقعية البنيوية القياسية تنبأت بالقليل من التعاون مما كان يفترض، تاركة بذلك ثغرة تفسيرية ملأتها الحجج الليبرالية.يستغل الليبراليون المؤسساتيين الثغرة، مقترحين أن إحدى المراحل المؤدية إلى تحقيق التعاون، هو دفع الدول للعمل من منطلق المكاسب المطلقة، يشير "روبرت آكسلرود" أنه ثمة درس مهم يكمن في حقيقة أن التبادل البسيط ينجح **"بانتزاع التعاون من الآخرين وليس بهزيمتهم"**[2].

بدلا من المكاسب النسبية يتبنى اللنيوليبراليون المؤسساتيين منظور المكاسب المطلقة، فالدول تركز على مكاسبها المطلقة الفردية ولا تبالي بمكاسب الآخرين.ذهب "سنيدال"[3] في هذا التصور بعيدا وأكد أنه حتى إذا وافقنا على الحالة الذي تعطي فيه الدول أولوية كاملة للمكاسب النسبية، فإن التعاون في ظل الفوضوية يبقى ممكنا. فالتقليل من إمكانية التعاون الدولي ضمن التصور الواقعي ليست قابلة للتعميم،

---

(3) سيد أحمد قوجيلي،" الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ، مرجع سابق، ص. 65.

(4) سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ، نفس المرجع، ص. 66.

(1) *John J. Mearsheimer*. "*Back to the future*: instability in Europe after the Cold War,"*International Security*,Vol.15, No.1, (Summer 1990),p.44. Available at:**http:/mearsheimer**.uchicago.edu/pdfs/A0017.pdf

(2) أنظر :

* *Robert Axelrod,"Effective Choice in the Prisoner's* Dilemma,"*The Journal of Conflict Resolution*, Vol. 24, No. 3 (Sep., 1980).Disponible sur le site :http://www.artisresearch.com/.../**Axelrod Prisoners** Dilem...

(3) أنظر :

* Duncan *Snidal,"Relative Gains and the Pattern of International Cooperation,"American Political Science* Review, Vol.85, No. 3,(Sep, 1991).

لأنها حالة خاصة بالاستقطاب الثنائي الضيق بين الدول حبيسة الخيار الصفري ولعبة معضلة السجين[4]، ولا تنطبق إذا ازداد عدد الدول عن ثلاثة أو أكثر.

واستنادا على أعمال "سنيدال"، رأى "بيتر ليبرمان" أن المكاسب الاقتصادية النسبية من غير المحتمل أن تتدخل في التعاون في الأنظمة الدولية المتعددة الأقطاب. قدم ليبرمان دراستي حالة لاختبار فرضية المكاسب النسبية في العوامل المتعددة الأقطاب: التجارة البريطانية مع ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى والتجارة الأمريكية مع اليابان في العقد الذي سبق الحرب العالمية الثانية، البريطانيون والمسؤولون الأمريكان أدركوا زيادة التهديدات بشكل مثير بزيادة المكاسب النسبية للمنافسين. يرى ليبرمان، إذا كانت المكاسب النسبية لا تهم مطلقا في الأنظمة المتعددة الأقطاب، كان يجب أن تكون مهمة هنا، لكن لا بريطانيا ولا الولايات المتحدة حددت التجارة بشكل ملحوظ حتى بداية الحرب. هكذا، حسب ليبرمان، نظرية المكاسب النسبية تفشل في اختبارين سهلين جدا.

يرى ليبرمان أن حساسية الدولة للمكاسب النسبية تعتمد على درجة ومدة التهديد الأمني المشكل من قبل الشركاء الاقتصاديين، لكن هذه الحساسية تكون مخففة في الأنظمة الدولية المتعددة الأقطاب، متى كان الدفاع هو المهيمن، هكذا النتائج الأمنية للمكاسب الاقتصادية النسبية يجب أن تكون منخفضة في الأنظمة المتعددة الأقطاب، حتى بين الخصوم، وخصوصا بين الدول النووية التسلح.

من جهتها، بينت "سوزان ويرنر" أن المخاوف الأمنية- عكس إدعاء الواقعية، لا تعرقل التعاون بالضرورة، وهي على العكس من ذلك، يمكن أن توطد الأسس لظهوره، ترى ويرنر أنه من الممكن تفسير الأنماط الدائمة للتعاون حتى إذا قبلنا بأن أعمال الدولة مفروضة بالمخاوف الهجومية. حتى إذا لم تكن هناك سلطة مركزية في السياسة الدولية وحتى إذا كانت المخاوف الأمنية سائدة، الدول لا تعظم المكاسب النسبية بالضرورة، والتعاون أكثر احتمالا مما يدعي النيواقعيون "في الحقيقة"، كما تقول ويرنر:**"بينما تخاف الدول مكاسب بعض الدول، تفضل مكاسب أخرى"**، كذلك ، يعترف النيواقعيون بأنه عندما يكون من الدولة مهدد، منفعتها ستعتمد ليس فقط على مكاسبها الخاصة، لكن على مكاسب الدول الأخرى أيضا، خاصة الحليفة منها. وبالتالي، التعاون يبقى دوما ممكنان حتى في الحالات التي تكون فيها المخاوف الأمنية مرتبطة ببقاء الدولة ومكاسبها النسبية.[1]

على العموم، يبقي النيوليبراليون المؤسساتيين اعتقادا راسخا بأن ما يفسر سلوك الدول في صياغة ترتيباتها التعاونية ليس القلق على المكاسب النسبية، وإنما اعتبارات المكاسب المطلقة، وحسب رأيهم، حتى إذا كانت فرضية المكاسب النسبية صحيحة، فإن هذا لا يمنع من تحقيق التعاون في ظل الفوضوية،

---

(4) أما لعبة معضلة السجين فهي عبارة عن لعبة لاصفر الأرباح يؤديها سجينان يُشتبه في أنهما ارتكبا معاً جريمة و لكن لم يعترف أي منهما بعد .فيتم وضعهما في زنزانتين منفصلتين، لمنعهما من التواصل مع بعضهما البعض .ويقال لكل سجين التالي:

1-في حال لم يعترف أي منهما، يخرج كلاهما من السجن ؛2-في حال اعترف كلاهما ،يسجن كل منهما ؛3-في حال اعترف واحد منهما، وأعطى دليلاً واضحاً يدين الآخر، يُكافأ على اعترافه ،فيما يبقى الآخر مسجونا ًلفترة طويلة. وبما أن الاعتراف يمثل الحل الأفضل بالنسبة إلى كل سجين بصرف النظر عما يفعلها لآخر (فالمكافأة أفضل من مجرد الخروج من السجن ،والسجن مدة قصيرة أفضل من المدة الطويلة)، من الطبيعي حينئذ ،في غياب التعاون بين السجينين ،أن يعترف كلاهما . وكان يمكن أ ن يكون الأفضل من هذه المعادلة لو وافقا على التعاون وعدم الاعتراف ولكن لسوء حظهما، يصعب التعاون بما أن لكل منهما حافزاً يرمي إلى فسخ أي اتفاق بمجرد الاعتراف.

(1)سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية" ، مرجع سابق، ص. 69

يبقى جوهر الخلاف الأساسي بين الادعاءات النيواقعية والنيولبرالية المؤسساتية حول التعاون ليس ما إذا كانت اعتبارات المكاسب النسبية أو المطلقة تفسر نجاح أو فشل الترتيبات التعاونية، وإنما ما هي الحدود التي يصبح فيها احتمال استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، هامشي، أو كما أشار جارفيس، **"مجال الخلاف ليس الصراع، لكن الصراع غير الضروري"**.

3- الأمن وأطروحة السلام الديمقراطي:

يعتبر السلام الديمقراطي برنامج بحث وأحد مداخل الليبرالية الذي استغل أيضا الثغرة التفسيرية للواقعية البنيوية، فهو يمثل تحولا في المسلمات الأمنية الواقعية، فالارتباط ليس بالضرورة بين العدوان والسلاح سواء دفاعي أو هجومي وإنما الارتباط بين الدول ونوع النظام سواء ديمقراطي أو أوتوقراطي .تقوم الحجة الليبرالية(أو ربما الابتكار الرئيسي لبرنامج بحث السلام الديمقراطي)،إزاء الأمن الدولي على الفرضية القائلة :

"إن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية الأخرى".[1]

وكما أن الواقعيين المعاصرين تأثروا بأعمال "هوبز" و" روسو"، اقترنت نظرية "السلام الديمقراطي" إلى حد بعيد بكتابات "مايكل دويل- *Michael Doyle* "و"بروس راست- BruceRusset" . يشير" *Doyle*" إلى النظريات المستبصرة المتضمنة في مقالة إمانويل كانط لعام 1795 المعنونة "بالسلام الدائم- *Perpétuel Peace*".

تنطلق معظم أدبيات السلام الديمقراطي من المسلمة القياسية (الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض)، فالحروب بين الديمقراطيات نادرة أو لا وجود لها والاحتمال الأكثر ورودا هو تسوية الخلافات المتعلقة بتعارض المصالح من دون التهديد باستخدام القوة العسكرية أو استخدامها فعلا. ومن المسلم به أن تعارض المصالح سوف يشنأ بين الدول الديمقراطية، لكن المعايير والقيود المؤسسية المشتركة تعني أنه نادرا ما تصعد الديمقراطيات تلك المنازعات إلى حد التهديد باستخدام القوة بعضها ضد بعض، أو من تستخدم القوة عل الإطلاق. فهي تقوم أكثر من الدول الأخرى، بتسوية خلافاتها عبر الوساطة والمفاوضات أو عبر أشكال أخرى من الدبلوماسية السليمة.[2]

وبالرغم من أن دعاة برنامج بحوث السلام الديمقراطي عادة ما ينتقدون برنامج الواقعية، إلا أن الواقع ليس في مجموعه معارض أو متناقض كليا مع المبادئ والأفكار الواقعية، بل بالعكس، الأوراق المركزية لتطوير برنامج بحوث السلام الديمقراطي قد أنتجت الأدلة بشأن التأثيرات على سلوك الصراع بين الدول من قبيل عوامل التماس الجغرافي، روابط التحالف، مركز القوة العظمة والقدرات النسبية "روسيت" يؤكد بإعلانه:

"إنه لمن الحماقة محاولة تفسير وقوع النزاعات المسلحة دون أن ننظر أيضا في الآثار المترتبة على التأثيرات الواقعية كالقوة النسبية والتحالفات".[1]

---

[1] جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص.428.

[2] جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، نفس المرجع، ص.429.

[1] سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية"،مرجع سابق، ص.73.

نجد في دراسة واحدة قام بها "روسيت" و "أنيل" دمجا فيها طيف من المتغيرات التفسيرية :(الليبرالية والواقعية الديمقراطية- الاعتمادية – العضوية في المنظمات بين الحكومية، القدرات النسبية للتحالف، التماس و المسافة).[2]

يجادل "روسيت"، بأن القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الذي يسمح للدولة يتجنب الحرب. فما لا شك فيه أن القوة والتأثيرات الاستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول، بما في ذلك الديمقراطيات وفي بعض الأحيان قد يكون لهذه الاعتبارات الاستراتيجية القول الفصل. إلا أنه يعتقد أن الديمقراطيات التي تشترك بها الدول ذات أهمية في الشؤون الدولية ويجب عدم تجاهلها في أي محاولة لكبح معضلة الأمن وتحقيق المزيد من الأمن، غير أن القيم الديمقراطية لا تقضي على الحروب بحد ذاتها، بل تساهم هذه القيم في كبح "الواقعية الفجة" وتساهم في عالم أكثر سلاما".[3]

ولقد تركز البحث الأكاديمي على الألغاز والأحجيات البحثية بالمعنى الكوهيني التي تعرضها أطروحة السلام الديمقراطي[4]:

- هل هناك علاقة سببية بين الديمقراطية والسلام؟
- وما الذي يفسرها في حال وجودها؟
- وكيف تؤثر هذه العلاقة في النظام العالمي؟

تمارس الديمقراطية كما يرى أنصار السلام الديمقراطي- تأثيرها الأولي على قضايا النزاع. لقد أشار "روسيت" الى التأثيرات الديمقراطية على النزاع بتأكيده على أن النزاعات بين الديمقراطيات أقل احتمالا إذا ما قورنت بالنزاعات بين الدول التي لا تمتلك تقاليد ديمقراطية[5]. كما توصل "مايكل موسو- *Mousseau* "، الى أن النزاعات الخطيرة التي تنشأ بين الدول يحتمل حلها عن طريق الوساطة والتفاوض إذا كانت الأطراف المتنازعة دولا ديمقراطية[1]. كما قدم "آريمان" و"روبرت هارت"، الأدلة التي تشير إلى أن أحد أسباب تأثير الديمقراطية على التعاون هو قدرة الأنظمة الديمقراطية على إيصال النوايا والالتزام بشكل عملي وأكثر سهولة[2]33.واحدة من أهم الصور التي يمكن ان توصلها الدولة الديمقراطية الى بيئتها هو الاحساس بالاستقرار السياسي. و بالمثل، فان عدم الاستقرار ينقل الصور المرتبطة بالدولة الغير ديمقراطية[3].

---

(2) سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية"، نفس المرجع، ص.429.

(3) جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص.430.

(4) سليم قسوم، "الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية"، مرجع سابق، ص. 99.

(5) أنظر :

* Zeev ***Maoz*** & Bruce ***Russett***," ***Normative and Structural Causes of Democratic Peace***, 1946-1986," The American Political Science Review, Vol.87, No. 3 (Sep., 1993),p.624. Available at : http://www.uky.edu/~clthyn2/.../**MaozRussett**_1993APSR.pdf

(1) أنظر :

* ***Michael Mousseau, "Democracy and Compromise*** in Militarized Interstate Conflicts, 1816-1992," The Journal of Conflict Resolution, Volume 42, No 2 (Avril 1998),pp.210-230. Available at : http:// politicalscience.cos.ucf.edu/.../Mous_JCR_April98.pdf

(2) أنظر :

* ***Weeks***, ***Jessica L***. "***Autocratic Audience Costs***: Regime Type and Signaling Resolve." International Organization, Vol. 62 (Winter 2008). Available at : http://isites.harvard.edu/fs/docs/icb.../Weeks_2008.pdf

(3) Zeev *Maoz* & Bruce *Russett*,Op.Cit.,p.625.

يعزز هذه النتائج احد أهم المداخل التفسيرية التي تقدمها أطروحة السلام الديمقراطي وهو التفسير المعياري الذي يشدد على التنشئة الاجتماعية للقادة السياسيين في إطار البيئة السياسية المحلية، تفترض هذه الحجة أن النظم السياسية الديمقراطية تتسم بالحل التوفيقي وغير العنيف للصراعات السياسية. فأساس السلام الديمقراطي يكمن في القبول المتبادل للمعايير السلوكية التي تطورت ضمن العمليات السياسية والمؤسسات المحلية[3]. فالنزاعات بين الديمقراطيات يتم حلها من خلال الحل الوسيط بدلا من طريق القضاء على المعارضين. دعى "ويليام ديكسون"[5] هذه الممارسة "تحديد المنافسة":

"حين تتصادم المصالح والقيم المشتركة في الديمقراطيات يتم ذلك بوجود المعايير والإجراءات أو وضع مبادئ توجيهية في حدودها".

غير أن هذه الثقافة، التصورات، الممارسات التي تسمح للمساومة والحل السلمي للصراعات دون التهديد باستخدام العنف داخل البلدان يتم تطبيقها عبر الحدود الوطنية في اتجاه البلدان الديمقراطية الأخرى. لكن عندما تواجه الدول الديمقراطية دولا غير ديمقراطية القاعدة تختلف، فالطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية تعني أن الصدام بين المعايير الديمقراطية وغير الديمقراطية سيحكمه عنصر البقاء، فإذا كانت الدول تعتقد أن تطبيقها الداخلي للمعايير الديمقراطية من شانه أن يعرض بقائها للخطر، عندئذ تتصرف وفتا للمعايير التي يضعها المنافس أي انتهاج عقيدة واقعية تشاؤمية.

يشير "دويل" في هذه النقطة إلى ما سماه "بتراث عدم الاتزان الدولي- *International imprudence*"، فضبط النفس السلمي يسري فقط في علاقات الليبراليين مع بعضهم، أما مع الدول الأخرى القاعدة تختلف.

يقول دويل:

"في علاقاتها بالدول غير الليبرالية، فإن الدول الليبرالية لم تهرب من انعدام الأمن الذي تسببه الفوضوية في النظام السياسي العالمي، علاوة على ذلك، ضبط النفس الدستوري، الاحترام الدولي للحقوق الفردية، والمصالح التجارية المشتركة التي تؤسس مجال للسلام بين الدول الليبرالية تؤسس مجال لنزاع إضافي في العلاقات بين المجتمعات الليبرالية وغير الليبرالية".[1]

يقدم لنا الليبراليون مدخلا تفسيريا مهما آخر هو التفسير البنيوي (منظرو النسبية المؤسسية)، ويركز دعاته على العلاقة بين البنى السياسية والتكاليف السياسية المحلية لاستخدام القوة، فاتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القوة العسكرية مبني على حسابات التكلفة والفوائد، فالإنفاق الغير عقلاني وكذا الخسائر البشرية يمكن تعبئة المعارضة أو كسر التحالفات، فصانع القرار الديمقراطي يجب أن يكون أكثر حساسية لهذه التكاليف.

---

[4] Ibid.,p.625.

[5] *William J. Dixon*, "*Democracy and the Peaceful* Settlement of International Conflict."*American Political Science Review*,Vol. 88 (March 1994). p.15-18. Available at : http:// dingo.sbs.arizona.edu/~ggoertz/.../**dixon**1994.pdf

[1] Michael ***Doyle***: ***Liberalism and World Politics*** in: *American Political Science Review*,Vol. 80,No 4 (Dec., 1986).pp.73-85. Available at :http:// www.ucs.mun.ca/.../**Doyle**%20-%20**Liberalism**.pdf

حسب التفسير البنيوي، فالسلام الديمقراطي سببه القيود التي تضعها البنى السياسية الديمقراطية على القادة. تؤثر هذه البنية على تصرف الدولة بشكل تفرض فيه البنى تكاليف مرتفعة على القادة الذين يختارون البدء باستخدام القوة.أكد كل "كينث شولتز- *Schultz*" و" باري وينغاست- Weingost "، أن المؤسسات الليبرالية تقوم بتقييد تقدير الدولة بتوفير الآليات التي تمكن المواطنين من مراقبة ومعاقبة المسؤولين الحكوميين. هذا يعني أنه بالمقارنة مع الدول الأوتوقراطية، الدول الليبرالية لها قدرة أعظم لجعل الالتزامات موثوقة : إن الدول يكون احتمال نكثها لالتزاماتها أقل متى كانت خاضعة لعقوبات جراء عمل ذلك".[2]

تمارس القيود المؤسسية بصفة عامة تأثيرات بنيوية (بالمعنى الوالتزي) على سلوك الفواعل، حيث تعيق أنماط معينة من السلوك (الذهاب الى الحرب) وتشجع سلوكات أخرى (كضبط النفس). يستنتج "روسيت" أن الصراعات بين النظم الغير ديمقراطية يحتمل أن تتصاعد لان قيادتها السياسية تعمل في ظل عدد قليل من القيود البنيوية.

أشار كل من "أونيل و روسيت" إلى إمكانية دمج النموذجين في نموذج تفسيري موحد للسلام الديمقراطي، رأى كلاهما أن إمكانية النزاع ترجع أساسا لحرية العمل العسكري للدولة الأقل تقييدا، من جهة، وللافتقار للمعايير التي تشجع على الحل السلمي للنزاع، من جهة أخرى. "الحوافز المادية، كما يقولان، "تضيف قوتها إلى القانون والمبادئ الأخلاقية". وبالتالي، الاعتبارات البنيوية المادية تعتبر مكملة، بدلا من مناقضة، لتلك المعيارية المعنوية في بناء النموذج. عموما، وباعتراف منظرو كلا النموذجين، المعياري والبنيوي، يوجد هناك قدر كبير من التداخل والعناصر المشتركة في المنطلقات الأبستمولوجيا، التقنيات المنهجية والآليات السببية المستعملة في بناء منظور تفسيري لظاهرة السلام بين الديمقراطيات.

المبحث الثالث: البناء المعرفي مابعد الوضعي ومراجعة الأسس الأبستمولوجيا- الأنطولوجية- الأكسيولوجية التقليدية

يجادل يوسف لبيد في كتابه "النقاش الثالث: استشراف نظرية العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الوضعية "،بأن المراجعة ما وراء النظرية لأنطولوجيا، ابستمولوجيا وأكسيولوجيا الحقل ترجع إلى إدراك الوعد الزائف الذي قطعته الوضعية الإمبريقية بالوصول إلى علم سلوكي قائم على التراكم المعرفي . تُعتبر هذه المراجعة مقدمة ونتيجة في نفس الوقت للنقاش الثالث في حقل العلاقات الدولية، الذي يرتبط تاريخيا وفلسفيا بالتيارات الفلسفية و السوسيولوجية المناهضة للوضعية. فالسابقة" *مابعد -post*" يعتبر أكثر دلالة على القطيعة الابستمولوجيا بين الفلسفتين. و انعتاق للفلسفة ما بعد الوضعية ،

---

[2] سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية"،مرجع سابق، ص.82.
أنظر :

* *Kenneth* A. *Schultz and Barry Weingast*,"*Limited Governments*, Powerful States", in Randolph. Siverson, (eds), Strategic Politicians, Institutions, and Foreign policy (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1998),p.15. Available at: http://web.stanford.edu/class/polisci243c/.../v0000750c.pdf

و المتمثلة في تحرير الادراك من التفكير القائم على المنطق الثنائي الوضعي: العقل/المادة، الذات/الموضوع، الأنا/ الآخر، الحقائق/القيم.[1]

يهدف البناء المعرفي (الما بعد وضعي[2])حسب Cox" إلى "النقد" وعليه فإن منظري هذا التوجه النقدي يسعون لفهم المركب "الاجتماعي –السياسي- التاريخي" الذي يتحركون فيه ومن ثمة تفسيره، فهم على عكس العقلانيين سيتفهمون على مكنونات العالم المحيط بهم أي كيف ثم بناءه[3]. فهدف التقليد النقدي[4]هو إرساء وضعية تأملية حول الميتامنظار العقلاني، وهذا في الاتجاه الذي يجب أن يتكون عليه المعرفة "نقدية اتجاه نفسها واتجاه العوالم المنتجة لها"[5].

المطلب الأول: مراجعة الأسس الابستمولوجيا و "إقحام التأملية النظرية"

ينتمي منظروا التقليد النقدي بشكل عام إلى التقليد الفكري المبنى على الفهم يحاولون فهم معنى الأحداث من الداخل أي في اتجاه مغاير للمنحنى التجريبي الذي تمليه قوانين الطبيعة . [6]فمعرفة الفواعل، الهياكل وكذا الممارسات السياسية لا تعتبر بمنظور التقليد النقدي وليدة ممارسة موضوعية بل بالعكس تنظيم وكذا تفسير "الوقائع" خارج عن عملية يتدخل فيها الملاحظ والأطراف الاجتماعية. وعليه، فإن "الوقائع" تطرح من خلال "منظار خاص– Un prisme particulier " يندرج في فضاء سياسي وزماني خاص.[1]

أدى فتح آفاق المساءلة التي مست الجوانب الابستمولوجيا ومراجعة أسسها التقليدية وتحدي تصنيفاتها وخلق ما يسمى بخطوط فصل أبستمولوجيا تعقدت لاحقا لتصبح خطوطا أنطولوجية و اكسيولوجية.

فالمحدودية الأبستمولوجيا للفلسفة الوضعية والرغبة في الانعتاق من هذه المحدودية وكذا الهيمنة الوضعية، جعل من التأملية معنا مناقضا لها. يورغن هابرماس يقول:

"اذ تخدم المعرفة دائما شخصا ما أو هدفا ما، فهي نتاج اجتماعي و تاريخي لا يمكن فصله عن محيطه. و تعترف النظرية النقدية بأنها في داتها نتاج المجتمع، لكنها في الوقت عينه تحاول أن تبتعد من

---

[1] محمد حمشي، "نظريات العلاقات الدولية بين التعددية و الهيمنة" ، (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.2010-2011)،ص.79.

[2] أطلق يوسف لبيد على المقاربات ما بعد الوضعية بعصر ما بعد الفلسفة الوضعية.

[3] Helene Viau, Op.cit.,p. xliv.

[4] لا يوجد اتفاق أو اجماع حول تعريف دقيق للتقليد النقدي باعتباره يلتقي بما يرفضه من امور أكثر مما يلتقي بما يقبل به على حد تعبير "ستيف سميث". لكنها بصورة عامة تنطلق و تقبل بفكرة بالطبيعة "المبنية" للحقيقة الاجتماعية- constructed nature of social reality".

أنظر:

* Alexander Wendt, écritdans son article « Constructing International Politics » dans *International Security*, en 1995, : « Critical IR 'theory', however, is not a single theory. It is a family of theories that includes postmodernists […], constructivists […], noe-marxists […],feminists […] and other. » (p. 71).

[5]Helene Viau, Op.cit.,p. xliv.

-بالنسبة لهوركايمر ، فانه من الضروري للعلم أن يدرك الديناميات الاجتماعية التي تدفع به نحو اتجاه معين. **أنظر** :

* Max Horkeimer, « La théorie critique hier et aujourd'hui »,

[6]Helene Viau, Op.cit., p. xlv.

[1] Helene Viau, Op.cit., p. xlv.

المجتمع في فهمه و تغييره، و الهدف من دلك أمعان النظر في النظام الاجتماعي القائم و حدود المعرفة. فالانخراط في النظرية النقدية هو القيام بعمل نظري و سياسي على السواء".[5]

تكمن القيمة المضافة لهذه "المراجعة" في الاستفهامات حول مسلمات التصور العقلاني، أين تشكل فيه البنية الفوضوية للنظام الدولي والدول "حقائق" طبيعية ولا تاريخية، هذه المسلمات التي ينظر إليها أصحاب التقليد النقدي بأنها "**انزلاق فكري**"[1]، كان ضحيته منظروا الميتا منظار العقلاني فدولة الطبيعة لروسو وهوبزليست أنثروبولوجيا تاريخية أمبريقية" بل مجرد محاولة فلسفية لفهم وتصور السياسة[2]. بتعبير آخر، كيف لافتراضات نظرية أن ارتقت لتصبح في مناص"الحقائق"؟.

فالمنهجية التأويلية التي يتبعها منظروا التقليد النقدي، تفحص، فهم بأن الفواعل هي نتاج عالمهم الخاص من جهة ، ومن جهة أخرى العلاقة بين هذا الفهم والبنى الاجتماعية والممارساتية التي يتحرك فيها الفواعل. فالأبستمولوجيا ما بعد الوضعية ذات المنهجية التأويلية تتضمن الدراسة الضرورية للأبعاد الاجتماعية الثقافية الحضارية والهوياتية، دور الأفكار، المعايير والقيم وكذا السياق التاريخي: فكل بناء سياسي ما هو إلا نتاج التداخل بين هذه الأبعاد في سياق تاريخي وبعدي خاص. فالتقليد النقدي يبحث في فهم "كيف- How" أن وحدات ومواضيع العالم السياسي تم إنشاءها وهذا لفهم كيف أن بعض الممارسات قد تمت أو كيف ستتم، عكس الميتا منظار العقلاني الذي يهتم فقط بتفسير "لماذا -Why" بعض القرارات قد تم إتخاذها.[4]

Keith Krausse يشرح:

[...]"كيف" هو سؤال ذو أولوية منطقية مقارنة "بماذا" : فقبل تحديد الاجراءات يجب أولا بناء الخيارات الممكنة أو المعقولة، و على الباحثين فهم كيف تكتسب خيارات معينة معنى أو قيمة".[1]

تواجه هذه الفرضية انتقادات ابستمولوجية حادة ينطلق من التشكيك في صيغته الرئيسية، فالتقليد النقدي في شقه الغرامشي يتبنى ابستمولوجيا تاريخية وفق منهجية جدلية مبنية على مجابهة المعاني فيما بينها ومجابهتها مع "الحقيقة" التي تمثلها. فالجدلية المنطقية تعنى بالبحثعن الحقيقة من خلال استغلال التناقضات. وبالتالي فهي لا تتساءل عن الأصول فقط ولكن تتعداها الى المسارات التاريخية المستمرة

---

[5] مارتن غريفيتش و تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مادة "النظرية النقدية"، مرجع سابق، ص. 439

[1]يراجع الناقد "Micheal –C-Williams " الطرح التقليدي، يعتبر بأنه من المخطئ اعتبار محاولة تفسير فلسفية كـ "حقيقة" أمبريقية ملاحظة غير قابل للتفسير دون قابلية الاستفهام. جازما ان فكر "هوبز و روسو" الدي ترتكز عليه الطروحات الواقعية و الليبرالية فسر انطلاقا من فهم خاطئ للسياقات الداخلية التي تمخضت منها. سوء الفهم هدا ما هو الانتاج سلسلة من الاخطاء المفهمية، المنهجية و الفلسفية.أنظر:

** Michael C. Williams, « Hobbes and International Relations : a Reconsideration », in International Organization, vol. 50, no. 2, printemps 1996 ; « Rousseau, Realism and Realpolitik », in Millennium, vol. 18, no.2, été 1989. Voir également le texte de Vendulka Kubalkova qui revoit toute l'interprétation traditionaliste dont les travaux de E.H. Carr ont fait l'objet, lequel a toujours été reconnu comme étant l'un des pères du réalisme. Selon Kubalkova, les écrits de Carr ont été mal interprétés. « The Twenty Years' Catharsis : E.H. Carr and IR », in International Relations in a Constructed World, Kubalkova, Vendulka, Nicolas Onuf et Paul Kowert (dir.), New York et Londres, M.E.Sharpe ; Armark, 1998, p. 25-57.*

[2]Helene Viau, op.cit., xxvi.

[4]Helene Viau, op.cit.,xlv.

[1] . Helene Viau, Op.cit., p. xlv.

في تغيير بناءات العالم السياسي المنخرط داخل الفضاءات المختلفة للنشاط الانساني. فهي تمثل قطيعة واضحة مع الابستمولوجيا الوضعية التجريبية المعتمدة على المنهج الاستقرائي – الاستنباطي المميز للعقلانية على اعتبار ان أي بحث ن قانون عام وعالمي عبر الملاحظة المحايدة للأحداث في التاريخ مرفوض. فلا وجود لقانون ثابت لحقيقة هي رهينة التغيرات المستمرة بفعل القوى الاجتماعية.[1]

يذكرنا " Cox" بأن الحقيقة لا يمكن الإحاطة بها لأنها في حركة دائمة:

" (....) الحقيقة (...) أنها دائما في حركة، ولا يمكن تعليبها في شكل نهائي".

وبالتالي عدم إمكانية إخضاع جميع الوقائع للملاحظة والتجريب، وعدم إمكانية عقلنة القوى غير المادية الدافعة للتغيير في العلاقات الدولية كالأفكار والهويات، وهي القوى التي أغفلتها النظريات الوضعية نظرا لعدم ملاءمتها المنهجية.

المطلب الثاني: مراجعة الأسس الأنطولوجية

رأينا أن المراجعة الأبستمولوجيا التي جاءت بها الفلسفة الوضعية تضمنت إعادة فحص المسلمات والافتراضات الأساسية التي يقوم عليها التنظير الوضعي. يرى "وندت" أن كل نظرية يجب أن تبنى على خيارات أنطولوجية تتعلق بالكيانات (الوحدات) التي تقوم عليها الدراسة[1]. فالواقعية مثلا، تتبنى أنطولوجية متمركزة حول الدولة وتفترض مسبقا أن العلاقات الدولية وتجري في بنية فوضوية للنظام الدولي، لذلك فإن المراجعة الأنطولوجية لما بعد وضعية قامت على التشكيك في جدوى النظريات المتمركزة حول محورية الدولة، ودفع الاهتمام جديا نحو بناء مقاربات أكثر انفتاحا على الطبيعة الجديدة لأنطولوجيا الظاهرة الدولية، سواء فيما يتعلق بالفواعل (الكم، الطبيعة، التموقع، دوافع السلوك، وحواصل التفاعل)، أو فيما يتعلق بانعكاس التصور الذي نعطيه للفاعل مع البنية الاجتماعية والدولية على حد سواء[2].

فالتقليد النقدي بمختلف أطيافهيرى بأن جميع الفواعل (سواء الدول أو غيرها) كل الممارسات والبنى السياسية ما هي إلا بناءات اجتماعية. اي نتاج عملية تاريخية معقدة للأبعاد الاجتماعية، السياسية، المادية والفكرية متداخلة فيما بينها، فالوحدات الأنطولوجية القاعدية عند النقديين هي "بنى اجتماعية - Structure sociale "هي نفسها في بنية تاريخية اجتماعية نسبية في إطار زمكاني محدد. [3]

فالمحاولة الأبستمولوجيا المابعد وضعية لتقويض البناء الانطولوجي للنظريات التفسيرية، تنطوي على رفض التصور الدولاتي للنظام القائم على: فرضية الدولة "كفاعل وحيد" و الفوضى "كشرط أزلي و مستعصي" و المعضلة الأمنية "كأزمة" في السياسة العالمية و العقد الاجتماعي الهوبزي

---

[1]Helene Viau, op.cit., xlix.

[1] Alexander E. *Wendt*."*The Agent-Structure Problem in International Relations Theory"*. International Organization, Vol. 41, No. 3 (Summer, 1987), pp. 335-370. Available at : http:// www.ir.rochelleterman.com/sites/.../wendt%201987.pdf

[2]محمد حمشي، مرجع سابق، ص.82.

[3] Helene Viau, op.cit., li

"كحل".فالحقائق الغير قابلة للتغيير عند الوضعيين يجب ان يستفهم على "كيفية" بناءها عند أصحاب التقليد النقدي، فالوحدات الانطولوجية هي نتاج ضمني لعملية تفكيكية مناهضة للفهومات العقلانية التي أسيء فهمها تاريخيا و اجتماعيا [4]. فالتقليد النقديأمنبالمسار الدي يدمج عملية التحول الدائم من خلال مركبللقوى الاجتماعية والتاريخية "المبنية" رافضة بذلك التوجه اللاتاريخي.و هو ما يحاول النقديون من أمثال كوكس تجنبه من خلال عدم الدخول في تكهنات قد توقعهم في ما وقع فيه الوضعيون. يكتب "Krausse""[5]:

" [...] ليس منقبيل الصدفة بأن روبرت كوكس،[...] يتحاشى التنبؤ، لأنه يعتقد بأنه ممكن الا في 'نظرية حل المشكل' أن يأخذ بالنظم الاجتماعية و السياسية كثوابت و تعمل انطلاقا من هدا مستعملة حتمية 'ادا- فان' التي تنكر مكانة الوكالة الانساني".

"جون شي-John Chy" يذهب بعيدا ويعتبر الانزلاق الفكري للوضعيين بأنه: نتيجة تجذره لقرابة قرنين من الزمن في الدهنيات، فأصبح لا ينظر إليه على انه طريقة تفكير أو منهجية، بل كيقين" [1] .فدمج الممارسات الاجتماعية المهيمنة في نوع من الرتابة أو الروتين، هو الذي يظهر لنا أن هذه الممارسات على أنها حقائق طبيعية.

كما يجادل "Corbridage Agnew" بأن "الفوضوية "و "الدولاتية" هي بناءات تاريخية في إطار علاقات اجتماعية عامة وداخلية نابعة من "تذاتانية- Intersubjectivité " بين إنشاء "الدولة" ونظام الدولة. فليس المنطق اللاتاريخي الذي خلق بعضا من النظام بما في ذلك النظام الجيوسياسي في السياسة الدولية، بل الممارسات الاجتماعية، التغييرات التكنولوجية وكذا التحولات الاقتصادية التي تتطور في سياق تاريخي وتتبلور في ظل هذه الأبعاد.[2]

وعليه، فإن عملية تشكل الفواعل وكذا المواضيع من خلال إطار اجتماعي وتاريخي معين تزود هذه الأخيرة (بهوية ومصالح ثابتة). فالفوضوية موجودة في حال تشكلت الممارسات الاجتماعية وتمحورت حول هذا الأفق فثبات الهويات والمصالح أصل استعصاء معضلة الفوضى في العلاقات الدولية. "فالفوضوية هي ما يفعله السياسيون وممارستهم الاجتماعية في سياق تاريخي محدد"ولكن في اتجاه نقديعلى حد تعبير "الكسندر وندت":

"الفوضوية هي ما يفعله السياسيون و ممارساتهم الاجتماعية في سياق تاريخي محدد".[3]

المطلب الثالث: مراجعة الأسس الأكسيولوجية: من الموضوعية العلمية الى المعيارية النظرية

---

[4] Ibid.,

[5] Helene Viau, op.cit., lvi

[1] Keith Krause et Michael C. Williams**," From Strategy to Security Concepts and Cases ",** Published in the UK in 1997 by UCL Press.p. 38. Available at :https://guessoumiss.files.wordpress.com/2011/08/critical-**security**-studies.pdf

[2] Keith Krause, et Michael C Williams, « Broadening the Agenda of Security Studies: Politics and Methods»,*Mershon InternationalStudies Review*, 40, 1996, p. 233. Available at: http://www.arts.ualberta.ca/.../**Political**Science/.../**KrauseWill**...

[3] Wendt a écrit: « Anarchy is what states make of it ». « Anarchy is What State's Make of it : The SocialConstruction of Power Politics », *International Organization*, vol. 46, no. 2, 1992, p. 391-425.

تنطوي المراجعة الأكسيولوجية على إشكالية الفصل بين الواقع والقيم، هذا ما يجعل فهم المضامين الأكسيولوجية بمنعزل عن مضامينه الأبستمولوجيا والأنطولوجية أمر غير مجد لأن مسألة دور القيم الذاتية في دراسة العلاقات الدولية تكون قد حدثت في السياق الأوسع لما بعد الوضعية. [2]

لقد تم إقصاء الاهتمامات المعيارية القيمية وتكريس الفصل بين الوقائع والقيم، ومن ثم استبعاد دور المنظر كفاعل اجتماعي، بدعوى أنها تنزع صفة العلمية، كما تم إقصاء الطبيعة الاجتماعية للمنظر بدعوى أنه فاعل حيادي، موضوعي ومتحرر من قيمه الاجتماعية وهو بصدد القيام بوظيفته العلمية.

أعادت المداخلات الأكسيولوجية لما بعد وضعية إبراز المقاربة المعيارية لنظرية العلاقات الدولية، تجادل هذه المداخلات بأن الفصل بين الوقائع والقيم يطرح مشكلتين أساسيتين: تتعلق الأولى بتضييق مجال السياسية الدولية، وجعلها تقتصر على ما هو كائن فعلا في الوجود الحقيق، هذا التضييق الذي يستهدف الإبقاء على الترتيبات السياسية الموجودة، فالفصل بين الوقائع بين القيم يناقش "كيف" تعمل الأشياء فقط ولا يستفهم على "لماذا" تعمل بالطريقة التي تعمل بها. أما الأشكال الثاني الذي يطرح في عملية الفصل بين الحقائق والقيم وتهميش المسائل المعيارية فهو التعارض مع الافتراض الصريح بأن "جميع النظريات لها قيم تعكسها وتتخلل تحليلاتها، بدءا من الوقائع التي تختارها ومرورا بالمناهج التي تستعملها لدراسة تلك الوقائع.[3]

لقد أدت المراجعة الأكسيولوجية التي جاءت بها الفلسفة لما بعد وضعية إلى الكشف عن المضامين المعيارية للنظريات في العلاقات الدولية، فكوكس بعبارته الشهيرة **" النظرية هي دائما لشخص ما، ولهدف ما"[4]**، يرفض مبدأ الموضوعية العلمية الذي يمكن أن ننسبه للنظرية. فهو يضع المعيارية في قلب النظرية ، أي مجموع القيم والأفكار الذاتية الخاصة بكل برادايم. فلا يمكن تحييد المنظر عن المشاريع السياسية المحيطة به والتي تحاول تفسيرها وفهمها كعنصر قيمي ومصلحي ، وعليه فالتقليد النقدي، هو تدتاني بالمفهوم المعياري. [1]

لقد أسفرت المراجعة الأكسيولجية عن إطلاق دعوة صريحة لـ "تسييس" النظرية ، فاعتبرها " BradleyS.Klein" كبديل نظري جاد للميتامنظار العقلاني، باعتبارها محاولة مسيسة تهدف إلى ربط الممارسات الدولية بالمسار الاجتماعي والتحولات التكنولوجية والاقتصادية والثقافية. [2]

يتنكر أصحاب التقليد النقدي، إلى مقولة الوجود المستقل للوقائع المعيارية والحيادية والتأكيد على كون القيم والمصالح جزء لا يتجزأ من عملية التنظير. في هذا الاتجاه، يؤكد كل من Krausse وWilliams

---

[2] محمد حمشي، مرجع سابق، ص.84.

[3] محمد حمشي، نفس المرجع، ص.85.

[4] Helene Viau, op.cit., lvii. *Voir: Cox, Robert. « Social Forces, States, and World Orders: Beyond InternationalRelations Theory ». In Approaches to World Order, sous la dir. De Robert Cox et Timothy J. Sinclair, p. 85-123. CSIR.Grande-Bretagne: Cambridge University Press, (1981) 1996.available at : http// : ic.ucsc.edu/~rlipsch/Pol272/Cox.pdf*

[1] Hélène Viau, op.cit., lvi.

[2] Ibid.,

بأن الميتامنظار العقلاني في حد ذاته ليس في منأى عن المسائل المعيارية.يتساءل كليهما حول ادعاء كل من الواقعيين والليبراليون للموضوعية العلمية رغم وجود مشاكل واختلافات في التفسير، فالموضوعية العلمية يجب أن تكون خالية من الآراء الشخصية والتأويلات والادراكات الذاتية أثناء عملية التفسير. إن العقلانيين في عملية البحث عن الموضوعية والوقوف على الحقيقة العلمية لا يمكنهم بلوغ الحياد العلمي لأنه وضع مخطط له في إطار مشروع سياسي محدد رسم في المنتصف الثاني من القرن السادس عشر هذا المشروع الذي يحمل شعار "الحقيقة"، اليقين العلمي ويقدم ودليل إرشاد مناسب لبردايم يسعى إلى الهيمنة النظرية والممارساتية.[3]

"هابرماس" يجادل بأن المنهج المتبع في أي نظرية يتناسب مع "المصلحة المعرفية – Knowledge Interest" لذا يجتمع النقديون على الفكرة التالية:

"ليس هناك نقاء علمي، والعلم في سياق العقلانية التقنية ملتصق بحسابات السياسية وبالتالي فإنه يتضمن إرادة للقوة يتعين البحث عن أساسها النظري الذي يعطيها الشرعية العلمية".

مما سبق، يمكن القول أن المراجعة الأكسيولوجية لما بعد وضعية أضافت بعدا آخر مهم للنظريات المساهمة في عملية التنظير، يتمثل في البعد المعياري القيم، وعليه فإن جميع النظريات تقوم على افتراضات معيارية، سواء بشكل صريح أو غير صريح وهذه في حد ذاتها قيمة مضافة.

المبحث الرابع: الدراسات الأمنية النقدية في أوروبا: مقاربات بديلة للأمن

استطاعت الأدبيات الأمنية لنماذج مثل النقدية الدولية، بعد الحداثية و البنائية الى حد كبير[1]، من عرض بنائها المعرفي كمشروع نقدي مشترك للدراسات الأمنية ، انطلاقا من كونها تتقاسم الخلفية النقدية. نتج من السجال النظري حول القضايا الأمنية: مدرسة كوبنهاجن، مدرسة ابريستويث (ويلز)، مدرسة باريس.

أثمر التقاء المدارس بتأسيس "لمشروع الدراسات الأمنية النقدية" و تزايد الاجماع الفكري بينهم لولوج ما يسمى:**"بالمقاربات النقدية للأمن في أروبا-** ***CriticalApproaches to Security in Europe*****"**،و هي عبارة عن منتدى للعلماء العاملين في مجال الدراسات الأمنية النقدية، يضم علماء و طلبة الدكتوراه.يتبنى دعاة المقاربات صريح أسس النظرية النقدية للحوار الثالث، تجلى ذلك في بيانهم التأسيسيلمشروعهم عندما يكتبون:

---

[3] Keith Krause, et Michael C Williams, " Broadening the Agenda of Security Studies.", op.cit.,

[1] تم اعلان المقاربة البنائية برنامجًا بحثيا يسعى لجسر الهوة بين العقلانية و التأملية. لقدحمل المسعى البنائي للتوفيق بين العقلانية و التأملية في طياته أملا في الخروج من معضلة التفكير القائم على التعارض بين الثنائية "عقلانية/ تأملية" على أنها معطى مسبق و غير قابلة للتغيير حيث يُنتظر من المناقِش أن يتبنى إما الموقف" مع" أو الموقف" ضد". التفكير" العلائقي- relational" بهذا الشأن يفترض أن الموضوعية لا تعني بالضرورة غياب الذاتية ،كما يفترض وجود علاقةٍ من نوع مابين الاثنتين.لذلك فإن الاختيار لايقع بين الموضوعية المطلقة أو الذاتية المطلقة،لأنه لم يَعُدمرتبطا بمعنييهما المتضمِنين لفكرة التعارض بينهما .ويكمن المخرج من هذه المعضلة،كمافي حالات أخرى مماثلة،في إقحام فكرة التفاعل بين الأطراف المشكلة للثنائيات،وهذامافعلتهالبنائيةفيمايتعلق بثنائية البنيةو الفاعل.

"ماذا نقصد ب 'نقدية'؟[..]بموجب أي مبدأ نسمح لأنفسنا، كجماعة مترابطة، أن يطلق علينا نقديون؟ و ما هو النقد من المنظور العام الدي نحاول جميعنا الدفاع عمه هنا؟[..]من المنظور الكانطي الى المثالية الانعتاقية الأدورنية و مابعد الماركسية، من مشروع هوركايمر الى الموقف الفولوكي حول نظم الحقيقة، يصبح النقد يعني تبنيموقف ازاء الطبيعة المأخوذة من الفرضيات و التصنيفات التي لا جدال فيها للواقع الاجتماعي".[2]

المطلب الأول : مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية : تحليل أمني جديد للشؤون الأمنية

استجابة لكثافة التفاعلات مع بداية التسعينيات وتأثيراتها الأمنية، بدأت معالم مدرسة كوبنهاغن[2] كمنبر نظري مهم لدراسة الشؤون الأمنية بالتبلور ورسم تصور أمني جديد، باستضافة مجموعة متنوعة من الباحثين مثل **"باريبوزان"**[3] ،**" أولي وايفر"**، **"جاب دي وايلد"**.و يعتبر "بيل ماك سويني- ***Bill McSweeney***" أول من صنف أعمالهم تحت تسمية "مدرسة كوبنهاغن"سنة 1996.

1- التحليل الأمني الشامل: توسيع وتعميق الأجندة الأمنية

بشكل مبدئي يشير معنى التوسيع إلى التحرك الأفقي انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى أم التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة إلى المجتمع ثم الأفراد كمواضيع مرجعية للأمن.[3]

---

[2] أنظر:

* C.A.S.E. COLLECTIVE," Critical Approaches to Security in Europe: A Networked Manifesto". Available at : http://test.icds.ee/fileadmin/failid/**case_collective**_2006.pdf

[2] تجدر الاشارة الى ان مدرسة كوبنهاغن كمجموعة باحثين تقتبس بشكل كبير من الواقعية البعد بنيوية و الابستمولوجيا البنائية، خاصة في تصورها للأمن كبناء اجتماعي، و التركيز على هوية الفواعل و كيفية تشكيلهم لمصالحهم الأمنية. و هدا ما يضفي صعوبة منهجية في عملية التصنيف الاكاديمي. اولي وايفر و باري بوزان يكتبان:

" هو و أنا مشتركين في الجدور الواقعية، و لكن بعد البنوية و الابستمولوجيا البنائية بشكل مختلف تماما عن طرق تفكيري السابقة. و هدا المزج يعني أن سلسلة من الكتب التي خرجت مما سمي لاحقا مدرسة كوبنهاغن، تحولت بعيدا و بشكل متزايد عن بعض جوانب التفكير التي يقوم عليها الشعب،الدولة و الخوف."

[3]باري بوزان و بالرغم من دعوته لتوسيع مفهوم الأمن خارج الدائرة الاستراتيجية، الا انه ظل وفيا لنموذج "الدولة – المركز" عندما اعتبر سياق الفوضوية يفرض اعتبار الدولة هي الموضوع المرجع الرئيسي للأمن، و هو ما اعتبره تفسير نيواقعي متطور للأمن.

"Although our philosophical position is in some sense moreradically constructivist in holding security to always be a politicalconstruction and not something the analyst can describe as it« really » is, in our purposes we are closer to traditional securitystudies, which at its best attempted to grasp security constellations and thereby steer them into interactions".

- Ole Waever et Jaap de Wilde. *Security A New Framework For Analysis*. Londres : Lynne Rienner Publishers, Boulder, 1998.

[3] David Moffette," Études critiques de la sécurité : quelques contributions théoriques pour une anthropologie de la sécurité",p. 5. Available at : http:// www.fss.ulaval.ca/cms_recherche/upload/.../fichiers/moffette2012.pdf

عندما بلغ التصور الدولي للأمن أوجه ضمن حقل الدراسات الأمنية الواقعية، كافح باحثوا السلام من أجل بناء مفاهيم وطرق تفكير جديدة حول ظواهر السلم والأمن الدوليين. فجاء "يوهان غالتونغ-Galtong" بمصطلح السلام الإيجابي-Positive peace" في الوقت نفسه الذي عمل فيه "بولدينغ-Boulding" على السلام المستقر-Slable peace " [1]. هذه الطريقة التي جسدت خروجا صريحا على النمط التقليدي للتفكير في الأمن باعتباره مرتبط أساسا بتهديدات موجهة للأمن القومي، بدلا من ذلك الأمن لمعنى أوسع من العناصر المادية المرتبط أساسا بالوجود المادي للدولة بل يمتد كل ما وراء هذا الوجود نحو ضرورة تجسيد الكرامة والعدالة الإنسانية.

عزز هذا التحرك التوسيعي على الصعيد النظري دخول "باري بوزان-BarryBuzan" لمعهد كوبنهاغن، كمدير لأحد المشاريع الحديثة للمعهد: **"الجوانب الغير عسكرية للأمن الأوروبي"** ونشره لكتابه: **"الشعب الدولة والخوف"** بطبعاته الثلاثة، الذي اعتبره "كين بوث" من أكثر التحليلات النظرية الشاملة لمفهوم الأمن في الأدبيات الأمنية في حقل العلاقات الدولية.

جادل بوزان بأن مفهوم الأمن قد أسس "بشكل ضيق– Too narrowly founded "، في حين أن فترة ما بعد الحرب الباردة جعلت منه مفهوما أكثر تعقيدا. وعليه، تكمن الأهمية البالغة لمقاربته في تعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية من جزيئاتها إلى كلياتها بالإضافة إلى إدراجها العوامل والبنى الاجتماعية للأمن من خلال كيفية بناء الأفراد أو المجتمعات للتهديدات.[2]

كان"بوزان" أول من أشار إلى أن الأمن لفظ متعدد المعاني، موضحا أنه: **"مصطلح متنازع بالأساس-**Essentially contested concept"[3].كونه ذو دلالات أيديولوجية وأخلاقية ومعيارية وهذا ما يمنع أي توافق في الآراء. وقد جسد ريتشارد ليتل هذه الصورة الخلافية بقوله:

"النقاش ربما لن يحل، لأن المصطلحات المستخدمة تحوي عنصرا إيديولوجيا مما يجعل الدليل الأمبريقي كوسيلة لحل النزاع غير ذي صلة".[1]

---

[1] عـــادل زقـــاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي، متوفر على الموقع:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

[2] Marianne Stone,"Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis.", **SECURITY DISCUSSION PAPERS SERIES 1(**Columbia University, School of International and Public Affairs, Spring 2009 – New York, USA), p.2. Available at : http:// www.geest.msh-paris.fr/.../**Security**_for_**Buzan**.mp3.pdf

[3] اعترض ماك سويني Mc Sweeny على إدعاء بيوزان الشهير حول أن "طبيعة الأمن تتحدى مسعى تعريف متفق". حسب ماك سوني، عمل بيوزان روج لـ: "أسطورة واسعة الانتشار" ، حول الطابع المتنازع عليه جوهريا للمفهوم.فبهذه الطريقة،حسب ماك سويني، أعطى بوزان منزلة استثنائية للأمن عندما قرانه بالمفاهيم التأسيسية الأخرى في العلاقات الدولية والضرورية لفهم المجتمع الإنساني مثل "الدولة" و "العدالة".من جهة أخرى. واستنادا على النقد،اعتبر "بوث" أن الأمن كمفهوم أساس يشمل عناصر رئيسية لم يتنافس عليها جوهريا، فقط نحن يراءى لنا ذلك بسبب هوسنا المبالغ بالحاضر.لذلك حسب رأيه، من الأفضل لنا النظر إليه كمفهوم متنازع عليه عرضيا، بدلا منه جوهريا.

وبالرغم من إجماع النقديون على إمكانية تجاوز اعتبار الأمن كمفهوم متعذر الصياغة، إلا أنهم بالرغم من ذلك، ظلوا مؤمنين أنه من الصعب تنظيم حوار معنى الأمن، حيث يحمل أي تعريف خطر تجميع بشكل خاطئ مواقف مختلفة تحت علامة واحدة، الطريق المشترك لمفهمة الأمن في النظرية الأمنية النقدية كان عبر اعتباره مفهوما قابل للاشتقاق، هذه الطبيعة الاشتقاقية للمفهوم، أتاحت للباحثين حرية مقاربة الأمن من زوايا متعددة، تمتد من اعتباره كفعل كلام، ممارسة اعتاقية، تقنية حكومية، أو شكل من أشكال الشرطية أو إدارة المخاطر، أو غيرها من المقاربات المفصلة أدناه.

[1] سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات النظورية و إشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية"، مرجع سابق، ص. 102.

ورغم ادعاء بوزان حول أن طبيعة الأمن تتعدى مسعى تعريف متفق ،إلا أنه يرى انه لتعريف الأمن يجب الإحاطة بالسياق السياسي للمفهوم مرورا بالأبعاد المختلفة له.يرى بوزان أن الأمن يعني:

"العمل على التحرر من التهديد (وفي سياق النظام الدولي) فإنه يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى لتغييرات يرونها معادلة فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا حدة المعقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود".[2]

2- توسيع الحدود الأمنية: القطاعات الجديدة للأمن

شكلت مقاربة "بوزان " التوسيعية حجز الزاوية،حيث أوضحت بأن مشاكل الأمن الدولي المعاصر لها مجال أوسع من القضايا العسكرية التقنية الضيقة، دعى فيه إلى مقاربة "قطاعية للأمن- Multi-Séctoriel"، بتوسيع نطاق التحليل ليشمل القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.[3]

يؤكد "بوزان" على أنه لا يمكن لأي من هذه القطاعات منفردة التعبير بشكل كاف عن المسألة الأمنية فكلها مرتبطة بشكل معقد مكونة شبكة من المعطيات التي لابد على المحلل الأمني فك ارتباطها لفهم كل قطاع على حدى بهدف رؤية كيف يؤثر كل منها على مجمل القطاعات الأخرى هذه المنهجية (الجزء/الكل) جد مهمة للإحاطة والتعامل مع ما أسماه بالأمن الوطني.

"فهذه القطاعات الخمسة لا تعمل في معزل عن بعضها البعض فكل واحدة منها تمثل نقطة مركزية في [الإشكالية الأمنية]، وطريقة لترتيب الأولويات.وتنسج مجتمعة شبكة قوية من الترابط".[4]

هذه القطاعات التي لا تعتبر فرعية ولكنها على حد تعبير بوزان عبارة عن **"عدسات تحليلية"** يتم من خلالها الكشف عن حالة كل النظام الدولي في مقابل مرجعية محددة بالإضافة إلى سماحها للباحث بتكوين صورة معمقة عن كامل النظام عبر قطاع معين.[5]

بالإضافة إلى القطاع العسكري التقليدي، تحدث بوزان ومجموعته البحثية أمثال "ويفر" و "دي وايلد" عن القطاع السياسي الذي تتبدى فيه ثلاثة مواضيع مرجعية: الدول، الأنظمة الدولية (الاتحاد الأوروبي أوالأزيان مثلا) وكذا الحركات العبر وطنية (الكنيسة الكاثوليكية أو الديانة الإسلامية). فالتهديدات الوجودية في هذا القطاع ذات طابع غير عسكري، بل تتصرف إلى مسألة الأفكار التي تبثها الدول، الجماعات، الحركات الاجتماعية أو المؤسسات الدولية التي تسعى إلى مراجعة سلطة وشرعية الوحدات السياسية المهددة، وعليه فإذا طال التهديد لسيادة الوطنية للوحدات فإن الضوابط وكذا المؤسسات المشكلة للنظام الدولي فتصبح محل تهديد من قبل هذه التهديدات الوجودية التي تندرج ضمن إطار غير مادي ومتعدد.[1]

---

[2]Barry Buzan. "New patterns of global security in the twenty-first century ", Source: International Affairs 3(1991). Pp.432-433. Available at :http//home.sogang.ac.kr/.../**New**%20**Patterns**%20of%20**Glo**...

[3]Hélène Viau, op.cit., p. xciv.

[4]Barry Buzan. "New patterns of global security in the twenty-first century ",op.cit.,p. 433.

[5]Thierry BALZACQ**,"La sécurité : définitions, secteurs et niveaux d'analyse", Féderalisme Régionalisme** : Région et sécurite. Vol, 2003-2004. Available at : http:// popups.ulg.ac.be/1374-3864/index.php?id=216

[1]Hélène Viau, op.cit.,xciv.

طالت العملية التوسيعية، **القطاع الاقتصادي** الذي يرتكز على العديد من المرجعيات الأمنية بدءا بالأفراد، من خلال الطبقات الاجتماعية والدول وصولا للنظام الشامل والمعقد للسوق بقواعد ومعاييره ومبادئه، أما فيما يخص الأفراد فتركز الجماعة البحثية بقيادة "بوزان" على مجموع التهديدات التي تؤدي إلى الوفاة أو قد تمنع من صول المؤن الأساسية للحياة، ففي هاتين الحاليتين يعد الفرد مرجعا أمنيا في القطاع الاقتصادي.[2]

كما يرتبط الأمن الاقتصادي بمدى قدرة الدول في الوصول إلى الموارد و التمويلات اللازمة لتحقيق قدر كافي من الرفاه. فالجماعة البحثية "لبوزان" تشير إلى الفوارق بين "الرابحين" و "الخاسرين" في ظل مبدأ "المخاطرة".

"فالموقع الطبيعي للفاعلين في اقتصاد السوق هو المخاطرة والمنافسة الدولية واللايقين".[3]

كما توضح الترابط المهم بين مختلف القطاعات الأمنية، كما هو الحال بين الأمن الاقتصادي والعسكري. فمن السهل رؤية كيف أن الأمن العسكري تابع للأمن الاقتصادي، بسبب الحدود والقيود التي يفرضها هذا الأخير على ميزانية الدفاع والأمن. [4]

إن درجة التعقيد الحاصل داخل هذا القطاع وحساسيته جعلت من آليات السوق ومعاييرها هي التهديد الوجودي الأساسي.رغم أن الجماعة البحثية لبوزان جعلت من معايير ومبادئ (السوق) كمرجعية أمنية ،وهنا تكمن الضبابية النظرية في تحديد المرجعيات الأمنية لهذا القطاع، أين تتحول المرجعية الأمنية التي يجب تأمينها إلى مصدر تهديد وجودي.[5]

* **الأمن البيئي**: يصنف القطاع البيئي أو الايكولوجي من بين المسائل الأكثر جدلا في السياسة العالمية المعاصرة على اعتبار أن تهديداته لا تخص دولة واحدة بذاتها، بل تمس كل الدول بلا استثناء فمثلا، لم يسبق أن واجهت حكومات العالم هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهائلة التي تطرحها التغييرات المناخية. وينصرف هذا النوع من الأمن إلى حماية البيئة من الممارسات الإنسانية المتسببة في ظواهر كتغير المناخ والاحتباس الحراري، التلوث، الجفاف....الخ، التي تهدد رفاه وسلامة الإنسان وحتى نوعه.

"فالعلاقة بين البشرية والبيئة هي الموضوع الأساسي للإيكولوجيا، وقد اتضح الآن أن هذه العلاقة بحاجة إلى إعادة تحديد إذا كان لنا أن نتفادى الآثار بالغة الضرر، وليس من قبيل المبالغة القول إن الأمن البيئي مرهون بالطريقة التي تتم بها معالجة هذه القضية في المستقبل". [1]

---

[2]Thierry BALZACQ,"La sécurité : définitions, secteurs et niveaux d'analyse",op.cit.,

[3]Marianne Stone,"Security According to Buzan:", op.cit., p. 5.

[4]Ibid.,

[5]Hélène Viau, op.cit., pp. xciv-xcv.

[1] غراهام ايفانس و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مادة (البيئة)، مرجع سابق.

فهناك ارتباط قوي بين التدهور البيئي والأمن، فالنتائج الخطيرة لأضرار التدهور أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا على غرار الأزمات المرتبطة بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية والطاقوية وخصوصا المتعلقة بالماء في السنوات الأخيرة.[2]

***الأمن المجتمعي:** وهو أحد أهم المفاهيم التي طرحها "باري بوزان" في الطبعة الثانية من عمله: "الدولة الشعب والخوف".فتزايد وتيرة الهجرة إلى أوروبا و الاستيراد القسري للثقافات الأجنبية المغايرة وبروز المشاكل الاجتماعية الناجمة عنها، أدى إلى تغيير علامة الأمن من أمن قومي دولاتي إلى مفهوم مجتمعي.هذا النهج الذي عد خروجا صريحا على نمط التفكير الاختزالي للأمن المحصور في التهديدات الموجهة للسيادة، ليشمل تلك التهديدات الموجهة للمجتمع كمفهوم "دوركايمي" يجادل بأن أساس المجتمع هو مجموع الأفكار والممارسات التي تحدد الهويات مجموعة اجتماعية. أي ما يمكن للجماعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن-Nous"، في مقابل الآخر-l'autre"، الذي يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أثنية، جماعة دينية ...الخ".

" ففي خضم النظام الدولي المعاصر،يعني الأمن المجتمعي بمدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على سماته الخاصة في سياق من الظروف المتغيرة وتهديدات فعلية أو محتملة وبدقة أكثر، فهو يرجع إلى استمرارية- ضمن شروط مقبولة للتطور- النماذج التقليدية للغة، الثقافة والروابط بالإضافة إلى الهوية والشعائر الدينية والوطنية".[1]

بهذا النوع من التعريف، من الصعب جدا التحديد بموضعية فيما إذا كان هناك تهديد للأمن المجتمعي من عدمهن والطريقة المثلى هي التركيز على دراسة المسار الذي تدرك من خلاله جماعة ما أن هويتها مهددة، لأنه على هذا الأساس تبدأ في التصرف بطريقة أمنية".[2]

لكن من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه المقاربة هي تقديم الأمن كأحد قطاعات الأمن الوطني والمجادلة بأولوية الأمن العسكري لتحقيق أمن باقي القطاعات باعتبار أن المواجهات العسكرية تظهر وتستمر نتيجة الأمن الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والبيئي. [3]

---

[2] سليم قسوم، " دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية حول المناظرات في الدراسات تاأمنية"،**المجلة العربية للعلوم السياسية** ، **العدد 39 - 40 صيف - خريف 2013،ص. 96.**

- اعتبرت أعمال هومر- ديكسون و نورمان مايرز أساسا متينا لإيضاح الترابط بين التدهور البيئي و مسألة اللاجئين و الصراعات العنيفة و هي المسائل التي صبغت الخطاب العام الأكاديمي في تسعينات القرن الماضي. فقد أثارت مواضيع " الهجرة المناخية- *climatiquesréfugiés" الكثير من النقاش(هل* حقا تؤديالتغيرات في المناخ الاقليمي أو العالمي الى حدوث تحركات كبيرة من اللاجئين؟ و هل يمكن أن تقود هده التحركات الى حدوث صراعات عنيفة؟. أكد هومر ديكسون بأنه توجد دلالات قوية تدعم الفرضية القائلة بأن " الندرة البيئيةEnvironmentalScar-" تتسبب بحركات سكانية كبيرة، و هدا بدوره ما يسبب صراعات الهوية بين الجماعات. أنظر:
  - ***Peter Halden*** ,” The ***past***, ***present and future***(s) of environmental security studies”. Available at : http://*cac.sagepub.com/content/46/3/406.full.pdf*

[1]*Dario Battistella, "***Théories des relations internationales"**, Paris, Presses de Sciences Po, coll. « Références inédites ».2003. pp.451-452 .

[2] Ibid.,

[3]مصطفى دلة أمينة،" الدراسات الأمنية النقدية"(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية.قسم العلوم السياسية. جامعة الجزائر ، 2013)، ص. 63.

النسخة التنقيحية لمفهوم الأمن المجتمعي قدمها "أولى ويفر" في العمل الجماعي: "الهوية- الهجرة والأجندة الأمنية في أوروبا" ،العنصر الأساسي في هذه المقاربة الويفرية يقوم على التمييز بين "الموضوع المرجع-L'objet de Référence" (أي المجتمع في مقابل الدولة) والقيم محل التهديد (أي الهوية في مقابل السيادة).أسباب هذا التحرك كما يشير "ويفر" إلى أن الأمن المجتمعي مهم لتلك الجماعات (التي لا تملك دولة) باعتبارها حقائق سياسية وردودها على التهديد الذي قد يطال هويتها سيكون ذو بعد سياسي.[4]

يقول "ويفر":

"إن الأمن المجتمعي، الذي يؤدي إلى فهم أمن الدول قياسا للمجتمعات المكونة لها، هو ما لا نريده أنا وزملائي، نقترح بأن يعاد تصور حقل الأمن من حيث ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع، بالنسبة لأمن الدولة السيادة هي القيمة النهائية، وبالنسبة لأمن المجتمع قيمة الهوية. كلتا الاستعمالين يدل على البقاء فالدولة إن فقدت سيادتها تزول والمجتمع إذ فقد هويته ينتابه الخوف على بقائه أيضا".
(4)

فالنقطة المهمة في إعادة بناء الدراسات الأمنية هي التفرقة بين الدولة والمجتمع. فالثنائية أو "المزدوجة الويفرية - La Dualite waeverinne- "، تتبنى فهما ثنائيا للأمن وتهيكل التهديدات حول قطبين أساسيين:**دولاتي /سياداتي في مقابل مجتمعي/ هوياتي.**[1]

تجدر الإشارة إلى أن استخدام مصطلح "المجتمع" ليس المقصود به بنيته أو تنظيمه، بل الاهتمام حول "هويته"، فمسائل الهوية والهجرة هي التي ترسم الإدراكات القاعدية للتهديدات والهشاشات حسب "ماك سويني".فالمجتمع:

"يتمحور حول الهوية والتصور الذاتي للطائف والأفراد الدين يعرفون دواتهم كأعضاء من طائفة معينة[...] و ادا كانت المجتمعات هي التي تمثل مركز الاهتمام في الاشكالية الجديدة للأمن، فان مسائل الهوية و الهجرة هي التي ترسم الادراكات القاعدية للتهديدات و الهشاشات. و عليه، فالمجتمعات تتمركز حول الهوية."[2]

وعليه، فالمجتمعات تتمركز بالأساس حول الهوية وتبعا لذلك تتناول الانشغالات الأمنية المعاصرة حماية الهوية والدفاع عن الثقافة، مما يجعل من مسائل الهوية والثقافة رهانات أمنية وقضية بقاء أمام المخاطر والتهديدات.[3]

---

[4] مصطفى دلة أمينة،" الدراسات الأمنية النقدية"، نفس المرجع، ص.65.

[4]*Paul Roe, **Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma**,(London ; New York : Routledge, 2005), p. 43. Available at : http:// 193.231.1.3/.../**SOCIETAL_SECURITY_DILEMMA_-_Paul_Roe_2005....***

[1]*Arcudi,Giovanni ,"La sécurité entre permanence et changement ",Institut universitaire de hautes études internationales, Genève, p. 3. Available at : http://*www.cairn.info/publications-de-**Arcudi-Giovanni**--30998.htm

[2] سليم قسوم،" الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية"، مرجع سابق، ص. 119.
أنظر:

- *Bill McSweeney*,"S*ecurity,identity and interests* : a sociology of international relations", Cambridge University Press, p. 70

[3]Ayse Ceyhan, "Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres", Cultures et conflits. Available at : http://http://conflits.revues.org/541

a. تصاعد النزعة الهوياتية وتنامي المعضلة المجتمعية: برنامج بحث في الأمن المجتمعي

حسب التعريف المقدم للأمن المجتمعي، يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح "الهوية" بدورها هي "القيمة المهددة"، كما يقول "بوزان": **"هي أساسا حول الهوية"**. فالمجتمعات وفي أمنها المجتمعي تدرك التهديد في شروط الهوية.[4]

يرى "وايفر" أن السبب الأعمق لتهيكل التهديدات حول قطبين أساسيين: "دولاتي/ سياداتي " في مقابل "مجتمعي/ هوياتي"، يرجع لهشاشة منطق الدولة الحارس المرتبط بنموذج السيادة الوستفالية، وانتقال قدرة ممارسة العنف الشرعي إلى أطراف أخرى. وهذا ما يبين تنامي أهمية "اللأمن المجتمعي"، أين تكون فيه مجموعات

داخل المجتمع حبيسة الشعور بالتهديد في الهوية من جراء موجات الهجرة. أو الاستعمار الثقافي، ويستعدون بذلك بمحاولة الدفاع عن أنفسهم.[1]

فالجدل السلبي للمعضلة الأمنية بين الدول بالمفهوم الواقعي، الهم مدرسة كوبنهاغن التي ترى أن أحد أكبر مصادر "اللأمن المجتمعي" يتمثل في "المعضلة الأمنية المجتمعية"، التي تظهر حسب "ويفر وبوزان" نتيجة العمليات التي تتطور من خلالها تصورات الآخرين بشكل متبادل لتعزيز صورة العدو. فالإجراءات التي تتخذها مجموعة معينة لحماية نفسها تنتج "سوء إدراك-Misperception" للآخرين، ما يجعل في النهاية كل الأطراف أقل أمنا.[2]

فالمعضلة الأمنية المجتمعية تتولد عندما تقوم إحدى الجماعات في محاولة لزيادة منها المجتمعي وذلك من خلال تعزيز هويتها، بالتسبب في ردة فعل الجماعة المقابلة الشيء الذي ينقص من الأمن المجتمعي للجماعة الأولى ويضعف هويتها، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة بين الجماعات حيث تؤدي المساعي في زيادة الأمن إلى إنقاصه في النهاية.[3]

عملية الفعل ورد الفعل بين الجماعات الهوياتية ينتج ما يسمى بآلية الدفاع المجتمعي، الذي يتروح بين الوسائل العسكرية لدرجة أنه ينتج سلوك إبادي تجاه الجماعات المجاورة أو اتخاذ إجراءات ذات طبيعة غير عسكرية. أما الوسائل العسكرية وباستخدام نوع من المحاكاة فإن فرضية الفوضى تعني بالأساس غياب الهراركية، أين تتمتع كل جماعة بحق الاعتراض وتسعى لتنفيذ خياراتها بشكل منفرد. فعندما يدرك الأفراد أن حكومتهم عاجزة أو أنها تفتقد الإرادة لحماية الجميع، فإنهم يلجئون إلى شكل تنظيمي آخر هو الجماعة الأثنية كإطار يتكفل بالدفاع عنهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم واستمرارهم. وفي ظل مأزق كهذا فإن محاولة مجموعة أثنية تعزيز أمنها، يتم تفسيره من قبل المجموعات الأخرى على أنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد. مثل هذه الحركة حسب "بوزان" يزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية وتقوي احتمالات الحرب الوقائية، حيث تشن مجموعة إثنية الهجوم بغية حماية بعض الجيوب التي يقطنها أفرادها وذلك بذريعة الدفاع عنهم، وقبل أن يقوم الخصم بتصنيفهم

---

[4] سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص.86.

[1] Salim Chena," L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la notion de « sécurité sociétale ». Une théorie à la manière d'Huntington", TERRA, Réseau scientifique de recherche et de publication. Available at : http:// www.reseau-terra.eu/article750.html

[2] مصطفى دلة أمينة،" الدراسات الأمنية النقدية"، مرجع سابق،ص.

[3] سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص.83

وهو ما يؤدي في واقع الأمر إلى الحرب الشاملة وذلك ما أبرزته التجربة في أوروبا الشرقية ما بعد الحرب الباردة (تجربة البوسنة والهرسك نموذجا).[1]

أما الحديث عن الطبيعة الغير عسكرية للتهديدات المجتمعية يوازي إنجاز إجراءات ذات طبيعة غير عسكرية أطلق عليها "برايان مارتن"" بالدفاع المجتمعي-Social Defence"، الذي يعرفه بمقاومة المجتمع الغير عنيفة للعدوان كبديل للدفاع العسكري باستخدام أساليب كالمقاطعة، وأعمال العصيان ولاضطرابات والمظاهرات وانشاء مؤسسات بديلة.[2]

اقترح ويفر في عمله "الهوية و الهجرة"، أن تكون الاستجابة الدفاعية للمجتمعات ضد التهديدات الموجهة إلى هويتها بتعزيز التماسك والهوية الثقافية للجماعة كاستجابة دفاعية، ويمكن القيام بذلك عن طريق استخدام الوسائل الثقافية."فالثقافة يمكن الدفاع عنها بالثقافة"، على حد تعبير ويفر، وإذا كانت إحدى الهويات مهددة سيكون الرد المحتمل هو تعزيز الهويات القائمة وبهذا المعنى تصبح الثقافة سياسية أمنية.[3]

و تبعا لذلك، تتناول الانشغالات الأمنية المعاصرة حماية الهوية و الدفاع عن الثقافة، مما يجعل مسائلالهوية و الثقافة رهانات أمنية و قضية بقاء في مواجهة الأخطار و التهديدات المحيطة بها.[4]

إن وضع الجماعة (المجتمع) كوحدة أمنية مرجعية في فكرة الأمن المجتمعي، يعتبر خطوة ضرورية ومكون رئيسي في برنامج البحث الأمن المجتمعي ولكن يبقى ناقصا إذا لم توضح "كيفية" بنائه (المجتمع) كمرجعية أمنية، فكيف تم تصور المجتمع كموضوع مرجع الأمن؟ هو سؤال جوهري في البناء المعرفي للدراسات الأمنية النقدية بصفة عامة. الجواب قدمه أولى ويفر، حيث يرى أن القدرة على وضع المجتمع (أو جماعة ما) كمركز تحليل أمني تعود على من يتكلم الأمن داخل المجتمع، وذلك عبر التسييس التدريجي للأمن أو ما سماه "الأمننة".

3- عملية الأمننة وتأثير البناء السوسيو- لغوي للخطاب

إن التوجه نحو توسيع الأجندة الأمنية من خلال عملية التوسيع القطاعية والتعميق في مستويات التحليل، وضع في الواجهة مسألة الطبعة المتغيرة للشبكة الأمنية، وكيفية تعريفها، وكيفية تحديد القضية أو الشيء الذي سوف يعتبر كموضوع التهديد الفعلي أو المحتمل، بتعبير آخر ما الذي يجعل شيء معين حقا مشكلة أمنية؟

أصبح إضفاء "الطابع الأمني-Securization" أحد البرامج القيادية في الأجندة البحثية لمدرسة كوبنهاغن، بأكثر دقة، تشير فكرة الأمننة إلى البناء الاستطرادي للتهديد. كما يمكن أن تعرف على "أنها

---

[1] عادل زقاغ،" تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية: فحص افتراضات و اسهامات المقاربات المنتمية لأنماط التحليل العقلاني، المؤسساتي و البنائي. تم تفحص الموقع يوم : 13-04-2015.متوفر على الموقع:
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3064.html

[2] مصطفى دلة أمينة،" الدراسات الأمنية النقدية"، مرجع سابق، ص. 67.

[3] سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص.84

[4] Ayse Ceyhan, "Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres", op.cit.

المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة. [1]

وعليه، تصبح قضية ما رهانا أمنيا متى تم تأطيرها غبر خطاب أمني على أنها تشكل تهديدا وجوديا يتطلب إجراءات مستعجلة بعبارات "جورج مونار MonarJorg-"، هي الانتقال من مستوى المناقشة السياسية الروتينية إلى وضع ومنزلة خاصة يصبح فيها لفاعل معين الشرعية المطلقة في استخدام سلطات فوق العادة في مواجهة التهديد. [2]

في إجابته على السؤال الذي طرح آنفا، ما الذي يجعل قضية معينة حقا مشكلة أمنية؟ "أولى ويفر" يجيب:

" في تسمية مشكلة أمنية مؤكدة، فإن الدولة" يمكن أن تدعى حق خاص، هو ما سيكون في نهاية المطاف معرف دائما من قبل الدولة ونخبها (...) أصحاب السلطة يستطيعون دائما استخدام أداة الأمننة ليسندوا سيطرتهم على ذلك يحكم التعريف، يشكل شيء مشكلة أمنية تعلن النخب انه كذلك".[3]

فتحديد المشكلة أو الرهان الأمني يصبح منتوج دولاتي (صاحب السلطة)، حيث تمتلك النخبة الحاكمة القدرة والمصلحة لوصف فاعل أو قضية كتهديد أمني. فالجالية المسلمة كدليل إرشادي كان ينظر إليهم على أنهم مواطنين أمريكين متساوين في الحقوق ومع الواجبات، لكن أصبح ينظر إليهم بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 كتهديد للأمن القومي الأمريكي، وجرى ربطهم بالإرهاب. كما أن مشكلة الهجرة في أوروبا مثال آخر لطريقة عمل الأمننة، ففي السابق كان ينظر إلى المهاجرين في أوروبا كمواطنين أو عمال مقيمين يعتبرونكنسيج طبيعي من المجتمع. ولكن مع تزايد صعوبات اندماجهم الكامل في المجتمعات المستقبلية وتدني مستوى المعيشة والتعليم وتركزها على هوامش المدن ، وتزايد معدلات الجريمة وارتباطها بالرهاب. كل هذا جعلها تتحول إلى تهديد لهوية واستقرار المجتمعات المستقبلية خاصة مع صعود التيارات المتطرفة (فرنسا، هولندا، والدانمارك).هذه الأمثلة التي كانت بالإضافة إلى قضايا وفواعل أخرى، مثل قضايا البيئة، العنف والتمييز العنصري، وغيرها من القضايا التي كانت ترى كظواهر اجتماعية تم تأطيرها لتصبح وتتحول إلى تهديدات أمنية (**أمننتها**).[1]

وعليه، فإن نظرية الأمننة تستند على فكرة أن الأمن أولا، هو ممارسة تدتانية، أي أن التهديد لا يقتصر على الجوانب الملموسة المادية مثل: السلاح، وسلوك الاعتداء ، وإنما التهديد علاقة اجتماعية في الأساس، لا يظهر إلا بظهور "علاقة العداء"[2] .**"فالأمننة هي بناء اجتماعي وتدتاني"**، بتعبير "ريتاتوراك"[3]، وبهذا المعنى تكون لمدرسة كوبنهاغن قراءة بنائية للحركيات الأمنية.

---

[1]سليم قسوم،" الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية"، مرجع سابق، ص. 121.

[2] سليم قسوم، نفس المرجع، ص.122.

[3]سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي للدراسات الامنية"، مرجع سابق،.ص.129.

[1] سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص ص.85-86.

[2] سيد أحمد قوجيلي، نفس المرجع، ص. 84.

[3] *Rita* Taureck, "*Securitization theory* and securitization studies", University of Warwick, 2006. Available at : http:// core.ac.uk/download/pdf/48444.pdf

أما ثانيا: فالأمن هو "ممارسة خطابية- Speech Acts "، أي أن اعتبار فاعل أو قضية معينة كتهديد يعود أساسا لطريقة التكلم عنها من طرف الفواعل الأمنية أو الجمهور. ولكن يكف يستطيع المجتمع أن ينتج خطابا؟

يقول ويفر:

"ليس المجتمع نفسه هو الذي يتكلم" ،بل الفواعل أو المؤسسات في المجتمع، فمن له القدرة على الكلام حول القضايا الأمنية داخل المجتمع (جماعات ، أفراد،....الخ)له القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية معينة، وتصبح الأمننة نتاج الخطاب السائد داخل المجتمع، أو بالضبط نتاج الكلام الناجح حول قضية معينة.

يكتب وايفر:

"ما هو الأمن؟ مساعدة نظرية اللغة يمكن أن تغير الأمن كفعل خطابي، فالأمن ليس إشارة تحيل إلى شيء ملموس، الكلام ذاته هو الفعل".[4]

فأمننة قضية ما من صاحب القدرة على الكلام وقبولها الواسع لدى الجمهور، مرتبط بمجموعة من الشروط والسياقات الخاصة:

- شكل الفعل الخطابي: أي ضرورة إتباع قاعدة اللغة الأمنية وبناء مخطط محكم على هذا النحو تصبح القاعدة موجبة للجدل الخاص بالقطاعات المختلفة كالحديث عن الهوية في القطاع المجتمعي السيادة والاعتراف في القطاع السياسي، الإستدامة في القطاع البيئي.
- موقع الفاعل المؤمن الذي يجب أن يتمتع بموقع سلطوي بمعنى امتلاكه لقابلية أداة فعل الخطاب (القدرة على الكلام). كما جادل "بورديو" في عمله "اللغة والقوة الخطابية"، ففعل الخطاب ليس لغويا فقط بل اجتماعي ويعتمد على الموقع الاجتماعي للمتكلم".
- الظروف التاريخية المرتبطة بالتهديدن فمن المرجح استحضار تهديد أمني إذا كان هناك أشياء معينة للإشارة إليه.

بالإضافة إلى تحديد عنصر مهم في عملية الأمننة يكمن في انتقال الرهان من مجال السياسة العامة إلى مجال السياسة الاستعجالية أي العمل الاضطراري والمستعجل وكسر الإجراءات العادية وسلطة الدولة في المطالبة بشرعية استخدام الوسائل الاستثنائية.[1]

كل هذه الشروط يحيل إلىما أسماه بوزان ب**"التحرك نحو الأمننة-Securitization Moove "**

"الأمن هو التحرك الذي يؤطر القضايا إما كنوع خاص من السياسة أو كقضية تعالج فوق الاعتبارات السياسية. إذا تعتبر النسخة الأكثر تشددا للتسييس، أي قضية عامة يمكن وضعها في نطاق يتراوح بين غير المسيسة (حيث لا تعامل الدولة مع هذا النوع من القضايا، ولا تعتبر قضية للنقاش العام) ومن خلال تسييسها (اعتبارها جزء من السياسة العامة، تتطلب قرارات الحكومة وتخصيص الموارد)

---

[4] سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص . 85.

[1]مصطفى دلة أمينة،" الدراسات الأمنية النقدية"، مرجع سابق، ص. 70-71.

إلى أمننتها (تقدم القضية كتهديد وجودي، يتطلب إجراءات استعجالية خارج الخدود العادية للإجراءات السياسية".

- **شكل يوضح مسار عملية الأمننة:[1]**

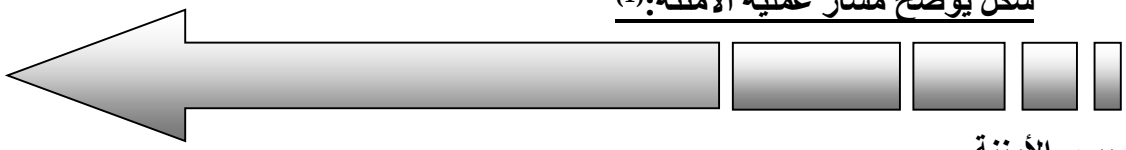

تسييس الأمننة

Securitization ***Politicization***

قضية غير مسيسة :	قضية يتم إضفاء الطابع السياسي عليها، تسييسها :	قضية تم إضفاء الطابع السياسي عليها، أمننتها :
قضية غير مسيسة أو تتخذ تدابير بشانها. •القضية لن تطرح للنقاش العام.	الآليات التي أرساها النظام السياسي. •تصبح هده القضية جزءا من السياسة العامة و تستوجب اتخاذ قرارات و تخصيص اعتمادات مالية، أو وضع هده القضية ضمن الإطار العام للحوكمة أي إرساء آليات الضبط بالشراكة مع المواطنين و المؤسسات غير الرسمية للدولة و هي إحدى صور السياسة العامة.	الأمنية، مع ما ينطوي عليه من الاستعجال و السرية. •الفاعل الدي بتولى قضية الامننة امنا يقوم بمراجعة النظرة تجاه قضية مسيسة سلفا و اعتبارها تهديدا وجوديا.

المطلب الثاني: مدرسة ابريستويث "ويلز" للدراسات الأمنية: اعادة صياغة مفهوم الامن

منذ بداية ثمانينات القرن العشرين، أسس العديد من الباحثين لجملة من الانتقادات التي طالت النموذج المعرفي التقليدي المفعم بالنزعة التجريبية والمتمركز حول محورية الدولة والفوضوية البنيوية للنظام الدولي. هذه المحدودية الأبستمولوجيا و الأنطولوجية أفضت إلى ولوج نظريات حديثة نابعة من الانتقادات وكذا المراجعات المعرفية. أحد هذه النظريات المفتاحية في التقليد النقدي هي "النظرية النقدية- Critical Theory"، التي استطاعت أن تجادل وتستفهم عبر طريقة نقد جوهري حول أنماط التفكير التي يطرحها الميتامنظار العقلاني.

تبدأ الدراسات الأمنية النقدية، برفض النظرية الأمنية التقليدية والواقعية الأرثوذوكسية بشكل خاص معتبرة منها الحقل الشرعي الممارسة النقدية. فالنظرية الأمنية النقدية ترفض: تعريف السياسة التي يضع الدولة وسيادتها في مركز الحقل الأمني، والاعتقاد بالسلطة الأخلاقية للدولة وفكرة الدولة الحارسة لأمن الشعوب، وأولوية وصف الدراسات الاستراتيجية لواقع الشؤون العالمية، والطبيعة الارتدادية للطبيعة البشرية الجلية في التقليد الكلاسيكي الواقعي والهيمنة المطلقة المبنية على حساب الفاعل الواضح في التوجه النيو- واقعي الوالتزي والاتجاه الوضعي الواضح في معظم مناهج العلاقات الدولية التقليدية.

فالتركيز على الأفراد كموضوع مرجع للأمن، وتعريف المفهوم كسياسة انعتاق، وإتباع منهجية المسافة النقدية كانت اللبنات الأساسية التي قامت عليها مدرسة **"أبريستويث للدراسات الأمنية"**.حسب

[1] عادل زقاغ، " المعضلة الأمنية المجتمعية ، خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 01 (سبتمبر 2011)، ص.69.

أنصار هده المدرسة موضوع الدراسات الأمنية النقدية،يجب أن يبنى من انعتاق الأفراد من مصادر الاستبداد والبنى المجحفة القائمة في النظام السائد (الممثل في مؤسسة الدولة).

1- لنظرية النقدية وبنية الحقل الأمني

- فما هي الدراسات الأمنية النقدية؟ يجيب بوث:

"تمثل الدراسات الأمنية النقدية دراسة نطاق القضية، ضمن الفرع الأكاديمي للسياسة العالمية، تهتم بمتابعة المعرفة النقدية حول الأمن في السياسة العالمية، فالأمن يفهم بصورة شاملة لتضمينه النظريات والممارسات على مستويات متعددة للمجتمع من مستوى الأفراد إلى الجنس البشري بأكمله. يتضمن "النقد" منظور يحاول الوقوف خارج إطار البنى والعمليات، والإيديولوجيات السائدة، لإدراك المفهوم الاشتقاقي للأمن، فالمنظورات النقدية لا تدعي بوجود معرفة موضوعية، ولكن توفر فهم أعمق للمواقف والسلوكات السائدة، ورؤية لتطوير أفكار واعدة لتجاوز الأخطاء الإنسانية البنيوية والعارضة". [1]

تجادل الدراسات الأمنية النقدية التي تطورت من ما يمكن أن يسمى "علم أخلاقي عالمي" بدلا من النظرية الأمنية التقليدية المشتقة من "العلم الكئيب - Dismal science" للعلاقات الدولية للحرب الباردة: بحتمية العاقة بين النظرية وسياقها التاريخي /الاجتماعي/السياسي، بالاهتمام بالبحث عن المعنى أكثر من التراكم اللانهائي للمعرفة، وعدم إمكانية فصل العلم الاجتماعي والسياسي عن الحياة، والنقد، والممارسة الاجتماعية والسياسية والطبيعية التكوينية للنظرية وليس التفسيرية، وبان اكتشاف مستقبل اعتاقي يعتبر أكثر إلحاحا من اكتشاف قواعد فلسفيو أساسا. فالوجود الإنساني يفترض النظر إلى السياسة على الصعيد العالمي كنهاية –مفتوحة بدلا منها محددة ترتكز أكثر عل الخيارات الأخلاقية وليس الغرائز الطبيعية المفترضة.[1]

فهدف الدراسات الأمنية النقدية هو تحدي مفهوم الأمن المشتق من بعض وجهات النظر، هذا ما يتطلب إعادة التفكير في الأمن من "أسفل إلى أعلى Bottom Up" من خلال: أولا، التحقيق في معنى الأمن في النظرية والممارسة من منظورات مغايرة للسياقات السياسية، والمنهجية، والفلسفية، والتاريخية للواقعية السياسية. ثانيا، التفكير حول الأمن من منظور أولئك الذين تم إسكاتهم تقليديا من طرف البنى السائدة.[2]

2- البنى الفكرية للمدرسة الويلزية:

يركز علماء المدرسة الويلزية على ثلاثة مباني فكرية في مقاربتهم لإعادة صياغة مفهوم الأمن .أولا: يعتبرون الانعتاق كموضوع ومادة الدراسات الأمنية، ثانيا: يعتبرون الأفراد كموضوع مرجع للحقيقة

---

[1] مصطفى دلة أمينة،" الدراسات الأمنية النقدية"، مرجع سابق، ص. 85.

[1] Booth K., « Security and Self: Reflections of a Fallen Realist », in Keith Krause et Michael C. Williams," From Strategy to Security Concepts and Cases", op.cit., pp. 106-107.

[2] مصطفى دلة أمينة،" الدراسات الأمنية النقدية"، مرجع سابق، ص. 86.

الأمنية وأخيرا: يسلطون الضوء على دور المؤسسة الأكاديمية في إنتاج الحقيقة المعرفية الأمنية تعطي هذه المباني بعدا معياريا للنظرية الأمنية، كما تعمل كقاعدة لإعادة تعريف الأمن وفق منهجية نقدية.

- **الانعتاق الأجندة المعيارية للنظرية الأمنية النقدية:**

في سعيها لتجاوز الفرضيات القياسية التي فرضتها الواقعية في بناء تصور عالمي للأمن يركز أساسا على الجوانب العسكرية ونموذج مركزية الدولة والفهم الصفري. قدم أنصار مدرسة "أبريستويث"، مفهوم نظري جديد للأمن موجه بأفكار مدرسة فرانكفورت والنظرية النقدية للنقاش الثالث.هذا المفهوم الذي يتبنىالادعاء الشهير لكل من "جون بوث" و "واين جونز": **" الموضوع الرئيسي للدراسات الأمنية يجب أن يكون انعتاق الافراد".**[1]

فالانعتاق ببعديه المادي والمعياري، أصبح المفهوم الأساس الموجه للأجندة المعيارية للنظرية النقدية. يقول واين جونز: **" تعتبر محاولة لتطوير فهم موجه بالانعتاق لنظرية وممارسة الأمن".**[2]

- فما هو الانعتاق؟ تعود جذور المفهوم إلى الكلمة اللاتينية " Emancipare "،والتي تعني:"فعل الإطلاق من العبودية أو الرعاية والوصاية".

وهو المفهوم الذي ارتبط بالكفاح التقدمي في التاريخ الحديث على حد تعبير "واين جونز". يرى "بوث" أيضا أن الانعتاق كممارسة ونظرية كان دوما معرفا في الحرية من القيود وعدم المساواة والاستبداد ومع تطوره أصبح برنامجا سياسيا له معنى مرادف لعالم أفضل.[3]

"بوث" يكتب في تعريفه للانعتاق:

"كخطاب سياسي، يسعى الانعتاق الى تأمين الناس من دلك الجور الدي يعيقهم على تنفيد ما يختارون عمله بحرية.[....] الانعتاق فلسفة و نظرية و سياسة اختراع الانسانية".[4]

فسعي مدرسة "إبريستويث" في عملها التأسيسي للدراسات الأمنية النقدية، انطلق من تعريف الأمن كسياسية انعتاقية إنسانية: فالتهديد الأمني للإنسان يأتي من دولهم وليس من العدو. فالانعتاق يظهر كمفهوم يرفض القيود الاجتماعية، "ريتشارد آشلي" يصفه: **"ضمان الحرية من القيود غير المرئية وعلاقات الهيمنة، وظروف الاتصال والفهم المشوه الدييقيد قدرة البشر على صياغة مستقبلهم الخاص".**[1]

لقد شكل الانعتاق القلب الصلب للنظرية الأمنية لمدرسة أبريستويث، فالأمن والانعتاق وجهان لعملة واحدة، ويظهر ذلك من خلال العملية التي يستكشف بها الأفراد معنى الإنسانية في إطار التحرر التقدمي من الأخطاء الإنسانية البنيوية والعرضية. يقول ريتشارد وين جونز:

---

[1] C.A.S.E. Collective, op.cit., p. 448.

* In the view put forward by Wyn Jones and Booth, "the axis of security studies should be the emancipation of individuals".

[2]سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي للدراسات الامنية"، مرجع سابق،.ص.139.

[3] سيد أحمد قوجيلي، نفس المرجع، ص. 36.

[4]سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص . 37.

[1] نفس المرجع، ص. 38.

"الأمن يمثل الوسيلة والانعتاق هو النتيجة وممارسة الأمن (تحرير الناس من ظروف اللأمن و المعاناة) تكون بخلق فضاء انعتاقي (الحرية من الاضطهاد) وتحقيق الانعتاق (ليصبح أكثر إنسانية) يكون بممارسة الأمن (ليس ضد بعضهم ولكن مع بعضها)".[2]

لقد أعاد أنصار المدرسة البعد المعياري الطوباوي الممارسة الأمنية، وذلك باهتمامهم بالأمن كما يجب أن يكون واستبدال الرابطة (الأمن-القوة- اللاتارخية) برابطة (الأمن- الانعتاق- المعيارية)، تقوم على إدراك أكثر شمولية للأمن بنى منظور عالمي الدراسات الأمنية. فلا يمكن اعتبار أصغر الوحدات الاجتماعية للمجتمع العالمي آمنة بمعزل عن أمن المجتمع الإنساني بأكمله إنها فكرة "اختراع الإنسانية " الذي يمثل الفرد مظهرها الثابت والعبر تاريخي، بهذا يصبح الفرد المرجع الأولي في الإشكالية الأمنية.

- **الفرد كموضوع مرجع للحقيقة الأمنية:**

وجهت المدرسة "الويلزية" انتقادا للدولة كمظهر رئيس للسياسة العالمية، وذلك باعتبارها مصدرا للأمن ف"بوث وواين جونز" بحديثهم عن جوهر الدراسات الأمنية، ينطلقون من عرض أولوية وطبيعة التناقض التقليدي بين أمن الفرد والدولية، فلمن يأتي الأمن أولا؟

يرى "كروز" و "ويليامس"، أن التركيز على الأفراد المواطنين كمرجعية للأمن يلقي الضوء على الدينامية المركزيةفي الحياة المعاصرة التي تحجب من قبل النيواقعية:

"كيف تأتي التهديدات إلى الأفراد، ليس من العامل الفوضوي للعلاقات الدولية أو مواطني الدول الأخرى، ولكن من مؤسسات العنف المنظم لدولهم الخاصة، كيف يصبح مذهب السيادة والأمن القومي تبريرا لاستعمال مؤسسات الدولة ضد المعارضة السياسية؛ للمفارقة "تصبح المواطنة مصدر انعدام الأمن، وتصبح ادعاءاتها تبريرا للعنف".[3]

فجميع من تم استبعادهم من تخصص الأمن التقليدي أصبحوا الآن مواضيعه، بذلك يصبح "الأفراد الغير آمنين" هم موضوع الحقيقة الأمنية. بهذا المعنى، تكمن إعادة صياغة مفهوم الأمن في تحديد الظروف الحقيقة للأمن التي تعاني مننها الأفراد والجماعات أو "مجتمع الخطر" بتعبير " Ulrich Beck"، والذي يتميز بالقلق واللايقين، حيث توضع انتهاكات حقوق الإنسان، اضطهاد الأقليات ، الفقراء، العنف ضد المرأة في واجهة الأجندة الأمنية الجديدة.

ان التركيز على الأفراد يتناقض مع ادعاءات "أمن الدولة". فالفرد كموضوع مرجع للأمن يعني فتح الكرة الصلبة للدولة ووضعها أمام الفحص النقدي "أين تصبح المواطنة مصدر انعدام الأمن، وتصبح ادعاءاتها تبريرا للعنف".هذا الفهم وجه المشروع النقدي لأنصار المدرسة الويلزية لاكتشاف ما أسماه بوث" حقائق الأمن Realities of security"، أو اللأمن التي حجبها التفكير الواقعي للأمن.فموضوع الحقيقة أو المعرفة الأمنية ليس الفرد في سياق الدولة، وإنما الفرد غير الأمن في بعده الذاتي.

- **دور البنى الأكاديمية في إنتاج الحقيقة الأمنية:**

---

(2) Pierre Berthelet,**Chaos international et sécurité globale: La sécurité en débats,** Version électronique. Available at : Google Livre. Vue le 05-05-2015.

(3)سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص ص .32-33.

جاء أنصار المدرسة الويليزية بفكرة تعد "الإطار المؤسسي" الذي انتجت فيه الحقيقة الأمنية التقليدية، أي التحقيق في كيفية تكوين الحقل المعرفي داخل السياقات المؤسسية: الدوائر الحكومية، مراكز البحث، والمنظمات والمؤسسات الغير حكومية...الخ.

فالحقيقة الأمنية لا ليست مجرد توصيفات علمية مبنية على الملاحظة، بل هي صراع قيم وإفكار وتقاليد وكذا مصالح بتجذره داخل الأطر المؤسساتية. وبالتالي، يصبح تحديد ما يجب أن يؤمن نتاج عملية جدالية وتساومية بين المنظرين، داخل المؤسسة العلمية.

لقد أوضحت "ريتا توراك– Rita Taureck"، نظرة الحذر والريبة التي تكنها المدرسة الويلزية اتجاه التقليديين الحريصين على تأمين مواقع ومكانتهم ضمن التخصص. تقول في ذلك:

"الهدف تحرير الزملاء من الوعي الزائف في رؤية الأمن في الدولة والقوات المسلحة ... يجب شن مواقع "غرامشية ضد التيار المهيمن بالاعتماد على أن(الانعتاق) هو الحجة التي ستسود وهكذا يقوم المنظر النقدي، عكس أي منظر في العلاقات الدولية، بدور نشيط لإنتاج العالم الاجتماعي السائد".[1]

كخلاصة كانت مساهمة المدرسة الويلزية في الدراسات الأمنية النقدية ثورية بكل المقاييس. فالأمن كسياسة انعتاق والفرد كموضوع مرجع والتحقيق في دور الأطر والبنى المؤسساتية في إنتاج المعرفة أو الحقيقة الأمنية، كلها إسهامات قامت بإخراج مفهوم الأمن من قوقعته الدولاتية الصلبة واستكشاف فكرة الإنسانية المشتركة، بدلا من السيادة الوطنية ، وجعلت من النظرية النقدية الأمنية "خطيرة" في نظر الميتامنظار العقلاني. كونها تنطلق من فكرة الانعتاق من البنى المادية و تقديم طروحات بديلة للأمن تعتمد على اعادة صياغته سواء في اقتراحاته ، مصالحه او قيمه الخاصة.

المطلب الثالث: مدرسة باريس: الجسر "البين- تخصصي" للدراسات الأمنية

كردة فعل عن حالة التشاؤم الفكري الذي استحوذ على منظري العلاقات الدولية بسبب الركود الذي عرفته المقاربة الوضعية التجريبية ووعد العلوم السلوكية التراكمية على حد تعبير يوسف لبيد ، القت بعد الحداثية الشك على الوضعية القائلة أنه يمكن أن يكون هناك معرفة موضوعية للظواهر الاجتماعية، ومثل النظرية النقدية، رفض التوجه البعد حداثي مزاعم وجود حقيقة موضوعية، وزج الموضوعية والحقيقة في بوتقة واحدة، مما شكل دوغما ذات مسار علمي ممنهج، فصل الحقائق عن القيم.

ولقد بلغت الطريق البعد حداثية مرحلة النضج النظري في تعريفها للأمن المركز على ثلاثية: " الدولة ذات السيادة–العنف-الهوية"، يتأسيس ما عرف بمدرسة باريس للدراسات الأمنية كجسر -بين تخصصي- يعالج فيه الأمن " كتقنية حكومية" تمارس فيه الرقابة والضبط الاجتماعي باستعمال التكنولوجيا، مثل كاميرات المراقبة، وأجهزة تحديد الهوية، والفحص والمراقبة عن بعد.....الخ.

- **لمسلمات ما بعد الحداثية في مفهمة الأمن**

[1] سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص ص .40-41 .

لقت تبنت الما بعد حداثية مشروعا مناهضا للبناءات المعرفية الوضعية، رافضة ومشككة في الادعاءات المعرفية التي تنطوي على ابستمولوجيا وطبيعة تدعي شرعية زائفة و مستمدة من خطاب العلم الوضعي الذي تدعيه. وهذا ما دعاه "دريدا" بـ "المركزية الخطابية " ،كنسق تفكير يعمل على إنتاج انقسامات تصورية: داخلي/ خارجي- السيادة /الفوضوية- الدولة/ المجتمع...الخ، ويسعى لدعم موقفه المهيمن من خلال الاعتماد على السرد والقصة المشرعنة للمعرفة اللاتاريخية.

لقد لفت الما بعد حداثيون النظر إلى الروابط التي لا تنفصم بين المعرفة القوة في العلاقات الدولية على صعيدي النظرية والممارسة، كما يرفضون فكرة "الحقيقة" الكلية لأنها حسبهم تبني "لغويا".

"الحقيقة يعاد تشكيلها، وإنتاجها بشكل ثابت عبر استعمال اللغة في عملية غير منهية من التعبير، فالحقائق تنتج عن صراع القوى أو حوارات القوى الحساسة في هذه العملية من إعادة البناء".[1]

فقد حاول ما بعد- الحداثيون التوصل إلى "الحقيقة" المتشكلة من خلال اللغة، فاستيعاب وإدراك الواقع عبر عنه لاسي بقوله: **"أفضل مجاز للحقيقة هو النص"**. فاللغة لا تعكس الحقيقة وإنما هذه الأخيرة تنتج تناسقا من خلال اللجوء إلى اللغة في عملية التغير المستمرة واللامتناهية. فما بعد الحداثية حسب "ديرديريان" تسعى إلى الكشف عن **"التفاعلات النصية التي تقف وراء سياسات القوة"**، من خلال التشكيك في "ما وراء السرديات " بمفهوم "ليوتارد" ممثلة في الاتجاهات "النيواقعية و النيو-ليبرالية".

فقد عرضت الما بعد حداثية مشروعا للدراسات الأمنية، يتعارض مع ادعاءات الدراسات الأمنية الواقعية بالتحديد التي يعبرها "ريتشارد آشلي-Richard Ashley"، احدى المشاكل الرئيسية لانعدام الأمن الدولي بسب خطابها المفعم بالقوة و المحفز للمنافسة الأمنية. يقول:

" ان الواقعية الجديدة كنظرية وضعية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع الزماني و المكاني و تجرد التفاعلات السياسية من امكانية القدرة على التغيير، انها ايديولوجية توجه مشروعا شموليا لأطراف العالم و أجزائه."[2]"

فالواقعية كمقاربة أكاديمية تحدد أسس السياسات الأمنية من منظور متعال فوق كل فكر تعدي. فالخطاب المهيمن ليس بريئا بذاته، فهو دائما مرتبط بمصلحة وقوة منتجة يقول "داي فيد غروندين":

"من يملك صلاحية تعريف الأمن يملك سلطة الخطابات الأمنية المشروعة، وإجراء السياسات التي تضفي الشرعية عليها".[3]

فبناء التهديدات والتعبئة ضد هذه التهديدات لا ينفصم عن الخطاب،إذ يصبح هذا الأخير الموضوع والمادة التي يجب أن تؤمن.فالخطاب المهيمن والمقبول عن التهديدات يعكس بناءا سياسيا، بالمعنى الذي يمثل فيه المصالح، القيم، المعايير المكونة للنخبة التي لها السلطة في تأمين مسألة معينة. من هذا المنطق، يقوم الخطاب بشرعنة والدفاع عن هوية الطبقة المهيمنة بخلق ثنائية "نحن والآخر".

---

[1] عمار حجار،" السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط"،(مذكرة ماجستيير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002) . ص. 38.

[2] سليم قسوم،" الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية"، مرجع سابق، ص. 160.

[3] سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص ص.53-54.

يعبر عن هذا "Agnew et Corbridge":
"إن الطابع الذي يجمع حول الهيمنة بالمفهوم الغرامشي (...) هو بالأساس مرداف لما يعنيه الخطاب".[1]

كردة فعل على البيئة المتغيرة للتهديدات أو ما يسمى (بمخاطر الحداثة)، ينطلق الما بعد حداثيون في تحليلهم للقضايا الأمنية من الطبيعة المركزية للأمن القائمة على العنف والدولة ذات السيادة والهوية، والعلاقة المتكاملة والاعتمادية بينها. وبدلا من التسليم المسبق بوجود الدولة كما يعمل الواقعيون، تنطلق "برادلي كلاين" من فحص كيفية ظهور الوحدات السياسية في التاريخ عبر قدرتها على الاعتماد على القوة لتمييز الفضاء السياسي الداخلي أو المحلي عن الخارجي. فالدول، تعتمد على العنف لتشكيل نفسها فهو مؤسس في وجود الدولة السياسية كتنظيم سياسي للجماعة الأساسية، وعليه فالمابعد-الحداثيون يقومون بالاستفسار على "كيفية" تقسيم الفضاء السياسي العالمي. ونتيجة التساؤل، أنه لم يتم تقسيمه بطريقة طبيعية إلى فارغات سياسية متباينة. وعليه، فإن النمط السائد للذاتية السياسية في العلاقات الدولية (الدولة ذات السيادة) ليس طبيعي وليس ضروري ولا يجب أن يكون على ما هو. ورغم أن الجغرافيا بريئة من هذا إلا أنها ليست نتاجا عاديا للطبيعة، بل نتاج تاريخ الصراع بين السلطات المتنافسة على القوة لتنظيم وإدارة الفضاءات على حد تعبير G.Tuathail.[2]

إن التصور الما بعد حداثي لا يهتم بطريقة رسم الحدود بين الوحدات السياسية، بل كيف تعمل هذه العملية في إضفاء الشرعية على هوية سياسية؟ هذا السؤال الذي يكشف العلاقة الموجودة بين العنف والدولة السياسية من جهة، والعلاقة بين هذين المكونين والفكرة المركزية الثالثة في التحليل ما بعد الحداثي وهي مسألة الهوية المؤثرة بشكل كبير في فكرة الأمن.

منطق الجغرافيا السياسية، مهد لمنطق "الآخر" الخارجي الذي يتوافق وتأسيس هوية سياسية داخلية "الذات الآمنة"في مقابل "الآخر" الدي يجب إقصاءه أو ضبطه أو احتوائه حسب "كامبل". الاعتماد على هذا المنطق يمكن من الوصول إلى نتيجة مفادها أن عملية تكوين الهوية، هي نتيجة للممارسات الانضباطية داخليا والتي توحي بالوحدة داخليا من جهة، وهي نتيجة للممارسات الإقصائية التي تحاول تامين الهوية المحلية من خلال عمليات التمايز السكاني ومختلف العمليات الدفاعية الأخرى.[3]

إن القضية الرئيسية في سياق الدراسات الأمنية الما بعد حداثية، تكمن في كيفية تصور " الآخر- المختلف" كتهديد أو اعتباره الخطر الذي سيتم احتواءه أو إقصاءه. وحتى وإن كان ليس من الضروري بناء الهويات السياسية من هذا المنطلق، فإن الممارسات الأمنية والتوجهات الخارجية تميل إلى بناء وإنتاج هذا النمط من التفكير، يحمل أبعاد سياسية وأخلاقية تخصص فضاء متدن أخلاقيا " للأخر" وراق " للذات" وهذا ما ينعكس في النظام الدولي الذي تعرف فيه الهوية السياسية من خلال الاستثناء الإقليمي.

---

[1] Hélène Viau, op.cit., p. lix.

[2] سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص ص .57-58 .

[3] في دراسة حول علاقة الدولة و العنف و الهوية قدم دافيد كامبل في عمله: "التفكيك الوطني : العنف الهوية و العدالة في البوسنة 1998"، فكرة مركزية حول وجود معايير خاصة بالمجتمع أو الجماعة هي التي حكمت العنف الشديد للحرب. هده المعايير الانطولوجية بتعبير كامبل تشير الى فرضية ان الجماعة السياسية تتطلب التوافق العام للإقليم و الهوية، الدولة و الأمة. من هدا المنطلق، يرى كامبل بأن العنف الشديد في البوسنة لم يكن مجرد انحراف أو تشويه للقاعدة الانطولوجية. بل تفاقم و استفحال قاعدة التوافق العام و الرغبة في وجود جماعة هوياتية متماسكة. أنظر:

* *David Campbell*," *National Deconstruction*: *Violence, Identity, and Justice in* Bosnia". (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, I998, 304 pp.)

المطلب الرابع: الخارطة الجديدة للأمن العالمي: الأجندة التقنية للأمن.

أدت وتيرة وكثافة العولمة الأمنية غير المسبوقة إلى تصاعد فكرة عالمية "انعدام الأمن" المنسوبة إلى تطور تهديدات الدمار الشامل، الإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار الأوبئة وأعمال الشغب واللانظام. فرضت هذه العولمة الأمنية إلغاء الحدود الوطنية وفرضت على فواعل الساحة الدولية التعاون الأمني، ما يعني إلغاء التمييز التقليدي بين ظواهر الحرب والدفاع والاستراتيجية. وظواهر أخرى كالجريمة والأمن الداخلي وتحقيقات الشرطة. فالنقطة الأساسية التي أنطلق منها منظرو مدرسة باريس هي انتقاد الدراسات الأمنية دات الطابع الاستراتيجي أو الجماعة المتشائمة بعبارة "بيغو"، التي تتصور الأمن أساسا حول الحرب والموت والبقاء. وليس الممارسات اليومية المتعلقة بالجريمة والخوف اليومي والعنف السياسي، وأشكال التعبئة العابرة للحدود والديناميات النابعة من فضاء انعدام الأمن.

فضاء اتخاذ المواقف حول انعدام الأمن

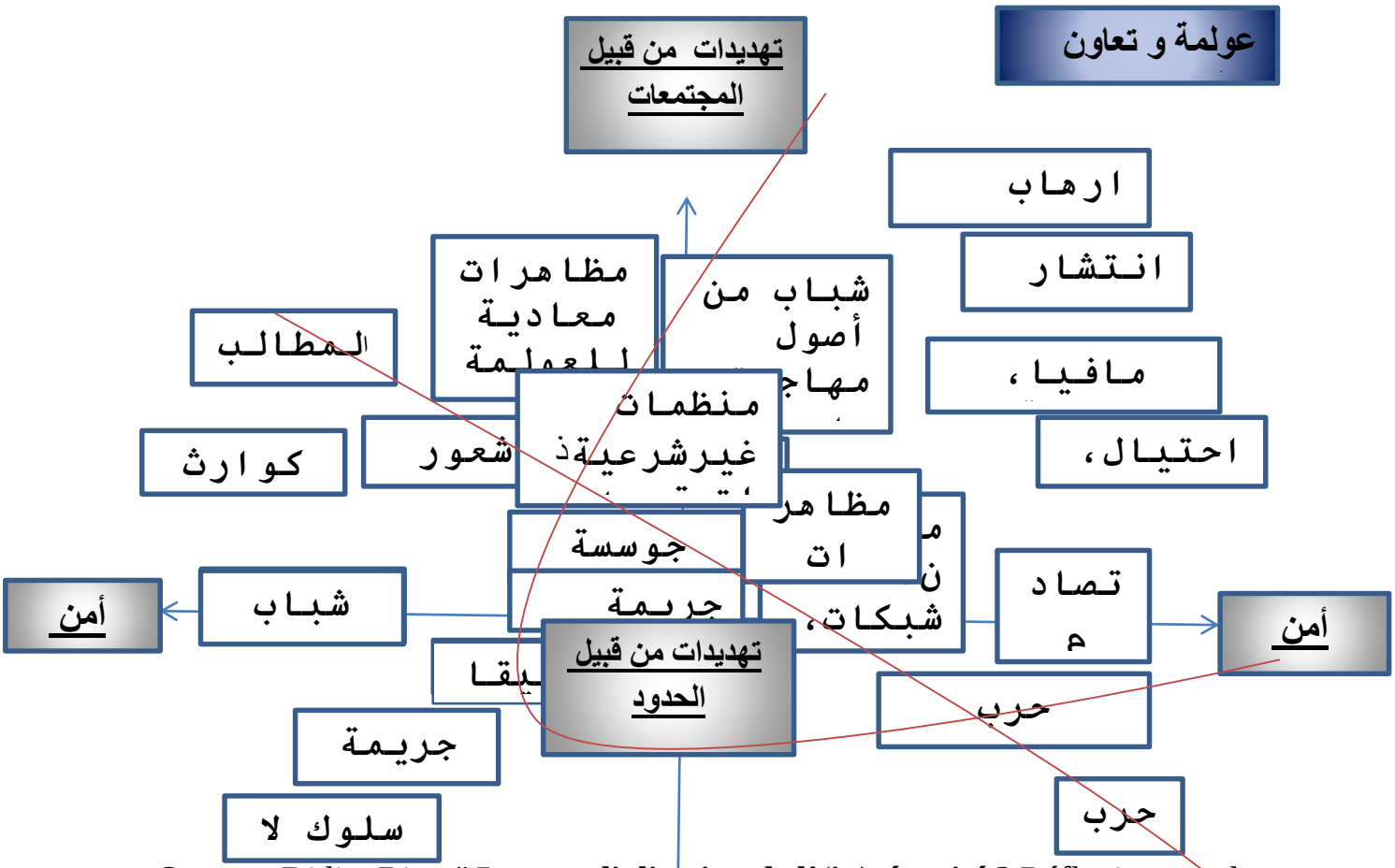

Source : Didier Bigo," **La mondialisation de l'(in)sécurité ?** Réflexions sur le champ des professionnalisations des inquiétudes et analytique de la transnationalisation des processus d'(in)sécurisation", Cultures et Conflits. Vol.58 (été 2005) :53-101. **Available at :** http:// conflits.revues.org › La revue › 58 › Articles

هـذا الســـيـاق الأمني المعولم، عـالج ظـاهرة الأمن "كتقنيـة حكومـة Techniquede-Gouvernement"،بدلا من تحليله كمفهوم متنازع عليه. أي ممارسة الرقابة و الضبط الاجتماعي و أجهزة تحديد الهوية و الفحص القبلي و المراقبة بالكاميرات .. إلخ . و رســـم خارطة معرفية جديدة للأمن تدمج بين خبراء الأمن الداخلي، كخبراء الشـرطة و كذلك الجمارك و حراس السـجون و أعوان المطارات و بين خبراء الأمن التقليدي من عسكريين و استراتيجيين.

- **إلغاء الفواصل العملياتية بين الأمن الداخلي و الخارجي:**

ينطلق أنصار مدرسة باريس من خطوة رئيسية هي إلغاء الحدود بين الداخلي و الخارجي[1]. فطبيعة التهديدات الجديدة جعلت مفهوم الدولة غير قادر على التكيف و مسايرة وتيرة فكرة "انعدام الأمن" و كذا الأجواء المتوترة بين الدوائر البيروقراطية سواء الداخلية و الخارجية. فالفصل بين المشاهد الداخلية و الخارجية هو نتاج التكوين المعرفي في العلوم الاجتماعية و بالخصوص تجدر فكرة أن العلوم السياسية تهتم بالقضايا الداخلية و أن العلاقات الدولية مستقلة عن القضايا الداخلية. فميل الطروحات الامنية التقليدية الى الأخذ بالتقسيم " Inside / Outside "، قسم الدوائر الأمنية الى أمن داخلي تتكفل به الشرطة و أنظمة العدالة و أمن خارجي يهتم بشؤون الجيش و الدبلوماسية. الشيء الدي قلص من قيمة المؤسسات الأمنية الوسيطة.[2]

و لإعادة دور الدوائر الأمنية المقصـــاة من قلب المعادلة الأمنية التقليدية، طرحت مدرســـة باريس فكرة بناء جسر عبر- تخصصي ، لا يشمل فقط توليفة بين حقول أكاديمية مختلفة فقط، بل يتجاوزه نحو قطاعات و تقنيات و فواعل أمنية و مختلفة.

لقد شـــكلت عملية الدمج بين مســـتويي الأمن الداخلي و الخارجي خروجا صـــريحا عن الطروحات التقليدية في فهم الظاهرة الأمنية و زعزعة لاسـتقرار الحدود التي كانت قائمة بين المؤسـسـات الأمنية الداخلية و نظيراتها على المســتوى الخارجي.خلق هذا التصــور نوعا من الرؤية الوظيفة للأمن بحيث يفســـر من خلال تطور التهديدات و المخاطر و كدا الهلع، و دور الوكالات الأمنية المختلفة التي لا تشترك في نفس منطق الخبرة و الممارسة و لا تلتقي ضمن وظيفة واحدة. و لكن "**سلطة الاحصائيات و البيانات**" المســـتمدة من الاجراءات التقنية، تســـمح للمهنيين بتأســـيس حقل للأمن، يدركون فيه اختلافاتهم و تنافسهم[1] حول احتكار المعرفة الشرعية لما يشكل" قلق مشروع" أو "تهديد حقيقي".[2]

ينطلق الأمنيون الباريســـيون من اعتبار الحقل الأمني كفضـــاء اجتماعي يشـــكل شـــبكة أو ترتيب علاقات موضـــوعية بين المواقف على حد تعبير "Bourdieu Pierre"، حيث تتغير هذه التراتبية و

---

[1] يكتبBigo: "هذا التمايز بين الأمن الداخلي و الخارجي يسمح لنا بالتذكير بالطابع المبني اجتماعيا و تاريخيا لعملية التمايز، من حيث التكوين الاجتماعي للدولة الغربية. كما يتيح لنا أن نفكر في حقا الأمن كحقل عبور بين الداخلي و الخارجي، و هو فضاء منتج جديد للصراع بين مهنيو الأمن الذين ينتجون مصالح مشتركة و برنامج مطابق للحقيقة و أشكال جديدة من المعرفة".

[2] Didier Bigo, " Globalized (in)Security: the Field and the Ban-opticon", in Terror, Insecurity and Liberty. Illiberal practices of liberal regimes after 9/11, p. 11-13. Available at :
http:// www.liberty**security**.org/.../pdf_**Bigo**_Tsoukala2.pdf

[1] التنافس بين ادارة المخابرات الداخلية و مكافحة التجسس الفرنسية "la DST"، اثبات جدارتها أمام الجهاز المسؤول عن الاستخبارات الخارجية الفرنسية "La DGSE " بشأن المعلومات المتعلقة بالجماعات الارهابية في شمال افريقيا. الأمر الدي أرسى قواعد لتبادل المعلومات و البيانات بين الوكلاء العاملين على قضايا الارهاب و أولئك الدين يعملون في مكافحة التجسس. فالأمنالداخلي أستطاع موقفه الداخلي و فرض نفسه كشريك أمني مختص نتيجة حصوله على معلومات أمنية أكثر دقة.

[2] Didier Bigo, " Globalized (in) Security: the Field and the Ban-opticon", op.cit., pp. 10-12.

من ثم النشـــاطات اللاحقة بها ، طبقا لطريقة دمج / أو ترســـيم الحدود بين الأمنين الداخلي و الخارجي.التوسيع من دائرة نشاط الأمن الداخلي، أدى الى تصدير أساليب الشرطية إلى السياسة العالمية، و اضـــفاء الطابع المحلي على أســـاليب الأمن الخارجي بإدخال الطابع الروتيني للعمليات العسكرية في الساحة الوطنية.[3]

هذا الدمج الأمني يعكس القدرة الاجتماعية الأمنية للفواعل و الأجهزة الأمنية التي كانت مهمشة في الطروحات الأمنية التقليدية، و التي أصبحت الآن في قلب الحقل الأمني لقدرتها على التخفيف من حدة "انعدام الأمن" من خلال انتاج البيانات و المعلومات التي تبنى عليها الاســـتراتيجيات الأمنية. انها شبكات "**مهنيو الأمن**" كمصدر لإنتاج الحقيقة الأمنية.

فالعاملون في الأمن الداخلي و الخارجي على الســـواء أصـــبح يطلق عليهم "مهنيو الأمن" أو "إدارة القلق" و الكل أصـــبح مرجعية أمنية بحكم قدرتهم على إنتاج البيانات و المعلومات المرتبطة ببناء الحقيقة الأمنية.

في هذا الســياق، يحذر "Katzenstein" من تقســيم و تجزئة المســائل و كذا المعارف الامنية، فهو يطابق البعد الداخلي مع الخارجي. "Bigo" في كتابه "شبكات الشرطية" يقترح سوسيولوجيا سياسية للمجال الدولي و"تطبيع" الظواهر الدولية و تفســيرها كوقائع اجتماعية عادية. فبكســر الحواجز بين المعرفة الداخلية و الخارجية، أصـبحت الفواصـل و الحدود بين عالم الشـرطة و العسـكر أكثر نفاذية وسـمحت بإعادة الاعتبار للوكالات و الفواعل الأمنية التي كانت ضـمن التمييز التقليدي إما مقصـاة أو خارج التخصـص مثل حرس الحدود ، الجمارك، وكلاء الهجرة، مدراء السـجون . "فتهديم" أو "إعادة رســـم" الحدود المعرفية بين الداخل و الخارج ســـمح ببروز حقل أو مجال تحليلي متجانس ممثلا في مهنيو إدارة القلق أو انعدام الأمن.[1]

الأمر الذي يجعل الحقيقة الأمنية، نتاج "نظام عبر الوطنية". ويظهر في الأعمال التعاونية للشـــرطية عبر الحدود وممارسات تبادل قواعد البيانات والخبرات الأمنية التي تؤسس لمفهوم "تكنو-استراتيجي" للأمن. يعتمد على تقنيات المراقبة عن بعد، و يعتمد بالأســاس على شـراكة أمنية اعتمادية بين الفواعل تنادي بضـــرورة التنســيق ضـــد المخاطر، عبر اســـتراتيجيةاســـتباقية تقوم على تكثيف المراقبة على الأشـــخاص العاديين و المشـــتبه فيهم، و كذا مراقبة الأماكن العامة و الحدود و مناطق الانتظار في المطارات و الموانئ و المحطات العمومية، و الســـجون و غيرها. كما تتم عبر اللجوء إلى التقنيات الحديثة مثل الكاميرات و أجهزة التنصـــت، و نظم تحديد الهوية من خلال إدراج تقنية الرقائق في جوازات السفر البيومترية و بطاقات التعريف.[2]

---

[3]Didier Bigo, Emmanuel-Pierre GUITTET et Andy SMITH, "Participation des militaires à la sécurité intérieure : Royaume-Uni, Irlande du Nord", Cultures et Conflits. Vol.56(2004) :34-35. Available at : http:// **conflits.revues.org › La revue › 56 › Articles**

[1] Didier Bigo," La mondialisation de l'(in)sécurité ? Réflexions sur le champ des professionnels de la gestion des inquiétudes et analytique de la transnationalisation des processus d'(in)sécurisation", op.cit., p.

[2]سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مرجع سابق، ص ص 66-67.

جادل البعض بأن النفوذ المتزايد لتقنيات و أساليب المراقبة قد حول المجتمعات إلى سجن كبير على حد تعبير فوكو.غير أن هاجس معرفة أين يقع التهديد أو ضـــد من؟ زاد من حدة القلق حول هوية وموقع العدو، وهو ما شجع اللجوء إلى الإجراءات الاستثنائية الناجمة عن الظروف الاستثنائية.

لقد استطاعت مدرسة باريس والدراسات الأمنية البعد حداثية، تسليط الضوء على العديد من نقاط الظل التي لم تســتطع الطروحات التقليدية الإحاطة بها، وذلك بإدخال العديد من المفاهيم والأدوات التحليلية الجديدة إلى حقل الدراســات الأمنية فالأمن، لم يعد مجرد الحماية من التهديدات الموضــوعية ولكن عملية من المراقبة والاســتباقية. وبالتالي، تحويل الأمن من موقع "دفاع" يتمثل في الحماية من التهديد، إلى موقع "الهجوم" من خلال استباق المصادر المحتملة لانعدام الأمن.

المبحث الخامس: المنظور البنائي في الدراسات الأمنية "الأمن كبناء إجتماعي".

يهتم هذا المبحث بالنظرية البنائية ذائعة الصـــيت في العلاقات الدولية والتي حالوت جســـر الهوة بين العقلانيين والتأمليين من خلال طرح منظور البناء الاجتماعي كمقترب لدراســـة العلاقات الدولية والدراسات الأمنيةويبز اسم ألكسندر واندت كأحد رواد هذا الإتجاه في السياسة الدولية.
تعد البنائية من بين النظريات التي أخذت مكانة هامة في ما يســمى الجدل الراهن في العلاقات الدولية. إذ يقدمها أتباعها على أنها جســـر يصـــل النظريات الوضـــعية بالنظريات النقدية الجديدة أو ما بعد الوضعية. ففي الحين الذي شهدت في العلاقات الدولية سجالا بين النظريات الوضعية من جهة و ما بعد الوضـــعية من جهة أخرى إختارت النظرية البنائية أن تتموقع على كلى الجبهتين . فهي تأخذ من الوضعي اهتمامها بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية و أن المصلحة الوطنية و الأمن القومي محددان لسلوك الفاعل. و لكن أيضا تأخذ من التيارات ما بعد الوضعية التركيز على الهوية و الأفكار و القيم.

ساهم بروز قضايا جديدة على مستوى أجندة السياسة العالمية وخاصة صعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية وتزايد الصيحات الدولية حول تنامي دور هذا البعد القيمي في إعطاء التصور البنائي دفعة جعلته يتصدر أجندة البحث في العلاقات الدولية، ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشـــــــــوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا ذلك.

دخلت البنائية العلاقات الدولية بقوة مع أواخر الثمانينات من القرن العشـــرين، ولكن ســـرعان ما تطورت وأصبحت ركنا أساسيا من أدبيات الدراسات الأمنية. حاول أنصار البنائية بناء أرضية معرفية وســـطية بين العقلانيين والتأمليين. امتلكت النظرية البنائية قدرة منقطعة النظير على تحفيز الأجندة البحثية وإيجاد تســـاؤلات جديدة مما جعلها ذات شـــعبية في الأوســـاط العلمية بالنظر لدورها في إلقاء الضوء على قضايا جديدة ساهمت في إيجاد أرضية وسطية للنقاش بين النظريات المتضاربة الأخرى. جاء هذا المبحث لدراســة الإفتراضــات الأســاســية للنظرية البنائية وفحص الإضــافات التي قدمتها في ميدان الدراسات الأمنية.

المطلب الأول: البناء العام للنظرية البنائية (محاولة جسر الهوة التنظيرية).

البنائية طريقة لدراسة العلاقات الإجتماعية يشير إلى هذا أحد أهم روادها. وبينما تتقاطع مع بعض النظريات والمداخل الأخرى إلا أنها تكون نظاما أو مدخلا مستقلا يتألف من مجموعة من المفاهيم والإفتراضات التي تساعد الباحث على دراسة العلاقات بين مجموعة الفاعلين في نظام أو بناء معين.
إذ تنظر البنائية إلى المفاهيم والتصورات على أنها تبنى إجتماعيا عبر التفاعل وليست معطيات ثابتة.
كما يصرح رواد البنائية بكل أريحية بأنهم منظرون نقديون حافظوا على ميزة الأنطولوجيا العقلانية.
لكنهم مع ذلك تبنوا إبستمولوجيا ما بعد وضعية، إذ يرى البنائيون أن مجرد التعميم الوضعي لا يمكننا من فهم وتفسير السياسة الدولية.
لذا فالبنائية هي محاولة تركيب أكثر من كون أنها شكلت تحدي أو انتقاد لأبحاثالعقلانيين كما يعتقد البعض أن الأهمية النظرية للبرنامج البنائي تكمن في مواقفه الإبستمولوجية والأنطولوجية والمعيارية الوسطية، إذ تمثل البنائية تصورا وسطيا.

1- الافتراضات الأساسية للنظرية البنائية:

تتمثل افتراضات النظرية البنائية في ثلاث افتراضات أساسية وضعها"ألكسندر واندت" الذي يعتبر[34] أب النظرية البنائية :
- الدول هي وحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الإجتماعية ضمن النظام.
وعليه، فالحقيقة الإجتماعية إذن حسب النظرية البنائية تصاغ ويعاد تشكيلها عبر الافعال الجماعية والتفاعلات الإنسانية، وهي تسعى بهذا إلى انتهاج منظور إرادوي خلافا للمفاهيم المادية والحتمية للاتجاهات التقليدية.
وانطلاقا من هذا نجد ان النظرية البنائية تتميز عن النظرية الواقعية من جهة، من حيث عدم تحديدها للواقع حسب توزيع القوى المادية معتمدة في ذلك على الافكار والعلاقات الاجتماعية بين البشر التي تجد مصادرها في الوعي الإنساني، أو بعبارة اخرى فهي على خلاف العقلانيين فهم ينظرون للواقع نظرة تذاتانية، لأنه حصيلة ذلك الاجتماع الذي يكفل له بتقاسم بعض المعتقدات والقيم.
حيث تركز النظرية البنائية على عنصر الهوية، إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة وتؤطد على كيفية التعامل مع الهويات تماشيا مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها.
ترفض النظرية البنائية فكرة كرة البلياردو التي جاءت بها النظرية الواقعية، وتسعى غلو إختبار ما يوجد داخلها للوصول إلى إدراك تصور معمق بشأن تلك الصراعات.
ومن جهة أخرى تتفق النظرية البنائية مع النظرية الواقعية في بعض الافتراضات مثل تلك المتعلقة:[35]

---

[34] جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص.299 .
[35] ألكسندر وندت، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة جبر صالح العتيبي (الرياض: النشر العلمي والمطابع للنشر والتوزيع،2006) ص. 198 .

- فوضوية النظام الدولي.
- الإقرار بالإمكانيات والقدرات الاستراتيجية العسكرية للدول.
- انعدام الثقة في نوايا الوحدات السياسية الاخرى وعقلانية الفاعلين.

تسـعى النظرية البنائية إلى انتهاج منظور اجتماعي خلافا للمفاهيم المادية والحتمية للاتجاهات النظرية التقليدية لاسـيما تلك المتعلقة بالواقعية الجديدة محاولة بذلك أن توفر علاقة جدلية ترابطية بين بنى النطام الدولي والممارسـات والوقائع الاجتماعية بينما تسـعى كل من الواقعية والليبرالية للتركيز على العوامل المادية كالقوة والتجارة فإن النظرية البنائية تعتمد على تأثير الأفكار.

2- الإبستمولوجيا البنائية وأنواعها:

هناك أشكال عدة من البنائية في العلاقات الدولية تتفاوت حسب درجة الاهتمام التي يبديها الدارسون بطرح قضية، ثم تركيزهم عليها. ومن أشهر الذين برزوا من كتاب البنائية في مجال العلاقات الدولية، ويندت (wendt)وأنوف (Onuf)وكراتوشفيل (Kratochwil) ونجد أن ويندت قد ركّز على أن الحقيقة الاجتماعية هي نتاج للفعل الاجتماعي، بينما اهتم أنوف بأثر اللغة، خصوصاً الأقوال والعبارات. أما كراتوشويل فإنه يقدم نقداً لمنهجية التيار الرئيس ويعتبرها محددة بتركيزها على الوضعية. كما يركّز أيضاً على اللغة وفلسفتها، ويخلص من ذلك إلى اهتمام بالمثل والقواعد ويعتبر ويندت نفسه من أنصار البنائية المعتدلة في مقابل البنائية المتطرفة فالأولى تختط لنفسها طريقاً وسطاً بين المادية البحتة والمثالية المجردة وبين الفردية الاختزالية، والجماعية المتجاوزة. كما أنها تستخدم المنهج العلمي في الدراسة الاجتماعية، نستطيع أن نحدد نوعين من البنائية هما البنائية الناعمة، والبنائية الغليظة، أو البنائية العامة والبنائية النقدية كما يقترح هويف .(Hopf)وتضم البنائية الناعمة كل الذين يهتمون بالثقافة والهوية والقواعد .ويقبلون أن مصالح الفاعلين ليست ثابتة، بل متغيرة وتنشأ من الإطار الاجتماعي. أما البنائية الغليظة، فهي تشمل كل الذين يرون أن المؤسسات والهياكل الاجتماعية ما هي إلا بناء صنعه الإنسان، وأن النظام العالمي والدولة ما هما إلا ممارسات أنشئت بصورة قيمية.[36]

وتشـترك كل من البنائية العامة والبنائية النقدية في سـعيهما إلى كشـف وتوضـيح أن الممارسـات والهويات التي يعتقد البشر أنها طبيعية ومسلم بها، هي في حقيقة أمرها نتاج للوكالة الإنسانية والتكوين الاجتماعي. كما يشـتركان في أن الفهم الجمعي المشـترك (Intersubjective)مهم لفهم العالم الاجتماعي. ويقبلان الربط بين القوة والمعرفة وقوة الممارسـة في قدرتها على إنتاج المعاني. وأخيراً، يشـتركان في رؤيتهما لقدرة كلّ من الفاعلين والهياكل في التأثير المتبادل بتشـكيل الطرف الآخر . ويختلفان في عدد من القضـايا، ففي الجانب المنهجي والإبسـتمولوجي تبدو البنائية العامة أكثر تقليدية، حيث تلتزم منهجية التيار الرئيس نفسه في العلاقات الدولية، بينما ترفض النقدية المنهج الوضعي السائد في التيار الرئيس، وتوجه له نقداً لاذعاً. وهناك اختلاف حول الهوية. إذ ترى البنائية العامة إمكان تحديد مجموعة من الأوضـاع التي يمكن أن تفرز هوية بعينها، أي أنها تفترض وجود حد أدنى من الأسس التي يمكن أن تهدينا في التحليل.

أما البنائية النقدية فإنها ترفض وجود ذلك الحد الأدنى، لأن ذلك سيمنع البنائية من نقد ذاتها. وينعكس هذا الاختلاف في فهم كلّ منهما للهوية. فبينما تسـعى العامة إلى اكتشـاف الهوية، وما يرتبط بها من ممارسات إعادة الإنتاج الاجتماعية ثم تقديم رؤية حول أثر هذه الهويات على الأفعال، نجد أن النقدية لا تهتم بأثر الهوية. وإنما ترمي إلى توضيح كيف يتكون فهم البشر لها، أو بمعنى آخر، تسعى إلى كشف القناع عن الأكذوبة المتعلقة بتكوين الهوية. وللنقدية اهتمام خاص بالقوة التي يرونها تمارس في كل

---

[36]حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص .9.

تبادل اجتماعي، وهناك فاعل مهيمن في كل هذه التفاعلات .لذا فإن الهوية مرتبطة بدرجة أســـاســـية بالقوة، وهي تســـعى إلى كشـــف علاقات القوة هذه. أما العامة فإنها تظل حيادية تجاه علاقات القوة ويتضـح من هذه الاختلافات أن البنائية النقدية تقع ضـمن مداخل ما بعد الحداثة. أما البنائية العامة فإنها اتخذت لنفسها موقعا وسطا بين التيار الرئيس للعلاقات الدولية.[37]

[37]حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق.ص.12.

الفصل الثالث: البناء الجيوسياسي/البيئة الأمنية في المنطقة المغاربية.

ينصرف هذا الفصل من الدراسة لاستكشاف البناء الجيوسياسي وتحليل البيئة الأمنية في المنطقة المغاربية من خلال تسليط أضواء الأطر النظرية للعلاقات الدولية ومقاربات الدراسات الأمنية على التموقع الجيوستراتيجي للمنطقة المغاربية والبحث في الفضاء المغاربي كمفهوم جغرافي/حضاري ثم المقومات الإستراتيجية للمنطقة المغاربية وإمكانياتها الجيوبوليتيكة ومدى أثرها في السياسات الإقليمية والإستراتيجيات الدولية. بعدها نتناول الخصائص البنيوية للدولة المغاربية من خلال الحفر عميقا في إشكالية بناء الدولة في المنطقة المغاربية وتحليل طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية ثم تسليط الضوء على الدوائر الجيوسياسية للأمن المغاربي بأبعاده المتوسطية وعمقه الصحراوي-الإفريقي وعلاقته بالأمن القومي العربي الشرق أوسطي.

المبحث الأول: التموقع الجيوستراتيجي للمنطقة المغاربية.

يشكل هذا المبحث مدخلا ضروريا لتفكيك الفضاء الجغرافي/الحضاري المغاربي من خلال فهم التموقع الإستراتيجي بما يحوزه من إمكانيات جغرافية وفرص إقتصادية وإرث حضاري ثقافي لهذه المنطقة متعددة الأبعاد وديناميكياتها التاريخية والإقتصادية وارتباطاتها الإقليمية والعالمية ومن ثم وضع تصور هيكلي والبحث في دلالات مفهوم المنطقة المغاربية أو المغرب الكبير الذي تتمحور حوله هذه الدراسة الأمنية ورسم معالم هذه المنطقة كخطوة أولى نحو تحليل وتفكيك وضعها الأمني.

المطلب الأول: الفضاء المغاربي كمفهوم جغرافي/حضاري.

جغرافية المنطقة المغاربية:

تمثل المنطقة المغاربية البوابة الغربية للعالم العربي، وتقع في شمال أفريقيا ممتدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط حتى المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها حوالي 5.782.140 كلم2 وتشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي وتدين غالبية سكانها بالإسلام وتتعايش فيها أعراق عدة، أهمها العرب والأمازيغ والزنوج.

وتضم المنطقة المغاربية خمس دول رئيسية، هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، وتشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة الاتحاد المغاربي، ويبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغربي حوالي 6505 كلم، أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله، وتختلف الأشكال التضاريسية ببلدان المغرب العربي بين السهول والجبال والهضاب والصحاري.

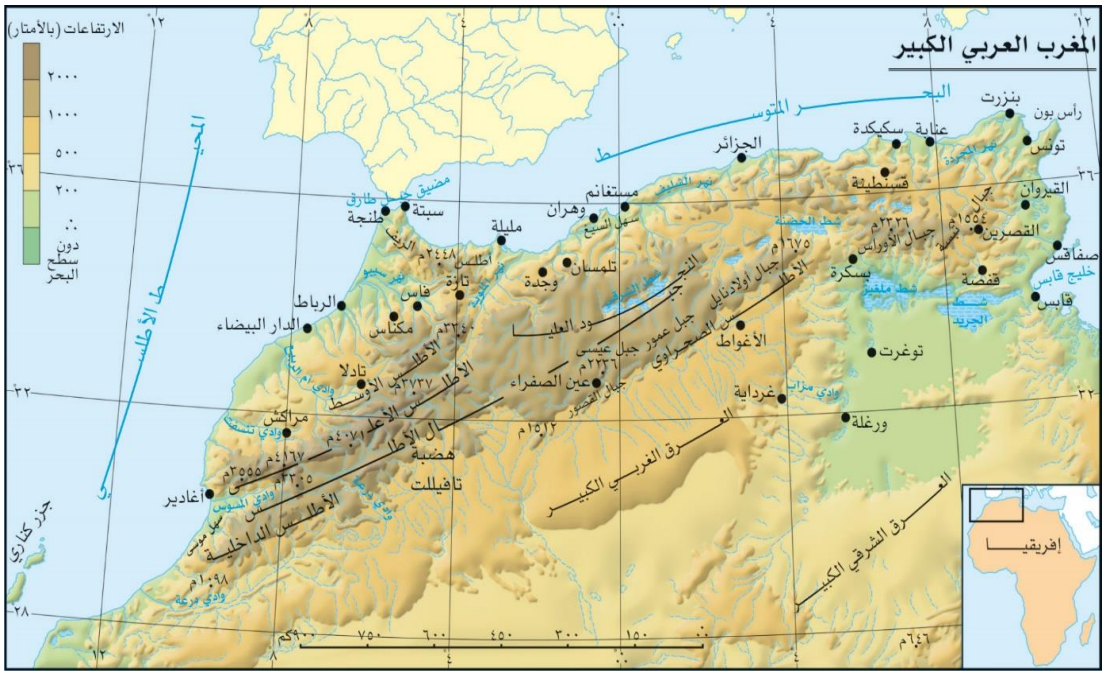

ديمغرافيا:

يصل عدد سكان المغرب العربي إلى نحو 100.499.429 نسمة (حسب تقديرات 2022)، أي ما يمثل نحو ربع سكان المنطقة العربية إجمالا، وتدين الغالبية الساحقة من سكان المغربي العربي بالدين الإسلامي، وتعد المنطقة المغاربية منطقة تداخل أعراق وثقافات، وتسود -بشكل عام- حالة من التمازج والتواصل بين الأعراق المكونة لهذه المنطقة.

اثنوغرافيا:

ومن أهم الأعراق المكونة للنسيج الاجتماعي في هذه المنطقة العرب والأمازيغ والزنوج، وتنتشر المجموعات الأمازيغية في الجزائر والمغرب بدرجة أولى وتونس وليبيا بدرجة ثانية، بينما توجد أقلية عرقية في موريتانيا يتركز وجودها أساسا في المن الكبيرة وفي الشريط الجنوبي المحاذي للسنغال.

جيولوجيا:

على الرغم من أن أرض المغرب العربي الكبير تنقسم إلى عدد من الوحدات السياسية المتميزة (تونس والجزائر والمغرب) فهي تمثل وحدة جغرافية لها شخصيتها التي تميزها من جهات إفريقيا الأخرى، وقد لاحظ الجغرافيون هذه الوحدة منذ زمن بعيد، فأطلقوا عليه، في جملته، اسما واحدا، كان يختلف من حين إلى حين، حتى جاء العرب فسموه باسم "جزيرة المغرب" لوقوعه بين بحرين: أحدهما من الماء والآخر من الرمال، وميز العرب بين أقطاره الثلاثة بأن أضافوا لفظة المغرب صفة تدل على الموقع، فكان "المغرب الأدنى" ويقصد به تونس "والمغرب الأوسط" ويقصد به الجزائر و"المغرب الأقصى" ويقصد به المغرب، فلما برز اسما تونس والجزائر أصبح المغرب مقصورا على المملكة المغربية وحدها.

يطلق على هذه البقعة أيضا اسم "منطقة الأطلس"، لأن جبال الأطلس بفروعها تؤلف هيكله العام، وعُرفت أقسامها الغربية قديما باسم "بلاد السوس"، وهناك اسم آخر لهذه البقعة وهو "بلاد البربر"، وهو

اسم كان شائع الاستعمال في العصور القديمة والعصور الوسطى، لأن هذه المنطقة هي موطن قبائل "البربر". كما يطلق عليها بعض الجغرافيين الأوربيين اسم "إفريقيا الصغرى" تشبيها لها بآسيا الصغرى، مستندين إلى أن بلاد المغرب العربي تؤلف منطقة خاصة، ذات مظاهر جغرافية طبيعية تختلف عن بقية القارة الإفريقية، بل إنها أقرب إلى أوربا منها إلى إفريقيا من ناحية التركيب الطبقي والتاريخ الجيولوجي والمناخي والناحية البشرية، لأنها في مجموعها جزء من المجموعة الألبية التي تشكلت في الدور الزمني الثالث، في حين يعود تاريخ بقية الأرض الإفريقية إلى زمن سابق لهذا الدور الجيولوجي.

المناخ: يسود المناخ المتوسطي في البلاد المغاربية، التي يتجاذبها عاملا البحر والصحراء، ويختلف حسب اختلافهما شدة وضعفا، وللتضاريس دور بارز في توزيع عوامل المناخ من حرارة ورياح وأمطار.

الحرارة: تختلف الحرارة في بلاد المغرب العربي باختلاف التضاريس، وهي متأثرة بالبحر في الجهات الشمالية والغربية، وبالصحراء في الجهات الجنوبية، فمعدل الحرارة في إقليم التل والسواحل شتاء 12مم، وصيفا 24مم، أما في هضبة الشطوط فتصل الحرارة إلى الصفر شتاء، وتنزل إلى تحت الصفر في المرتفعات، وهي لطيفة معتدلة صيفا. وأما في الجهات الجنوبية فيسود المناخ الصحراوي، وتصبح الحرارة متغيرة بين الليل والنهار والصيف والشتاء، وفروق الحرارة عظيمة جدا.

الرياح: تتعرض بلاد المغرب العربي لرياح بحرية رطبة، ولرياح صحراوية جافة قاسية، وتسود الرياح البحرية الآتية من المحيط الأطلسي، وخاصة الرياح التجارية العكسية، وهي العامل الأول في تلطيف الجو وتزويد البلاد بالأمطار، ولولاها لصعبت الحياة في أكثر مناطق المغرب.

أما الرياح الصحراوية فهي الآتية من الصحراء الإفريقية الكبرى، والمتجهة شمالا، وتعرف باسم "السيروكو" أو زفير الصحراء، وهي حارة لأنها تهب في موسم الصيف، حاملة معها الغبار، وتكون شديدة الهبوب، وتتمكن من اجتياز جبال الأطلس، والتأثير في جميع البلاد حتى المناطق البحرية، لأن هذه الرياح تتابع سيرها فوق سطح البحر المتوسط ويصل تأثيرها إلى جنوبي أوربا، في اليونان وصقلية وإيطاليا.

الأمطار: تتعرض بلاد المغرب العربي للرياح التجارية العكسية، كما تجتاحها الانخفاضات الجوية أو الأعاصير شتاء، حاملة معها بخار الماء الذي ينعقد مطراً. وتختلف كميته باختلاف موقع الجبال ومواجهتها للرياح المطيرة. ويمكن القول بصفة عامة: إنها تقل من الشمال إلى الجنوب، ومن الغرب إلى الشرق، ولايشذ عن هذا إلا منطقة تونس.

ومتوسط المطر السنوي على السفوح الشمالية للأطلس البحرية أو إقليم التل يراوح بين 750و1000مم، في حين أنه ينخفض في المناطق الواقعة خلفها، حيث يراوح بين 250و500مم، وبذلك تصبح الحياة النباتية في هذه المنطقة الداخلية قاصرة على الحشائش والنباتات العشبية، في حين أن كمية المطر في إقليم التل كافية لقيام حياة زراعية غنية، وتقل كمية المطر في الأطلس الصحراوي ومايليها من المناطق الجنوبية التي تنتهي بالصحراء، وتقتصر الحياة النباتية هنا على الأعشاب الشوكية البسيطة والنباتات ذات القدرة على خزن المياه سواء بجذورها أم بسوقها أم بأوراقها. ولا تقوم الزراعة إلا في الوديان، حيث توجد الينابيع وتكثر الآبار، كما هي الحال في واحات توات Tuat وبسكرة .Biskra

ولاتتميز الفصول كثيرا في المغرب العربي الكبير، فالربيع والخريف قصيران جدا، ويمكن عد السنة مؤلفة من صيف وشتاء. وبما أن الأعاصير فد تجتاحها شتاء، فتكون أمطارها عاصفية، تهطل فجأة وتدوم مدة قصيرة، وتكون غزيرة، وتبقى السماء أكثر أيام السنة صافية زرقاء، لاتتلبد بالغيوم إلا فترات قصيرة في أثناء مرور الانخفاضات الجوية. وكثيرا ما يضطرب نظام الأمطار، فتقل في بعض السنين بدرجة ينتشر فيها الجفاف، وتنضب الآبار، فيعم الجدب، وينتشر القحط، وتكثر في بعضها الآخر، فتمتلئ الواحات والبحيرات، وترتفع المياه الباطنية، ويعم الخير بكثرة الزراعة والأعشاب، فيزداد عدد الماشية، وتتوافر اللحوم والألبان.

وكثيرا ما تهطل الثلوج على المناطق المرتفعة من جبال الأطلس، وتكسو القمم العالية طوال أيام الشتاء، وفيها كثير من المدن والقرى الجبلية التي تنقطع بينها المواصلات لتراكم الثلوج على الطرق الجبلية المرتفعة.

البعد الحضاري للمنطقة المغاربية

الخصوصية الحضارية للدول المغاربية:

إن دراسة الخصوصية الحضارية للمغرب العربي لا يمكن فهمها خارج السياق الحضاري الإسلامي والعربي ككل الذي يمثل مصدر البناء الحضاري لها سواء من ناحية الدينية أو اللغوية، غير أن للمنطقة المغاربية لها خصوصيتها التي تميزها عن باقي الدول العربية، فهي خصوصية منحتها إياها الجغرافيا، من خلال جملة المعطيات كما ساهم التاريخ في بلورتها.

وعلى هذا الأساس سنركز في دراستنا هذه انطلاقا من المعادلة التي بنى عليها مالك بن نبي" الحضارة = إنسان + تراب + زمن. وهي- حسبه- تشكل العدة الدائمة إذ لما يتحرك رجل الفطرة ويأخذ طريقه لكي يصبح رجل حضارة، فإنه لا زاد له سوى التراب والوقت وإرادته لتلك الحركة.

المقومات الاجتماعية والثقافية للدول المغاربية:

إن البحث في هوية مجتمع ما يستوجب علينا النظر إليها على أنها في حالة دائمة من التطور والتكون والتحول، وأنها كينونة مستمرة شكلا ومضمونا، أي أنها نسبية وليست أزلية بل قابلة للتعديل والتكيف والتفاعل مع الهويات الأخرى، إذ فقد انتشر الدين الإسلامي وانتصر في بلاد المغرب ككل، في القرن الثامن واكتسب الفتح الإسلامي دواما وتواصلا ميزه عن الغزو البيزنطي أو الغزو الروماني الذي سبقاه وبدأت تقوم شيئا فشيئا حضارة جديدة لغتها العربية ومنطقها الدين الإسلامي في إفريقيا وخاصة في عاصمتها القيروان التي عرفت ازدهارا ماديا وثقافيا بعيد المدى.

وعليه فقد تحددت معالم الهوية المغاربية في ظل الحضارة الإسلامية وفي السياق أو الفضاء المغاربي ككل، من خلال الدين الإسلامي واللغة العربية وأصل السكان.

الدين الإسلامي:

فرغم أن انتشاره ببلاد المغرب قد استغرق وقتا طويلا يزيد عن ثلاثين سنة (على عكس بلاد الشام ومصر ثلاث سنوات والعراق أربع سنوات، وبلاد الفرس سبع سنوات) حيث ارتد المغاربة أكثرمن اثنان وسبعون مرة، وهذا يؤكد قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما خاطب جنده (إياكم وإفريقيا

فإنها فرقت المسلمين). لكن بعدما تأكد المغاربة أن الدين الإسلامي ليس إيديولوجية لسلطة خارجية اعتنقوه ودافعوا عنه رغم اطلاعهم الجزئي عليه. وتبنوا المذهب المالكي المخلص في جوهره للقرآن والسنة والنافر من كل تأويل، ولعل هذاالمذهب كان أقرب إلى نفوس المغاربة الذين يخشون الخوض في متاهات الجدال والابتعاد عن أراء الخوارج والمعتزلة، وبذلك انتشر المذهب المالكي في المغرب العربي حتى أصبح مالك بن آنس يحكم غيابيا إفريقية بموطئه ومخلصيه.

اللغة العربية:

لقد كانت اللغة البربرية هي السائدة في المغرب العربي ككل قبل الفتح الإسلامي وهي لغة شفوية لا توجد حروف لكتابتها بالرغم من بعض المحاولات لكتابتها، أما بعد الفتح الإسلامي فقد اختلط السكان الأصليون بالعناصر الوافدة من اليمن والحجاز ... وهو ما نتج عنها الانتشار الواسع للغة العربية على حساب اللغة البربرية التي تقلصت في بعض المناطق، دون أن تدخل في صراع أو مناقشة مع اللهجات الأمازيغية التي وجدت منذ القدم، وإنما تبوأت مركز الصدارة منذ البداية بصفتها لغة القرآن والعبادات، أي أنها لغة مقدسة، كما أنها لم ترتبط في ذهن المغاربة بفكرة امبريالية أو استعمارية كاللغة اللاتينية والقرطاجية، ولم تنتشر بقرار من السلطة أو المخزن، وإنما فرضت نفسها كلغة دينية وكلغة للتنظيم والإدارة.

وقد كان ولازال القطر التونسي أشد تعربا من الأقطار المغاربية الأخرى، فإن كانت اللهجات البربرية يستعملها أهل المغرب والجزائر فإنها في تونس أقل انتشارا. وهذا يقودنا للحديث عن مقوم آخر للهوية.

أصل السكان:

مثلما سلف وأن ذكرنا فقد تعاقبت عدة حضارات على بلاد المغرب العربي، إلا أن السكان الأصليون هم البربر، وهو اسم أطلقه الإغريق على من يتكلمون بلغة غير لغة الإغريق، أما البربر أنفسهم فيطلقون على أنفسهم اسم "الأمازيغ" وهي تعني في لغتهم "الأحرار".

أما عن نسب تواجدهم وانتشارهم في الأقطار المغاربية نجد حسب دراسة إحصائية حول ذات الموضوع أجراها الباحث "سعد الدين إبراهيم" في تسعينات القرن العشرين توصل أن عددهم يفوق 15مليون نسمة، أي ما يوازي خمس سكان الإقليم، فهم يشكلون 30% من سكان المغرب الأقصى، ومابين 20-25%من سكان الجزائر، إضافة إلى توزعهم في عدة قرى بالجنوب التونسي، وفي الركن الجنوبي الليبي. وفي هذا الصدد نشير إلى سعي السلطات الاستعمارية إلى خلق نوع من التضاد والصراع داخل الأقطار المغاربية ، من خلال جهود المدرسة الاستعمارية التي توصلت إلى وضع نظرية "الأنصاف الشهيرة" القائمة على أن النظام الاجتماعي ليس محفوظا بواسطة الحكم المركزي وإنما قائم أساسا بمأسسة التضاد بين الوحدات الاجتماعية ، "اللف" Leffs في المغرب الأقصى و "الصف" Seffus في تونس والجزائر وصورتها في حالة صراع دائم حيث ينفي بعضها البعض بلعبة الأحلاف ، وذلك تماشيا مع مبدأ فرق تسد الذي عملت السلطات الاستعمارية على بثه في أوساط الشعوب المغاربية، كما عملت الجامعات الفرنسية على الترويج لفكرة مفادها أن القبيلة المغربية ، كوحدة منافية للدولة تماما[38].

[38] محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**،ط3،لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1999، ص13.

فقد عكف مفكري الغرب (سوسيولوجيون، أنتربولوجيون، مؤرخون، وجغرافيون...) منذ الستينات على دراسة المجتمعات المغاربية لإثبات أطروحات التحليل الانقسامي لمجتمعات المغرب العربي خاصة في المناطق الناطقة بالبربرية في المغرب الأقصى والجزائر، أما في تونس فإنها لا تتوفر على قبائل ناطقة بالبربرية لأنها خضعت منذ عهد بعيد لسلطة مركزية كان لها دور أقوى مما عرفته باقي المناطق المغاربية الأخرى. إذ فقد ساعد الاستعمار الفرنسي على القضاء النهائي على الحرية النسبية التي كانت تتمتع بها آخر الفصائل القبيلة ، وقد عبر "برطلون" عام 1984 عن استيائه من هذه الظاهرة في مقال صدر له بالمجلة التونسية: " لقد وجدنا بين قابس وليبيا ما يشبه دويلة بربرية ، تعيش في شبه استقلال ، وكان من الأولى بنا أن نحافظ لها على خصوصيتها واستقلالها عوض أن نخضعها لنفوذ الباي ، إنها تعرب الآن بسبب ما فعلناه، لقد وحدنا منطقة نفوذ حكم الولاية، وحيث أننا تغافلنا عن مبدأ فرق تسد، فإنا هذا التوحيد لن يتم إلا على حساب مصالحنا."

وعليه وانطلاقا مما سبق ذكره نخلص إلى أن هذا التمازج ما بين الأصل البربري والدين الإسلامي واللغة العربية نتج عنه هوية مغاربية مميزة ومتماسكة.

وقد دافع عن ذلك "طاهر لبيب" الذي يرى أن الخطاب السائد حول المغرب العربي مسكون بالخصوصية، وهذه الخصوصية تحولت من بديهية علمية إلى معتقد إيديولوجي يتجول المغربي بين شرفاته ليرى منها أبعاد مغربه تتعدد، تمتد وتتقلص، وليواجه بها الآخر شرقا وغربا، وهي تعني تميزا عربيا عن الغرب ومغربيا عن العرب.

وهو ما أكده "محمد عبد الباقي الهرماسي" الذي يرى أن المجتمعات المغاربية مندمجة بطريقة غير موجودة في المشرق فهي متجانسة على المستوى الديني والمذهبي (إسلامية-مالكية) وأكثر من ذلك فالمغرب ينتمي بطريقة حضارية لا تقبل التقسيم، لأنه من الناحية الجيوستراتجية هو عبارة عن منطقة حدودية، وتاريخيا أن الثقافة في المناطق الحدودية تكون عضوية، فهي لا تستسهل اعتبارات التميز لأنها تقف باسم المبادئ الأساسية الموجودة في العالم العربي الإسلامي.

وإن هذه الخصوصية مابين شعوب المنطقة سوف تتطور في الفترات اللاحقة خصوصا إبان الفترة الاستعمارية، حيث ينتقل هذا التلاحم من مجرد شعور وجداني وتقارب جغرافي أملته الطبيعة إلى مرحلة التأسيس وتأكيد الذات المغاربية التي صنعها التاريخ عبر فترات متلاحقة.

المطلب الثاني: المقومات الإستراتيجية للمنطقة المغاربية

إن التموقع الجيوسياسي للمنطقة المغاربية يعطيها مكانة غاية في الأهمية ما جعل منها ساحة تنافس بين القوى الكبرى في العالم. تسعى الأقطاب الدولية الكبرى وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ثم تأتي الصين وروسيا إلى الاحصول على امتيازات كون المنطقة تزخر بثروات طبيعية طاقوية ومعدنية

نادرة مع شساعتها. هذه العوامل جعلت من الفضاء المغاربي جزءا لا يتجزأ من مصالح الدول الصناعية الكبرى ومنطقة جاذبة للاستثمارات وللدول التي تتوق لبسط النفوذ وممارسة التأثير.

إذا بحثنا المعطيات الجيوإقتصادية فإن المنطقة المغاربية بعدد سكانها مئة مليون تمثل سوقا مغرية لرؤوس الأموال الغربية والصينية والإستثمارات الأجنبية.

كما تلعب الظروف الطبيعية والبنية الجيولوجية دورا أساسيا في توزيع الأهمية الاقتصادية بين دول المنطقة، حيث تزداد أهمية الفلاحة والسياحة والفوسفات في المغرب وتونس، في حين تتركز في الجزائر وليبيا الثروات النفطية والغازية حيث تزودان أوروبا ب36 بالمئة من صادراتها الطاقويةو تغطي الجزائر لوحدها حوالي 20 بالمئة من احتياجات أوروبا الغازية. بينما يعتبر الحديد أهم الموارد بموريتانيا. يتيح هذا التباين في الموارد الاقتصادية فرصة لتكامل اقتصادي بين البلدان المغاربية الخمسة، فاحتياطي الغاز في المنطقة المغاربية يقع في الصدارة عالميا واحتياطات البترول تبلغ 60 مليار برميل في كل من ليبيا تونس والجزائر بينما يستحوذ المغرب على 70 بالمئة من احياطي الفوسفاط العالمي.

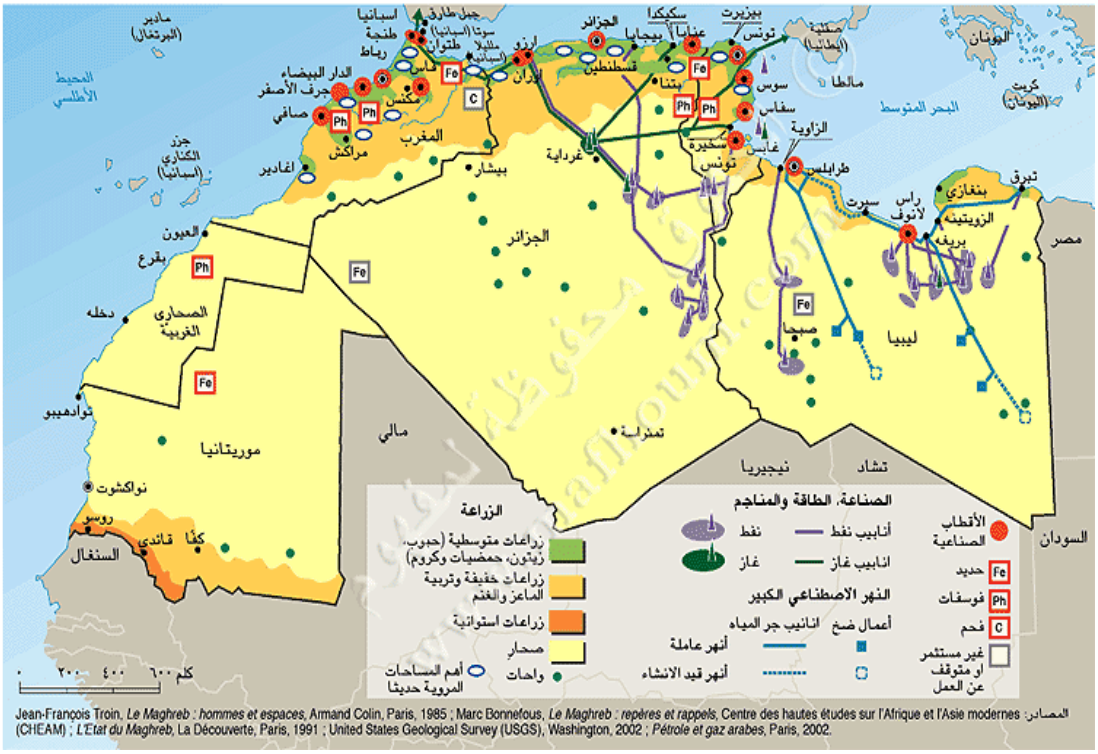

المصادر: Jean-François Troin, *Le Maghreb : hommes et espaces*, Armand Colin, Paris, 1985 ; Marc Bonnefous, *Le Maghreb : repères et rappels*, Centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes (CHEAM) ; *L'Etat du Maghreb*, La Découverte, Paris, 1991 ; United States Geological Survey (USGS), Washington, 2002 ; *Pétrole et gaz arabes*, Paris, 2002.

أما من ناحية استراتيجية صرفة فان اطلالة المنطقة المغاربية على المتوسط و المحيط الأطلسي وقربها من أوروبا و اشرافها على مضيق جبل طارق تمثل أهمية بالغة في المجال العسكري و الأمني وهو ما تؤكده الأحداث على مر التاريخ. فالمغرب الكبير فاعل استراتيجي في منطقة المتوسط وإفريقيا والعالم العربي والإسلامي. في سياق ابراز الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية نجد الجنرال بويس Buis يقول عن المغرب الكبير في دراسته المتوسطية إنه فضاء ذو أهمية حيوية قصوى، ثم يستطرد فيوضح أن المغرب يحرس مضيق جبل طارق بينما تشرف الجزائر بسواحلها على الممرات البحرية نحو مضيق

صقلية ما يؤهلها للهيمنة على عمق المتوسط والتحكم في الطرق بين شرقه/غربه وشماله/جنوبه. كما تشرف تونس على جزء كبير من السواحل الشمالية للمتوسط الممتدة من إيطاليا الى اليونان.

والدول المغاربي باعتبارها جزءا من حوض المتوسط فهي تكتسب أهمية بالغة، إذ نجد البحر المتوسط يتصل بالبحار والمحيطات الأخرى عن طريق مضيق جبل طاريق وقناة السويس وهي مضائق ذات أهمية استراتيجية، اذ تسمى في عرف خبراء الإستراتيجية البحرية "نقاط الخناق"، مما يسهل عمليات المراقبة والرصد أو الهجوم والتنصت.

كان حوض المتوسط الذي يشمل في جانب منه السواحل المغاربية من بين المناطق المستهدفة من قبل الفكر الإستراتيجي الذي بني عليه التخطيط الإستعماري. فالسيطرة على السواحل المغاربية تمكن من الاستفادة منها كقواعد للتوسع الإستعماري لتوافرها على الثورات ما جعلها مركزا للتسابق الإستعماري. ونجد أن أوروبا وفرنسا بالذات تنظر الى المنطقة المغاربية على أنه امتداد جيوستراتيجي لأمنها القومي والإقليمي وتقف بكل قوة أمام محاولات الولايات المتحدة بسط نفوذها على المنطقة.

غير أن الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة المغاربية، وروابطها القوية بمنطقة الشرق الأوسط والعالم العربي كجزء من العالم الإسلامي، كانت دافعا للولايات المتحدة لمنافسة فرنسا في المنطقة، خصوصا بعد تراجع السوفيات وبروز الطموح العولمي الأمريكي خلال التسعينات، وللحفاظ على المنطقة المغاربية كمنطقة نفوذ لجأت فرنسا إلى الدفاع عن مصالح مستعمراتها السباقة في الضفة الجنوبية للمتوسط لدى الاتحاد الأوروبي عبر مسار الشراكة الأورومتوسطية لموازنة الثقل الألماني الذي سعى لإلحاق دول شرق أوروبا بالمجموعة الاقتصادية.

إن الموقع الإستراتيجي للمنطقة المغاربية الذي من مميزاته القرب من أوروبا، بحيث لا يفصل بين الضفتين سوى مضيق جبل طارق، ومضيق صقلية ما جعله أقرب للنفوذ الأوروبي منه إلى الأمريكي. ففي الأدبيات الجيوبوليتيكية والإستراتيجية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية مرورا بنهاية الحرب الباردة والى اليوم، تندرج منطقة الشرق الأوسط ضمن المصالح القومية الأمريكية، ويدرج المغرب الكبير ضمن الحدود الأمنية لأوروبا.

وهو ما عملت على تأكيده التقارير، الدراسات والمبادرات الأوروبية التي تزامنت مع خطوات اندماجها الإقليمي، التفكير في إطار جديد من العلاقات مع الضفة الجنوبية للمتوسط، جاء هذا الإدراك بعد "ماستريخت" من أجل إيجاد فضاء للتأكيد على حضور أوروبا الفاعل في المجال الدولي لتقرير مصير السياسات الإقليمية، وإيجاد الحلول للهاجس الأمني المرهون باستقرار المنطقة.

المبحث الثاني: الخصائص البنيوية للدولة المغاربية.

يتناول هذا المبحث الخصائص البنيوية للدولة المغاربية وذلك من خلال التطرق لإشكالية بناء الدولة في المنطقة من منظور تاريخي/حضاري ومحاولة توظيف مفاهيم العلوم السياسية في فهم كيفية تشكل

الأنظمة السياسية ومفهوم السلطة في المنطقة وعلاقتها بالمجتمع والشعوب المشكلة لهذه الجغرافيا والإمتداد الحضاري. ثم بحث الخارطة السياسية للقوى الموجودة في كل دولة والسياقات التي نشأت وتطورت فيها وأثرها على الفكر السياسي والعملية السياسية وأنماط المشاركة السياسية في كل بلد وذلك لفهم أنماط التفاعلات السياسية بين الأنظمة السياسية من جهة القوى السياسية من جهة أخرى.

يشكل موضوع بناء الدولة تحديا حقيقيا للباحثين والمفكرين ليس فقط في مجال العلوم السياسية ولكن في العديد من التخصصات الأخرى للعلوم الاجتماعية. هذه الظاهرة معقدة وتتقاطع مع العديد من التخصصات. يمكن مناقشتها على عدة مستويات. قد يشير هذا إلى عدم وجود أطر نظرية متفق عليها تناولت صراحة موضوع بناء الدولة. بتعبير أدق، لا توجد نظرية محددة تضع قواعد محددة تشرح عملية بناء الدولة. إنها مجرد نظريات متعددة ومتداخلة.

بالإضافة إلى ذلك، إذا حاولنا ربط المفهوم بموضوع الدراسة، وهو المنطقة المغاربية، نجد أنه لا يوجد إطار نظري صحيح يفسر عملية بناء الدولة المغاربية. لذلك سنحاول في هذا المبحث أن نتناول أهم المقاربات النظرية التي تناولت موضوع بناء الدولة، محاولين استخراج أهم الأفكار التي يمكن أن تساعدنا على فهم طبيعة عملية بناء الدولة في المنطقة المغاربية، محاولين استخراج أهم الأفكار التي يمكن أن تساعدنا على فهم طبيعة عملية بناء الدولة في المغرب العربي.

المطلب الأول: إشكالية بناء الدولة المغاربية

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل عملية بناء الدولة في المنطقة المغاربية عبر جوانبها المتعددة من خلال إلقاء الضوء على مفهوم بناء الدولة وإشكالياته والتنظير السياسي لبناء الدولة وأهم النظريات التي حاولت البحث في الموضوع مع مراعات الخصوصية التاريخية والحضارية للفضاء المغاربي.

ثم استكشاف مسارات عملية بناء الدولة في المنطقة المغاربية كونها فكرة متأصلة يعززها التاريخ المغاربي منذ الفينيقيين والرومان إلى الدول الإسلامية وصولا إلى المقاومات الشعبية ودول مابعد الإستقلال، فقد تعطش المغاربيون منذ القدم إلى بناء دول قوية عند مقاومتهم للرومان وخلال الثورات ضد الاحتلال الفرنسي.

1- التنظير السياسي لبناء الدولة:

ازداد الاهتمام بظاهرة الدولة مع ظهور العلوم السياسية، إذا كانت الدولة الموضوع الأساسي لعلم السياسة حتى إن علماء السياسة يسمونها :مؤسسة المؤسسات.
لا شك في أن الأزمة البنائية التي تعانيها الدولة، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، إنما تترك تأثيارتها السلبية في أداء الدولة وفاعلية أجهزتها من ناحية، وفي طبيعة علاقتها بمجتمعها من ناحية ثانية، وفي نمط علاقتها بالعالم الخارجي من ناحية ثالثة .وتتجلى أهم أبعاد مظاهر الأزمة البنائية للدولة في عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة، تضخم أجهزة الدولة، تأزم علاقة الدولة بالمجتمع، اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي وغيرها من الجوانب المعيقة لبناء الدولة.

2- مفهوم عملية بناء الدولة:

ارتبط مفهوم بناء الدولة بشكل أساسي *بفترة ما بعد الحرب العالمية* الثانية لعام 1945، والتي كانت بمثابة نهاية الاستعمار التقليدي وبداية استقلال معظم دول العالم. وهذه الأخيرة (أي الدول المستقلة حديثا، بما

فيها الدول العربية) كانت في أمس الحاجة إلى بناء دولة قادرة على مواجهة تحديات زمانها وحاضرها، تتمثل في التنمية الاقتصادية، وتحقيق التعليم والصحة، وبناء الهوية الوطنية، وبناء مؤسسات فعالة، وتنظيم قواعد العمل السياسي. كل هذا تم في ضوء العلاقة الجدلية بين الخصائص الثقافية لهذه المجتمعات والنماذج الغربية سياسيا واقتصاديا، المرحلة التي ارتبط فيها مفهوم بناء الدولة بشكل أساسي، هي كما يلي: إنها بداية فترة ما بعد الحرب منذ عام 1989، عندما بدأ التأكيد على أهمية إعادة بناء دولة فاشلة، ولكن هذه المرة تم تدويل العملية، كما سنرى لاحقا، بحجة الأمن العالمي والأوامر الإنسانية.

3- مسألة بناء الدولة المغاربية:

نشأت الدولة القومية الحديثة أول ما نشأت في أوروبا القرن 17 مع معاهدة وستفاليا التي أرست أسس الدولة القومية في أوروبا. أما في المنطقة المغاربية فالواقع يختلف تبعا لاختلاف السياق التاريخي والحضاري، ولم تنشأ الدولة الحديثة إلا غداة الإستقلال.

بمنظور تاريخي فإن هناك عوامل عدة ساهمت في تشكل الدولة المغاربية أهمهما: الخصوصية الحضارية للشعوب والمجتمعات المغاربية بما تتضمنه من هياكل مخزنية وتركيبة قبلية لعبت دورا هاما في عملية تكوين الدولة المغاربية. كما أن الإرث الكولونيالي الذي خلفه الإستعمار الأوروبي ساهم بشكل كبير في هندسة وبناء معالم الدولة في المنطقة المغاربية.

إن إشكالية بناء الدولة في المنطقة المغاربية تعود في جذورها إلى عوامل تاريخية وحضارية لعبت دورا حاسما في تكوين الدولة المغاربية.

مراحل تشكل للدولة المغاربية:

بغية الإحاطة بموضوع تكون الدولة المغاربية وفهم طبيعتها يتحتم على الباحث الرجوع إلى التاريخ المغاربي والحفر في التقاليد السياسية القديمة، بمعنى استقراء التاريخ المغاربي من وجهة النظر السياسية لإدراك كيفية تطور الهياكل والأنظمة السياسية في المنطقة المغاربية.

- **إرث الدولة المخزنية والعصبية القبلية:**

بمنظور تاريخي، وأثناء العصور الوسطى يمكن تقسيم المجال السياسي المغاربي إلى ثلاثة أبعاد متداخلة:

- المجال الحيوي (المغرب المفيد): وهي المنطقة الساحلية السهلية الخصبة أين نشأت المدن على الموانئ وخطوط التجارة. خضعت هذه المنطقة لنفوذ مركزي للامبراطوريات الوافدة كما قامت فيه العديد من الدول بدعم من القبائل المستقرة التي ساندت السلطة المركزية.

- الداخل التلي (مغرب الوسط): يتسم هذا المجال بكونه مجالا داخليا أكثر وعورة وأقل خصوبة من الأول، لكنه حيوي لأي سلطة تريد ترسيخ دعائم حكمها، يضم قبائل موالية ومعارضة.

- العمق الصحراوي: هذا المجال الشاسع مثل ملاذا للقبائل المتمردة على السلطة المركزية، وهذا المجال لا يمثل تهديدا للسلطة فحسب، بل يصل في كثير من الأحيان إلى حد الاستيلاء على الدولة وبناء إمارات حديدة على أنقاضها.

هذا التصور الإنقسامي للمجال السياسي المغاربي دفع الكثير من الباحثين إلى وسم الدولة المغاربية بسمة التفكك والإنقسام على نفسها، وذلك نظرا لتداخل البنية القبلية المحلية مع التباينات الجيو-تاريخية ما جعل عملية بناء دولة سيادية راسخة عملية غاية في الصعوبة والتعقيد، إذ لم تنجح في تحقيقها سوى بضع دول على مر تاريخ المنطقة.

إلا أن هناك نقدا موجها لهذا الرأي كونه يحمل في طياته نظرة أورو-مركزية مبالغة في التهوين من مكانة المنطقة المغاربية بهدف تفكيكها ليسهل الحاقها بالمجال الحضاري والسياسي الأوروبي عبر النيل من سيادة الدولة المغاربية وضمان استمرار هيمنة المشاريع الإستعمارية وتوطيدالنفوذ الغربي على المنطقة.

تسمى هذه المرحلة في الأدبيات السياسية والتاريخية بالدولة الباتريمونيالية* ويعبر عنها في الأدبيات العربية بمصطلح إرث الدولة المخزنية، وهي فترة انتقالية بين دولة العصبية القبلية والدولة القومية الحديثة، وهي دولة تقليدية (مخزنية/سلطانية) سلالية تملك جيشا نظاميا مركزيا و نظاما إداريا وجبائيا متمايزا عن المجتمع المحلي أبه ما تكون الملكية العسكرية[39].

- **ظهور إطار الدولة الوطنية للوجود السياسي في المنطقة المغاربية ومخاض المرحلة الكولونيالية:**

عرفت البلاد المغاربية ابتداء من القرن التاسع عشر، حركة إعادة بناء واسعة شملت المجتمع والدولة. وساهمت سلسلة طويلة من العوامل مثل التفكيك العشوائي للمجتمع الجزائري عن طريق الاستعمار في المرحلة الأولى من انتصابه، إضافة إلى العوامل الأخرى مثل الإصلاحات المعتمدة لمواجهة الغزو الأوروبي التي شهدتها نهاية القرن التاسع عشر في تونس والمغرب. كل ذلك ساعد على تدعيم السمات التي نراها اليوم تميز المنطقة المغاربية المعاصرة في المجال السياسيوهي: وجود مراكز سياسية قوية نسبيا، يتحور حولها حس حاد بالهوية الجماعية.

يعترف الجميع بأن المرحلة الكولونيالية قد طبعت الحركات الوطنية، ما سيؤثر إلى حد بعيد على طبيعة الدول التي ستتمخض عنها هذه الحركات. على أرضية الكيانات الموجودة أسس الإستعمار حلبة مرجعية Political arena أصبحت هي حجر الزاوية في رسم حدود التحديد الجماعي لهياكل ومؤسسات الدولة.

وهكذا، فلقد أفرز النظام الإستعماري، دون وعي، ظاهرة بروز أحزاب سياسية، ونقابات ومنظمات مهنية استمدت مواصفات بعدها الوطني من الأرضية التي حددتها المنظومة الإستعمارية.

و لقد كان من الطبيعي أن تؤدي المجابهة مع الاستعمار والتفاعل معه، إلى أن يكون الهدف القريب والمباشر للاستقلال هو استرجاع الدولة و إعادة بنائها على قاعدة قطرية.

ولا يعني ذلك أن النخب التي قادت الكفاح في عهد الإستعمار لم تلجأ إلى تحريك الشعور الديني وتأجيجه، أو أنها تجنبت تعبئة التضامن العربي والإسلامي، بل بالعكس لقد استعملا كقوة ضاربة في مواجهة "الآخر الإستعماري". ولكن ما يجب ادراكه هو أن جميع الطاقات، الرمزية منها أو المؤسساتية، وقع استغلالها واستعمالها لفائدة تونس، الجزائر والمغرب وكأنما هي كيانت تمثل أمما في حد ذاتها.

ولا غرابة إذا، في هذا السياق، أن تحتل الدولة في المغرب مكانة تختلف عن مكانتها في المشرق. فلئن كانت في المشرق تعتبر كيانا مصطنعا "يقف عرضة أمام الأهداف القومية" فإنها في المغرب تعتبر مكسبا إيجابيا كافحت الأجيال من أجل تحقيقه[40] .

- **الخصائص المؤسسية والإيديولوجية للبناء السياسي للدولة المغاربية:**

---

[39] محمد حمشي، مراد دياني وآخرون، الدولة العربية المعاصرة: بحوث نظرية ودراسات حالة، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023، ص164.

[40] *وليام زارتمان*، "الدول المنهارة: تفكك واستعادة السلطة الشرعية" ، دار الفكر العربي للترجمة والنشر، بيروت، 1995، ص64.

بعد أن رأينا ما تمخضت عنه هذه التطورات التاريخية في المنطقة المغاربية، يبقى لنا الآن أن نبرز الإطار الإيديولوجي والشكل المؤسساتي الذي ظهرت فيه الدولة في كل من الأقطار الثلاثة.

1- تونس:

لقد شهدت تونس الحديثة عملية تشكيل لنظام دولوي لا يكون فقط عصريا على الشاكلة الأوروبية، بل قادرا على تحقيق هذا الإنصهار الذي طالما تأخر بين الدولة والتقاليد السياسية الحديثة.

وقد لاحظ "عبد الله العروي" بأن التقدم في هذا الإتجاه قد حصل دائما في تونس، وان كانت التجربة الجزائرية أكثر وعدا للمساهمة في هذا الجانب، بسبب التغيرات الكثيرة الحاصلة فيها كنتيجة للحرب الثورية الطويلة. كما أنه يشير، من ناحية أخرى الى أن "أخطار التعفن الكبرى تهدد المغرب الأقصى وذلك نظرا لتراثه الممتد في الزمن[41].

إن تاريخ الحركة الوطنية في تونس معلوم بما فيه كفاية، ولذلك فنحن لا نرى حاجة لتناوله تفصيليا، ويكفي أن نذكر بالخطوط الكبرى التي مكنت زعماء حزب الدستور الجديد من انتزاع الزعامة السياسية من أيدي ممثلي العائلات الحضرية الكبرى وأفسحت المجال أمام هذه النخب الصغيرة والشديدة الانسجام والمنحدرة من الأصول البرجوازية الصغيرة، لكي تؤطر الجماهير وتوجه حركتها، وتعقد تحالفات قوية مع العمال، مما أفسح المجال لظهور حزب يكاد يحتكر العمل السياسي، يكتسح الدولة ثم يعيد بناءها.

لقد كانت المحاور الكبرى على أرضية هذا البناء هي "العقلنة" و"العلمانية" وكذلك مثلما هو الشأن في القطرين الآخرين. لقد كان هذا هو المسار المنتهج منذ خير الدين إلى بورقيبة، مرورا بالحداد. ولاشك في أن هذا المشروع قد اصطدم بردود فعل عديدة، سواء على المستوى المحلي من طرف المجموعات الجهوية، أو حتى على المستوى القومي من طرف الولاءات "الإسلامية" و"العروبية"، ولكن في كل مرة كان ينتصر الحس الممركز حول الدولة التونسية.

2- الجزائر:

بالنسبة للجزائر، فالقطيعة تكاد تكون كاملة بين الدولة العتيقة التقليدية والدولة الجديدة المعاصرة، مادام الاستعمار قد حطم النخب القائمة وأزاح الزعامات القليدية الوسيطة، وأنهى جميع الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الجزائرية: وكنتيجة لذلك، كان لا بد أن تأتي المبادرة لفع الإستعمار من الأطراف لا المركز، وأن تكون الشعارات المرفوعة وقتها تقليدية المحتوى، مادامت تنبع من الأوساط الشعبية بهويتها الإسلامية العربية. ومن الطبيعي في هذا الإطار أن نجد أن الاتجاهات الإيديولوجية التي سوف تجد رواجا في هذه الظرفية التاريخية، هي التي تدافع عن الهوية الإسلامية العربية من ناحية، و عن الحس الشعبوي من ناحية أخرى.

يجمع الباحثون على أن الحركة الوطنية قد نمت منذ ظهورها في الأوساط المجهرية مع تكوين "نجم شمال افريقيا" وفي الأوساط الإصلاحية للعلماء ك"جمعية العلماء المسلمين". كما يذهب الكثيرون إلى أن النخب ذات الأصول الاجتماعية المتوسطة التي انحازت الى الحركة الوطنية، وأثرت فيها كثيرا في تونس والمغرب، لم تلعب هنا سوى دور ثانوي نظرا الى أنها قد التحقت بها متأخرة، أي بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة الى كونها واقعة تحت تأثير الثقافة الفرنسية.

[41] عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، 1994، الرباط، ص35.

أما ما يسمى بالزعماء التاريخيين، الذين أعلنوا ثورة 1954، وكذلك إطارات جيش التحرير، فإنهم ينتسبون في غالبيتهم إلى الفئات الوسطى للمجتمع الريفي، هذه النخب الريفية الصغيرة التي صاغت أيديولوجية شعبية في ظروف الحرب، ومن خلال اتصالها بجموع الفلاحين و القرويين الذين شكلوا قاعدة العمل المسلح.

بقي أن نذكر فقط بأن فترة حرب التحرير تتسم بتشكيل نواة لدولة مستقلة خارج الجزائر. وسيكون مصير الجزائر المستقلة مرتبطا إلى حد كبير لا بالنخبة السياسية –فقد وقعت تصفيتها منذ البداية- ولكن بالعلاقة التي ستقوم بين الجيش من ناحية والجماهير من ناحية أخرى.

وقد كتب "محمد حربي" في تحليله لهذه الظاهرة: "انه لا يمكن اعتبار حركة التحرير حركة فلاحين. ان مشاركة الفلاحين كانت هامة على المستوى الميداني ولكنها كانت سلبية على مستوى التوجيه والوعي. فليس من باب الصدفة أن تلتقي زمنيا "ثورة الأرياف" مع استهداف السكان الريفيين لعمليات تصفية ومعاناتهم اكثر من بقية الشرائح الأخرى. ان نظرية الثورة انطلاقا من الريف التي صاغها فرانس فانون تعلن في الواقع نهاية الحركة الفلاحية، وتملكها من طرف الشرائح الوسطى التي نشأت داخل الجيش[42].

وبتجاوز فترة الغليان الثوري الأولى ستبرز حقيقتان، الأولى: ظهور جيل جديد أفرزته الحرب، لا صلة له بالأحزاب السياسية ولا علاقة له بالعالم الخارجي. الثانية: إصرار الإطارات العسكرية على احتكار التمثيل السياسي للشعب، واستبعاد أعضاء الأحزاب القديمة.

3- المغرب:

أما في المغرب الأقصى فنحن حيال استمرارية أيضا، كما هو الشأن في تونس، لكنها هذه المرة ليست استمرارية الاتجاه الإصلاحي بل استمرارية الاتجاه السلفي. قد تتغير الظروف، تتحول طبيعة الدعوة، ولكن الإطار السلفي يبقى الإطار السائد كتوجه عام، وكطريقة لإضفاء الشرعية على التغييرات الممكنة. ويجمع الباحثون المغاربة على أن السلفية كانت الأساس الذي قامت عليه الحركة الوطنية نفسها.

ولقد كانت للسلفية النهضوية التي انطلقت في المشرق، وكذلك لزيارة الامام محمد عبده واتصاله ببعض علماء القرويين صدى واسع في الأوساط الثقافية والسياسية. وقد بين الزعيم علال الفاسي الطرق التي تحولت عبرها السلفية في المغرب الأقصى إلى حركة وطنية "سلفية الإطار ليبرالية المضمون".

يقول "علال الفاسي" مشيرا الى ثورة "عبد الكريم الخطابي": "وقد دخل الريف في حرب مع فرنسا ونحن من حول استاذنا محمد بن العربي العلوي نعمل لهذه العقيدة ونجاهد في نشرها، وما ان ظهرت خيانة بعض مشايخ الطرق في هذه الحرب حتى زاد فينا ذلك حماسا وقوة. وليس من الممكن لمؤرخ الحركة الاستقلالية بالمغرب أن يتجاهل هذه المرحلة العظيمة ذات الأثر الفعال في تطوير العقلية الشعبية في بلدنا. ومن الحق أن امتزاج الدعوة السلفية بالدعوة الوطنية كان ذا فائدة مزدوجة في المغرب على السلفية والوطنية معا. ومن الحق أن نؤكد أن الأسلوب الذي اتبع في المغرب أدى إلى نجاح السلفية بدرجة لم تحصل عليها حتى في بلاد محمد عبده وجمال الدين.

وحسب علال، تتميز السلفية الوطنية عن التقليدية في نقاط عديدة، فهي تنطلق في نظرتها الى تحقيق الإخاء الإسلامي وتتخذ من الوحدة الوطنية داخل القطر الواحد منطلقا لها. لا يمكن إذا اعتبار هذه السلفية

[42] Harbi Mohamed, « Naissance d'une hégémonie: Vers l'armée de métier »,Paris,1997,p124.

نوعا من الوطنية الإسلامية في شكلها العام، بقدر ما هي دفاع عن معايير إسلامية انتجها تاريخ المغرب وجسدها نظام المخزن منذ "مولاي رشيد".

ولعل انتصار علال الفاسي على خصومه، يكمن في قدرته على أن يصهر في قالب واحد التراث السلفي والتراث المغربي. هذا على صعيد نظري. أما على الصعيد المؤسسي، فلقد كان الانتصار لفائدة الملكية بدون منازع. هذه الملكية التي وظفت السلفية في خدمة المركزة السياسية والحفاظ على الدولة. مع ما يتضمنه هذا العامل من إمكانات النزاع والتوتر بينها كمؤسسة من جهة، وبين الأحزاب التي قادت الكفاح الوطني من جهة ثانية.

بقي أن نضيف أن الصراع الذي أدى إلى الوضع الراهن ليس صراعا إيديولوجيا أو مؤسسيا فقط، بل هو صراع طبقي. وكما لاحظ أحد الباحثين:" ان التطور الذي عرفه المغرب، ويعرفه منذ الخمسينات على الأقل الى اليوم لا يمكن فهمه، إلا إذا نظرنا له من زاوية الصراع من أجل كسر الحلقة التي جعلت السلطة العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية محتكرة من طرف الأرستقراطية الدينية وتورث داخلها الصراع من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع أبناء المغرب الأقصى[43] .

المطلب الثاني: بنية الأنظمة السياسية المغاربية وأشكال المشاركة السياسية

تمثل الدولة حجر الزاوية في تشكل المجتمع والحياة السياسية داخلها، ويعمل النظام السياسي على رسم علاقته بالمجتمع من خلال تحديد شكل المشاركة السياسية. ان البحث في طبيعة النظام السياسي للدول المغاربية ضروري في دراستنا هذه من أجل استكشاف الأنماط السياسية التي بنيت عليها الدولة، وهي خطوة أكثر من ضرورية لفهم شكل النظام السياسي وطبيعة العملية السياسية برمتها ومن ثم علاقة كل ذلك بالقوى السياسية داخل المجتمع في مختلف أبعادها وصورها، تم اختيار الدول المغاربية الرئيسية الجزائر، المغرب وتونس.

تلعب الدولة دورا حاسما في عملية البناء الوطني والتنمية الاقتصادية، فجهاز الدولة هو وحده الذي يمسك بالوسائل الإكراهية والأيديولوجية الكافية كفرض تخصيص جزء من الفائض للإستثمار. كما أنه الأكثر قدرة على كبت مصادر الضغوط داخليا وخارجيا.

إن دراسة العلاقات بين هذا الصنف من الدولة والمجتمع، والأشكال الممكنة للمشاركة، وطبيعة الفاعلين الاجتماعيين، لا يمكن أن تعتمد على المسلمات التقليدية التي تأخذ الدولة على أنها انعكاس للقوى الاجتماعية، والمجتمع على أنه كيان مستقل بذاته مفرز لتعدد المصالح. ان الأمر هنا يتعلق بأنظمة سياسية على درجة عالية من السلطوية، وفي صلبها تراقب عملية المشاركة في النشاط السياسي بدقة، بواسطة بعض القوى الاجتماعية وعبر هياكل تنظيمية معينة. إننا لسنا بإزاء أنظمة ديمقراطية ولا بإزاء أنظمة استبدادية، ان مهمتنا تتمثل في البحث كيف -بحسب اختلاف الأوضاع- تتوصل أنظمة أتوقراطيةباستخدامها للدولة كفاعل استراتيجي Strategic actor وباستخدام قدرة الدولة على خلق مجموعات وهياكل التأطير- إلى بناء نمط مشاركة محدودة، ومراقبة، وفي الغالب الى استغلال البرود السياسي.

[43] محمد عابد الجابري، الحركة السلفية والجماعات الدينية المعاصرة، مشروع المستقبلات العربية البديلة،تونس، 1996، ص78.

كما أن عملية المشاركة السياسية يمكن أن تعطينا لمحة عن طبيعة النظام السياسي في مسعانا لفهم مكوناته وطبيعة عمله. فالمشاركة السياسية عملية تمتد على الدولة، والأحزاب ذات الشرعية الواقعية والشرعية القانونية، و المجموعات داخل النخب الحاكمة التي يمكنها أن تخلق نوعا من المعارضة الداخلية، أو أن تعلن عندما تحين الفرصة معارضتها المفتوحة. كما تتضمن أيضا المجموعات الوظيفية وكذلك النقابات، إضافة إلى الحركات الاجتماعية والدينية والعرقية.

يتأثر نمط المشاركة داخل الأنظمة الأوتوقراطية بطبيعة الدولة، وبمدى قرب النظام من النمط التعبوي أو النمط المصالحي للمشاركة.

ينظر النمط التعبوي إلى الحكومة على أنها سلاح تنظيمي، يهدف عن طريقه إلى إعادة تنظيم المجتمع وتغيير أسسه، مما يستتبع ظهور نظام جديد من الولاءات والأفكار تصبح هي الإطار المعياري للمجتمع الجديد، فيقوى التأكيد على النفوذ التفاضلي، وعلى الولاء الكامل، وعلى المرونة التكتيكية، وعلى الواحدية والتخصص الأيديولوجي. وتتحول الأحزاب السلطوية والحكومة إلى أدوات مركزية للتغيير، ويعمل التوجه الجديد على إلغاء كل منافسة، سواء باحتوائها أو بافسادها، كما يعمل على إلغاء أشكال الحياة السياسية التي يحتمل أن تفرز ضروب منافسة محتملة للنخب الحاكمة.

بينما ينزع النمط المصالحي إلى التأكيد على الوفاق بين المجموعات والحفاظ على الوضع القائم وتصبح السياسة، كنشاط حي ومرن، هي المصالحة بين الآراء على اختلافها، ويحاول أن يصنع لنفسه نظاما من المعايير يدور حول الشرعية والتعدد، و الانتشار الأيديولوجي.

يجب أن نشير إلى أننا هنا لم نقم سوى بعرض نماذج مثالية للنمطين من المشاركة، وأن الواقع هو أكثر تعقيدا من ذلك بكثير.

1- المغرب الأقصى :

منذ الإستقلال عرفت الحياة السياسية في المغرب مشكلتين ملحتين ولم تحل أية منهما إلى اليوم. الأولى تتعلق بتوزيع النفوذ بين الملكية والقوى السياسية، والثانية ايجدا مشروع سياسي يمكن البلاد من مجابهة تحديات التنمية.إنها مشاكل مترابطة، ولكنها بدت دائما وكأنها غير قابلة لحلول نهائية. ومع ذلك يشهد المغرب على الدوام نقاشات متواصلة ومفتوحة، كما يشهد حلقات من الأمل يتبعها تعليق للمؤسسات الدستورية، يم وفي كل مرة دعوة إلى الوحدة الوطنية لتخفيف التوترات التي تكون قد اشتدت وتراكمت بين الطرفين.

إن الظهور الدوري لهذه الحلقات يبرز المعضلة الأساسية للنسق السياسي المغربي الذي بحكم فقدانه لحلول، ولوجزئية، يحكم عليه بالمحافظة على الأوضاع القائمة وبالجمود السياسي.

ينشأ هذا المشكل من التضارب بين أيديولوجيتين يتبناهما النظام. الأولى وحدوية، وهي "فوق الدستور" ونعني بها أيديولوجية الملكية. الثانية ديمقراطية، وهي متجذرة أيضا في عمق المجتمع والتاريخ المغربي، وتحملها الأحزاب السياسية.

إن هذا التضارب بين مبدأي التوعية هو الذي يضفي على التجربة المغربية خصوصيتها وأهميتها. كانت دمقرطة الملكية القديمة، وبناء نظام عصري، من القواعد الأساسية لبرنامج الحركة الوطنية، ولقد كان المناضلون يطمحون الى المواءمة بين المؤسسات المغربية التقليدية وبين مثل الديمقراطية والعدالة

الاجتماعية. ولكن هذه الآفاق لم تفتأ أن تحطمت بالتقائها بواقع الصراع من أجل السلطة الذي قسم الأطراف السياسية منذ الإستقلال والى الآن.

إن هذه الآفاق تبدو مرتكزة على نوع من سوء التفاهم، فأغلب الأطراف أرادت أن تعتقد بأنه من الممكن أن توزع السلطة، ولكن سادت في النهاية إرادة المحافظة والسيطرة على النفوذ بكليته، وهو ما لا يقبله أي طرف من الآخر.

وفي النهاية نجح القصر في فرض آرائه وإرادته في ما يخص الأسس التي يرتكز عليها النظام الجديد، وأخذت هذه الأسس شكلا قانونيا من ناحية، كالذي نجده في الميثاق الدستوري 72، ودستور 2002، وأخذت من ناحية أخرى شكل أيديولوجيا خاصة و كأنها أساس المجموعة الوطنية بكليتها.

إن السلطة الملكية تتنزل داخل الاستمرارية التاريخية للمجتمع المغربي، فالعاهل المغربي ينحدر من عائلة قد تماهى تاريخها مع تاريخ المغرب منذ أربعة قرون على الأقل. ولقد قام العلويون بدور أساسي في الدفاع عن الاستقلال الوطني وعن القيم الأساسية للمجتمع.

ويمسك الملك كذلك بشرعية دينية تؤكدها المؤسسة الدينية ورجالها وتعمقها التجربة اليومية، فهو "أمير المؤمنين"، فحتى الجماعات الإسلامية المغربية لا تجرؤ على الطعن في شرعية الملكية الى حد ما.

إن هذا الصنف من الشرعية ذات المصادر المختلفة يعطي الملك مكانة لا تعادلها مكانة أخرى داخل النظام السياسي المغربي، ليس ضمن المؤسسات فقط، بل فوقها أيضا. فهو من ناحية يستند الى الجهاز الأيديولوجي الذي يؤكد الوحدة والإجماع والإلتحام بين الشعب والملك، وهو من ناحية أخرى يعتمد على جهاز إداري وعسكري أنشأه الإستعمار وتم تدعيمه في فترة الإستقلال. فالقصر الملكي قادر إذن في هذا الإطار أن يحدد مؤسسته ك"ملكية حاكمة"[44].

ولكن مع هذا، يجب ألا تعطى سيطرة الملكية والواحدية الأيديولوجية التغاير البديهي للمجتمع ولا الإرادة في دمقرطة النظام السياسي. إن تغاير المجتمع يظهر بطريقة ممتازة في تعدد الأحزاب، وفي عزمها على المشاركة في ممارسة السلطة، أو على الأقل التأثير على توجهاتها.

طبعا يجب ألا نغالي في وزن هذه الأحزاب، فمن 24 حزبا المعترف بها لا يوجد أكثر من 5 أو 6 كأحزاب ذات اعتبار، وتمثل اتجاهات متميزة من الرأي العام الوطني. ولكن مع هذه الإحترازات يجب الإعتراف بأن التعدد الحزبي حقيقة واقعة لا مجال لتجاهلها. فهناك أحزاب تؤيد السياسة الملكية، وهناك أحزاب معارضة تناهض السياسة الملكية في عض الظروف. لقد طرأت بعض التغييرات على الأحزاب السياسية بعد الاستقلال، ولكن باستثناء الحركات الهامشية حافظت الأحزاب على ديمومتها وانقسمت إلى أحزاب موالية وأخرى معارضة. تكونت الأحزاب الموالية على أسس قطاعية أو جهوية معينة، واستجابت بصفة خاصة إلى حاجة العرش للحد من نفوذ الأحزاب المعارضة.

وتمثل هذه التنظيمات تجمعات انتخابية أكثر منها أحزابا، بالمعنى المعروف للكلمة، وهي عموما تنظيمات غير متجانسة، وتفتقد الهوية وبرامج العمل. لم تنجح هذه الجبهة في شكلها الأول ولا شكلها الجديد، أي لم تصل إلى انتاج قاعدة سياسية تخدم أهداف النظام. كان هذا الجناح البرجوازي يدرك أن

---

[44] إبراهيم أيت إيرزي، **الحراك الاجتماعي في مغرب ما بعد الاستقلال(1956-1975) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022، ص45.**

احتكار الثروة من طرف أقلية، هو كاحتكار السلطة من طرف فريق واحد، لا يتماشى مع أهداف نظام ملكي دستوري ومتطلباته[45].

أما الجناح الثاني من القوى المؤيدة، فقد انتظم داخل الحركة الشعبية فهو يعبر عن مصالح المجتمعى الريفي-الأطلسي البربري، كما يعبر عن مخاوفه من احتكار الحكم من طرف النخب والطبقات المدينية العربية في أغبها. إن هذا التيار يساند العرش باعتبار أن الملك يجسد الوحدة الوطنية. وهو في نفس الوقت يدافع عن المجتمع الريفي-الأطلسي وعن حاجاته الماسة للتنمية الفلاحية وتقديم التجهيزات والخدمات، وكما يطالب بوضع برنامج تعليم اللغة البربرية، وينادي باللامركزية بهدف توفير شروط المشاركة السياسية للمجموعات المحلية في الأقاليم البربرية.

في سياق متابعة تفاعل تيارات "الإسلام السياسي" مع أحداث "الربيع المغربي"، لوحظ ارتفاع وتيرة الخطاب المتصلب في سياق استغلال أجواء الحرية من أجل نقد صناع القرار، محلياً وإقليميا ودوليا، وهذا معطى متوقع بشكل أو بآخر، لأننا نتحدث عن حركات إسلامية وتيارات سلفية ترهن وجودها بالصراع على الإمساك بالسلطة الزمنية الحاكمة، ويُؤمن أغلبها أن أحد أهم أبواب التغيير، يكمن في الإمساك بزمام هذه السلطة، على غرار باقي الفرقاء السياسيين والحزبيين، مع فارق أننا نتحدث هنا عن فاعل سياسي ينهل من مرجعية "إسلامية حركية"، وهنا مكمن الفرق الأساسي.

أما الأحزاب المستقلة والمعارضة فتتركب خصوصا من:

-حزب الاستقلال: الصانع الحقيقي مع الملك لاستقلال المغرب. وقد نجح هذا الحزب في استقطاب المثقفين والإطارات الإدارية والمهن الحرة والتجار والفلاحين، كما توصل إلى تعبئة العمال. وإن كان قد فشل في تجذره في المجتمع الريفي والمغرب العميق.

لقد استمد الحزب قوته من تنظيم صلب وقيادة حكيمة ولعل هذا الوعي بقوته ودوره التاريخي، هو الذي جعله يطمح الى ممارسة السلطة الحقيقية مع الحكم على أن يكون القاعدة السياسية والاجتماعية الأساسية ان لم تكن الوحيدة، حيث أن الحزب بما له من رصيد وطني وقوة تنظيمية لا نزاع فيها، إضافة الى البرلمان ومبدأ الدستورية الملكية مكناه من استقطاب الرأي العام على حساب بقية القوى السياسية في البلاد. إلا أنه تبين أن الحكم كان يرغب في قوة سياسية تدين له بالوجود ولا تملك أي تطلع سياسي مستقل، ولذلك سرعان ما اصطدم حزب الاستقلال برداءة الواقع وضحالة المشهد السياسي. ولما أخذت أجهزة الدولة تتحرك بكامل ثقلها لابراز قوى سياسية أخرى ودعمها، اضطر حزب الاستقلال إلى الانسحاب من الحكومة.

وكما نرى، فإن هذا التصور للتراتبية المؤسسية لا يترك سوى هامش صغير للأحزاب السياسية والبرلمان والحكومة، فالمؤسسات من هذا المنظور عبارة عن قنوات لتمرير الإرادة الملكية ولا يمكنها أن تصبح مراكز قرار أو مبادرات، ناهيك عن أن تصبح مراكز معارضة للسياسة المركزية.

ولكن يجب أن نلاحظ في نفس الوقت أن هذا النسق لم يكن موجودا منذ البداية، بل وجد نتيجة لاستراتيجية بعيدة المدى من طرف القصر. فالملك لم يكن في البداية قادرا على أن يلعب دور الحكم، وإنما أصبح

[45] إبراهيم أيت إيزي، مرجع سابق، ص59.

كذلك بعد أن نجح في تشتيت القوى السياسية وتشكيل قوى مناهضة، حتى استطاع في آخر الأمر أن يضع نفسه فوق كل النزاعات. ثم تجسد هذا المفهوم في الفصل الثالث من الدستور.

فإما أن يتجه النظام إلى تبني حكومة من النوع المحافظ الذي اعتمد عليه حتى الآن، وفي هذه الحالة فإن الحساب البرلماني يتيح أن تتكون في صلبه أغلبية تتكون من الاتحاد الدستوري والأحزاب الإسلامية والقوى الدائرة في فلكهما.

وإنما أن يختار العرش الإستناد إلى قاعدة جديدة تكون من الوسط، وهو في هذه الحالة مدعو إلى الملاءمة بين الموقف اللبرالي للاتحاد الدستوري والموقف الإسلامي للأحزاب الإسلامية وهذه إمكانية تبدو صعبة التحقيق، نظرا للاختلافات الأيديولوجية بين التنظيمين، ولكنها مع ذلك تبقى أسلم الإختيارات، إذا عزم المغرب على الخروج من حالة الجمود السياسي و أحس بالحاجة الملحة إلى تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية.

أما فيما يخص الاحتمالات المستقبلية على المدى البعيد، فقد توصل فريق من الباحثين المغاربة إلى تشخيص الإحتمالات الآتية:

- احتمال سكوني: وهو جر جميع الفصائل والقوى السياسية إلى مسلسل جديد لديمقراطية شكلية بالمواصفات نفسها، مع محاولات جزئية لإنقاذ الوضع المتأزم اقتصاديا واجتماعيا، وهذا يزكيه تعود تلك الفصائل على قواعد اللعبة السياسية، خاصة إذا انتهت قضية الصحراء بحل نهائي.
- احتمال ديناميكي، وهو أن تفرز الأزمة السياسية والقصور البرلماني تحولات بنيوية قد تؤدي إلى تغيير نسبي في أسلوب الحكم، وخاصة إذا استمرت قضية الصحراء في وضعها العالق الراهن.

في هذه الحالة، سيكون على القوى السياسية أن تظهر بمظهر النضج السياسي، لا للخروج من المشروعية الدستورية، وإنما لتعميق المسار الديمقراطي باحترام الرأي واشراك كل الفصائل في إنقاذ ما يمكن إنقاذه، حتى تترسخ تقاليد الديمقراطية السياسية ويتحقق منسوب معقول من العدل الاجتماعي والاقتصادي بتدابير ترفع ضغط الحاجة عن كل الطبقات والشرائح المجتمعية الشعبية، وتمنح فرص التعليم والعمل للجميع.

- احتمال حلول تأتي من مناطق الظل، لا تمت بصلة لأي من فصائل القوى السياسية، وهذا أمر تتساوى فيه حظوظ الإيجابية والسلبية في المسار الديمقراطي خاصة، وأسلوب الحكم بصفة عامة.

2- الجزائر:

إذا كان الباحثون والمحللون يجدون دوما صعوبة في فهم الوضع في الجزائر من وجهة نظر سياسية، وفي دراسة طبيعة الدولة وكيفية اشتغال النظام السياسي، فعلاوة على الوزن الرمزي لحرب التحرير الطويلة كونها مرتكزا قويا ومصدرا للشرعية السياسية، وعلى الصراع بين النخب داخل النظام، ورغم الطابع السري للمداولات السياسية فإن النظام السياسي الجزائري قد نجح فعليا في إرساء مؤسسات مستقرة نسبيا ذات نفوذ سياسي متجذر رغم عمق وامتداد الأزمة السياسية في البلاد لعقود ما بعد الإستقلال ومرورها بمحطات حاسمة ونقاط تحول كثيرة.

عقب استقلال الجزائر عام 1962، تأسست السلطة السياسية وتشكلت وفقا لخطاب شرعية جيل التأسيس الأول للدولة الوطنية، الذي احتكر مرحلة البناء الوطني بحجة الأحقية الثورية، والذي جعل من السلطة السياسية وكأنها مكافأة لذلك الجيل الذي ناضل من أجل تحرير الجزائر، كما ظل عنصر القوة هو الأساس

في تولي الحكم أو إدارة شؤونه، وهو ما شهدته البلاد منذ أحداث صيف 1962، مع قيام جناح بن بلة بدعم عسكري من طرف هواري بومدين بإقصاء العديد من الفاعلين والثوريين الذين كان الشعب الجزائري آنذاك يعلق آماله عليهم، وما تبعه من التفاف حول مفهوم الشرعية الثورية، بعد انقلاب 1965، الذي قاده بومدين ضد بن بلّة، ليستمر حُكمه لما يُقارب الـ 13 عاما، منها 11 عاما كان يتم الحكم من خلال ما سمي بـ (مجلس التصحيح الثوري).

هناك ثلاثة أجنحة رئيسة للحكم وصنع القرار في الجزائر، وهي: (مؤسسة الرئاسة، والاستخبارات، ورئاسة أركان الجيش)، وغالبا ما كان كل جناح يحاول الاستحواذ على أكبر قدر من التأثير داخل المشهد السياسي الجزائري في المراحل السابقة، إلا أنه في النهاية كانت القرارات الصادرة عن هذه المؤسّسات تمثّل في الواقع الصيغة السياسية النهائية للتفاهم داخل أجنحة النظام القوية، حتى وإن بدا في بعض المراحل وجود هيمنة واضحة من جانب مؤسّسة الرئاسة، فكان هذا ينبع من توافق مؤسّسة الرئاسة مع الاستخبارات والأركان، أو قدرتها على إخضاعهما لها، وذلك في ظل غياب تام لدور البرلمان سواء في عهد الحزب الواحد، أو التعددية الحزبية، فالنظام الجزائري كان دائما يسير بمنطق الصراعات والتحالفات في آن واحد لكن مع الحفاظ على المظهر العام، فالانقلاب العسكري ضد الرئيس (أحمد بن بلة) في 19 يونيو 1965 سمي تصحيحا ثوريا، وحينما دفع الرئيس (الشاذلي بن جديد) في يناير 1992 إلى التخلي عن الحكم سمي ذلك استقالة، وعندما تم الضغط على الرئيس (اليامين زروال) واستقال في أكتوبر 1998 سمي ذلك تقليصا للولاية الرئاسية[46].

هذا ويمكن القول إن طبيعة الصراع الحالي لم تختلف كثيرا عن مسارات الصراعات السابقة التي نشأت عقب الاستقلال، إلا أنه قد تمكنت مؤسسة الرئاسة خلال العامين الماضيين من تجريد جهاز الاستخبارات من العديد من صلاحياته التي جعلته يمثل السلطة الحقيقية في البلاد لعقود من الزمن، وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه القرارات تم اتخاذها استنادا إلى قانون صدر عام 2006، وينص على أنه من حق رئيس الجمهورية (القائد الأعلى للقوات المسلحة) أن يُحيل على التقاعد أي ضابط في الجيش، كما يمكنه إبقاء ضباط تخطوا سن التقاعد في مناصبهم، هذا ولا يعتقد أن مؤسسة الرئاسة ترغب في تفكيك جهاز الاستخبارات بشكل تام، وإنما تحاول إعادة بنائه وهيكلته بما يضمن خضوعه وولاءه لها ولا يصبح ندا سياسيا له، وأن تستخدمه من أجل تعضيد نفوذها السياسي.
استرجاع الأحداث التاريخية يتيح فهم حدود العلاقة بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية وجهاز الاستخبارات، ففي ديسمبر 1978، توفى الرئيس الجزائري هواري بومدين، وكان بوتفليقة رجله الأول والرجل القوي في النظام حينها، وبسبب علاقاته القوية دوليا التي اكتسبها بقيادته للدبلوماسية الجزائرية لمدة 15 عاما، كان بوتفليقة المرشّح الأبرز لخلافة بومدين، لكن زعيم الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) حينها محمد الصالح يحياوي، ظهر منافسا قويا لبوتفليقة، وصارعه على منصب الرئاسة، إلا أن جهاز الاستخبارات الذي كان يقوده (قاصدي مرباح)، وكان يحكم قبضته على كافة نواحي الحياة السياسية والأمنية، اتخذ قرارا بدفع أكبر عقيد في الجيش حينها، الشاذلي بن جديد، إلى سدة الرئاسة، وهو ما حدث بالفعل عام 1979. وبعدها ابتعد بوتفليقة نهائيا عن المشهد السياسي، حتى عاد مجددا عام 1999[47].

[46] سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص36.
[47] سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص54.

نظريا يقوم النظام السياسي في الجزائر على التعددية الحزبية منذ عام 1989، اليوم يوجد أكثر من 60 حزبا، إلا أنها تعددية شكلية، فمعظم الأحزاب توصف بالموالين للسلطة، فهي صنيعة وربيبة الحزب الحاكم منذ الاستقلال (جبهة التحرير الوطني)، والذي حكم منفردا لمدة ثلاثة عقود، وحتى بعد إقرار دستور 1989 التعددية ظل يحكم بالآلية ذاتها، وحينما فازت (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) بمعظم مقاعد البرلمان انقلب الجيش عليها.

الأحداث المؤلمة التي شهدتها الجزائر في مطلع التسعينات، كلفت أكثر من 200 ألف قتيل وعشرات الآلاف من المصابين والمعتقلين والمفقودين لكي تتوقف، ثم جاء الرجل الذي انتظرته الجزائر طويلا ليوقف هذه الدوامة التي عملت حوالى عشر سنوات، عبد العزيز بوتفليقة الذي فاز في انتخابات الرئاسة عام 1999، واضعا رؤية سياسية أنهت العشرية السوداء في البلاد، والتي بدأها بقانون (العفو العام) عن المتورطين في الأحداث، وانتهاء بميثاق (السلم والمصالحة الوطنية) عام 2005، للعفو عن مئات المسلحين من الأحزاب الإسلامية المتورطين في العشرية السوداء، لينهي بذلك حقبة سوداء من تاريخ الجزائر، فحظي بذلك بوتفليقة بشعبية وسط الجزائريين لنجاحه في توقيف آلة العنف. الرئيس الجزائري بوتفليقة أجرى إصلاحات أسماها (تعميق العملية الديمقراطية) في الجزائر، فرفع حال الطوارئ التي فرضت على البلاد منذ عام 1992 وطرح في أبريل من ذات العام خارطة طريق للإصلاح، اشتملت على وعود غير محددة بتعديل الدستور ومراجعة القوانين الحاكمة للانتخابات، الأحزاب والاتحادات السياسية، مشاركة المرأة في الحياة العامة، والإعلام، كما تم التصديق على حزمة الإصلاحات، وضمنها مشروع قانون يختص بالتمثيل السياسي للمرأة 2011، وبعد فترة وجيزة دعا إلى إجراء الانتخابات التشريعية وانتخابات مجالس البلدية، وسمح بتشكيل عشرات الأحزاب المعارضة الصغيرة بعد سنوات من المنع، ولأن المعارضة كانت مفتتة للغاية، فازت جبهة التحرير الوطني وحلفاؤها بسهولة، وقد منحت هذه الانتخابات بوتفليقة تفويضا عاما لمباشرة عملية تعزيز الديمقراطية المفضلة (المفصلة) من جانبه، المتسمة بتدريجية تنفيذها وعدم فرضها ظاهريا من قبل القوى الأجنبية[48]

في 2019 أطاحت حركة الحراك الجزائرية بمشروع الولاية الرئاسية الخامسة للرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة، بعد حكم دام عشرون عاما. حركة الحراك هي انتفاضة شعبية غير مسبوقة في التاريخ الجزائري هزت الجزائر ودفعت بالآلاف إلى الشوارع للاحتجاج.

جعلت السلطة من ذكرى الحراك مناسبة للاحتفال بما أسمته (ذكرى التلاحم بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية)، في رسالة واضحة لدور المؤسسة العسكرية خلال المرحلة التي أعقبت الإطاحة بالرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة.

- **الحراك الشعبي ودوره في تحريك وتغيير حدود خارطة القوى السياسية**

تزامنا مع بداية الحراك الشعبي اهتزت العديد من الأسس الداعمة للسلطة الحاكمة حينها، خاصة مع الرفض الشعبي الواسع لما سوقت له السلطة فيما تعلق بالعهدة الخامسة للرئيس السابق بوتفليقة في 2019، التي دعمتها العديد من القوى السياسية المستفيدة من بقاء الرئيس لعهدة جديدة، ولأن الشعب حينها كان يراقب عن كثب كل الداعمين لبقاء الرئيس رغم المرض والإرهاق، فكان الانتقام من جميع الداعمين لهذا الطرح بغض النظر عن التوجهات والانتماءات، لذلك انحصر عديد القوى السياسية

[48] عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري: من الأحادية إلى التعددية السياسية، جامعة قالمة 8 ماي 45، 2016، ص123.

الوطنية والإسلامية والفرنكفونية خاصة مع الزج بكثير من قادتها في السجن لكونهم يشغلون مناصب قيادية في الدولة، كالأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب العمال وحزب تجمع أمل الجزائر وحزب جبهة التحرير الوطني، وعليه تغير شكل خارطة القوى السياسية في البلد بظهور قوى أخرى جديدة كانت مهمشة وتراجع تأثير كثير منها بضغط الشارع.

ختاما يمكن القول إن خارطة القوى السياسية في الجزائر هي كالرئة تماما، تتسع وتضيق بحسب الحاجة، فقد نشهد توسعا لها لتضم الكثير من القوى المختلفة، وقد تضيق وتتقلص لعدم الحاجة إليها، إضافة إلى الاهتزازات والتصدعات الداخلية لهذه القوى ودورها في تضييق الخارطة أو توسيعها.

3- تونس:

- الملامح العامة للمجتمع التونسي قبيل التغيير:

تعد تونس في مقدمة البلدان التي ترتفع فيها نسبة المواطنين الذين يملكون منازل خاصة، وهذه السياسة تعود بالتأكيد إلى سنوات الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة واتساع الطبقة الوسطى، وازدياد نسب التعليم الثانوي والجامعي. هناك أيضا دور فاعل للمرأة التونسية التي تشارك في الحياة العامة والسياسية، كما ترتفع نسبة المتحدثين باللغة الأجنبية داخل المجتمع التونسي، وهي هنا اللغة الفرنسية. وفوق ذلك قرب النخبة التونسية من فرنسا، واستفادتها بشكل كبير من جامعاتها ومؤسساتها التعليمية.

ويعد المجتمع التونسي متجانسا تقريبا، طائفيا واثنيا، إلا أنه يشهد تفاوتا اجتماعيا بحكم اتساع الهوة بين النخبة المتسلطة الحاكمة والأغلبية التي لم تحقق أي فائدة من عائدات النمو الذي حققته تونس في السنوات الأخيرة. يعتبر معدل دخل الفرد في تونس هو الأعلى في المنطقة المغاربية مع مستويات وعي ثقافي هي الأفضل في البلدان المغاربية.

- ملامح النظام السياسي في تونس قبل التغيير:

-بموجب الدستور: يتضمن الدستور التونسي على توطئة تتناول بالإشارة نضال الشعب التونسي للتخلص من الإستعمار القديم وتصميم هذا الشعب على توثيق عرى الوحدة القومية والتمسك بالقيم الإنسانية والعمل للسلم والتعاون الدولي الحر والتعلق بتعاليم الإسلام ووحدة المغرب الكبير وانتمائه إلى الأسرة العربية والتعاون مع الشعوب الإفريقية وإقامة ديمقراطية تستند إلى مبدأ السيادة الشعبية والفصل بين السلطات والنظام الجمهوري بوصفه "خير كفيل لحقوق الإنسان. ومن ثم الاستعراض للحريات والحقوق الفردية المتوافقة مع إعلانات الحقوق والحريات وإقرار المساواة بين المواطنين" الغربية المبتعدة عن الحقوق الاجتماعية المميزة للأنظمة الإشتراكية يعود الباب الثاني للتكلم عن السلطة التشريعية فيمنحها الى مجلس الأمة بينما يمنح الباب الثالث السلطة التنفيذية إلى رئيس الجمهورية. [49]

-مجلس الأمة: يتألف المجلس النيابي في تونس الذي يدعى مجلس الأمة من نواب ينتخبون عن طريق الإقتراع العام السري والمباشر من المواطنين كافة البالغين عشرين سنة من العمر.

ويفترض بالمترشح للانتخابات أن يكون تونسيا بالدم بالغا الثلاثين سنة من العمر. ومدة الولاية النيابية 5 سنوات. وقد اعتمد الدستور التونسي مبدأ الوكالة التمثيلية وضمن للنائب الحصانات والإمتيازات الضرورية لممارسته وظيفته التمثيلية فنص على عدم جواز توقيفه أو إلقاء القبض عليه بتهمة جنائية أو مدنية طيلة نيابته. أما من حيث الإختصاصات فيمارس مجلس الأمة التونسي الاختصاص التشريعي أي مهمة التصويت على القوانين بصورة رئيسة وان إشترك معه رئيس الجمهورية على مستوى اقتراح مشاريع القوانين.

[49] خيري عبد الرزاق جاسم، النظام السياسي التونسي بعد التغيير، دار القيروان للنشر، 2013، ط1، ص17-18.

وتجري الممارسة المذكورة خلال الدورتين السنويتين العاديتين اللتين يعقدهما المجلس أو في الدورات الاستثنائية التي تتم بناء لطلب رئيس الجمهورية. ويضطلع المجلس بالإضافة الى ذلك بمهمة مناقشة ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتقرير الحساب الختامي لهذه الميزانية.

-رئيس الجمهورية: كان يجري اختيار رئيس الجمهورية في تونس من بين الأشخاص التونسيين المسلمين البالغين أربعين سنة من العمر عن طريق الإقتراع العام والمباشر والسري من قبل الشعب ولمدة 4 سنوات. ولا يجوز مبدئيا أن يجدد الترشح. وعلى رئيس الجمهورية أن يؤدي أمام مجلس الأمة قبل تسلمه مهامه الرئاسية أكثر من ثلاث مرات اليمين الدستورية. وتتمثل مهمة الرئيس في ضبط السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها وحسن سيرها يساعده في ذلك مجلس للوزراء مسؤول أمامه فقط دون غيره حيث يتم تعيين و تسمية الوزير الأول والوزراء من قبله كذلك إقالتهم والاستغناء عن خدماتهم[50].

ـ ملامح النظام السياسي التونسي بعد التغيير

-تجربة ديمقراطية وليدة: توالت الأحداث في تونس بعد الثورة وخروج بن علي من البلد، وأجريت يوم 23 أكتوبر 2011 انتخابات "المجلس الوطني التأسيسي" وهو برلمان مؤقت كلف بمهمة كتابة دستور جديد لتونس وفازت حركة النهضة بتلك الانتخابات، وانتخب المجلس الوطني التأسيسي المنصف المرزوقي "رئيسا مؤقتا للبلاد.

غير أن البلاد رغم تحقيقها انتقالا سلميا للسلطة، شهدت تواصلا للاحتجاجات الاجتماعية، وتصاعدا لأعمال عنف نتيجة عمليات نفذتها جماعات "جهادية" مسلحة، وتفاقم الوضع الأمني والسياسي عقب اغتيال المعارض شكري بلعيد يوم 6 فيفري 2016 والنائب محمد البراهمي يوم 25 جوان 2013. وفي ظل هذه الظروف، قادت أربع منظمات أبرزها المركزية النقابية "حوارا وطنيا" بين حركة النهضة والمعارضة في أكتوبر 213، وانتهى بقبول الحركة ترك السلطة لحكومة تكنوقراط. وفي نهاية 2014 أجريت في تونس انتخابات تشريعية ورئاسية فاز فيها الباجي قايد السبسي بمنصب الرئاسة.

-هيئة الحقيقة والكرامة: يوم 15 ديسمبر 2013 أقر المجلس التأسيسي بتونس "قانون العدالة الانتقالية" الذي أحدثت بموجبه "هيئة الحقيقة والكرامة" التي تتلخص مهمتها في توثيق ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بتونس الحديثة (1955-2013).

ونظمت الهيئة منتصف 2015 أولى جلسات الاستماع المغلقة للضحايا، وأكدت عند انطلاق لحظة عملها أنها تلقت 12700 ملف تتعلق بالانتهاكات، وقفز الرقم بعد ذلك حتى وصل بحلول منتصف عام 2016 إلى أكثر من 65 ألف شكوى وملف يتعلق بحقوق الانسان (مثل الاخفاء القسري والاعتداء البدني ومنع حرية التعبير والقتل العمد والانتهاكات الجنسية)، وبالفساد المالي بكل أشكاله وفي كل مؤسسات الدولة وهياكلها، وفي طليعتها البنك المركزي وإدارة الجمارك.

- **الوضع السياسي الجديد لتونس:**

دخول الدستور الجديد لتونس حيز التنفيذ، سيأخذ الحكم منحى جديدا في هذا البلد، الذي استحوذ فيه رئيس الجمهورية على السلطة لعقود ما قبل الثورة، ذلك أنه يتميز بتوزيع النفوذ بين رئيسي الجمهورية والحكومة لتحقيق التوازن. فبد خلافات واختلافات حول طبيعة النظام السياسي بين من يحبذ نظاما برلمانيا ومن يفضل نظاما رئاسيا أو غيره، تم الاتفاق في الدستور الجديد المصادقة عليه، على اعتماد نظام تشاركي يحد من هيمنة رئيس الجمهورية على الدولة. وفي الباب الرابع من الدستور التونسي المخصص للسلطة التنفيذية يوضح القسم الأول منه مهام رئيس الجمهورية وصلاحياته وطريقة انتخابه،

[50] خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص69.

أما القسم الثاني فيحدد كيفية تعيين رئيس الحكومة واختصاصاتها وطريقة تكوينها واتخاذ قراراتها. وإذا كان رئيس الجمهورية سينتخب مباشرة من الشعب لولاية تدوم خمس سنوات، فان النظام السياسي الجديد لتونس يعطي للحزب الحاصل على أغلب مقاعد البرلمان الحق باختيار رئيس الحكومة.[51]

وخلافا للنظام الذي ينظم المرحلة الانتقالية الراهنة بعد الثورة، ويتميز هو الآخر بتوزيع السلطة بين رئيسي الجمهورية والحكومة، فإن النظام السياسي الجديد سيتميز بتوسيع نفوذ رئيس الجمهورية أكثر، ولو أن ثقل النفوذ يبقى لدى رئيس الحكومة. ويختص رئيس الجمهورية بتمثيل الدولة وضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي ويقوم بالتعيينات في الوظائف العسكرية والدبلوماسية والمتعلقة بالأمن القومي، وله الحق في حل البرلمان خلال بعض الأزمات. أما رئيس الحكومة فهو يعين الوزراء ويعفيهم من مهامهم ويختص بضبط السياسة العامة للدولة وإصدار الأوامر إلى جانب إحداث وتعديل وحذف الوزارات وكتابات الدولة والقيام بالتعيينات في الوظائف المدينة العليا.

وحول موقفه من النظام السياسي وكيفية توزيع السلطة التنفيذية يقول النائب عن حركة النهضة بدر الدين عبد الكافي: "ان الدستور الجديد من حيث التصور استطاع أن يحدد صورة لنظام سياسي مختلط لكن الرهان اليوم هو مدى نجاح الثورة في احداث قطيعة مع الممارسات السلطوية للنظام القديم والنخب المرتبطة به".

-حدود التدخل: من المفترض دستوريا أن هناك حدودا واضحة لتدخل رئيس الجمهورية في السلطة التنفيذية خاصة في الدفاع والأمن القومي والعلاقات الخارجية باعتباره يمثل سيادة الدولة، حيث تم ضبط اختصاصات رئاسة الحكومة في رسم السياسة العامة للدولة بوضوح. يمكن لهذا النظام السياسي اذا ما توافرت شروط تطبيقه بشكل سليم على احداث قطيعة مع الحكم الفردي الذي حكم تونس لعقود من الزمن وتحقيق توازن داخل السلطة، إلا أن النصوص الدستورية تلقى قيمة عند تطبيقها وهو ما تم الالتفاف عليه وتقويضه مع مجيء الرئيس التونسي قيس سعيد مبائرة بعد حصول نزاع في الاختصاص بين رأسي السلطة.

إن النظام السياسي الجديد لتونس هو الأصلح لها باعتباره يخلق توازنا بين رئيسي الجمهورية والحكومة، إلا أن حصول التنازع بينها حول الصلاحيات والإختصاص أمر وارد جدا وهو ما حدث. رغم كون النظام الجديد قد جاء نتيجة توافق واسع داخل المجلس التأسيسي (البرلمان).

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا التوافق ترك بعض الصلاحيات غير واضحة بالنسبة إلى رأسي السلطة التنفيذية مما قد يخلق أزمة بينهما. هذا النظام السياسي الهجين الجديد في تونس لا يمكن في الواقع تصنيفه بسهولة وفق معايير الأنظمة السياسية المتعارف عليها في العلوم السياسية.

-الأنظمة المزدوجة: إشكالية توزيع الحكم بين رأسي السلطة التنفيذية معمول به في بلدان تعرف بالأنظمة المزدوجة التي تأخذ من النظام البرلماني وتقتبس من النظام الرئاسي، إلا أن "النظام التونسي له خصائص تميزه عن غيره". إن اختيار هذا النظام الذي يبقى فيه الثقل داخل الحكومة جاء نتيجة توازنات أفرزتها مرحلة ما بعد الثورة وأقرتها الانتخابات الماضية وتقديرا للتوازنات القادمة، لكنه لم يأخذ بالحسبان الأزمات التي قد تظهر داخل السلطة التنفيذية، فالإختلاف في تأويل الصلاحيات والمسائل المتداخلة بين رئيس الجمهورية ورئاسة الحكومة قد يؤدي إلى تعارض في المواقف ويعطل دواليب الدولة حين يرفض كل طرف موقف يتبناه الطرف الآخر وهو السيناريو الذي حدث مع قيس سعيد ما أدخل البلد في أتون أزمة سياسية جديدة لا يبدو أنها ستحل قريبا.

[51] خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق،ص111.

في نهاية هذا المطلب نخلص إلا أنه رغم التباين الموجود في طبيعة الأنظمة المغاربية وتوجهاتها السياسية وخارطة التيارات السياسية داخل كل بلد، إلا أن هناك تشابها في علاقة الدولة بالمجتمع وطريقة التعاطي مع المطالب السياسية وأشكال المشاركة السياسية وهذا راجع إلى التشابه الكبير بين شعوب المنطقة من جهة والظروف التاريخية والسياسية التي نشأت فيها الدولة المغاربية رغم تباينها ظاهريا إلا أن الممارسات السياسية والتيارات السياسية تتقارب بشكل كبير وهو عامل مشترك بينها.

المبحث الثالث: الدوائر الجيوسياسية للأمن المغاربي.

ينصرف هذا المبحث إلى استكشاف وتحليل الأبعاد الجيوسياسية للأمن في الفضاء المغاربي الكبير في محاولة لفهم تأثير الجغرافيا والجوار على السياسة والأمن في المنطقة المغاربية من وجهة نظر الجيوبوليتيكا والمنظور الإقليمي. بداية بالبعد المتوسطي الفضاء الدولي البارادوكسالي مع التركيز على علاقة الضفتين الشمالية بالجنوبية ثم مرورا بالعمق الإفريقي الصحراوي وانتهاء بالروابط الحضارية مع الشرق. وهذا لفهم الدوائر الجيوسياسية للأمن المغاربي وارتباطاته إقليميا وعالميا وكيفية تفاعلها بشكل متداخل يجعل منها أشبع بشكبة متداخلة تحتاج منا تفكيك بنيتها لفهم كيف تؤثر كل دائرة على أمن المنطقة على حدى ومن ثم تركيبها لفهم المشهد الجيوبوليتيك بأكمله.

المطلب الأول: البعد المتوسطي للأمن المغاربي

تطل المنطقة المغاربية شمالا على البحر الأبيض المتوسط وتستحوذ على الجزء الأكبر من ضفته الجنوبية، يعتبر المتوسط الغربي بوابة المغرب الكبير نحو العالم الخارجي على مر العصور. وترتبط المنطقة به تاريخيا وحضاريا من خلال علاقاتها مع شعوب وحضارات العالم. فالمتوسط يشكل أحد المكونات الريئيسية للهوية المغاربية وامتداد طبيعي لها شمالا.

يقع البحر الأبيض المتوسط إلى الغرب من آسيا وإلى الشمال من أفريقيا وإلى الجنوب من أوربا. ويغطي مساحة تقدر بحوالي 2.5 مليون كم2، يقع البحر الأبيض المتوسط بين خطي طول 36درجة شرقا و 50.5درجة غربا و بين خطي عرض 46درجة شمالا.

للبحر المتوسط عدة تسميات قديمة سم بالبحر الرومي لان الرومان كانوا يسمونه بحرنا في ظل قوة الحضارة الرومانية ،و كان العرب يسمونه بالبحر الشامي و العربي،كان محل صراع عبر مختلف الفترات التاريخية نظرا لاستيعابه و استقطابه الكثير من الحضارات[52].
لكن في الوقت الحالي التسمية الغالبة و المتداولة هي البحر المتوسط سمي بالبحر المتوسط لأنه يتوسط الكرة الأرضية ويقع بين ثلاث قارات أوروبا،إفريقيا،آسيا.

[52] ليندة عكروم،تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط .(عمان:دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع،2013).ص 24

-يبلغ أقصى طول للبحر المتوسط 3500كم.

-يبلغ أقصى عرض للبحر المتوسط 1600كم.

-يبلغ متوسط عمق البحر المتوسط 1600كلم.

-طول سواحل المتوسط3700كلم.

يشكل البحر الأبيض المتوسط صلة وصل بين إفريقيا، آسيا، وأوروبا، وتمتد سواحله على 46 ألف كلم.

يتكون البحر الأبيض المتوسط من 25دولة منها:
الجزائر، تونس، ليبيا ،المغرب، مصر، سوريا، تركيا، قبرص، لبنان، سلوفينيا، ألبانيا، ايطاليا، فرنسا، فلسطين المحتلة "إسرائيل"، البوسنة والهرسك، اسبانيا، مالطا، كرواتيا، يوغسلافيا، اليونان.
يتصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي من جهته الغربية عن طريق مضيق جبل طارق. ومن جهة الشرق يتصل ببحر مرمرة عن طريق مضيق الدردنيل وبالبحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور. ويعتبر بحر مرمرة امتدادا وجزء من البحر المتوسط. ويتصل بالبحر الأحمر في الجنوب عن طريق قناة السويس[53] .

1- أهمية المنطقة المتوسطية:

تتمتع المنطقة المتوسطية بأهمية تاريخية وحضارية وأخرى اقتصادية وتتمثل في:

- الأهمية التاريخية والحضارية للبحر المتوسط:
يعتبر البحر المتوسط مهد الحضارات والأكيد في تاريخ المتوسط هو أنه يدمج تاريخ العديد من الشعوب و الحضارات، فقد تعاقبت عليه حضارات عريقة منها الحضارة المصرية والسومرية، الفينيقية، الإغريقية والرومانية بالإضافة إلى الحضارة العربية الإسلامية[54]
كان لتاريخ البحر المتوسط تأثير عظيم على تاريخ الشعوب المطلة عليه. فهو سهل التجارة بين هذه الشعوب، وكان السبيل نحو بناء المستعمرات، وشاهدا على الكثير من الحروب. كما كان من أساسيات الحياة لما قدمه من طعام عن طريق صيد الأسماك.

المناخ المتشابه والتضاريس والروابط البحرية الموحدة المشتركة كل هذه أدت للعديد من الروابط التاريخية والثقافية بين المجتمعات القديمة والحديثة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط.

---

[53] تباني وهيبة ، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي -دراسة حالة الإرهاب. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة تيزي وزو :كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2004 ، ص43.

[54] عزيز نوري،الواقع الأمني في منطقة المتوسط-دراسة الرؤى المتضاربة بن ضفتي المتوسط.مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية.(باتنة:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2012/2011).ص 45.

وحوض المتوسط بهذا المنظور هو مجال تفاعل حضاري يجري في أقطاره التي تنتمي إلى حضارتين عريقتين من حضارات العالم، هما الحضارة الأوروبية في شماله والحضارة الأوروبية في شرقه جنوبه وهما -البحر وحوضه- يحتلان موقعا تميزا في عالمنا قد يؤهلهما للقيام بدور خاص في صراع وحوار الحضارات.

- الأهمية الإقتصادية للمنطقة المتوسطية:
للبحر الأبيض المتوسط أهمية اقتصادية كبيرة فهو مفترق الطرق بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، فالبحر المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، ومن الثروات الطبيعية التي يزخر بها المتوسط نجد النفط والغاز اللذان تزخر بهما الضفة الجنوبية إلى جانب الفوسفات والحديد والثروة السمكية، حيث يحتوي على 7.5 ٪ من الثروات البحرية الحيوانية و18٪ من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم، وهذا ما دفع دائما القوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة.

-البحر الأبيض المتوسط معبر رئيسي للسفن حاملات النفط و الأنابيب النفطية و الغازية إلى دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية.

-يتميز البحر الأبيض المتوسط بحركة عبور مكثفة خاصة لمنتجات الطاقة حيث ما يقارب 24 بالمئة من حمولة البضائع هي من منتجات الطاقة.

2- المعضلة الأمنية المتوسطية:

يظهر مسعى تحليل الأمن في المتوسط تحديات وصعوبات بالغة، والسبب في ذلك أن فكرة الأمن في المتوسط حمالة أوجه متعددة الدلالات. فالمتوسط متعدد من حيث الأمن مع وجود مستويات جد متمايزة من المشاكل ما دون الإقليمية "الإقليمية الفرعية". فما الذي يجمع بين قضايا مختلفة مثل الصحراء الغربية، الشرق الأدنى، بحر إيجة، البلقان. بهذا المعنى فاستعمال "مقاربة متوسطية" أمر ينطوي على حاجة لاستخدام مبررات مقنعة. وعلاوة على ذلك فإن التصنيف التقليدي "لدى المثقفين والبيروقراطيين" بين الشؤون الأوروبية والشرق أوسطية والشمال إفريقية صعب من مهمة تطوير مقاربة متوسطية.[55]

هذه الصراعات "محلية" ان صح التعبير ولا تشكل بؤر إقليمية بالنسبة للمتوسط الجيوسياسي، بينما يعتبر الصراع العربي-الإسرائيلي بؤرة توتر إقليمية بمعنى الكلمة لأنه ينعكس على كل المنطقة بل ويتجاوزها إلى النظام الدولي. فهو الصراع الوحيد الذي يحول اليوم دون تقدم في مبادرات الأمن والتعاون المتوسطية. إنه بؤرة التوتر التقاطعية الوحيدة في المنطقة. بالطبع المتوسط بحر مشترك للجميع جغرافيا غير أنه فيما يخص المدركات والاعتبارات الإستراتيجية وكذا طبيعة الصراعات فهو أقرب إلى المتوسط بصيغة الجمع منه إلى صيغة المفرد.

[55] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية ، الجزائر، 2005، ص26.

إلا أنه رغم هذه الميزة الخاصة والمتعددة والتردد القائم فإن هناك جملة من العناصر تدعم مقاربة جيوسياسية شاملة. ويمكن أن نوجزها في الآتي:

أولا: وجود قضايا إقليمية فرعية متميزة لا يمكنها أن تسقط أو تزيل أهمية المقاربات الإقليمية الواسعة (العابرة للإقليم) لمشاكل الأمن خاصة وأن بعض جوانبها لا يمكن فهمها بالنظر إلى هذه القضايا بمعزل عن بعضها البعض. فمن المتفق عليه أن الأحداث في شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط تساهم إلى حد بعيد في البيئة الأمنية المتوسطية.

ثانيا: ودون غض النظر عن الخصوصية المتوسطية، فإنه من الواضح أن العديد من تحديات الأمن حول الحوض المتوسطي تجد جذورها في اتجاهات متشابهة (قضايا الشرعية السياسية التي لم تحسم بعد، النمو العمراني، نمو اقتصادي بطيء لامتصاص انبعاث القومية، التطرف والسعي نحو ثقل إقليمي).

ثالثا: الإعتماد المتبادل المتنامي بين البيئات الأمنية المنفصلة تقليديا نتيجة لتوسع السعي لأسلحة ونظم معلومات حديثة مما أوجد "منطقة رمادية" ذات دلالة. وبالتالي فالمنطقة تواجه جملة من "المشاكل التي لا هي أوروبية ولا شرق أوسطية ولا شمال إفريقية". يوجد المتوسط في مركز هذه الظاهرة وبدأ الأمن فيه على نحو متزايد مبدءا منظما بالنسبة للحكومات والهيئات الساعية للتحكم في الوضع الأمني في مجمله.[56]

مفردة المتوسط مستخدمة بشكل واسع في الأدبيات الجيوسياسية والدراسات الأمنية ولا تثير أي جدل بشأنها. الدول المغاربية على الضفة الجنوبية للمتوسط تعيد اكتشاف "متوسطيتها" وهي تنادي وتطالب به أكثر فأكثر كمرجعية هوياتية أو على الأقل كدائرة لتحركها الجيوسياسي. فالدول المغاربية تستخدم البعد المتوسطي بتزايد ملحوظ وان كانت تختلف من حيث المدركات والسياق. وبالتالي فمفردة المتوسط هي من ضمن تلك المفاهيم الواسعة الانتشار التي تفتقر إلى تحديد متفق عليه. فهي حاضرة بقوة في الأدبيات بمختلف أنواعها وفي الخطاب السياسي شمالا وجنوبا لاسيما خلال السنوات الأخيرة. وأصبح المتوسط حاضرا أيضا في مدركات وسلوكيات الدول المطلة عليه. وبالتالي فهو يشكل منطقة جيوسياسية فريدة من نوعها، تتداخل فيها المدركات والسلوكيات وتتفرع لتشكل أقاليم داخل منطقة المتوسط الجيوسياسي متبعة في ذلك نوعا من الهويات الإستراتيجية ذات قاعدة جغرافية، سياسية وثقافية. وهنا نلاحظ أنه رغم التداخل للمشاكل الأمنية فإن الأمن في المتوسط يستلزم الحديث بصيغة الجمع. ففضاء المتوسط يعتبر فضاء مفكك المفاصل ومختل الموازين، ليس فقط بين ضفتيه الشمالية والجنوبية بل وحتى داخل الضفة الواحدة. وبالتالي فالمتوسط يمثل واقعا جيوسياسيا متعددا ودوائر أمنية مختلفة.

المطلب الثاني: أمن المنطقة المغاربية والعمق الصحراوي-الإفريقي

تمتد المنطقة المغاربية جنوبا إلى أعماق الصحراء الإفريقية كامتداد قاري طبيعي وحضاري أصيل منذ فجر التاريخ وإلى اليوم. والمكون الصحراوي الإفريقي جزء لا يتجزأ من الهوية المنطقة المغاربية حضاريا وهو الأمر الذي تؤكده جميع الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية والجغرافية.

[56] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص37.

من هذا المنطلق يؤكد باري بوزان وأول ويفر أن افريقيا، وبسبب مشكلاتها (مثل الحروب، والمجاعات، والنزوح الجماعي للسكان)، "شكلت على الدوام تحديا في نظرية العلاقات الدولية"، فافريقيا مثلما يقولان "جنة المتشائمين، والمكان الذي يبدو أن فرضيات هوبز" تصير فيه حقيقة.[57]

في نفس السياق يمكن القول إلى حد ما أن منطقة المغاربية وشريط الساحل والصحراء الإفريقية على وجه خاص، هي محل تتكثف فيه عوامل اللاستقرار واللاأمن في القارة الإفريقية. وهي عوامل ناتجة عن التفاعل والتداخل بين الديناميات البنيوية التي تعتمل في عمق بلدان المنطقة منذ عقود، وبين الديناميات الراهنة، وخاصة على خلفية الأزمات في ليبيا، مالي والنيجر. يضيف كل ذلك طبقات جديدة من المشكلات التي تواجهها دول المنطقة للتراكب وتنضم الى تلك الموجودة سابقا. تخترق هذا الوضع كذلك رهانات ومصالح دولية متشابكة. لكن الاضطرابات الحالية الصالحة في المنطقة إنما تشكل قطيعة من النموذج الأمني-السياسي الذي ساد في الماضي، وهاهنا يكمن مصدر الصعوبات التي تواجه الفواعل من الدول وهي تروم حلها.

والحال أنها "قطيعة استراتيجية" تتصل بالتهديدات التي ترتبط بظهور فواعل من أصل غير دولتي، في احدى أكثر مناطق العالم تعرضا لضغوط قوية ومتعددة الأبعاد: سوسيواقتصادية، وأمنية، ومتعلقة بالهجرة، وبيئية، وغيرها.

لا تواجه منطقة المنطقة المغاربية بعمقها الصحراوي-الإفريقي الذي يمتد جنوبا الى الساحل تهديدات استراتيجية ووجودية طالما أنه ما من دولة ترى وجودها في المنطقة مهددا من قبل دولة مجاورة. لكن هذه المنطقة المفككة تختلف عن الجماعات الأمنية التي تعد المنطقة الأوروأطلسية أنجح نموذج لها.[58]

في المقابل تتطور في المنطقة تهديدات من أصل غير دولاتي، خاصة في البلدان التي تطرح فيها بحدة مشكلة بناء الدولة (ليبيا مالي والنيجر). وقد تزايدت هذه التهديدات، لا سيما الإرهابية منها على خلفية الأزمات القائمة بين البلدين اللذين تتكثف فيهما حصرا المصادر الرئيسية للإستقرار واللاأمن في المنطقة المغاربية والساحل.

- **السياق الأمني الهش وتكاثر المبادرات الأمنية في الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى:**

منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى تمثل بالتعبير الجيوبوليتيكي العمق القاري بحق للمنطقة المغاربية جيوسياسيا وجيوستراتيجيا، وهي تعاني منذ عقود من فشل تنموي-أمني للدولة، ويمثل الساحل الإفريقي بصحرائه الشاسعة أين تتحول الحدود الى مجرد خطوط على الورق بينما تتلاشى فعليا على أرض الواقع أمام شساعة الإمتداد الجغرافي للصحراء الكبرى، يمثل هذا الفضاء الهش أمنيا احدى أبرز الساحات لنشاط الفواعل الأمنية من غير الدول والجماعات المسلحة خصوصا مع تفاقم الهشاشة الأمنية في دول مثل ليبيا، مالي وفشل التنمية الذي يميز دول الساحل الإفريقي عموما ما جعل المنطقة تعج بأنواع التهديدات الأمنية اللتماثلية (هجرة غير شرعية، تهريب، تجارة السلاح) وغيرها من مظاهر الإنفلات الأمني وغياب الدولة أو حضورها الباهت.

[57] Barry Buzan & Ole Waever, Regions and Powers : The structure of International Security (Cambridge : Cambridge University Press,2003),p.219

[58] Emmanuel Alder & Michael Barnett (eds.), Security communities (cambridge : Cambridge University Press, 1998).

تواجه دول المنطقة المغاربية تهديدات قادمة من الجنوب، وهي تهديدات ذات طبيعة مركبة تتقاطع مع الأنماط الكلاسيكية بين الدولتية التي صممت لأجلها. ويضاف إلى عدم تماثل التهديدات، طابعها الهجين، فمنها ما نصفها سياسي ونصفها إجرامي، وذلك بسبب ظهور "كيانات هجينة، إرهابية في جوهرها وإجرامية"[59]. وبعد أن اعتادت هذه القوى، حتى اليوم، على التعامل مع المخاطر والتهديدات من منظور متمحور حول الدولة، يتعين عليها اليوم مراجعة استراتيجياتها للاستجابة لتهديدات ذات منشأ غير دولتي (مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، وانتشار الأسلحة وتداولها، وتهريب المهاجرين غير الشرعيين، والإتجار بالمواد الممنوعة..).

ويحدث هذا التغيير في المنطق العسكري والأمني وطريقة العمل ضمن سياق معقد على نحو خاص. فأشكال عدم الاستقرار في المنطقة الأوسع، أي المنطقة المغاربية والساحل، تنبع من المشكلات الداخلية في بعض الدول، والتهديدات غير الدولتية التي تتجاوز الحدود، وزيادة التآزر بين الإرهاب الداخلي والخارجي، ما يحيل التعلم بالنسبة لهذه القوى والقطيعة مع الأنماط القديمة المتبعة أمرا غاية في الصعوبة.

لا يمكن فهم انتشار المخاطر والتهديدات التي تهدد أمن المنطقة المغاربية والقادمة من الجنوب بالطريقة نفسها في جميع أنحاء المنطقة. إذا كانت الدولة قد تعرضت للتقليل من شأنها، بل وللتشكيك فيها، على يد العديد من الفواعل في بعض الحالات، وإذا كان الرد على هذه التهديدات صعبا حتى بالنسبة إلى الدول الأفضل حالا، فالحقيقة القائمة هي أن دول المنطقة لا تتأثر كلها بالطريقة نفسها. إن وضع الدولة في حد ذاتها هو عامل حاسم في هذا الإطار.

تغيب التهديدات ذات الطبيعة الإستراتيجية عن المنطقة، لتنتشر في المقابل التهديدات غير الدولتية خاصة في البلدان التي تطرح إشكالية الدولة-الأمة غير المكتملة، وفي ليبيا ومالي بصورة خاصة. وعلى الرغم من السمات المشتركة الظاهرة، فإن المشهد الإقليمي غير متجانس، إذ يتطلب مقاربة قائمة على التمايز، فثمة دول "قوية" إلى حد ما (الجزائر والمغرب)، وأخرى ضعيفة (موريتانيا وتونس) ودول "فاشلة" أو آيلة للفشل (مالي والنيجر وخاصة ليبيا)[60]. لكن تعدد المفاهيم وفوق ذلك كله الاعتبارات الكامنة فيها، هو ما يجعل التصنيف صعبا، حتى لو بدت سمة "الهشاشة" محل اجماع.

يأتي منبع هذه التهديدات من كون جميع دول منطقة الساحل تنتمي تقريبا إلى تصنيف الدول الهشة، وفي بعضها مثل ليبيا وإلى حد ما مالي والنيجر، يفتقد احتكار العنف المشروع بحكم الواقع، في سياق يتأكد فيه تأثير الفواعل غير دولتية متنوعة، ما دون الدولة وما فوقها. وجميع دول الساحل الخمس تعتبرها المنظمات الدولية دولا هشة.

المطلب الثالث: البعد الشرق-أوسطي ودوره في تشكل الهوية الأمنية المغاربية

يعود تاريخ العلاقات بين المشرق والمغرب إلى آلاف السنين ويبدأ تأريخه من الحضور الفينيقي في شمال إفريقيا. ومع مجيء الإسلام ازدادت أهمية هذه العلاقات تأثرا وتأثيرا في ظل الحضارة الإسلامية

[59] Xavier Raufer, «Menaces terroristes, criminelles, hybrides : La prespective large, » 2007, consulté le 19/7/2018

[60] Benantar, « Prolifération des processus régionaux dans l'espace Sahélo-Maghrébin, » p.159.

التي جمعت المشرق والمغرب تحت لوائها وإلى اليوم لا تزال العلاقات البينية و المصير الحضاري المشترك أمرا يؤكده الواقع وتشير إليه الدراسات الاجتماعية والإنسانية.

- **الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي المغاربي: حدود التفاعل**

ظلت منطقة المغرب العربي بعيدة جغرافيا عن الشرق الأوسط والمشرق العربي والخليج، وهذه المجالات الثالث اختزلت مجمل الأحداث والتحولات العربية الكبرى، وتمركزت فيها النزاعات العربية البينية والصراع العربي الإسرائيلي الذي وجه بشكل حاسم الأمن القومي العربي. وهذا البعد الجغرافي أثر في مستويات ودرجة ارتباط الدول المغاربية الخمس بالقضايا العربية خاصة وأنها لم تكن في واجهة الصراعات والحروب التي خاضتها مثال مصر وسوريا والأردن مع "إسرائيل"، وذلك على الرغم من أنه ظلت مهتمة ومعنية ومساهمة في القضايا العربية الكبرى وبقضايا الأمن الإقليمي العربي، وحتى على المستوى الداخلي، فإن شرعية الأنظمة السياسية المغاربية لم تتأسس على شرعية قومية أو "وحدوية عروبية"، ولم تعرف أحزابا أو تنظيمات تبنت بشكل مباشر الإيديولوجية القومية. تتعدد الأسباب التي تحكمت في تحديد درجة التفاعل بين الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي المغاربي، والتي تجد أصلها في عوامل تاريخية وسياسية متعددة نجملها في ثالث أبعاد.

1- البعد الهوياتي:

لم يكن للهوية القومية في بلاد المغرب العربي نفس الصدى والتأثير في المشرق، وهو أمر تشترك فيه كل دول المغرب العربي، حيث إن الوعي القومي العربي بالنسبة لهذه الدول اتخذ أشكاال خاصة تختلف عن الأشكال التي اتخذها في المشرق. والوعي الذي ساد في المغرب العربي المرتبط بمفهومي العروبة والإسلام كمكونين للهوية المغاربية، ظل مختلفا عن نظيره لدى دول المشرق، حيث إن الإنتماء العربي والإعتقاد في وحدة الأمة العربية لدى "المغاربيين" لم يرتبط بالضرورة بتصور سياسي لهذه الوحدة على المستوى الشمولي[61] .

2- البعد السياسي الخارجي:

لم يشكل المجال الجيوسياسي العربي أولوية ضمن توجهات السياسة الخارجية للدول المغاربية، وهو معطى وجهه الموقع الجغرافي للمغرب العربي القريب من أوربا والمنتمي للقارة االفريقية. فغداة الإستقلال شكلت العقيدتان العالم-ثالثية وعدم الإنحياز محور دبلوماسية المغرب والجزائر، وهما "منصتان" وظفتهما الدولتان للتعبير عن خياراتهما الإيديولوجية وتوجهاتهما الخارجية ومواقفهما حيال مختلف القضايا الإقليمية والدولية. وبالنسبة لتونس فقد كانت علاقاتها مع مصر الناصرية متوترة باستمرار وظل نظام الرئيس بورقيبة يوجه الإتهام للنظام المصري بالسعي للهيمنة على العالم العربي وجامعة الدول العربية عبر بوابة القومية العربية. أما ليبيا فإن نظام القذافي أدخلها في سلسلة من الصراعات اللامتناهية مع دول قيادية في النظام العربي مثل مصر والعراق والمملكة العربية السعودية[62]، وحول اهتمامه من الدائرة العربية إلى الدائرة الإفريقية.

---

[61] Marc Bonnefous, ‘‘Le Maroc, carrefour géopolitique’’, GÉPOLITIQUE, N° 57, (1997), p. 123.

[62] أحمد ولد محمد الأمين، "السياسات الخارجية للدول العربية: دراسة مقارنة للمحددات وأنماط التفاعل"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم القانونية واالقتصادية واالجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد هللا، فاس، المغرب، 2015 ،ص 73 .

وفي موريتانيا تتركز علاقاتها الخارجية مع دول الجوار خاصة دول الساحل والصحراء بالإظافة إلى الصين الشعبية والإتحاد الأوروبي

3- البعد الإثني:

التركيبة الإثنية لدول المغرب العربي غير مشكلة فقط من العناصر العربية كما هو الشأن في أغلب دول المشرق العربي والشرق االوسط، بل توجد مكونات أخرى وعلى رأسها المكون الأمازيغي الذي كان ولايزال أحد أركان البنية الإثنية في المغرب والجزائر وبعض المناطق في تونس وليبيا، كما توجد في ليبيا إثنيات من الزنوج والحسانيون الصحراويون والحراطين وغيرهم، وهذا التنوع الإثني[63] .

تطور الوعي القومي والعرقي في المغرب العربي لم يسهل على الأنظمة الإنخراط أو التبني التام لمقولات الوحدة والقومية العربيتين. بالمقابل لا يمكن إنكار الأدوار التي اضطلعت بها الدول المغاربية في قضايا وأحداث ارتبطت بشكل وثيق بالأمن القومي العربي بشكل عام وبالصراع العربي الإسرائيلي بشكل خاص، فقد شاركت كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا بشكل مباشر في حرب 1973 من خلال مساعدات مالية وأسلحة وكتائب عسكرية وأسراب طائرات، وعلى المستوى السياسي قامت دول المغرب العربي بالعديد من أدوار الوساطة في نزاعات بين عربية، من قبيل الوساطة المغربية بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن سنة 1974، والوساطة في الحرب الأهلية اللبنانية إلى جانب الجزائر والمملكة العربية السعودية وفي الأزمة الليبية الأخيرة، والوساطة الجزائرية بين ليبيا ومصر وبين إيران والعراق ووساطة إنهاء أزمة احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران. ومن الجدير بالذكر، أن سلوك الدول المغاربية تجاه قضايا الأمن القومي العربي ظل محكوما بنظرة أحادية "قطرية" وغير خاضع إلى تصور جماعي إقليمي، وموجها إلى حد كبير بالطموحات والتطلعات الرامية إلى تحقيق مكاسب دبلوماسية، ونذكر في هذا السياق تحولات المواقف المغربية والجزائرية من القضية الفلسطينية. مارس التفاعل بين المغرب والصراع العربي االسرائيلي تأثيرا خاصا على الدبلوماسية المغربية، إذ كان الملك الراحل الحسن الثاني يعتبر أن هذا الصراع يشكل الإطار الذي عمل من خلاله على التميز عن مواقف الدول العربية القومية، ونعتقد أن الحسن الثاني ساهم بشكل واضح في تحويل مسار الصراع العربي االسرائيلي من خلال رعاية واحتضان الإتصالات الأولى التي تمت بين مصر و"إسرائيل" الممهدة لاتفاقيات كامب ديفيد، كما أن ما سمي ب"خطة السلام العربي" التي أعلن عنها الملك فهد سنة 1981 تم إقرارها في مؤتمر فاس بالمغرب سنة 1982 بدعم مغربي قوي، والتي اعتبرت اعترافا ضمنيا ب"إسرائيل . "لم تخل المقاربة المغربية لملف الصراع العربي الإسرائيلي من نزعة براغماتية أساسها ترسيخ التقارب مع الغرب وتقديم نفسه طرفا وفاعلا واقعيا وعقلانيا في المنطقة[64].

بدورها الجزائر لم تعط أي بعد قومي وحدوي للقضية الفلسطينية أو الصراع العربي الإسرائيلي رغم تقاربها الكبير مع مصر على عهد جمال عبد الناصر، واستند الخطاب الجزائري الرسمي الداعم للقضية الفلسطينية على تمجيد إيديولوجية الثورة ومناهضة الإستعمار والإمبريالية ضمن إطار الرغبة الجزائرية في قيادة العالم الثالث وإفريقيا وحركة عدم االنحياز. وفي السياق نفسه لم يختلف موقف الرئيس الجزائري

---

[63] Marc Bonnefous, ‘‘Le Maroc, carrefour géopolitique’’, GÉPOLITIQUE, N° 57, (1997), p. 123.
إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات ،355 مجلة العلوم السياسية والقانون. العدد 36 ،مجلد 8 -يونيو/حزيران 2023م
الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية / املانيا - برلين

[64] Bahri Mohammed, "Le conflit israélo-arabe vu du Maghreb ", Revue française de science politique, 16e année, N° 4, (1966), accessed 25/12/2022, at : https://bit.ly/2QdPULW, p. 783.

الأسبق أحمد بن بله عن موقف الرئيس التونسي بورقيبة باعتبار حل قضية فلسطين يعود للفلسطينيين أنفسهم وأن دور باقي الدول العربية وخاصة دول الجوار هو تقديم الدعم والمساندة فقط. وبشكل عام، يمكن القول أن ارتباط الأمن الإقليمي المغاربي بالأمن القومي العربي تتأثر بمستويين من الإختلاف: الأول يتمثل في الرهانات والأولويات الأمنية، حيث تختلف الرؤية المغاربية عن الرؤية السائدة في المشرق العربي والشرق الأوسط للتهديدات التي تطال الأمن القومي العربي، وهي بشكل عام أربع قضايا مركزية: أولها استمرار التهديد الإسرائيلي لأمن الدول العربية والرغبة الأمريكية في الطي النهائي للقضية الفلسطينية عبر ما يسمى "صفقة القرن"، وثانيها تداعيات الإحتلال الأمريكي للعراق وإضعاف الدور الإقليمي لهذا البلد وسحبه من المعادلة الأمنية الإقليمية، وثالثها أمن الخليج العربي المهدد بالطموحات "غير المحسوبة" للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ورابعها السلوك الإيراني وعدم وجود ضمانات حول الأهداف الحقيقية لطموحاتها الإقليمية ولملفها النووي وتوجهاته. أما على المستوى المغاربي، وعلى الرغم من أن دول المغرب العربي تلتقي مع دول المشرق والشرق الأوسط في بعض المواقف بخصوص هذه القضايا، فإنها غير ذات أولوية في أجندتها الأمنية وهو ما يحيلنا إلى المستوى الثاني.

تتبنى دول المغرب العربي رؤية مختلفة للمجالات الحيوية التي تحقق أمنها وللمسلكيات والآليات التي تعتمدها في سبيل ذلك خاصة بالنسبة للدول التي تلعب دور الأقطاب الرئيسية في المركب الأمني الإقليمي. وهو رؤية لاتتقاطع بأي حال من الأحوال مع ما يقتضيه الأمن القومي العربي. فمثال يستمد المغرب رؤيته الأمن الإقليمي المغاربي من الأولوية التي يوليها لقضية الصحراء باعتبارها السبب الرئيسي لجمود اتحاد المغرب العربي وفشل كل محاولات التقارب والتعاون والتنسيق بين دوله، وفي سبيل حسم هذه القضية لصالحه يقوي ارتباطه الأمني بالغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، ويوسع مهامه وطموحاته الأمنية في الساحل والصحراء، ويدعم أمن حلفائه التقليديين في الخليج عبر إرسال قوات أمنية وعسكرية للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وكذلك تعتبر الجزائر أن أمن الإقليم المغاربي وأمن الساحل والصحراء "مجال محفوظ" لها بحكم أدوارها التاريخية في المنطقة وتجربتها في محاربة الإرهاب والتطرف وإمكاناتها الطاقية، لذلك فهي تظل "مؤهلة أكثر من غيرها" لمخاطبة الغرب والتنسيق معه في الترتيبات الأمنية في المغرب العربي وعمقه الحيوي في الساحل والصحراء، أما استراتيجيا واقتصاديا فهي تتجه نحو محور آخر يضم روسيا وإيران والصين .هذا التباين في تصور القضايا الأمنية، والإختالف الواضح في الخيارات الاستراتيجية الخارجية ينعكس من جهة على القيمة االمنية للمغرب العربي باعتباره مركبا أمنيا إقليميا، فهو غير حاضر كوحدة أمنية مستقلة في حسابات القوى الخارجية والدول الكبرى، التي وإن كانت لديها سياسات واستراتيجيات موجهة للمغرب العربي سواء باعتباره ينتمي للشرق االوسط وشمال إفريقيا MENA ،أو باعتباره من دول جنوب المتوسط، أو كونه يشكل الحزام الشمالي الذي يعزل منطقة الساحل والصحراء عن الحوض المتوسطي واالتحاد االوربي، فإنها تفضل مخاطبة دول المنطقة ضمن عالقات ثنائية أو متعددة االطراف بعيدا عن اتحاد المغرب العربي أو الجامعة العربية باعتبارها االطار العربي "الجامع"، ونذكر في هذا السياق على سبيل المثال ال الحصر اتفاقيات الشراكة التي يبرمها االتحاد االوربي مع كل من تونس 1995والمغرب 1996 والجزائر 2001 بشكل منفرد، وإطالق الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999 للبرنامج االقتصادي لدول شمال إفريقيا مع كل من تونس والمغرب والجزائر وتجاهلت هذه المبادرة ليبيا وموريتانيا .ومن جهة أخرى، فإن أعطاب الأمن الإقليمي المغاربي وعدم قدرة دوله على تقديم إجابة جماعية للإشكالات الأمنية في المنطقة يعرضها

لمزيد من التفكك، خاصة وأن التهديدات التي حفزت صناع القرار لتأسيس اتحاد المغرب العربي لا تزال قائمة، وهي ذاتها التهديدات التي تطال الأمن القومي العربي[65]. فقد أثبتت ارتدادات الربيع العربي حالة الإنكشاف الأمني والإستراتيجي للمغرب العربي، بالشكل الذي تحولت معه إلى "مجال حيوي بديل" للجماعات المسلحة.

[65] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص136.

الفصل الرابع: المنطقة المغاربية بين التهديدات الأمنية/الأجندات الأمنية.

يتمحور هذا الفصل حول عملية تفكيك أمن المنطقة المغاربية بين التهديدات/الأجندات الأمنية المتضاربة، بحيث ندرس طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية وفيب مقدمتها المعضلة الأمنية البينية المغاربية والمشاكل الأمنية ذات الطبيعة السياسية والتنموية ثم التهديدات الأمنية اللاتماثلية. لنتعمق أكثر في السياسات الأمنية لدول المنطقة المغاربية من خلال أربع دراسات حالة، السياسة الأمنية الجزائرية، السياسة الأمنية المغربية، السياسة الأمنية التونسية وأخيراالمعضلة الأمنية الليبية.

المبحث الأول: طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية.

يعنى هذا المبحث باستعراض طبيعة التهديدات الأمنية التي تهدد المنطقة المغاربية وتحليل خلفياتها ومصادرها سواء كانت خلافات بين الدول المشكلة للمنطقة وأنظمتها السياسية أو التحديات المرتبطة بالبعد الأمني الناشئة عن المشاكل التنموية والسياسية وهشاشة البنى الدولاتية الداخلية وما ينجر عنها من توترات واضطرابات تأخذ الطابع الأمني في ظاهرها.

المطلب الأول: المعضلة الأمنية البينية المغاربية.

1- طبيعة العلاقات البينية المغاربية

تنفرد المنطقة المغاربية، منذ سنوات الاستقلال، باستقرارها النسبي، وغياب الصراعات المرتفعة الحدة، مقارنة بمشرق العالم العربي الذي يعرف توترات وصراعات مرتفعة الحدة. وعلى الرغم من التوتر البنيوي في العلاقة الجزائرية-المغربية وصراع الصحراء الغربية والأزمة الليبية، فإن المنطقة تبقى مستقرة نوعا ما، مقارنة بالتخوم الساحلية والجوار المشرقي.
بيد أن المشهد الاستراتيجي بدأ يتغير بعض الشيء، من دون أن يخل ذلك بالاتجاه الاستراتيجي (الثقيل) السائد في المنطقة، فالعلاقة الجزائرية-المغربية غير مستقرة، وبورصة التوتر البنيوي في حركة مستمرة. وتتفاعل في هذه العلاقة عوامل تنافسية-صراعية تقليدية وطارئة. والجديد طبعا لا يخص الصراع التقليدي حول زعامة النظام الإقليمي المغاربي، والخلاف حول تسوية نزاع الصحراء الغربية، وإنما يخص تحول قضايا طارئة إلى خلافات جديدة تُضاف إلى سجل الخلافات الثنائية والمغاربية البينية الثري... وهناك أربع قضايا خلافية طارئة في العلاقة الجزائرية-المغربية، أولها التدخل الدولي في ليبيا. منذ البداية، رفضت الجزائر أي تدخل أجنبي في ليبيا، متمسكة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والذي تقوم عليه سياستها الخارجية والأمنية، بينما دعم المغرب التدخل في ليبيا. وسرعان ما تحولت الحرب في ليبيا إلى فتنة بين الجزائر والمغرب بعد اتهام الثاني الأولى بدعم كتائب القذافي بمرتزقة وأسلحة، ما نفته الجزائر وتلقت حينها دعما من الولايات المتحدة التي كذبت التصريحات المغربية. ثانيها التنافس بين الجارين في إطار المؤتمرات الإقليمية حول تأمين الحدود، لاسيما الليبية، انعقد أولها في طرابلس وثانيها في الرباط، حيث اتضح في مؤتمر الرباط أن الأمن في ليبيا وتداعياته

الإقليمية أصبح أيضا مطية للتنافس بين الجارين الأقوى مغاربيا. إذ سعى المغرب تجاوز مؤسسات الاتحاد الإفريقي، الذي يبقى خارجه، بالدفع لتشكيل آليات أمنية جديدة، بينما سعت الجزائر إلى الدفاع عن الآليات الإفريقية، باعتبارها إحدى الدول النافذة في مؤسسات الاتحاد الإفريقي. ثالثها، التنافس حول التسوية السياسية في ليبيا حيث استمرت الأزمة الليبية في تغذية التوتر البنيوي بين الجزائر والمغرب، وتحولها إلى مجال للتنافس بينهما، حيث نظم كل منهما جولات للحوار بين فرقاء الأزمة في ليبيا[66]. رابعها الخلاف حول تأمين وتسيير الحدود لمحاربة الإرهاب والهجر السرية، حيث يتهم المغرب الجزائر بالدفع بمهاجرين أفارقة نحو حدوده، كما شرع في تسييج جزء من حدوده مع الجزائر، ببناء جدار مجهز بأحدث الأنظمة الإليكترونية، ويعد هذا الجدار الأول من نوعه في المغرب العربي. وبغض النظر عن شرعيته من عدمها، فإنه دلالة على التناقض في سلوك المغرب الذي يطالب بفتح الحدود مع الجزائر (المغلقة منذ 1994) وفي الوقت نفسه، يشيد جدارا على الحدود.

أما العلاقة الجزائرية-الموريتانية، فعلى الرغم من هدوئها خلال سنوات، اتسمت بدعم جزائري واضح لموريتانيا، فإنها عرفت، أخيرا، توترا بسبب طرد موريتانيا دبلوماسيا جزائريا، وردت الجزائر على ذلك بالمثل، وكأن المغرب العربي عاد إلى سنوات الحرب
الباردة البينية للقرن المنصرم.

أما العلاقة التونسية-الليبية فهي الأخرى متوترة، بسبب صعوبة تعامل تونس مع الصراع الأهلي في ليبيا، وانقسام البلاد إلى معسكرين، يدعي كل منهما الشرعية والتحدث باسم ليبيا. ولكن، بحكم الجوار، فتونس مجبرة عمليا على التعامل أيضا مع الفريق الليبي المسيطر على الحدود الليبية-التونسية. ويبدو أن هموم تونس مع جارتها الشرقية لم تنته، فليبيا كانت دائما معضلة أمنية بالنسبة لتونس، في أثناء حكم القذافي، كما بعد رحيله.

أما العلاقة الجزائرية-الليبية فقد عرفت توتراً في أثناء الحرب الليبية، بالنظر للانتقاد، بل الموقف العدائي للمجلس الانتقالي الليبي إزاء الجزائر، لاتهامها بدعم نظام القذافي. وهذا ما نفته الأخيرة مشددة على حيادها. ولا شك في أن الجزائر لم تدعم الثوار في ليبيا، لكن هذا لا يعني أنها وقفت إلى جانب النظام. بعد نهاية التدخل العسكري في ليبيا، بسقوط النظام وتخبط البلاد في حرب أهلية، تطورت العلاقة بين الجزائر والسلطات الليبية الجديدة، لوعي الطرفين بضرورة تأمين الحدود وتطوير التعاون الثنائي، لتعرف العلاقة تطورا نوعيا في المجالين الأمني والسياسي، إلا أن الصراع على السلطة في ليبيا حد من هذا التطور، وبقيت العلاقة تتأرجح بين التوتر، المنخفض أحياناً، والتحسن الملحوظ أحيانا أخرى. ومصيرها مرهون بالأساس بتوصل الليبيين إلى الاتفاق على سلطة شرعية واحدة وموحدة تمثلهم[67].

يمكن القول إن هذه التفاعلات الثنائية تتم وتتطور في مشهد إقليمي غير متجانس، عكس العقود السابقة. إذن، يمكن تصنيف دول المغرب العربي في أربع فئات أساسية: الدول الانتقالية، وهي في الحقيقة واحدة (تونس)؛ الدول المتأزمة-المضطربة، وهي أيضاً واحدة (ليبيا)، والدول التسلطية (الجزائر، المغرب وموريتانيا) مع اختلاف في طبيعة التسلطية ودرجتها. وبالتالي، تمثل الوحدات التسلطية الأغلبية، ما يخلق متاعب سياسية (من حيث سبل التعاطي مع الجيران) بالنسبة للوحدة الانتقالية (تونس). لكن الفئة

---

[66] حمد محفوظ بيه، مقومات ومعوقات التكامل في إتحاد المغرب العربي، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية حول التكامل الإقليمي في إفريقيا – رؤى وآفاق – جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 17-16 أفريل 2005،ص13.

[67] Djemal Eddine Guechi, L'union du Maghreb arabe intégration régionale et le développement économique, casbah édition, Alger 2002.p,17.

الأخطر في الراهن هي التي تمثلها ليبيا كونها أصبحت خطرا أمنيا على نفسها، وعلى جيرانها، فهي مصدر خلافات سياسية مغاربية بينية، وعدم استقرار إقليمي.

2- معضلة الأمن الحدودي المغاربي

على الرغم من أن دول المنطقة المغاربية تميل إلى تحقيق أمنها الحدودي بطريقة أحادية، إلا أنه من شأن زيادة التنسيق بين الدول على المستوى المحلي أن تقدم مقاربة أكثر استدامة.

المشاحنات التي تتكرر بين الرباط والجزائر حول الأمن الحدودي غير المناسب، بما في ذلك الجهود غير الفاعلة لمكافحة الإرهاب والمخدرات، تشكل مرة أخرى مؤشرا عن أن المنافسة بين البلدين على السيطرة تعرقل إمكانية التعاون الإقليمي. رسميا، يحول الخلاف المرير على سيادة الصحراء الغربية دون توصل الدولتين إلى اتفاق حول الشؤون الإقليمية الأخرى مثل الأمن الحدودي. يحض المغرب الجزائر على وضع الخلاف جانبا من أجل العمل بفاعلية أكبر على مسائل ملحة أخرى في شمال أفريقيا، في حين أنه ليست لدى الجزائر أي محفزات لفصل الأمن الحدودي عن التوصل إلى تسوية نهائية حول وضع الصحراء الغربية ما دامت قادرة على استخدام الأمن الحدودي وسيلة للضغط على المغرب في موضوع الصحراء الغربية.

بيد أن المغرب والجزائر، وكذلك تونس، تواجه جميعها المعضلة نفسها عند حدودها. لقد تزامنت الزيادة في التهريب عبر الحدود، خلال العقد المنصرم، مع ظهور عدد كبير من الأفرقاء الجدد الذين يستخدمون أنماط التهريب القديمة. وهذا يطرح تحديا على الحكومات والأجهزة الأمنية على السواء – ضمن قدرتها على العمل فعليا في هذه المناطق – بطريقة أدّت إلى تجريد الحدود من صفة الحماية وتحويلها إلى تهديدات محتملة للأمن القومي. طبيعة التعاون الأمني غير المنتظم والذي يعاني من شح الموارد في دول المغرب العربي، ويرزح تحت وطأة الخلاف السياسي المغربي-الجزائري، والحكومات الفاشلة أو الضعيفة في ليبيا وتونس، تتجلّى بشكل خاص في هشاشة المناطق الحدودية الفاضحة إزاء الجريمة العابرة للأوطان، والشبكات الإرهابية، والهجرة غير الشرعية[68].

في حين أن الحدود الممتدّة على طول 2400 كلم (1500 ميل) بين الجزائر والمغرب وتونس وليبيا قد رسمت بوضوح، فهي لا تستخدم لتعيين بداية سيادة الدولة أو نهايتها بقدر ما تستعمل كمناطق عازلة، أي أراض قائمة بحد ذاتها تربط بين مناطق متصلة جغرافيا. ليست لهذه الحدود أهمية اجتماعية أو اقتصادية أو حتى سياسية كبيرة بحد ذاتها، بل تستخدم كقنوات للتفاوض على الهويات العابرة للأوطان، وبناء اعتماد اقتصادي متبادل – بما في ذلك عن طريق الهجرة وتهريب البضائع – وتسهيل حركة المجموعات المسلحة، التي تنظر إلى هذه المناطق الحدودية كأرض خصبة طبيعية للتشدّد الأيديولوجي. خلافا للحدود في غالبية دول القارة الأفريقية، الحدود بين المناطق الشمالية ذات الكثافة السكانية الأكبر في دول المغرب العربي، قديمة وراسخة: لم تفرضها أوروبا الكولونيالية، كما أنها لا تعكس انقسامات جغرافية أو إثنية-ثقافية قوية. على النقيض، الحدود الخارجية للمغرب العربي في الجنوب موروثة إلى حد كبير من الإدارة الاستعمارية الفرنسية، لا سيما في الجزائر. في حين أن حدود المغرب مع الصحراء تحددها في شكل أساسي المستعمرة الإسبانية السابقة للصحراء الغربية، يدين الجزائر بالجزء الخاضع

[68] حمد محفوظ بيه، مرجع سابق،ص41.

لسيطرته في الصحراء إلى المخطط والمصالح الاستعمارية الفرنسية في المنطقة. هذه الحدود المفروضة قسرا هي أقل منطقية في عدد كبير من الجوانب، ما يزيد من عوامل الهشاشة الأمنية في المغرب العربي.

لقد أدت طبيعة الحدود الخارجية القابلة للاختراق في المغرب العربي، وارتباط البلدان التاريخي بالطرق التجارية في الصحراء والساحل، إلى زيادة تعقيدات المسائل الأمنية عند الأطراف الهشة في المنطقة. في الجزائر، تسبب غياب الفاعلية في ضبط الحدود مع ليبيا وتونس (حيث سجلت تحسينات لافتة في العمليات في الأعوام الماضية)، على امتداد عقود، بتفشي شركات التهريب، وأفضى إلى ازدهار الاقتصاد غير النظامي الذي يساعد على نشر الاستقرار في هذه المناطق المضطربة. كذلك شهد الفراغ النسبي في السلطة على طول حدود المنطقة المغاربية، لا سيما في مالي وليبيا، ظهور الهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة والمخدرات، ما يؤدي إلى تغذية الشبكات الإرهابية – وقد تدهور الوضع سريعا غداة الثورة التونسية وانهيار الدولة الليبية في العام 2011[69]
وعلى الرغم من أن كلا من المغرب والجزائر يعمل على حدة على تحسين إمكاناته في مجال ضبط الحدود وزيادة التمويل لهذه العمليات، إلا أن الزيادة في حجم التهريب والنزوح عند الحدود المغربية-الجزائرية ووتيرتهما تتسبب أيضا بارتفاع خطر الإرهاب العابر للأوطان. لقد ساهمت الجهود المتزايدة التي تبذلها الجزائر من أجل مكافحة الإرهاب، في كبح التسلل إلى المغرب عبر الحدود وخفضه إلى حده الأدنى، ويواجه المغرب تهديدا أكبر بكثير جراء عودة المقاتلين المتمرسين من سورية وليبيا. إلا أنه ليس بمقدور الرباط والجزائر أن تستمرا في التمنع عن التعاون في مجال الأمن الحدودي في المدى الطويل. فالخطر المتدني الذي تمثله الحدود يضمن، في الحد الأدنى، أن "مسألة الحدود" الأزلية ستبقى ورقة سياسية تستطيع الجزائر أن تربطها بتسوية أوسع لقضية الصحراء الغربية.

3- النزاع حول قضية الصحراء الغربية:

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) من القضايا المهمة والحيوية التي شغلت عددا من الدول الاقليمية في المنطقة المغاربية واحتلت مكانتها في الحياة السياسية للدول المغاربية على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياتها المحلية والاقليمية والدولية.

وتظهر أهمية المشكلة من خلال كونها بؤرة للصراع الاقليمي وعدم الاستقرار في المنطقة المغاربية ومحاولات القوى الدولية الرامية الى تجزئة وتفتيت وحدة التراب الوطني لأقطار المغرب الكبير عامة وبشكل خاص خلق بؤرة توتر وصراع بين أهم دولتين في الفضاء المغاربي (الجزائر والمغرب) عن طريق السيطرة الاستعمارية الفرنسية أو الاسبانية المباشرة حينا او عن طريق المعاهدات والمواثيق التي فرضتها الدول الاستعمارية على المنطقة حينا آخر.

إن نظرة سريعة على تاريخ المنطقة المغاربية بعد سقوط الدول العربية الاسلامية في الاندلس والتي كان المغرب الكبير السند القوي لها منذ بداية تأسيسها عام 714م وحتى سقوطها عام 1492م تظهر لنا بأن الدول الأوروبية كانت تخشى قوة المغرب الكبير ووحدته، ولهذا السبب فإن هذه الدول تبنت استراتيجية خلق التنافس والصراع بين الدول المشكلة له.

[69] عبد النور بن عنتر، " تهديدات هجينة"،جريدة العربي الجديد. على الموقع: : تاريخ الدخول 20-02-2023
http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/10/4/A9

سنحاول بيان الأثر الذي تتركه هذه المشكلة التي لازالت قائمة منذ فترة تزيد على ستة عقود من الزمن على المنطقة المغاربية والأمن القومي المغاربي ودور القوى الاقليمية والدولية في زيادة حدة التوتر والخلافات خدمة لمصالحها الحيوية في هذه المنطقة من العالم ومن خلال اتباع المنهج التاريخي وتحليل جيوبوليتيكي لأبعاد المشكلة وتفاعلاتها الإقليمية.

- **الخفلية التاريخية للنزاع حول الصحراء الغربية**

تشكل المنطقة المغاربية عبر تاريخها السياسي الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية أو تضيق حسب قوة السلطة السياسية أو ضعفها، وشكلت المنطقة مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء التي يسكنها البدو الرحل من القبائل.

وقد ظهرت المقاومة الوطنية في الصحراء لقوات الاحتلال الفرنسي والاسباني بعد عام واحد من حصول المغرب على استقلاله عام 1956 تحت قيادة جيش التحرير المغربي الذي استمد عناصر قوته من قبائل الصحراء[70].

ونمت الحركة الوطنية الصحراوية في أحضان الحركة الوطنية المغربية، وقدمت فرنسا لاسبانيا من خلال قواعدها في موريتانيا والجزائر مساعدات وامدادات عسكرية بهدف ايقاف زحف جيش التحرير المغربي نحو تحرير الصحراء والذي انزل بالقوات الاسبانية خسائر كبيرة[71]. وقد تشابكت قضية الصحراء الغربية مع مشكلة الحدود المغربية الجزائرية في منطقة (تندوف) واصبحت عائدية هذه المنطقة الى الجزائر وعائدية الصحراء الغربية الى المغرب تشكل الاساس التاريخي للازمة بين 7البلدين خاصة وان المنطقة مهيأة للابتزاز السياسي وتوازن القوى الاقليمية والدولية الذي اخذت آثاره تطفو على السطح في بداية الستينات من القرن الماضي، وعكست هذه المشكلة تقاطع ستراتيجية البلدين بعد ان حاول المغرب تحييد موقف الجزائر كطرف في النزاع، اذ وقعت معها اتفاق أثناء انعقاد قمة منظمة الوحدة الافريقية، ومن جانب اخر فإن الجزائر اخذت تشكك في صدقية النوايا المغربية وتعمل على قيام كيان صحراوي يفصل المغرب عن موريتانيا[72].

لقد كان تخلي اسبانيا عن الاقليم بموجب اتفاقية مدريد عام 1957 واعلان الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1974 بحق شعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال وظهور جبهة البوليساريو كقوة عسكرية تلقي الدعم من الجزائر قد جعل من اقليم الصحراء المغربية محورا مهما من محاور عدم الاستقرار في العلاقات المغربية عامة والعلاقات المغربية-الجزائرية خاصة، وإن احاطة الاقليم بأقطار لكل منها مشاكلة مع الاخر قد عقد المشكلة وجعل منها منطقة تنازع بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو.

يقف وراء الصراع في هذا الجزء من المنطقة المغاربية مجموعة من الاسباب تأخذ أبعادا سياسية متداخلة مع بعضها وتجعل من امكانية حل المشكلة أمرا غاية في الصعوبة، هذه الاسباب هي التي جعلت أطراف

---

[70] علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في العالم العربي، بيروت، ط1، 1980، ص7.

[71] ابراهيم ولد الشريف، مرجع سابق، ص9.

[72] صلاح الدين حافظ، حرب البوليساريو، دار الوحدة، بيروت، 1981، ص281.

النزاع تلجأ الى أو تقبل بتدويل المشكلة من خلال منظمة الامم المتحدة بعد ان عجزت هذه الاطراف عن حلها للمسائل السياسية والعسكرية.

الأطراف المعنية بالنزاع حول الصحراء الغربية

يدور النزاع في الإقليم بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا واسبانيا وحركة البوليساريو وهي الاطراف المباشرة. وهناك أطراف أخرى غير مباشرة تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء. ولكل طرف من أطراف النزاع مصالحه السياسية والاقتصادية ويقدم الأسباب والحجج التي تدعم مواقفه وفيما يلي استعراض مواقف أطراف النزاع المباشرة:

1- المغرب: بعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956 وقع اتفاقية مع اسبانيا تقضي باحتفاظ الثانية بمواقعها في سبتة ومليلة والجزر الجعفرية في الشمال ومواقع ايفني وطرفايا والساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب[73]. ان هذه الاتفاقية أبقت أكثر من نصف أراضي المغرب محتلة من قبل اسبانيا، ومن هنا بدأت مشكلة الصحراء.

بدأت المطالبة الوطنية بتحرير باقي الأراضي المغربية واتخذت هذه المطالبة اسلوبا سلميا ومن خلال الوسائل الدبلوماسية والممارسات الشعبية مثل المسيرة الخضراء وطرح المشكلة في اجتماعات المنظمات الإقليمية والجامعة العربية. وكان هناك اجماع وطني داخل المغرب والصحراء على ضرورة استقلال الصحراء كجزء من التراب المغربي وهذا ما لاتريده اسبانيا حيث عملت على خلق الفرقة والفتنة من خلال تعيينها رموزا صحراوية لإدارة الإقليم. وبموجب اتفاقية مدريد 1957 أكدت اسبانيا تخليها عن الصحراء واناطة ادارتها الى ادارة مشتركة مؤقتة من قبل المغرب وموريتانيا وسكان الصحراء واحترام الرأي الشعبي لسكان الصحراء مقابل احتفاظها بمواقع عسكرية وبعض التسهيلات وتغاضي المغرب عن مطالبته بمنطقتي سبتة ومليلة.

وتنطلق المغرب في مطالبتها بعائدية الصحراء إلى التراب المغربي على الحجج التالية:

أ. من الناحية التاريخية: كانت الصحراء عبر التاريخ تحت اشراف وسيطرة وتوجيه سلاطين المغرب، وهذه حقيقة أكدتها معظم الدراسات التاريخية الغربية وحتى الإسبانية، وهي جزء من الأراضي المغربية وتشكل امتدادا طبيعيا لها.

ب. من الناحية القانونية فإن جميع المعاهدات الدولية بين المغرب والدول الاوروبية من جهة وبين الدول الاستعمارية الأوروبية من جهة أخرى أكدت على مغربية الصحراء.

ج. من الناحية الإدارية فإن تعيين القضاة والقادة في الصحراء يتم من قبل السلاطين المغاربة الذين كانت لهم سلطة كاملة على المنطقة.

د. من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فإن سكان الصحراء شاركوا خلال الأجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة أكسبت المنطقة صفات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية[74].

---

[73] عبد الله هداية، مشكلة الصحراء الغربية، المجلة المصرية للقانون الدولي، ع51، 2011، ص125.

[74] جهاد عودة، مرجع سابق، ص20.

ويمكن القول ان موقف المغرب الرسمي والشعبي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء التي تعني في نظرهم وحدة التراب والأراضي المغربية.

2- الجزائر: لقد خاضت الجزائر والمغرب نضالا مشتركا ضد الإستعمار الفرنسي والإسباني ووقف المغرب الى جانب الجزائر في كفاحها من أجل الاستقلال الذي نالته عام 1962. وأثار المغرب مسألة الحدود مع الجزائر بعد الإستقلال بمحاولته الإستيلاء على تيندوف أو ما يسميه بالصحراء الشرقية في حرب الرمال سنة 1963.

تنطلق الجزائر في موقفها من الصحراء من وجهة نظر سياسية وايديولوجية كما عبر عن ذلك البيان الصادر من جبهة التحرير الوطني الجزائرية عام 1975 والذي أكد على مساندة حركات التحرر ويرى أن النضال في الصحراء هو بين التقدمية والإقطاع بين جبهة البوليساريو (التي تدعمها الجزائر) وبين كل من المغرب وموريتانيا وأن حل هذه المشكلة لايمكن أن يحصل إلا بحصول شعب الصحراء على استقلاله[75]. ويخفي الموقف السياسي الجزائري تجاه الصحراء بعدا اقتصاديا يتمثل في كون الصحراء منطقة غنية بالفوسفات وهي مع المخزون المغربي تشكل أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من الفوسفات فضلا عن رغبة الجزائر في الحصول على ممر عبر الصحراء لنقل الحديد من تندوف الى المحيط الأطلسي حيث لاتزيد المسافة عبر هذا الممر على 400 كم في حين تكون المسافة أكثر من 1600 كم على سواحل البحر المتوسط. ولذلك فإن وجود خامات الحديد في تندوف واحتمال اكتشاف النفط فيها يشكلان واحدة من اهتمامات الجزائر بقضية الصحراء لأنها تريد ومن خلال البوليساريو الموالية لها ضمان الحصول على ذلك الممر الى تندوف التي خاضت بسببها نزاعا عسكريا مع المغرب عام 1963[76].

3- موريتانيا: يقوم موقف موريتانيا من النزاع حول الصحراء على مبدأ المحافظة على حدودها وضمان استقرارها الداخلي فهي تتخوف دائما من الحق التاريخي للمغرب في الصحراء الذي تمثل موريتانيا جزءا منها ودفعها هذا التخوف أحيانا الى التحالف مع الجزائر وبالمقابل دفع الجزائر الى الإعتراف بحق موريتانيا بالإقليم الصحراوي وبالذات في وادي الذهب حيث تؤكد موريتانيا على أن العلاقات العرقية والثقافية قوية بين القبائل الجنوبية الصحراوية والشعب الموريتاني.

لقد خرجت موريتانيا من الصراع من الناحية العملية والرسمية بعد أن عقدت اتفاقية الجزائر مع حركة البوليساريو عام 1979 والتي تم بموجبها انهاء حالة الحرب بينهما وانسحاب موريتانيا من وادي الذهب وتسليمه الى الصحراويين[77].

4- البوليساريو: ظهرت الحركة الوطنية في الصحراء في فترات متباعدة وهي تمثل نضال شعب الصحراء وآماله في تحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الفرنسية –الاسبانية. وكانت هذه الحركة جزءا لايتجزأ من الحركة الوطنية المغربية التي قادت الى استقلال المغرب عام 1956. وبعد ذلك تحولت الصحراء الى قضية نزاع مغربي-اسباني، ولذلك كونت المغرب (جبهة التحرير والاتحاد) لتحرير الصحراء أولا ومن ثم ضمها إلى المغرب، واتخذت من الوسائل السلمية وسيلة لذلك من خلال اثارة

---

[75] مجلة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص50.

[76] عبد الله هداية، مرجع سابق، ص32.

[77] ليلى خليل بديع، اضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب، بيروت، 1997، ص21-22.

القضية في المحافل الدولية وتحولت في عام 1967 الى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح لتحقيق الإستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية[78].

لقد حصلت انشقاقات داخل الحركة الوطنية الصحراوية تدعمها أطراف وتحالفات اقليمية حيث ولدت حركة البوليساريو عام 1973 بدعم من الجزائر وليبيا واستطاعت أن تصبح التنظيم الوحيد والممثل الشرعي لشعب الصحراء وقامت بعمليات عسكرية واسعة ضد المواقع العسكرية المغربية، وتطالب الحركة بحصول الصحراء على الاستقلال التام كدولة وتحظى بدعم سياسي وعسكري من قبل الجزائر وقد حصلت على موقع عضو مراقب في منظمة الوحدة الافريقية.

وبفعل المتغيرات التي حصلت في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق واضطراب الوضع الأمني والاقتصادي في الجزائر تراجع خط الحركة سياسيا واتجهت نحو القبول بمبدأ الاستفتاء الذي قررت الأمم المتحدة اجراءه، ولغرض تحريك مسار المشكلة التي اصبحت بعيدا عن الأضواء والإهتمام الدولي وتأكيدا لحسن النوايا أطلقت الحركة سراح 245 أسيرا مغربيا كانوا قد أسروا من قبل مقاتلي الحركة عام 975. وبهذا يكون مجموع الأسرى المطلق سراحهم منذ عام 1975 وحتى 2003 أكثر من 1435 أسيرا[79].

5- اسبانيا: منذ احتلالها للسواحل الصحراوية عام 1882 حاولت اسبانيا ضم الصحراء اليها كما هو الحال بالنسبة الى سبتة ومليلة واتبعت لتحقيق ذلك أساليب عديدة منها منح شعب الصحراء الجنسية الإسبانية وفتح باب الهجرة أمام الأوروبيين إلى منطقة العيون. ويعود تمسك اسبانيا بالصحراء الى الاسباب التالية[80]:

أ- التنافس الحاد بين الدول الاستعمارية على المستعمرات والذي نتج عنه تقسيم العالم الى مناطق نفوذ فكانت المغرب من نصيب فرنسا والمناطق الواقعة جنوبها من حصة اسبانيا.

ب- ضمان حصول اسبانيا على مواقع عسكرية مهمة تعزز سيطرتها وانتشارها على الأراضي المغربية.

ج- المشاكل الداخلية التي كانت تعيشها اسبانيا والاضطرابات ايام حكم الدكتاتور فرانكو والصراع مع قوى اليسار ومحاولة تصدير هذه المشاكل الى خارج البلاد.

د- تضارب مصالح القوى الأوروبية وأهمية الموقع الجغرافي للمنطقة وتصارع القوى الداخلية عزز من التواجد الأوروبي في شمال غرب افريقيا من خلال العديد من الإتفاقيات.

- **معضلة الصحراء الغربية والأمن القومي المغاربي**

من الطبيعي أن يكون لأية مشكلة داخلية ذات أبعاد سياسية عديدة آثارا هامة على الأمن الوطني للدولة والأمن الإقليمي. ويظهر ذلك الأثر بشكل خاص لدول الجوار التي تعاني من صراعات ايديولوجية وخلافات حدودية ومصالح متضاربة تغذيها المؤثرات الخارجية بدوافع مختلفة.

---

[78] مصطفى الكتاب، النزاع على الصحراء الغربية، دمشق، 1998، ص8.

[79] متابعات إخبارية.

[80] محمد عايد الجابري، وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص20-24.

وينطبق هذا الوصف على مشكلة الصحراء الغربية بكل تأثيراتها السياسية والاقتصادية على الأمن الوطني للمنطقة المغاربية ككل في ظل صعوبة ايجاد الأرضية المشتركة التي تكون مدخلا للتقريب بين مواقف الأطراف المباشرة في النزاع.

ان الأمن القومي المغاربي يستهدف حماية الكيان المغاربي في مواجهة مايهدده من أخطار وتحديات ويستلزم تعبئة وتطوير قدرات الإقليم البشرية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق التكامل والتنمية الاقتصادية. وتمثل حالة الإستقرار عنصرا أساسيا من عناصر الأمن الوطني والإقليمي لأنه يجعل المنطقة بعيدة عن التأثيرات الخارجية وتفاعلاتها[81].

ان المغرب وامتداده الجنوبي (منطقة الصحراء الغربية) تعد منطقة ذات أهمية جيو-ستراتيجية لاطلالها بواجهة عريضة على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط ومتحكمة بمدخله الغربي (مضيق جبل طارق)، وهذا بحد ذاته يشكل أهمية جيوبولتيكية نادرة في الحسابات الدولية ولذلك ارتبط المغرب بروابط اقتصادية وسياسية وعسكرية وثيقة مع دول الجوار الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. واذا كان الساحل المغربي هو أرض العبور التي قفز منها العرب و البربر الى الأندلس لنشر الدين الاسلامي والثقافة الإسلامية في أوروبا، فإنه اليوم نفس المكان الذي يواجه فيه المغرب الكبير الغرب الأورو-أمريكي.

ان موقع الصحراء البحري له أهمية كبيرة يمكن توظيفها لتعزيز الأمن القومي فالعنصر الجيوبولتيكي الذي يتمثل بالمساحة الجغرافية وماتحتويه من موارد اقتصادية وتنوع مناخي وتداخل ثقافي وتكامل سكاني يوفر مزايا كثيرة للأمن سواء كانت اقتصادية او عسكرية.

وتشكل دول الجوار الأوروبي تهديدا يستهدف الأمن المغاربي بشكل عام من خلال اعتمادها على استراتيجية التوسع والاحتلال بحكم المشاكل الحدودية الموجودة ومنها مشكلة الصحراء وسبتة ومليلة وحقوق الصيد البحري، وانعكست حالة الاختلاف بين أطراف النزاع على الموقف المغاربي الرسمي الذي لم يتفق على آلية مناسبة لحل المشكلة. وهذا الاختلاف فسح المجال أمام التجاذبات الدولية الخارجية أن تفعل فعلها في ابقاء حالة عدم الإستقرار الذي هو أحد عوامل تهديد الأمن القومي ويبرز تهديد آخر يتمثل في ظهور قوميات واعدة تحمل في ثناياها عملية رسم حدود نفسية وسياسية وايديولوجية كالبربر والزنوج لتصفية وحدة المغرب الكبير.

ان قضية الصحراء ليست عملية استقلال صحراوي عن المغرب وانما هي عملية يقصد بها الإبقاء على حالة الاختلاف والتجزئة وتكريس حالة الخوف على الكيانات القائمة فالمغرب تخاف على كيانها وشخصيتها كدولة ملكية. والجزائر تخشى من تنامي التيار الاسلامي وموريتانيا تتخوف من التيار القومي الذي يرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني.

لقد حصلت مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية تركت آثارها المباشرة ليس على مشكلة الصحراء فقط وانما على العديد من المشكلات ذات المساس بالأمن القومي كالقضية الفلسطينية ومشاكل أخرى عالمية مثل مشكلة كشمير والبوسنة وكوسوفا وغيرها

[81] مازن اسماعيل الرمضاني، الصراع الدولي في افريقيا والأمن القومي العربي، مجلة الأمن والجماهير، ع12، بغداد،2015،ص152.

وازاء هذه المواقف والمتغيرات كان لابد لحركة البوليساريو التي أصبحت في موقف مغاير اضطرت بموجبه الى التراجع عن مواقفها المبدئية الداعية الى استقلال الصحراء، ولكي لاتشملها قائمة الارهاب قبلت بمبدأ الاستفتاء لسكان الصحراء وقامت باطلاق مجموعة من الأسرى المغاربة كبادرة حسن نية ولإبعاد صفة الارهاب عن نشاطاتها وفعالياتها العسكرية والسياسية.

يتضح لنا بأن المتغيرات الدولية والاقليمية زادت من تفاقم حدة التنافس والإنقسام بين الدول المغاربية وهي الأطراف المباشرة في النزاع حول الصحراء وعدم اتفاقها على أرضية مشتركة تبعد الاقليم عن حالة الاستقطاب الإقليمي والدولي والتدخلات الخارجية.

المطلب الثاني: المشاكل الأمنية ذات الطبيعة السياسية والتنموية.

يتألف مفهوم الأمن والاستقرار الوطني تقليديا من اعتبارات مرتبطة بالدفاع العسكري. ولذلك فإن الأمن القومي لأي دولة يعتمد على قدراتها العسكرية. واليوم تغيرت هذه الرؤيةكما رأينا في الفصول السابقة من هذه الدراسة. تشمل مسألة الأمن اليوم كافة المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية والثقافية والبيئية وغيرها). والحقيقة أن مصطلح الأمن ومصطلح الاستقرار اتخذا في السنوات الأخيرة بعدا أوسع وأكثر تعقيدا.

ومن خلال تحليل الوضع الأمني في المنطقة المغاربية، لا يسعنا إلا أن نلاحظ هذا الترابط. في منطقة فرعية تتميز بالتبعية الاقتصادية والتوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، تشكل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والبيئية قضية رئيسية (القسم الأول) مع التحديات الاجتماعية وتأثيراتها على الاستقرار والأمن في المنطقة (القسم الثاني).

إن المنطقة المغاربية منطقة استراتيجية اقتصاديا. إن وجود رواسب كبيرة من النفط والغاز بكميات كبيرة (الجزائر وليبيا) بالإضافة إلى موارد صيد الأسماك الغنية (موريتانيا والمغرب) يشكل مصدر قوة وجذب للمنطقة. وفي الوقت نفسه، تشكل مسألة حقوق الإنسان في كافة البلدان المغاربية تحديا أمنيا مع مسألة البيئة التي هي أساس التنمية

1- مسألة حقوق الإنسان:

ويشكل مفهوم الأمن وحقوق الإنسان القضايا الرئيسية لجميع الدول. إن المبالغة في تقدير بعض التهديدات غير العسكرية التي نعتزم مكافحتها بالوسائل العسكرية تؤدي إلى إرباك السياسات الأمنية بشكل كامل. هذه هي حالة الإرهاب والتبعية الاقتصادية والإسلام السياسي، تحديات تزعج القادة المغاربيين وتؤثر على أمن واستقرار المنطقة.

الأنظمة المغاربية القائمة منذ الاستقلال لا تجد إلا القمع السياسي ردا على خصومها، لقد اتسمت السياسات الاقتصادية في جميع هذه البلدان بتدخل الدولة والقمع والفساد

العلاقة بين حقوق الإنسان والحريات العامة وثيقة. لها جذورها في تاريخ الشعوب. إن إثارة موضوع الحريات العامة دون الإشارة إلى حقوق الإنسان قد يبدو غير كاف نظرا لأن عالم اليوم ملتزم بضمان الاحترام الفعال لحقوق الإنسان. والواقع أن المفهومين اندمجا ليشكلا تكاملا لم يعد فيه أحد العناصر قابلاً

للحياة دون دعم الآخر. ونتيجة لذلك، أصبح احترام حقوق الإنسان بالنسبة لأي مجتمع، وأي دولة، مطلبا عالميا. والدليل على هذا الاهتمام الجديد هو انتشار الهياكل الجديدة التي تتعامل مع هذه المسائل، مثل الاجتماع الأفريقي لحقوق الإنسان (RADHO) أو الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (FIDH). وتشهد النصوص، مثل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي اعتمد في نيروبي في مؤتمر قمة رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1981، على أهمية هذه الديناميكية. لقد أصبحت حقوق الإنسان إحدى ركائز الديمقراطية؛ إنها تجعل من الممكن تحديد حرية المواطنين وإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام على جميع مستويات الحياة السياسية والاقتصادية[82].

إن مسألة حقوق الإنسان في المنطقة المغاربية هي موضوع واسع النطاق. احترام قيم حقوق الإنسان الأساسية مثل الكرامة، والحق في الحياة، وحرية التعبير، والمساواة، والتضامن، والتسامح، والحق في الاختلاف؛ الكثير من القيم التي لا يحترمها بعض القادة، رغم أن من واجب الدول تعزيزها وحمايتها.

في شمال أفريقيا، أصبح القمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان أمرا سيئ السمعة، وقد ظل كذلك لفترة طويلة جدا. ويصاحب الاختناق السياسي حالات اختفاء قسري واعتقالات تعسفية وتعذيب ومحاكمات غير عادلة في إطار العدالة بناء على طلب السياسة، والإعدامات خارج نطاق القضاء، والاغتصاب، لقد شهد السكان المغاربيون، أو على الأقل السكان الأقل حظا، كل شيء، مع الإفلات التام من العقاب من جانب رعاة هذه الأعمال. المؤامرات، والانتفاضات، وإساءة استخدام السلطة، كل الأسباب جيدة لإثبات أنه في المنطقة المغاربية، لا يمكن زعزعة السلطات أو حتى انتقادها[83]. وهو واقع يؤكده الهواري عبدي، الذي يرى أن "الأنظمة السياسية في المغرب الكبير تواجه تآكل السلطة وتراجع الشرعية التاريخية التي كانت أساسها منذ الاستقلال. لقد استثمروا في الستينيات في المهمة الثلاثية المتمثلة في بناء الدولة وتطوير الاقتصاد وتحديث المجتمع، وقاموا بإسكات كل المعارضة حتى تتمكن الإدارة من تنفيذ مهام بناء الأمة هذه".

إن انتهاكات حقوق الإنسان في بلدان المغرب العربي أمر شائع. والواقع أن التعذيب يمارس على نطاق واسع. وفي أغلب الأحيان، يشكو الضحايا من تعرضهم للضرب على أيدي ضباط الشرطة وقت القبض عليهم، أو أثناء المظاهرات، أو أثناء احتجازهم لدى الشرطة. ويتهم الخطاب الرسمي بشكل عام المنظمات غير الحكومية ونشطاء حقوق الإنسان بالرغبة في الإضرار بصورة البلاد. وتنفي الأنظمة هذه الانتهاكات بشكل كامل، وتكرر باستمرار أنها وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1984 التي تحظرها بشكل كامل. لكن قوات الأمن تواصل ممارستها في مراكز الاحتجاز في كافة الدول المغاربية.

إن مناقشة حالة حقوق الإنسان في بلد ما لم تعد تدخلا في النظام الداخلي أو اعتداء على السيادة المطلقة للدولة، بل أصبحت مصدر قلق مشروع داخل مجتمع الدول التي قبلت رسميًا نفس القيم الأخلاقية ونفس المبادئ القانونية والكرامة المتأصلة في كل فرد والمساواة بين جميع البشر، ولكن أيضًا المساواة بين الدول واحترام القانون الدولي. ولم يعد شعار السيادة الوطنية يشكل درعا تختبئ خلفه الدول لرفض انتقادات المجتمع الدولي. وتروي مسارات نشطاء حقوق الإنسان المغاربيين، أيضا كيف ترتبط الظروف

---

[82] سلمان أبو نعمان، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج الستعادة نهضة ألمة، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط2، 2013، ص229-236.

[83] الإصالح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية-دراسة لنموذجي تونس وليبيا،-اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة،22 كلية الحقوق، 2017-2018.ص.220.

التي تم فيها التزامهم بالبيانات السياسية الوطنية. وكثيرا ما كانت المحفزات مرتبطة بخيبة الأمل الناجمة عن المآزق التي واجهتها الصيغ السياسية والاقتصادية التي وُضعت بعد الاستقلال[84].

ولا ينبغي للحركية السياسية التي ولدت في هذه المنطقة أن تقدم استجابات سياسية فحسب، بل وأيضا اقتصادية. واليوم، يتغير الاقتصاد المغاربي، مثله مثل المجتمع. في عملية التحول هذه، هناك إنجازات ولكن هناك نقاط سلبية أيضا. الوضع السياسي والوضع الاقتصادي مرتبطان.

2- ضعف التنمية والفساد:

وفي المنطقة المغاربية، يعمل الاستبداد السياسي على خنق المنافسة واحتكار الموارد الاقتصادية. العلاقة بين الطبقة السياسية في السلطة والمؤسسات الاقتصادية وثيقة. إن جودة المؤسسات تكمن في الشفافية السياسية ومكافحة الفساد لتحقيق النمو الاقتصادي. اليوم، لا أحد ينكر حقيقة أن الفساد يؤثر على مختلف آليات عمل الدول في المنطقة المغاربية. وقد ثبت حجمها وآثارها السلبية على تنمية المجتمع. إن عدم تطبيق قواعد الشفافية، وتدخل السياسيين في كافة المجالات لأسباب شخصية، كلها عوامل تساعد على انتشار الفساد وتثبيط أي محاولة للقضاء على هذه الآفة. وبالتالي، في سياق يُفرض فيه الإفلات من العقاب بشكل عام، يكون انهيار الدولة أمرا مؤكدا. تعرض أمن المجتمع واستقراره للخطر. ويصبح من الصعب البحث عن علاجات عالمية لهذه الظاهرة.

احتلت مسائل سيطرة الدولة في المنطقة المغاربية على الاقتصاد وتدخل الدولة مكانة مهمة في المناقشات العامة على مدى العقدين الماضيين. إنها أسئلة رائعة ومشروعة بعد خمسة عقود من الوهم والدعاية حول دور الدولة في تنمية الاقتصاد الوطني. وكانت مركزية السلطة عامة. لقد سيطرت القوى على المجال الاقتصادي باسم الوحدة وبناء وطن قوي يتحكم في مصيره[85].

بعد استقلالها، اختارت الدول المغاربية الأنظمة الاقتصادية المركزية والتدخلية. لقد اتجهت الجزائر نحو شكل شعبوي من الاشتراكية تجد فيه امتدادا لثورتها ضد الغرب. فالمغرب ملتزم بنموذج تنمية أناني، واختارت تونس سياسة اشتراكية وتوجيهية، كما فعلت ليبيا وموريتانيا. وفي الوقت نفسه، واجهت هذه البلدان صعوبة في الابتعاد عن النموذج الاستعماري المرتكز على تصدير المواد الخام. وفي الواقع، كانت الأمية ونقص الموظفين ذوي الخبرة في جميع القطاعات عائقًا كبيرًا. وفي منطقة المغرب العربي، كانت الدولة الفاعل الرئيسي في الاقتصاد، والمسؤولة عن إعادة توزيع الدخل وتمويل الاقتصاد. ولم تعد نزعة حماية الدولة، التي روجت لها النخبة السياسية بعد الاستقلال، مقنعة. وترتفع الأصوات أكثر فأكثر للمطالبة بالتغيير.

وأمام حجم المطالب، اضطرت الأنظمة السياسية المركزية والتوجيهية إلى فتح المجال السياسي أمام القوى السياسية المختلفة. منذ منتصف الثمانينيات، بدأ التحرير السياسي والاقتصادي الخاضع للرقابة. وبحسب مختار لكحل، فإن "الأسباب الرئيسية للإصلاحات التي تم تنفيذها خلال العقدين الماضيين هي الاحتياجات المتغيرة لسكان المغرب العربي، وحدود فعالية الهياكل المصممة لتلبية هذه الاحتياجات، وإرادة البرجوازية الكمبرادورية والمجموعات القريبة منها". السلطة المركزية للسيطرة على الوضع

---

[84] مصطفى الفيلالي،المغرب العربي:نداء المستقبل،ط،2. مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت،2000،ص.26.

[85] عبد النور بن عنتر، إشكالية االستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، في ابتسام الكتبي وآخرون،الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط،0220،2 ص.22.

مع حماية مصالحهم الاقتصادية. إلا أن السياسات الاقتصادية التي تنتهجها بلدان المغرب العربي بهدف تطوير اقتصاداتها تنتج مظالم اقتصادية واجتماعية. سوق العمل جامد للغاية[86].

ويتم التحكم في العديد من الأسعار ودعم بعض المنتجات الأساسية. ورغم أن ضوابط الأسعار والإعانات هذه تجعل من الممكن تخفيف معاناة السكان على المدى القصير وضمان السلام الاجتماعي، فقد تبين أنها غير فعالة على المدى المتوسط والطويل، مما يحول دون إجراء تعديلات على العرض، الذي تم سحقه بالفعل من قبل نظام فاسد لأنه، كما هو الحال في العديد من المجتمعات البيروقراطية، أصبح الفساد مؤسسيا في المنطقة المغاربية. في ظل هذه الظروف، ليس من المستغرب أن تلقى عمليات خصخصة الشركات الوطنية الكبرى استحسانا كبيرا من جانب السكان. لقد تم تنفيذها، جزئيا، في بيئة فاسدة تسمح بإثراء قلة من المقربين من من هم في السلطة[87]. وحتى عندما يتم تنفيذ عمليات الخصخصة هذه على النحو الصحيح، فإنها تؤدي إلى خسارة الوظائف، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الوضع الاجتماعي المتوتر بالفعل بسبب البطالة. ولكن من المؤسف أن هذا الأمر صعب في ظل اقتصاد تخنقه المحسوبية، حيث تكون المبادرات التجارية تحت السيطرة السياسية.

ونتيجة لذلك، ساهمت خطط التكيف الهيكلي الاقتصادي التي تم اعتمادها تحت ضغط المؤسسات الدولية في خفض العجز العام بشكل عام. وتبقى الحقيقة أن هذا الترشيد أثر بشكل عميق على قطاعات حيوية في البلاد مثل الصحة العامة والتعليم الوطني وما إلى ذلك. ومع ذلك، فمن الواضح اليوم أن البلدان التي نجحت في الاندماج في العولمة هي تلك التي تستثمر أكبر قدر ممكن في أنظمة التعليم والصحة. والواقع أن السكان الذين يتمتعون بمستوى تعليمي جيد ونظام صحي جيد يشكلون ضمانة وميزة لجذب رأس المال الأجنبي والتمركز في قطاعات النشاط ذات القيمة المضافة العالية.

ومن الواضح أن خفض الموارد المخصصة من قبل الدولة للقطاعات الرئيسية له آثار سلبية على التنمية البشرية. ومن المؤكد أن هذا الانسحاب النسبي للسلطات العامة قد فتح الطريق أمام القطاع الخاص الذي برز في مجالات الصحة والتعليم، ولكن الوصول إلى خدمات ذات جودة أفضل غير متكافئ إلى حد كبير. وفي الواقع، فإن الغالبية العظمى من السكان تجد نفسها مستبعدة نظرا لانخفاض قدرتها الشرائية. مما يؤدي إلى سرعتين للصحة العامة والتعليم الوطني. وهذه هي الطريقة التي يؤدي بها التفاوت التعليمي في نهاية المطاف إلى البطالة الجماعية بين الشباب في أحياء الطبقة العاملة، ولكن أيضا إلى النزوح من الريف والديموغرافيا الحضرية[88].

في شمال أفريقيا، أصبحت شرعية عمل الدولة وسيطرتها على الاقتصاد موضع شك من قبل السكان خلال جميع الانتفاضات التي هزت بلدان المغرب العربي؛ أبرزها الإدارة المخيبة للآمال منذ الاستقلال وحتى اليوم. في الواقع، تبنت النخب السياسية القائمة إدارة شخصية للموارد العامة، والتي استجابت في بعض الأحيان لمصالح السياسيين أكثر من المصلحة العامة. وفي هذه البلدان تجري اللعبة السياسية أيضاً في المجال الاقتصادي، وهو سلاح من بين أسلحة أخرى في يد النظام القائم. وهكذا، في سياق يتم فيه التقليل من شأن الإفلات من العقاب وإدانته من قبل المجتمع بأكمله، فمن المنطقي التشكيك في إدارة الشؤون العامة، وهو ما يعد علامة على ضعف الدولة. ويفسر هذا الواقع استمرار عدد من الاختلالات

---

[86] محمد عبد الباقي، الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي،ط،2. لبنان، مركزدراسات الوحدة العربية،1999، ص.ص.20-22.

[87] حافظ عبد الرحيم،الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، مركز 15 دراسات الوحدة العربية بيروت،ط،2 ،2002 ،ص.222.

[88] عبد النور بن عنتر، إشكالية االستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص38-39.

الاجتماعية منذ الاستقلال. علاوة على ذلك، فمن الواضح أنه كلما ضعفت الدولة، وكلما لم يتم احترام إحدى وظائفها الأساسية، وهي إعادة توزيع الثروة، كلما استشرى الفساد. وفي مواجهة هذا النقص، تصبح البيروقراطية أسلوب عمل ويحتكر موظفو الخدمة المدنية الوسائل المخصصة لخدماتهم، من خلال تحويل الأموال العامة لتحقيق ثرواتهم الشخصية، وإعادة توزيع جزء منها على مجتمعات أخرى يريدون إبقائها تحت سيطرة نفوذهم[89].

وفي هذا السياق، يتخذ القمع الاقتصادي في البلدان المغاربية شكل تدخلات متعددة. إن تحليل هذا السؤال في تعقيده أمر صعب لأنه يكشف عن أنماط الحكم. يمكننا حتى أن نطرح سؤالاً حول من هم أولئك الذين لم يتصلوا قط بأحد معارفهم أو سياسي مؤثر للحصول على عمل تجاري. وفي هذا الصدد، يمكننا أن نرى أنه حتى لو تمكنت مجموعة من التكنوقراط أو الاقتصاديين من تطوير سياسة نقدية فعالة، أو تصحيح النظام المصرفي الفاشل، أو تنظيم السوق، فإنهم سيفشلون في إصلاح النظام القانوني أو حتى تطهير الإدارة الفاسدة.

ويتعين على بلدان المغرب العربي أن تستعد معا في السنوات المقبلة لمواجهة تحديات المنافسة المتزايدة في أسواق صادراتها التقليدية. وفيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، يجب على الحكومات القائمة أن تواجه العولمة. وهذا يمثل وسيشكل بشكل متزايد محتوى وطرائق وجود المجتمعات والأفراد. لا توجد دولة قادرة على المضي قدمًا بمفردها. ويجب أن يبدأ النظر في هذه القضية بالفعل مع الجيران على المستوى

[89] حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص33.

الإقليمي وشبه الإقليمي لأن "بناء سوق مغاربية واحدة واجه وضعا سياسيا غير مناسب أدى إلى تجميد العملية منذ ذلك الحين. وبالإضافة إلى شيوع النزاع الجزائري المغربي حول مسألة الصحراء، هناك عوامل أخرى تعرقل هذا التكامل: ضعف الاتصالات بين الفاعلين الاقتصاديين، وتنافس الاقتصادات المغاربية على الأسواق الدولية، ونقص البنى التحتية للنقل وكذا غياب الاتحاد الجمركي"250"[90].

النمو الاقتصادي مهم. توفر مستوى من التنمية الاقتصادية، مما يضمن الاستقرار السياسي والاجتماعي. فهو يسمح بالتطورات في مجال الصحة والتعليم، ولكن أيضًا بتحسين الظروف المعيشية لتحقيق الحد الأدنى من الرفاهية المادية والاجتماعية. ويعتبر تفاقم الفقر في دول المغرب العربي أحد العوامل الأساسية التي أثارت الحركات الاحتجاجية في المنطقة. ومن الصعب تحقيق النمو الناجح دون الشفافية وتكافؤ الفرص. وهذا الواقع لا يأخذ في الاعتبار بالقدر الكافي، أو حتى يتجاهله ببساطة، من قِبَل النخب السياسية التي ظلت في السلطة لفترة طويلة. فعندما تتغير السياسات بانتظام ولا تتم السيطرة على الفساد، لا يتم احترام الاستراتيجيات المعتمدة. في منطقة المغرب العربي، لا يوجد نقص في المهارات البشرية، ولكن هناك مشكلة حقيقية في أداء المؤسسات. اتسمت بلدان المغرب العربي، منذ استقلالها، بتزايد الفقر والفساد المستشري[91].

إن انهيار بلدان شمال أفريقيا والخلل الذي تعاني منه اقتصاداتها هو نتيجة لسوء إدارة الثروات الوطنية وإحصاءات الميزانية الاحتيالية. ولكنه يعني أيضاً انهيار نموذج التنمية الاقتصادية الذي كان، منذ الاستقلال، يضع السياسة دائماً فوق الأسواق. وفي الواقع، أصبحت الزبائنية السياسية وسيلة لتنظيم المجتمع المغاربي. وفي هذا السياق، سيكون دور الدولة موضع تساؤل. وهو المورد الرئيسي والضامن للامتثال للقواعد. في الواقع، في المنطقة المغاربية، لا يمكن فعل أي شيء دون المرور عبر آلة الدولة. والحقيقة أن مسؤولية الدولة كبيرة في وجود هذه الآفة والكفاح من أجل القضاء عليها. إلا أن الخطاب الرسمي والبرامج السياسية، خلال كل انتخابات، يخصص مساحة كبيرة لمكافحة الفساد.

إن المغرب الكبير منطقة مميزة بسبب موقعها الجغرافي. وتتجلى هذه الخصوصية من حيث ثقافتها وثرواتها البيئية التي ينبغي حمايتها. إن تنوعها السياسي والثقافي، فضلا عن تنوعها البيولوجي، يجعلها حجر الزاوية في أي مشروع دولي يسعى لجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة أمن واستقرار. لكن هذه الخصوصية تفرض عليها مسؤولية كبيرة في المحاولات الحالية والمستقبلية لتعزيز أنماط جديدة من التنمية توفق بين الاقتصاد والبيئة.

ومثل كل البلدان النامية، يواجه الفضاء المغاربي تحديات كبيرة على صعيد التنمية، لكن مسألة حماية البيئة تشكل تحديا منفصلا، نظرا لحجم سكان الريف. فهو شرط للاستقرار الاجتماعي الذي أضعفه التفاوت بين المناطق الريفية والمساحات الحضرية. وهو وضع يتكرر أيضا في المدن المغاربية الكبرى بين الأحياء السكنية والأحياء الطرفية، التي يطرح نموها غير المنظم مشاكل بيئية حادة (السكن غير الصحي، النفايات، تدهور نوعية الحياة، انعدام الأمن، الفقر، إلخ). إن تشابك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أمر لا يمكن إنكاره في المدينة كما هو الحال في الريف، وذلك بسبب تراجع الغابات، بعد استغلالها غير الرشيد من قبل السكان ضحايا الفقر الريفي. ويؤدي ذلك إلى تدهور بعض الأنشطة الاقتصادية المعيشية وإفقار الحيوانات والنباتات.

---

[90] محمد عبد الباقي، الهرماسي، مرجع سابق،ص42.

[91] مصطفى الفيلالي، مرجع سابق،ص108.

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية اللاتماثلية

لقد أصبحت منطقة المغرب العربي، التي تعد منطقة تبادل ووسيط مهمة بين دول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية وأوروبا، منطقة جيواستراتيجية تستقطب اهتمام الجميع بسبب موقعها الجغرافي وما تتمتع به من ثروات بشرية وطاقة، فضلا عن كونها منطقة من عدم الاستقرار وعدم الاستقرار. واليوم فإن التهديدات اللاتماثلية التي تتعرض لها المنطقة من نوع جديد كلية. فهي تجمع بين عناصر تقليدية مثل التوترات بين الدول وعناصر تمثل وضعا جديدا مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية خصوصا مع انتشار الوسائل التكنولوجية الجديدة التي سمحت بظهور أشكال جديدة من التهديدات الأمنية نذكر منها:

1- تهديد الإرهاب والجماعات المسلحة:

إذا كانت خطط بناء الإتحاد المغاربي قد باءت بالفشل فإن اتحاد الجماعات المسلحة والإرهابية في المنطقة المغاربية توشك أن تصبح حقيقة واقعة. وفي الواقع، فإن التكوين المتعدد الجنسيات للجماعات الإرهابية يشكل علامة قوية على وجود اتحاد عابر للحدود أو حتى عابر للقارات. يثير الإرهاب في المنطقة المغاربية العديد من الأسئلة. ومع ذلك، فإن الإرهاب هو المخرجات غير المباشرة للأنظمة السياسية القائمة. إن مسؤولياتهم السياسية والاجتماعية والأخلاقية هائلة في البلدان التي يلتهمها الظلم الاجتماعي والفقر والإقصاء ويأس الشباب المهمشين.

تثير وضعية الدول المغاربية معضلة بالنسبة للغرب، الاختيار بين الأنظمة الاستبدادية أو الإسلاميين. لقد اختار الغربيون جانبهم، فلجأوا في أغلب الأحيان إلى إخفاء انتهاكات حقوق الإنسان، والسجن التعسفي للمعارضين، والتلاعب بالانتخابات. علاوة على ذلك، حيث اعتبر الإتحاد الأوروبي على سبيل المثال أن التحدي الأكبر الذي يواجهه في البحر المتوسط هو الإسلام السياسي. كانت بلدان الجنوب التي تواجه التغيير السياسي تعتبر في أزمة (من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية) عندما كان البديل للأنظمة القائمة هو القوى السياسية التي بدت كخطر حقيقي في نظر الاتحاد الأوروبي وبذلك شكلت سهولة اختراق الحدود وضعف التنمية وقلة الخيارات بالنسبة للشباب البيئة الخصبة لنمو الجماعات المتطرفة ونزوع الشباب نحو العنف، فلم تتمكن الأنظمة المغاربية من منع ظاهرة الإرهاب العابر للحدود الوطنية من الانتشار في جميع أنحاء المنطقة.

تعتبر الجزائر الدولة المغاربية الأولى التي ضربها الإرهاب، ووجدت نفسها وحيدة في مواجهة الموجة الإرهابية. وبعد تعرضها لانتقادات بسبب إجهاض العملية الانتخابية، التي كان الإسلاميون سيفوزون بها، انزلقت البلاد إلى حرب أهلية رهيبة، أودت بحياة الآلاف من الناس. واليوم، يبدو أن البلاد قد هزمت الإرهاب عسكريا وسياسيا. تمت محاربة الإرهابيين وحوصروا حتى آخر تحصيناتهم. لقد بدأوا تراجعهم منذ اللحظة التي هاجموا فيها المجتمع وجها لوجه فخسروا القاعدة الحاضنة، لقد انتهى زمن المواجهات واسعة النطاق، ويسود الهدوء النسبي في الجزائر اليوم.

إن التهديد الإرهابي أمر واقع ويشكل في الوقت نفسه تحديا لدول المنطقة التي لا تزال مفككة. إن سهولة اختراق الحدود وسهولة انتقال الإرهابيين من بلد إلى آخر تشهد على غياب التعاون بين الأجهزة الأمنية في الدول المغاربية، بسبب انعدام الثقة المتبادلة.

يشكل النزاع السياسي العقبة الرئيسية أمام العمل المنسق، قد يبدوالأمر عرضيا لانتشار الإرهاب في المغرب العربي ومنطقة الساحل، ولكنه في الواقع، يقع في قلب العملية الأمنية. ففي ظل هذه الأجواء من الخلاف والشكوك، يعمل المغرب والجزائر على زيادة مبادرات التنسيق والتشاور والتحالفات بشأن مسألة أمن الساحل المغاربي.

في مواجهة التطورات الجديدة في ظاهرة الإرهاب في المنطقة المغاربية والساحل، لا يبدو أن الدول المغاربية قد اتخذت التدابير الكاملة لمواجهة التهديدات الجديدة. إن غياب التعاون الإقليمي الجدير بهذا الاسم لمكافحة ظاهرة لها تداعيات في العديد من البلدان دليل صارخ على ذلك.

إن الإرهاب عمل أعمى. يقوم بأفعاله حيث يمكنه تحقيق الأهداف الإعلامية. فهو يضرب بشكل عشوائي ويستفيد استفادة كاملة من غياب التعاون بين الدول. لذلك يجب دمج مبادرات مكافحة الإرهاب في المنطقة الفرعية في برنامج أكبر. والهدف من ذلك هو توفير حل لضعف الحكم الإقليمي والسياسي والاقتصادي، من خلال إزالة الفرص التي تتمتع بها هذه المجموعات حاليا لإضفاء الشرعية على العنف كشكل من أشكال التعبير السياسي. ولن يكون هناك أي تطور في انعدام الأمن، ولا تقدم في عدم الاستقرار. ويجب على البلدان المغاربية أن توحد تحركاتها لمواجهة التحديات المشتركة، ليس فقط الإرهاب، ولكن أيضا الهجرة غير الشرعية التي تجعل من بلدان المغرب العربي منطقة عبور ووجهة.

2- إشكالية الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر:

بدأت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتمظهر كمشكلة حقيقية منذ التسعينات. حيث يمكن تتبع جذور الظاهرة إلى الفترة الإستعمارية وما تلاها من إستقلال. كانت الهجرة تقتصر على العمال الذين يذهبون للعمل في مصانع أوروبا بسبب الفقر وشح الموارد ونقص فرص العمل. لكنها توسعت بشكل مهول بداية من نهاية الثمانينات وبداية التسعينات خاصة مع الأزمات السياسية والصعوبات الاقتصادية المتنامية التي واجهت البلدان المغاربية. فأصبح حلم آلاف الشباب هو الهجرة نحو الضفة الأخرى من المتوسط.

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في زيادة حدة الظاهرة نذكر منها بالأخص: صعوبة تجسيد الخيارات بالنسبة للشباب في البلدان المغاربية، والأزمات الاقتصادية وما يصاحبها من ازدياد معدلات الفقر والبطالة.

وما زاد الأمر سوءا هو المأزق الأمني الذي وقعت في الجزائر في التسعينات حيث اضطر آلاف من الكوادر الشبانية والمثقفين الجزيئريين إلى الهجرة خارج البلد هربا من ويلات الوضع الأمني المتردي. ولم يكن الأمر بأفضل حال مع تونس والمغرب.

لم تتوقف موجات المهاجرين غير الشرعيين من الوصول إلى السواحل الأوروبية رغم كل التدابير المتخذة من قبل دول الضفتين، وهذا راجع لنمو المجتمعات المغاربية التي تحوز على نسب شبانية عالية مقارنة بنظيرتها الأوروبية. استفادت أوروبا من هجرة العقول والكوادر والعمال المؤهلين في بداية الأمر لكن تزايد أعداد المهاجرين وموجات الهجرة المتتالية جعلها تقلق من الوضع خوفا من تشكل جيوب مهاجرين في الضواحي تغير من المعادلة الديمغرافية في أوروبا نفسها وقبل خروج الأمور عن السيطرة بدأت دول أوروبية خاصة الجنوبية منها في دق ناقوس الخطر معلنة بأن الهجرة غير الشرعية من بين التهديدات الرئيسية التي يواجهها الإتحاد الأوروبي.

بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية وموجة الثورات العربية ازدادت حدة الهجرة بشكل غير مسبوق خصوصا القادمة من دول الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى أين حدثت اضطرابات أمنية واسعة النطاق ونزاعات اثنية كالتي حدثت في شمال مالي والنيجر وأدت إلى نزوح آلاف اللاجئين نحو الشمال بحثا عن مستقبل أفضل.

تضغط الدول الأوروبية على البلدان المغاربية من أجل الحد من هجرة السكان الأفارقة الفارين من الحروب والمجاعات والفقر، وتحاول إيجاد صيغ لجعل الدول المغاربية تقبل انشاء مراكز إيواء للمهاجرين تمهيدا لترحيلهم جنوبا نحو بلدانهم.

بينما ترفض معظم الدول المغاربية هذا الخيار وتصر على إيجاد حلول تنموية وسياسية لاحتواء مشكلة المهاجرين التي تتفاقم بشكل متسارع يهدد المنطقة بأكملها ان لم تسارع الدول إلى إيجاد حلول حقيقية لهذه الظاهرة المتفاقمة.

في الواقع هناك جهات استغلت هذا الوضع وأصبحت تتاجر في مآسي الفارين من الجنوب عبر تهريبهم الى الشمال ووعدهم بالجنة الأوروبية مقابل مبالغ مالية باهضة. عصابات تهريب البشر تلك تعمل بالتنسيق مع بعضها سواء عبر الصحراء والطرق البرية أو القوارب التي تشق البحر.

تبقى الهجرة غير الشرعية من أبرز المشكلات الأمنية التي تواجه البلدان المغاربية على الرغم من كونها منطقة عبور وليست استقرار إلا أنها تدفع تكاليف باهضة من بينها فقدان أعداد كبيرة من الشباب وخاصة النخب المثقفة والمكونة التي صرفت عليها أموال طائلة لتستقر في النهاية في أوروبا ، وكذا أعداد كبيرة من الضحايا الذين ابتلعتهم الأمواج، وخطر المهاجرين الأفارقة الذين أصبحو يشكلون أقلية بكل ما للكلمة من معنى في بلدان مثل تونس والمغرب وما يصاحب ذلك من غياب للأمن وتهديد للمواطن وفقدان لجمالية المدن وانتشار للأمراض وغيرها.

3- الجريمة المنظمة:

تمثل المنظمات الإجرامية على اختلاف أنواعها هاجسا أمنيا من الدرجة الأولى بالنسبة للبلدان المغاربية، فمع توافر الظروف المواتية مثل نسب شباب عالية، مستويات بطالة مرتفعة، حدود شاسعة وهشاشة أمنية مستوطنة في بعض الخواصر الهشة والدول التي في طريق الفشل، كل هذه العوامل جعل من المنطقة المغاربية بيئة حاضنة لمثل هذه التنظيمات الإجرامية التي تتنوع نشاطاتها من تهريب المخدرات إلى المتاجرة بالأسلحة وكذا التنقيب غير المشروع عن المعادن النفيسة وغيرها.

تشير الإحصائيات إلى أن المنطقة المغاربية أصبحت تشكل سوق مخدرات عالمي برأس مال يتجاوز مقداره 2 مليار دولار، انتاجا وتهريبا كونها معبر نحو أوروبا، يستحوذ المغرب على أعلى نسبة كونه أول بلد عالميا في زراعة وإنتاج مخدر القنب الهندي، لكن الأمر يمس الجميع بسبب شساعة الحدود وعمل الكثير من العصابات في تهريب هذه السموم شرقا نحو أسواق الشرق الأوسط ما يمس الأمن المجتمعي الجزائري والتونسي والليبي بشكل مباشر.

كام أن الأحداث التي تلت موجات الحراك العربي وما خلفه من أزمة سياسية في تونس ومعضلة أمنية في ليبيا أدت إلى انتشار أعداد كبيرة من الأسلحة التي كانت بحوزة الجيش الليبي التابع للقذافي، ونشطت في الآونة الأخيرة تجارة الأسلحة النارية الأوتوماتيكية ونصف الآلية خاصة في الجنوب.

إضافة إلى وجود جماعات منظمة تمتلك عتاد ثقيل تقوم بالتنقيب غير القانوني عن المعادن النفيسة من ذهب وفضة وألماس وحتى الزئبق واليورانيوم. وهو ما تكشف عنه التقارير الدولية لجيوش المنطقة وأجهزتها الأمنية.

المبحث الثاني: السياسات الأمنية لدول المنطقة المغاربية.

يهدف هذا المبحث إلى تفكيك البيئة الأمنية المغاربية عبر دراسة السياسات الأمنية في الدول المغاربية وتحليل مرتكزاتها وخلفياتها السياسية والدفاعية وذلك بالتركيز على الدول المغاربية الثلاث الكبرى: الجزائر، المغرب وتونس، مع ما يتطلب ذلك من بحث في العقيدة الأمنية والخيارات الدفاعية والتصورات الأمنية لكل دولة وكيف تشكل إدراك الدولة للتهديد والأمن وطريقة الفعل الأمني والأساليب الأمنية المتبعة في حفظ الأمن وحماية الاستقرار داخليا وخارجيا.

المطلب الأول: السياسة الأمنية الجزائرية

1- عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية

عقيدة الجزائر الأمنية

تقوم عقيدة الجزائر السياسية والأمنية على جملة من المبادئ تحولت مع مرور الزمن إلى ثوابت: الشرعية الدولية (كل تحرك يجب أن يكون بإذن الأمم المتحدة)، والانخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسلح، والسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض التدخل الأجنبي، وعدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد (باستثناء المشاركة في حربي 1967 و1973 ضد إسرائيل)، ورفض الخيار العسكري وتفضيل التسوية السلمية، ومساندة حركات التحرر، وعدم اللجوء إلى القوة، والتسوية السلمية للنزاعات، وأمن غير منقوص لكل الدول، ونظام أمني خاص بكل دولة، واستقلال أمني بعيدا عن أية مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها[92]. لذا، رفضت الجزائر في 2013 طلب روسيا منحها تسهيلات بحرية مقابل مزايا عسكرية، مبررة رفضها بمبدئي السيادة وحسن الجوار مؤكدة امتناعها عن أي تهديد لجيرانها في غرب المتوسط وللولايات المتحدة (الوجود الأميركي في المتوسط)[93]. للتذكير، طلب منها الاتحاد السوفيتي، لاسيما في نهاية الستينات، منحه تسهيلات عسكرية بحرية، إلا أنها رفضت؛ حيث أكدت حينها أنها لم تقم بإجلاء القواعد العسكرية الأجنبية من أراضيها لاستقبال أخرى[94]. فمنذ إجلاء القواعد الفرنسية (1967-1970) من رغان، كولومب-بشار (قاعدة جوية-أقصى غرب البلاد ليس بعيدا عن الحدود مع المغرب)، والمرسى الكبير (قاعدة بحرية) بوهران (غرب البلاد)، وبوصفر (قاعدة جوية-غرب البلاد)، لم تستقبل الجزائر أية قوة أجنبية على أراضيها.

---

[92] فيروز مزياني. إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري. مجلة العلوم القانونية والسياسية. 2019. المجلد 10. العدد: 3، ص35.

[93] مصطفى علوي. الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية. 2005. العدد: 4،ص67.

[94] حليمة بوزناد – دلال أحسن. تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط – أكراد سوريا نموذجا. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر -جامعة العربي التبسي- تبسة. 2016،ص48.

على أساس هذه المبادئ ولاسيما منها رفض المظلة الأجنبية، حددت الجزائر الوضعية الاستراتيجية لجيشها؛ إذ يحكم تطوير المنظومة الدفاعية الجزائرية عاملان أساسيان: تصميمها لدرء العدوان وليس للاعتداء على الغير أو للتدخل خارج الحدود؛ واستقلالية القرار الاستراتيجي أي عدم الاعتماد على تحالفات خارجية أو اتفاقات دفاعية لضمان أمنها القومي.

يعد المبدأ المزدوج القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتدخل الأجنبي، بما في ذلك عدم نشر قوات جزائرية خارج الحدود، جوهر عقيدة الجزائر الأمنية والموجِّه الأساسي لسلوكها السياسي. فعلى أساسه رفضت التدخل في ليبيا وسوريا واليمن ومالي، وإن كان موقفها تطور بعض الشيء في الحالة الأخيرة. وعلى أساسه أيضا رفضت المشاركة في القوة العربية المشتركة، والتي أُرجئ إنشاؤها إلى أجل غير مسمى، محذِّرة من عسكرة العلاقات العربية البينية. وباسمها، رفضت الانضمام إلى "التحالف الإسلامي ضد الإرهاب" (ائتلاف يضم 34 دولة بقيادة السعودية). كما تنأى بنفسها عن النزعات والنزاعات الطائفية، وتحديدا "الشرخ" السني-الشيعي الموظف سياسيا، في المشرق العربي، متمسكة باستقلالها الاستراتيجي. وقد تسببت مواقف الجزائر، على المستوى العربي، في خلق بعض التوتر مع فاعلين عرب ذوي توجهات وسلوكات تدخلية في المنطقة، إما بشكل مباشر أو عبر أطراف ثالثة. وعملا بهذا المبدأ المزدوج أيضا، ترفض الجزائر الانضمام إلى القوة المشتركة لمجموعة الساحل+5، وحتى إلى هذه المجموعة.

هناك انطباع مفاده أن الجزائر لا تلعب الدور المنوط بها ولا تبذل الجهد الكافي لخدمة الأمن الإقليمي. وهذا إجحاف بحقها، بغض النظر عن الانتقادات التي قد توجه لسياستها. فهي في الحقيقة البلد الأكثر ذودا عن الأمن الإقليمي؛ إذ تكرس له إمكانات أكبر بكثير من غيرها. بحكم تمسكها باستقلالية قرارها الاستراتيجي، تعتمد الجزائر حصريا على إمكاناتها الخاصة ما يجعلها أهم بلد في المنطقة التزاما بالأمن الإقليمي من حيث المساهمة فيه سياسيا وعسكريا. فبالرغم من عدم تورطها في أي من الصراعات في تخومها فإنها تبذل "مجهودا حربيا" ضخما، من حيث العدة والعتاد والمال، لحماية حدودها وبالتالي حدود جيرانها، فضلا عن المساعدات التي تقدمها لهم:

الجدول رقم (1) يوضح إنفاق الجزائر العسكري 2010-2016 (مليار دولار)[95] .

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
10.654	10.413	9.953	8.642	8.001	7.603	5.313

يفسر هذا المجهود الحربي المعتبر أهمية إنفاق الجزائر العسكري المرتفع، والذي تضاعف بين 2010 (5.313 مليارات دولار) و2016 (10.654 مليارات دولار). ويعود تسلحها القوي، خلال السنوات الأخيرة، إلى تمسكها باستقلالها الأمني وإلى عوامل بنيوية أخرى (تأخر متراكم في برامج تسلحها لأسباب داخلية) وطارئة، لكنها تنحو لتصير هي الأخرى بنيوية، والمتمثلة في القلاقل الأمنية في بيئتها الإقليمية، (الأزمتان الليبية والمالية)، علما بأن جزءا من الأسلحة الثقيلة، مثل المقاتلات، يستخدم في مراقبة الحدود[96].

[95] الموقف الجزائري من الأزمة الليبية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات. 7 جوان 2020. تاريخ الإطلاع: 9 ديسمبر 2020.
[96] عامر محسن سلمان العامري. مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي. المجلة السياسية والدولية. 2009. العدد: 11.

مقتضيات الواقع: تعديلات على الهامش لعقيدتها الأمنية

ظلت عقيدة الجزائر الأمنية حبيسة تصورات تقليدية لصراعات وحروب بين جيوش نظامية، لأنها صممت في البداية لمواجهة تهديدات دولتية المصدر قادمة بالأساس من الحدود الغربية، بسبب التوتر البنيوي مع المغرب. ولم تستوعب، كما ينبغي، القطيعة الاستراتيجية في مجال التهديد، مستبعدة، أو على الأقل مقللة من شأن، التهديدات غير الدولتية. لكنها بدأت تستوعب تدريجيا التحول في طبيعة التهديدات وتراجع الصراعات بين الدول فيما تستفحل الصراعات الداخلية. فمع انتشار الاضطرابات الأمنية في جوارها وتوسع رقعتها، وجدت نفسها في مواجهة تهديدات هجينة لم يسبق لها أن وضعت تصورات للتعامل معها. ومن ثم فالاحتكاك الميداني معها هو الذي قاد إلى مراجعة تصوراتها[97]، وإن كانت خبرة مكافحة الإرهاب المحلي في تسعينات القرن الماضي سمحت لقواتها بالتأقلم بسرعة مع التدفقات الأمنية القادمة من الجوار.

يتوافق سلوك الجزائر حيال الأزمات في جوارها والمبادئ المؤسسة لعقيدتها. بيد أن تحليلا معمقا لسلوكها يبين أن تعديلات طفيفة تطرأ على عقيدتها وفق مقتضيات الواقع الأمنية ولكنها تبقى تعديلات هامشية. ويمكن أن نستشف هذه التعديلات من خلال طبيعة حزمة الإجراءات الأمنية التي اتخذها الجيش الجزائري وهيكلة بعض بناه العملياتية لحماية حدود البلاد في سياق الأزمتين الليبية والمالية. كما يمكن أن نستشفها أيضا من خلال تغير في سلوك الجزائر حيال الأزمة المالية. فإبان هذه الأزمة، اتخذت الجزائر قرارات تسير في الاتجاه المعاكس لمبادئها؛ حيث فتحت مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية للتدخل في شمالي مالي في ديسمبر 2012، ويعد هذا القرار قطيعة نوعية في عقيدتها الأمنية. كما دعمت القوات الفرنسية المتدخلة في مالي لوجستيا بتزويدها بالوقود في أقصى جنوب البلاد. وشاركت الجزائر في الاجتماعات الإقليمية لتحضير التدخل الفرنسي في مالي، بإشراف فرنسي (ربما يقصد من مشاركتها في هذه الاجتماعات تجنب سياسة المقعد الشاغر ومحاولة التأثير على كيفيات التدخل وأهدافه). كل هذا في الوقت الذي كان فيه الخطاب الرسمي يؤكد على رفض التدخل العسكري وعلى ضرورة التسوية السلمية. يوضح هذا التناقض بين الخطاب الرسمي والسلوك أن تعديلا طفيفا وظرفيا طرأ على عقيدتها الأمنية، مفاده أن الجزائر لم تعد ترفض وبشكل مطلق فكرة التدخل وأنها تقبل بتدخل محدود. يعني هذا التناقض بين خطاب وطني-سيادي من جهة والمبادئ من جهة ثانية، تكيفا مع الواقع وفقا لمقتضيات مصالح الساعة[98]. بمعنى التوافق بين المصالح الأمنية لكل من الجزائر وفرنسا خلال هذه الأزمة. تفيد كل هذه التحولات بوجود تعديلات طفيفة ظرفية لكن دون مراجعة جوهرية لعقيدتها الأمنية. وتعبِّر هذه التعديلات أيضا عن توتر بين المبادئ ومقتضيات الواقع.

2- تحديات يواجهها الأمن القومي الجزائري

[97] الحرب في ليبيا. بي.بي.سي عربية. 31 جويلية تاريخ الإطلاع: 10 ديسمبر 2020. على الرابط التالي: https://bbc.in/3k8Pd

[98] ربيعة خريس. مخاطر الحرب المتصاعدة في ليبيا على الجزائر وأسوأ الخيارات. قناة العالم. 9 أبريل/نيسان 2019. تاريخ الإطلاع: 10 ديسمبر 2020. على الرابط التالي: https://bit.ly/2NJ8SwG

تواجه الجزائر تحديات أمنية كبيرة بسبب تواجدها في قلب بؤرة الصراعات، أي إفريقيا، حيت تقف وجهاً لوجه مع مجموعة من التهديدات الأمنية بطابعيها الكلاسيكي والمعاصر.

1. الأزمة الليبية

تشكل الأزمة الليبية أبرز التحديات الأمنية الكلاسيكية التي تواجهها الجزائر، هذا بإعتبار أن النزاع الليبي هو حرب أهلية مسلحة على السلطة تم تدويلها. بداية الأزمة الليبية كانت منذ الإطاحة بنظام الرئيس الراحل معمر القذافي حيث عاشت الدولة انفلاتا أمنيا وانقساما سياسيا، وأحد أبرز وجوه هذا الإنقسام تجلى في تنافس كبير على الشرعية والسيطرة. لقد أدى الإنقسام السياسي والعسكري إلى تكريس وضع "اللا دولة" وغياب المؤسسات الموحدة والنافذة، وبهذا الوضع تمكنت المليشيات والتنظيمات المسلحة من السيطرة على مناطق النفوذ والثروة في البلاد.

لكن على الرغم من مرور ما يقارب العقد على الإنتفاضة الشعبية ضد النظام والتدخل العسكري لحلف الناتو للمساعدة في الإطاحة به، لم تشهد ليبيا أي نوع من الاستقرار بل صارت ساحة صراع للميليشيات المسلحة المتنافسة على السلطة، والتي استدعت بدورها تدخل قوى إقليمية ودولية ما حول البلاد إلى ساحة نزاع إقليمي وحروب تخاض بالوكالة، وبات الصراع فيها عبارة عن حرب "محاور"؛ محور تركيا – قطر بدعمهم لحكومة الوفاق، ومحور مصر – الإمارات – السعودية بدعمهم قوات شرق ليبيا بقيادة المشير خليفة حفتر، مع تداخل تنافسي ما بين تركيا وروسيا الذي كانت سوريا ساحته الكبرى وانتقل مؤخرا إلى ليبيا.

من هنا، يحذر الباحث الألماني المختص بالشأن الليبي، ولفرام لاخه، من إحتمال تحول الصراع في ليبيا إلى مواجهة مباشرة بين القوى الأقليمية بدلا من المواجهات بين الفصائل التي تدعمها، بعد التصعيد الأخير بين تركيا ومصر. فمنذ بداية الحرب الليبية، سخرت قيادة الجيش الجزائري إمكانيات مادية وبشرية ضخمة لتأمين الشريط الحدودي بين البلدين والذي يشهد توترا أمنيا غير مسبوق، حيث تحظى الناحيتان العسكرية الرابعة والسادسة من ورقلة وتمنراست، المحاذيتين للحدود الليبية، بتعزيزات أمنية استثنائية، كما كشفت بعض التقارير الإعلامية المحلية عن نشر عناصر إضافية من الجنود والدرك الوطني في النقاط المشتركة بين ليبيا والجزائر[99]. فمنذ بداية الحرب، تحول الشريط الحدودي، الممتد على مسافة تفوق 6 آلاف كلم، إلى مصدر قلق حقيقي للسلطات الجزائرية.

لذا، إن وجود حدود مشتركة للجزائر مع "دولة فاشلة" ومنهارة يضعها في مأزق كبير، فالحرب لا تعترف بالحدود خاصة مع غياب المؤسسات الرسمية الليبية ما يكرس حالة الفوضى وإنتشار للتنظيمات الإرهابية والمليشيات وينشط تجارة الأسلحة والهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر وكل مظاهر الإنفلات الأمني، وهذا ما سيجعل دول الجوار، كالجزائر، واقعة تحت وطأة "كابوس أمني" ثقيل[100].

[99] منصور لخذاري، مرجع سابق، ص110.
[100] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص115.

على صعيد مقابل، يقول الخبير الأمني، محمد خلفاوي، إن الجزائر "متحكمة جدا بحدودها، ولا يمكنها أن تخشى شيئا على الصعيد الأمني" كما أن وزن الجزائر سيساهم، برفقة دول أخرى عبر الحنكة التفاوضية، بردع الأطراف المتناحرة على الأرض وإيقاف الحرب؛ لهذا، يعتبر تحرك الجزائر حاليا ضرورة، سواء عن طريق الوساطة أو الحوار للمساهمة في حل الأزمة الليبية؛ فالجزائر دولة محورية في شمال إفريقيا ودورها أساسي لارساء السلم في ليبيا، لأن تراكم التحديات المحيطة بها سيضعها في مأزق كبير ويجعل قوتها مشتتة.

يستند الموقف الجزائري من الأزمة الليبية إلى جملة من المبادئ المستمدة من العقيدة الأمنية التقليدية، حيث ترى الجزائر أن المقاربة الأمنية الخشنة القائمة على الحل العسكري لحسم النزاعات الداخلية لا تجدي نفعا و ترى ان إشراك جميع الأطراف الليبية في مسار التسوية ضرورة ، و هذا لانه سيضمن عدم عودتهم إلى التمرد والعمل المسلح مستقبلا. ولهذا فإن موقع الجزائر ثابت في الحالة الليبية، فمن المرجح أنها ستواصل العمل على استغلال ثقلها الدبلوماسي، غير المنحاز تاريخيا، مع التلويح بإمكانية التدخل عسكريا لحماية أمنها القومي.

2. التطبيع الإسرائيلي – المغربي

يعتبر التطبيع الاسرائيلي – المغربي من التحديات الأمنية المعاصرة التي من الممكن أن تهدد أمن الجزائر؛ فالتهديد هنا يكمن في البعدين الإجتماعي والقيمي لقضية التطبيع ومتعلق بتوجهات الدولة الجزائرية ومبادئها، فالجزائر تعتبر من الدول الإفريقية الأولى التي إستعادت إستقلالها من خلال كفاح سياسي ودبلوماسي ومسلح طويل لتصبح بعدها ملاذاً آمناً وداعماً لكل الحركات التحررية في إفريقيا والعالم الثالث، حيث وصف الزعيم أميلكار كابرال الجزائر بأنها "مكة الثوار". لهذا، لطالما دافعت الجزائر عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، ووقفت في وجه كل جرائم الإستعمار التقليدية والحديثة.

من هنا، يعتبر التطبيع المغربي – الاسرائيلي من القضايا التي ستزيد من تعقيد العلاقات بين الجزائر والرباط، ولطالما كان موقف الأولى ثابت فيما يخص عدم اعترافها بالكيان الصهيوني، فهي من الدول المساندة للقضية الفلسطينية منذ البداية وطوال تاريخ القضية، ولقد أكد تصريح الرئيس الجزائري الأخير حول موضوع التطبيع أن "القضية الفلسطينية هي أم القضايا في الشرق الأوسط وهي قضية مقدسة"[101].

إن اعتراف المغرب بالكيان الصهيوني لا يتعدى كونه صفقة برعاية الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، حيث كتب الأخير على "تويتر" أن "المملكة المغربية إعترفت بالولايات المتحدة العام 1777؛ وبالتالي، فإن واشنطن تعترف بسيادتها على الصحراء الغربية". هذا الأمر يعد دليلا على أنها صفقة متبادلة؛ مباركة إحتلال الشرق الأوسط مقابل مباركة إحتلال آخر في غرب إفريقيا، حيث صرح رئيس وزراء الكيان، بنيامين نتنياهو، بدوره "أنه سيتم تسيير رحلات مباشرة بين البلدين إضافة إلى فتح بعثات دبلوماسية"، وهذا يعني بناء علاقات إقتصادية وتجارية وربما قد تصل الأمور إلى إنشاء تحالف عسكري مغربي – إسرائيلي.

[101] منصور لخذاري، مرجع سابق، ص.19-21.

وفي هذا الشأن أيضا، يقول ريتشارد بيريز إن قرار الرئيس ترامب بتأييد سيادة المغرب على الصحراء الغربية من المرجح أن يتسبب بإحتكاك مع الجزائر؛ بالتالي، إذا تجددت الحرب في الصحراء الغربية، يمكنها أن تجتذب تدخل دول أخرى، وتحولها إلى صراع إقليمي، كما يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار والحرب لفتح الأبواب أمام التنظيمات الإسلامية العنيفة العاملة في غرب أفريقيا، كما حدث في العديد من البلدان الأخرى.

لذا، يجب الأخذ بعين الإعتبار أن الكيان الصهيوني لطالما مارس كل انواع العنف ضد الفلسطينين، بالإضافة إلى كونه عدو عربي قديم؛ فلقد بدأ العربي - الإسرائيلي مع نهاية القرن الـ 19، لكن سرعان ما تغير بسبب عدة إتفاقيات ليتحول إلى صراع إسرائيلي - فلسطيني؛ لهذا يعتبر تواجد مكاتب وسفارات إسرائيلية مجاورة للجزائر بمثابة الخطر والتهديد المباشرين.

3. الإستراتيجية الجزائرية الدفاعية

تهتم الجزائر بتطوير منظومتها الدفاعية العسكرية بهدف ضمان الأمن والإستقرار وتعزيز أمنها القومي، خاصة مع تزايد التهديدات في المنطقة حيث إعتمدت، ضمن إستراتيجيتها الدفاعية لمواجهة التهديدات الآتية من الدائرة الجيو – سياسية الإفريقية، على نشر قوات أمنية مدعمة ووحدات عسكرية على طول الحدود بالاضافة إلى بذل جهود كبيرة خلال العقود الأخيرة لدمج وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياستها الدفاعية، وأصبحت إدارة أمن الحدود تستند إلى التكنولوجيا بشكل كبير خصوصا لما تقدمه تلك التكنولوجيات الحديثة والرقمنة الإلكترونية من تسهيلات وفعالية، لا سيما المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية كالإعتماد على أنظمة تحديد المواقع جي. بي.إس GPS وغيره[102]

وفي هذا الصدد أيضا، إعتمدت الجزائر، منذ العام 2014، على إرساء أنظمة تقنية متطورة ترمي إلى المراقبة الإلكترونية لحدودها الغربية مع المملكة المغربية، بهدف تعزيز تأمين الشريط الحدودي الغربي من خلال تجهيزات تكنولوجية حديثة على غرار أنظمة الطائرات من دون طيار وأجهزة التصوير الحراري، وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بُعد، التي تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية للجزائر ومواجهة مختلف أنواع الجريمة المنظمة[103].

ووفقا لمجلة "واتش ميليتري" الأمريكية المختصة في الأسلحة والمنظومات العسكرية، فإن الجزائر تعمل على توقيع عقد مع روسيا لإقتناء 14 مقاتلة ثقيلة من الجيل الخامس من نوع سوخوي SU 57 ، لتصبح بذلك أول زبون لطائرات الجيل الخامس الروسي، وهو ما ذكرته بعض التقارير الإعلامية المحلية والروسية ، بافضافة إلى العدد نفسه من طائرات سوخوي SU35 بهدف إستبدال طائراتها القديمة. يأتي ذلك في وقت يعمل فيه الجيش الجزائري على رفع مستوى إحترافية قواته من خلال مواكبة

[102] منصور لخذاري، مرجع سابق، ص143.
[103] بعد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص172.

التطورات التكنولوجية، حرصا التصدي لكل التحديات والرهانات المحيطة به والحفاظ على إستقرار وأمن الدولة.

يمكننا القول إن التحديات الإقليمية الكبيرة، التي يعيشها الشمال الإفريقي، من الممكن أن تؤثر بشكل عميق على الجزائر حيث تشكل هذه الأزمات تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري، وهو ما يستدعي إستنفار كبير للجيش وضرورة إتباع إستراتيجية دفاعية محكمة.

إن الحدود المشتركة مع ليبيا، التي تقدر بـ 982 كلم، تشكل أكبر كابوس أمني، خاصة في ظل فشل كل المحاولات الرامية لحل النزاع الليبي ومع تعدد الأطراف المتدخلة الإقليمية والدولية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، نجد الحدود المشتركة مع المغرب، التي تقدر بـ 1739 كلم والتي تعني بالضرورة تواجد الكيان الصهيوني في غرب الجزائر مستقبلاً بعد طبيع العلاقات المشتركة، ستشكل نوعا من التهديد من نوع آخر، بالإضافة إلى الحدود مع الصحراء الغربية، التي تقدر بـ 39 كلم.

كل هذه الأمور، ستضع الجزائر أمام موقف صعب وواقع معقد، فهي مجبرة على تأمين أكثر من 2760 كلم وإتباع إستراتيجية محكمة للوقوف في وجه أي تهديد خصوصاً مع إحتمالية تزايد كل أنواع الإجرام المنظم من حولها.

المطلب الثاني: السياسة الأمنية المغربية

لم تتم دراسة السياسة الأمنية المغربية إلا من قبل القليل من الباحثين، والأدبيات حول هذا الموضوع تواجه نقصا في المساهمات .لا يزال هناك عدد قليل من الأشخاص الشجعان ينتجون تحليلات ممتازة تستحق القيمة الجدير بالذكر. عالم السياسة الأمريكي ويليام زارتمان كان مهتما بالقوات المسلحة المغربية والعلاقات العسكرية المغربية الأمريكية.

كما درس ريمي ليفو وميشيل كامو تدريب النخب العسكرية في المغرب وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية من زاوية استراتيجية بحتة، أنتوني كوردسمان واصل تحليلا معمقا للتوازن الاستراتيجي في شمال إفريقيا كجزء من التقارير التي نشرها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في واشنطن. وبالمثل، فإن الكتاب السنوي لـ SIPRI معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام والتوازن العسكري عرض نشره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، من منظور تحليلي ومقارن، وتم تقييم القدرات والنفقات الاستراتيجية والعسكرية لدول العالم، بما في ذلك تلك من المغرب[104]. منذ إطلاقه في أوائل الستينيات، أصبح الدليل وناقش منطقة شمال أفريقيا (AAN) أيضا كيفية تصميم هذا البلد لأمنه ودفاعه[105]. أطروحة علاقات الجوار الصعبة كعامل حاسم في تسيير هذا القطاع بالمغرب هو موضوع الدراسات التي أجراها فاريا فرناندا، ألفارو دي فاسكونسيلوس وعبد الله صاف. ومؤخرا، نشر جان فرانسوا داغوزان مقالا يحوي دراسة مثيرة للاهتمام عن بلدان المغرب العربي يؤكد فيها أن صراع الصحراء الغربية هو اللحظة الحقيقية التي تم خلالها مناقشة قضايا القوات المسلحة وسياسات الدفاع؛

[104] إحسان الحافظي، السياسات الأمنية في المغرب: في السلطة وأدوار النخب السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2020، ص17.

[105] D. Volman “Stalemate in Western Sahara: Ending International Legality”, Middle East Policy, vol. 14, n° 4, hiver 2007, pp. 158-177.

ولكن تم تناول هذه الأمور من وجهة نظر سياسية أكثر باعتبارها استراتيجية. عمل خديجة محسن فينان ويحيى الزبير يتناسب مع هذا المنظور.

تتفق هذه الأعمال مع التحديات الداخلية للحفاظ على النظام والدفاع عن النظام الملكي، إن التهديدات ضد الوحدة الترابية التي كان على المغرب أن يواجهها منذ انضمامه إليها عند الاستقلال عام 1956 وقضايا التكافؤ الاستراتيجي المرتبطة بها تفسر بيئتها الإقليمية جيدا وتشرح الأهمية المعطاة لها من قبل نظام الدفاع الوطني المغربي وتصوره للتهديد الذي تقريبا تحتكره مسألة الحدود[106].

1- عملية صنع القرار الأمني للديناميكيات الداخلية:

المكون الرئيسي للديناميكيات الأمنية الداخلية يقع على عاتقه تحديد هوية الممثلين الذين يطورون سياسة الأمن والدفاع المغربية. تسمح لك العملية بفهم الطريقة التي يتبعها أصحاب القرار السياسي وكيف يتم تحفيز اختيارات المغاربة في مجال الأمن والدفاع وتحديد البدائل التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات الأخيرة واتخاذ القرارات في مجال السياسة الأمنية العامة. يشمل هذا المجال الوظائف والعلاقات التي يتم تأسيسها بين المؤسسات الرئيسية المتوافقة مع تخطيط سياسات الدفاع، وتطورها مع المعايير المهيمنة.

هيكلية اتخاذ القرار في شؤون الدفاع الوطني المغربي يعود تاريخها إلى الفترة الاستعمارية. خلال فترة تزيد عن أربعين عاما الحماية الفرنسية على المغرب (من 1912 إلى 1956) فرضتها فرنسا، في باسم المغرب وبموجب معاهدة فاس المؤرخة في مارس 1912، بعثات "الدفاع" و"الشؤون الخارجية"[107].

ولهذا السبب كان من أوائل القرارات السيادية المغرب المستقل كان إنشاء هيكل قانوني و المؤسسية التي بدأت بالظهير الشريف المؤرخ 25 يونيو 1956 المتعلق تأسيس القوات المسلحة الملكية وإحداث وزارة الدفاع الوطني بموجب الظهير الشريف في 8 نوفمبر من نفس السنة إنشاء إدارة دفاع وطني حقيقية.

ومع ذلك، فقد أصبح هذا الهيكل موضع تساؤل بالكامل بعد الانقلاب ولاية الصخيرات العسكرية يوم 10 جويلية 1971 والهجوم على طائرة البوينغ الحسن الثاني في أغسطس 1972. هذه الأحداث دفعت الملك إلى القيام بذلك عملية إعادة تنظيم عميقة لإدارة الدفاع تميزت بـإنشاء نظام مضاد للانقلاب: فهو يخلق تدابير جديدة مراقبة العسكريين ويقلل من تركيز العملية سلطة اتخاذ القرار للملك، الذي يظل مع ذلك الشخصية المركزية والمطلقة للملك جهاز الدفاع. وفي عهد محمد السادس، لم يحدث هذا الهيكل لم تتغير حقا في الطبيعة؛ على العكس من ذلك، ميزاتها المركزية وسيتم التركيز على الصعيدين السياسي والإداري. المخطط التنظيمي وهو مستوحى من النموذج الذي طوره رشيد الهوديقي وتلخص السياسة الخارجية المغربية الخصائص الرئيسية من عملية اتخاذ القرار[108].

يمكننا أن نقول إن الملك، باعتباره عضوا في الدولة، هو نفسه "منتج الحس الأمني" الحقيقي فيما يتعلق بسياسة الدفاع. يعكس هذا الدور المهيمن الطبيعة الدينية والسياسية والتاريخية للملكية في هيكل السلطة. هذا التفوق مساو للنص الدستوري للمؤسسات السياسية لمعرفة الحكومة والبرلمان باعتباره دورا ثانويا هامشيا للعب. علاوة على ذلك، فإن دائرة القدرة على اتخاذ القرار في مجال الدفاع تتعلق بهيئة ضبط النفس منظمة من قبل الملك وتتكون من مستشاري مجلس الوزراء الملكي، والمجلس الأعلى للدفاع

---

[106] إحسان الحافظي، مرجع سابق، ص26.

[107] D. Volman, Ibid, p21.

[108] إحسان الحافظي، مرجع سابق، ص33.

الوطني وخدمات الاستطلاع. وعلى الجانب الآخر، فإن نظام العلاقات المدنية العسكرية في المغرب يتركز في قمة الدولة، وهو مجال محفوظ على مستوى الملك ويتم التحكم فيه بالكامل بالديمقراطية، وتكون القرارات متخذة من الجمهور والنقاش وطني.

2- السياسات الدفاعية المغربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

فعالية الأجهزة الأمنية المغربية والحرب الاستباقية على الإرهاب.

الاختراق والتجنيد:

تعتمد الاستخبارات المغربية في مواجهتها للتنظيمات الإرهابية على عملية الإختراق، عبر تجنيد العديد من العناصر داخل هذه التنظيمات، فضلا عن المراقبة الدقيقة لكل المشتبه بعلاقاتهم بالتنظيمات المتطرفة، خاصة بعد أن أصبحت بعض التنظيمات المتطرفة وخاصة داعش تسعى إلى استقطاب الشباب المغربي لصفوفها، وهو ما دفعه إلى تجنيد خلايا مهمتها إرسال الشباب للقتال في سوريا و العراق، على غرار الخلية التي تمكنت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالتنسيق مع المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني من تفكيكها في 2017، وكانت مكونة من 6 أشخاص من بينهم معتقل سابق، وكانوا يعملون على تجنيد المتطوعين وتوفير الدعم المالي لهم عبر التبرعات المالية والاتجار في السلع المهربة[109].

كما لا تتوقف قدرة المخابرات المغربية على اختراق المجموعات الإرهابية المغربية حصرا، إنما تتعدى الى العناصر الموجودة في أوروبا ودول الساحل الإفريقي جنوب الصحراء الكبرى ممن يرغبون في شن هجمات بالمغرب، حيث تم الكشف عن دور الاستخبارات المغربية في تحديد هوية المتهمين في هجوم برشلونة على سبيل المثال. وكذلك مساعدة فرنسا في التعرف على هوية المشتبه فيه الرئيسي في هجمات باريس بمسرح "باتكلان" ضمن تعاون وثيق مع السلطات الأوروبية وحلف الناتو.

التنسيق بين الأجهزة:

تتوفر لدى السلطات المغربية 5 أجهزة مخابراتية تابعة لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع.

تتمثل هذه الأجهزة في: مديرية الشؤون العامة التي تهتم بوضع قاعدة بيانات عن المواطنين داخل وخارج البلاد.

جهاز الاستعلامات العامة المكلف بتغطية المظاهرات والأنشطة الحزبية.

مديرية الشؤون الملكية ومهمتها حماية المؤسسة الملكية والعرش منم أي محاولة انقلاب.

جهاز الإدارة العامة لمراقبة التراب الوطني وهو مكلف بمكافحة التجسس داخل المملكة ومراقبة جميع الأعمال والنشاطات التي يمكنها أن تتمس بأمن النظام وسلامة الدولة[110].

كما أن التعاون بين الاستخبارات الخارجية "لادجيد" و الداخلية "الديستي" قد ساهمت بشكل كبير في تطور أداء الاستخبارات المغربية وتفوقها خلال السنوات الأخيرة، حيث يرجع له الفضل فيما وصلت إليه المخابرات المغربية من فعالية جعلتها تنال موثوقية كبيرة من قبل بعض الدول الغربية والمنظمات

[109] إحسان الحافظي، مرجع سابق، ص46.
[110] إحسان الحافظي، مرجع سابق، ص52.

الدولية، كما أصبحت نموذجا تسعى بعض الدول في غرب إفريقيا إلى الحذو حذوه، وقد أظهر هذا أهمية التنسيق الأمني بين الأجهزة في قدرتها على مواجهة الإرهاب داخليا وخارجيا[111].

التعاون الخارجي:

من أهم عوامل قوة الأجهزة الأمنية المغربية هة تعاونها الوثيق مع الناتو وأجهزة الإستخبارات الأوروبية والأمريكية، لاسيما وزأن المغرب حاضر بقوة في مجال التنسيق الأمني بين مختلف دول العالم في إطار ماوجهة التهديدات الأمنية الجديدة. حيث أن المملكة المغربية حصلت على امتياز عضو مراقب في حلف الناتو ومدت جسور التعاون مع دول الحلف الأطلسي. فعلى سبيل المثال تعاونت الاستخبارات المغربية مع نظيرتها الإسبانية للحد من تنامي نشاط المجموعات الإرهابية التي تسعى إلى القيام بأعمال عنف داخل المملكة وفي أوروبا وتجنيد الشباب المغربي وأبناء الجالية المغربية في أوروبا للقتال في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية سواء في العراق أو سوريا، وهو ما ساعدها على تفكيك خلايا إرهابية خارجية، كانت تمثل خطرا على الأمن القومي للمملكة المغربية، على غرار تفكيك خلية التونسي محمد بن الهادي مساهل، المرتبطة بالقاعدة والجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية سابقا، في مارس 2016، وتمكنت الأجهزة الأمنية المغربية من إفشال عدد من المخططات الإرهابية التي كانت تستهدف مقر مديرية مراقبة التراب الوطني سابقا بفرنسا، وقطار الأنفاق في ميلانو، وكنيسة "سان بيترونيو" في مدينة بولونيا الإيطالية.

استراتيجية الإنذار المبكر:

من أهم السمات المميزة لجهاز الإستخبارات المغربية في محاربة الإرهاب والوقاية من مخاطره، اعتماد سياسة الإنذار المبكر عن واقع التهديدات الإرهابية ضد البلاد، والكشف المسبق والسريع عن الخلايا الإرهابية أو الأشخاص الذين يحاولون التجنيد ضمن الجماعات الإرهابية العابرة للحدود والقضاء على مخططاتهم التي يسعون لتنفيذها وأيضا الكشف عن الأماكن التي يستعملها هؤلاء في الإختباء وإخفاء الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة.

كما تمتلك الإستخبارات المغربية تقنيات في مجال التنصت على المكالمات ومراقبة الإنترنيت وموجات الرادار، وذلك لاستباق الأخطار التي تهدد البلاد ويتوفر هذا الجهاز على قاعدة بيانات من المكالمات والعبارات المشبوهة بجميع اللغات المعتمدة في المغرب ودول الجوار، وفي حالة ما إذا تم رصد ورود إحدى هذه الكلمات يتم تحويل المكالمة أو الرسالة إلى المكلفين بتحليلها و التدقيق فيها ليتم بعد ذلك تفكيك الخلايا الإرهابية عندما تقترب من مرحلة التنفيذ، بعد شهور من الرصد والتتبع من قبل الأجهزة الإستخباراتية المغربية[112].

3- المغرب وأوروبا في مواجهة الهجرة غير الشرعية:

إن الموقف المغربي الرافض لإقامة مراكز لإيواء المهاجرين على أراضيه، عبر عنه الناطق الرسمي باسم الحكومة بقوله بأن هذا الطلب الأوروبي ليس حلا، بل تصديرا للمشكلة.

---

[111] اللواء أحمد بلال عز الدين، تحديات المغرب العربي في ظل المتغيرات الدولية، مركز الدراسات العربية، القاهرة، 2018، ص288.

[112] عبد الحكيم أبو اللوز، "السلفية الجهادية في المغرب: الولادة والمسار"، مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد5 ، 17 فيفري 2012، ص21.

حيث أن المشكلة مازالت قائمة وبعبارة أخرى فإن هذا الواقع أصبح موجودا، وأصبح إنشاء بعض المراكز لإيواء المهاجرين ضرورة ملحة، من شأنها أن تساهم في التقليل من آثار تواجد الشباب الإفريقي في الفضاءات العمومية.

لذلك يطالب المغرب أوروبا في تحمل مسؤولياتها ومساعدة المغرب ماديا ولوجيستيا لاحتواء خطر اجتياح الأفارقة لأوروبا وكبح جماح موجات الهجرة غير الشرعية.

إن الموقع الجغرافي للمغرب القريب جدا من أوروبا جعله مكانا مفضلا للمهاجرين الأفارقة، فتارة يكون محطة للإستقرار وتارة أخرى معبرا للمرور إلى الضفة الأخرى من المتوسط، بعد المرور بعدة مراحل تهدد حياة المهاجرين كركوب قطارات الموت والمرور من المسالك الوعرة والجوع والعطش وانتشار الأمراض قبل الوصول الى النقطة المحددة.

فالقارة الإفريقية تعرف تهديدات أمنية خطيرة تتكاثر في المنطقة، خصوصا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تعد من أقدم وأكبر الصحاري في العالم إذ تزيد عن 9 ملايين كيلومتر مربع بمناخها القاسي وتضاريسها الوعرة ضامة مجموعة من الدول: مصر، السودان، ليبيا، تشاد، تونس، الجزائر، المغرب، الصحراء الغربية، موريطانيا، مالي والنيجر.

المطلب الثالث: السياسة الأمنية التونسية

لا يمكن الجزم بأن صياغة استراتيجية وطنية للأمن القومي التونسي هو أمر هين، تختلف الدول حول المقومات والمضامين، كل وفق أولوياته وخياراته المركزية، ولكنها تلتقي حول قواسم مشتركة أهمها مجال الدّفاع والأمن الذي يعتبر ركنا من أركان الأمن القومي.
إن الاستراتيجية الوطنية للآمن القومي التونسي، وثيقة أساسية وعلنية لدى الأنظمة الديمقراطية تضبط ماهية الأمن القومي وما يجب تشريعه وتقنينه والاتفاق عليه ليس من أجل استمرارية الدولة فقط بل ومن أجل المحافظة على الميثاق المجتمعي وحق الأجيال المقبلة في العيش الآمن والبيئة السليمة.
تطرقت تونس كبلد عربي الى إنجاز كتاب أبيض للدفاع والأمن، احتضن معهد الدفاع الوطني مشروع الإنجاز وتولت الدورة 34 إنهاءه الى من يهمه الأمر، لكن استكمال الإنجاز يقتضي شروطا أساسية سنأتي لاحقا على ذكرها.
تختلف الدول في صياغة استراتيجية وطنية للأمن القومي، كل وفق أولوياته وخياراته، ولكنها تلتقي حول قواسم مشتركة أهَمها مجال الدفاع والأمن الذي يعتبر ركنا من أركان الأمن القومي.
يحظى الجانب الأمني والعسكري بحيز هام داخل الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي عموما ولكن المقاربات الحديثة لمسألة الأمن القومي وسعت دائرة الاهتمام الى مجالات أخرى كالصحة والغذاء والتّعليم والثّقافة والاقتصاد والمعرفة وغيرها من الميادين، ...
هي أعمدة أخرى للأمن القومي لا تقل أهمية عن مجال الدفاع والأمن.
جدير بالذكر أن الدولة التونسية تواجه جملة من التحديات البنيوية العميقة التي تهدد مؤسساتها الوطنية. ويمكن بيان أبعاد هذه التحديات على النحو التالي:

منظومة صحية متداعية: شهدت المنظومة الصحية في تونس تحديات غير مسبوقة جراء تفشي فيروس كورونا وسلالاته المتحورة (ألفا ودلتا)؛ إذ ارتفع إجمالي الإصابات في البلاد منذ بدء الجائحة إلى نحو

560 ألفا، بالإضافة إلى أكثر من 18300 وفاة بين السكان، البالغ تعدادهم 11.6 مليون نسمة، لتصبح بذلك الحصيلة اليومية لوفيات كورونا في تونس الأعلى في إفريقيا والعالم العربي، بحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية.

وإثر الزيادة اليومية القياسية في أعداد الوفيات والمصابين، انجرفت المنظومة الصحية في البلاد نحو الانهيار، وبات الوضع كارثيا على حد ما وصفته المتحدثة باسم وزارة الصحة التونسية، نصاف بن علي، يوم 8 يوليو، الأمر الذي دفع الرئيس قيس سعيد إلى إصدار أوامره للجيش بإدارة أزمة تفشي الفيروس في ظل التخبط في أداء الحكومة وفشلها في إدارة الأزمة[113].

وبطبيعة الحال ألقت أزمة الوباء بظلالها السلبية على الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، حيث كانت تونس من بين أكثر الاقتصادات تضررا من الأزمة، وذلك مع انكماش الاقتصاد التونسي الذى بلغ نحو 11.4% بنهاية 2020، وبدورها تسببت الأزمة أيضاً في تفاقم الأزمات بين السلطات الثلاث التنفيذية والقضائية والتشريعية.

تردى الأوضاع الاقتصادية: تعاني تونس من أزمة اقتصادية خانقة، كان للأزمة السياسية التي تشهدها البلاد، إلى جانب أزمة تفشي وباء فيروس كورونا بصمات واضحة في تفاقمها؛ إذ بلغ الدين العام في البلاد 87.6% في عام 2020. ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي من المتوقع أن يرتفع إلى 91.2% في عام 2021.

كما ارتفعت معدلات البطالة والفقر لتصل إلى 17.8 % في الربع الأول من العام الجاري مقارنةً بـ 17.4 % في الربع الأخير من 2020، في ظل تراجع إيرادات الدولة في عدد من القطاعات الاقتصادية المهمة، على رأسها النشاط السياحي، والذي تراجع بنسبة 80% في يوليو 2021، مقارنة بالفترة ذاتها في العام المنصرم[114].

·**احتدام الأزمة السياسية:** تعصف بتونس أزمة سياسية منذ يناير الماضي، تمثلت في انسداد الحوار بين الرئاسات الثلاث: رئاسة الجمهورية، ورئاسة البرلمان، ورئاسة الحكومة. وتعود إرهاصات هذه الأزمة إلى رفض الرئيس قيس سعيد التعديلات الوزارية التي أجراها رئيس الحكومة، هشام المشيشي، وإصرار الأول على منع إشراك أي من الشخصيات المتهمة بالفساد المالي والإداري في الحكومة. فى المقابل، تمسك المشيشي بموقفه ومعه تأييد من حركة النهضة وحزبا قلب تونس وائتلاف الكرامة، ومنذ ذلك الحين وحتى الوقت الراهن، احتدمت الأزمة السياسية في تونس وانعكس الأمر بطبيعة الحال بصورة سلبية على قدرة سلطات الدولة على إنقاذ البلاد من أزماتها المتفاقمة، وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية، وأزمة فيروس كورونا[115].

تهديدات أمنية محتملة:

في ضوء التطورات الأخيرة التي تشهدها الساحة التونسية، والتحديات القائمة التي تناولناها في السطور السابقة، يمكن القول إن هناك مجموعة من التهديدات المُحتملة التي قد تواجه الدولة التونسية، أهمها

---

[113] منى قشطة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة عدد165، 2021، ص،165.

[114] منى قشطة، مرجع سابق، ص167.

[115] حمزة المؤدب، المناطق الحدودية في تونس: بين مطرقة الأمن وسندان الإضطرابات الاجتماعية، مركز كارنيجي،2022، تم التصفح يوم 10-12-2023، على الرابط: https://carnegie-mec.org/2022/01/28/ar-pub-86150

تصاعد موجات العنف والإرهاب. وفى ضوء التنبؤ بهذه الفرضية، تجدر الإشارة إلى أبرز مصادر التهديدات الأمنية لتونس، وذلك على النحو التالي:

1. تصاعد العنف السياسي: من الممكن أن تقوم الحركات الارهابية من خلال أجهزتها السرية، المتورط في عدد من الاغتيالات السياسية التي شهدتها تونس، باللجوء إلى العنف كأحد الخيارات المطروحة أمامها للتعبير عن وجودها ورفضها لسياسات السلطة.

2. نشاط الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة: تنشط في تونس عدد من الجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة، والتي كانت مسئولة عن بعض أهم الهجمات التي شهدتها البلاد. وفيما يلي نرصد أبرز هذه الجماعات:

جماعة " أنصار الشريعة": تعبر هذه الجماعة عن التيار السلفي الجهادي في تونس، تأسست كإحدى فروع تنظيم القاعدة في تونس في أبريل عام 2011، وتورطت في مجموعة من الهجمات الإرهابية، أبرزها: الهجوم على السفارة الامريكية في تونس عام 2012، وشن العديد من الهجمات على قوات الامن التونسية بين عامي 2013 و2014.

وفي 2013، صنفت الحكومة التونسية جماعة "أنصار الشريعة" تنظيما إرهابيا، عقب ذلك أعلن عدد من عناصرها مبايعتهم لتنظيم داعش، والبعض الآخر ذهب للانضمام إلى تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في ليبيا ومالي والجزائر[116].

كتيبة "عقبة بن نافع": تعتبر الفرع التونسي التابع لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تأسست في تونس في عام 2012، تقودها في الغالب قيادات جزائرية، وأبرز مقاتليها تونسيون وجزائريون. وتتمركز عناصرها على الجبال الحدودية بين تونس والجزائر المعروفة بالتضاريس الصعبة والوعرة إلى جانب الغابات الكثيفة. وتورطت الكتيبة في عدد من الهجمات الإرهابية ضد قوات الأمن التونسية في المنطقة الحدودية منذ عام 2013، وكان من أبرز عملياتها الهجوم على وزير الداخلية التونسي السابق، لطفي بن جدو، في عام 2014.

3. نشاط تنظيم "داعش" في تونس: ينشط لتنظيم داعش فروع داخل تونس، منها جماعة " جند الخلافة"، والتي ظهرت في تونس عام 2014، ويتمركز نشاطها في بعض المناطق الوعرة ذات الغابات الكثيفة في جبال المغيلة وسمامة والسلوم بمحافظتي القصرين وسيدي بوزيد وسط غرب تونس، ويمتد نشاطها إلى الجبال الشرقية في الجزائر على الحدود مع تونس[117].

وقد شهد عام 2020 عدد من المخططات والهجمات الإرهابية التي تعكس تنامي تنظيم "داعش" في تونس، وإن كان هذا النشاط يغلب علية الطابع الفردي من خلال عمليات "الذئاب المنفرد" التي يقوم بها بعض العناصر المنتمية للتنظيم بشكل لامركزي.

4. عودة المقاتلين التونسيين من بؤر التوتر: تعتبر تونس من أكبر الدول المصدرة للمقاتلين في بؤر التوتر (سوريا واليمن وليبيا) خلال العقد الماضي، إذ يقدر عدد هؤلاء نحو 3000 مقاتل. وفى ظل

---

[116] منى قشطة، مرجع سابق، ص166.

[117] حمزة المؤدب، مرجع سابق.

الدعوات الدولية المتزايدة لإعادة المقاتلين الأجانب المتعاونين مع التنظيمات الإرهابية في مناطق الصراع إلى بلدانهم، قد تشكل عودة هؤلاء المقاتلين لتونس في ظل التحديات الراهنة، تحديا أمنيا خطيرا للدولة التونسية، ولدول الجوار مع احتمالية قيامهم بعمليات إرهابية مهددة للأمن والاستقرار.

5. تهديدات إرهابية من دول الجوار الجغرافي "ليبيا والجزائر": في خضم الأزمة الراهنة، يمكن أن تمتد إلى تونس تهديدات إرهابية قادمة من الجزائر؛ حيث الحضور القوى لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومن ليبيا؛ حيث تنشط عناصر تنظيمي "داعش" والقاعدة، والجماعات المتمردة التشادية، وعناصر المرتزقة المتمركزة في الغرب الليبي، إلى جانب الميلشيات التابعة لجماعة الإخوان في ليبيا، والتي يمكن أن تتسرب إلى تونس عبر الحدود بالتنسيق مع حركة النهضة، كإحدى الأدوات التي يمكن أن تلجأ إليها الأخيرة للضغط على مؤسسات الدولة التونسية.

6. انهيار المنظومة الصحية بشكل كامل: من المحتمل أن تأتى الاضطرابات السياسية التي تشهدها تونس حاليا على حساب اهتمام الدولة بمواجهة أزمة وباء فيروس كورونا المتفاقمة في البلاد، وبالتالي نصبح أمام سيناريو انهيار المنظومة الصحية التونسية بشكل كامل، الأمر الذي قد يدفع الجيش إلى المزيد من الانخراط في مجابهة الجائحة، مما يترك فراغا أمنيا قد تستغله الجماعات الإرهابية لتحقيق مآربها.

بالتالي، فهذا التهديد من جانب، يحمل تداعيات كارثية على البلاد مُرتبطة بتكرار سيناريو دول مثل الهند. ومن جانب آخر، يعزز من قدرة التنظيمات الإرهابية على إعادة تجميع نفسها وممارسة نشاطها، في ظل انشغال سلطات الدولة بما فيها المنظومة الأمنية بمواجهة جائحة كورونا[118].

7. تهديدات مرتبطة بمستقبل العملية السياسية: توجد جملة من المؤشرات التي قد تحمل معها -حال تحققها- المزيد من التعقيد للأزمة السياسية في تونس. ومن هذه المؤشرات ما أشار إليه راشد الغنوشي من أن حركة النهضة لن تقبل برئيس وزراء لا توافق عليه الحركة، فضلا عن تهديده بالحشد ضد الرئيس قيس سعيد، ومن جانب ثانٍ، يوجد تصميم من أحزاب واتجاهات أخرى، مثل الحزب الدستوري الحر على رفض أي وجود لأي عناصر إخوانية أو أشخاص محسوبين على إسلاميي تونس في الحكومة المقبلة. ومن جانب ثالث وأخير، يوجد أيضا تخوفات كبيرة مرتبطة باستمرار الإجراءات الاستثنائية في البلاد. وتمثل هذه المؤشرات في مجملها تهديداً لمستقبل العملية السياسية في تونس برمتها، وبطبيعة الحال سينعكس هذا الأمر على حالة الأمن والاستقرار في البلاد، وسيعزز من التهديدات المحتملة بشكل عام.

يمكن القول إن التخوفات من التهديدات الأمنية المحتملة في تونس هي تخوفات قائمة بالفعل ولكن في المقابل هنالك جملة من المحددات التي تقلل من فرص تفاقم هذه التهديدات والتحديات،على رأسها حالة الضعف التي يعيشها التنظيم الدولي لجماعة الإخوان، والانقسامات الداخلية التي تشهدها حركة النهضة أخيرا، والتأييد الشعبي الكبير لقرارات الرئيس قيس سعيد، إلى جانب توجهه نحو إصدار خارطة طريق للمرحلة الانتقالية المقبلة تضع على رأس أولوياتها ملف مكافحة الفساد، ومعالجة الأزمة الاقتصادية، ومواجهة تفشي فيروس كورونا في البلاد وهي ملفات لو نجحت السلطات التونسية فيها ستوجه موازين القوى على المستويين الشعبي والمؤسساتي لمصلحتها.

[118] منى قشطة ، مرجع سابق، ص168.

المطلب الرابع: المعضلة الأمنية الليبية

بعد مرور سبع سنوات على سقوط نظام الزعيم الليبي معمر القذافي، لا تزال البلاد تغرق في أزمة سياسية متداخلة الأطراف، وسط محاولات دولية لحلحلتها، ورأب الصدع بين الفرقاء.

وفي أحدث حلقات البحث عن سبل إنهاء الأزمة، تستضيف مدينة باليرمو الإيطالية يومي 12 و13 نوفمبر الحالي مؤتمرا دوليا بمشاركة أطراف ليبية من الداخل والخارج.

تعاني ليبيا منذ الإطاحة بنظام القذافي انفلاتا أمنيا وانقساما سياسيا، وأزمة اقتصادية حادة.

أحد أبرز وجوه الانقسام تجلى في تنافس حكومتين على الشرعية والسيطرة، إحداهما حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بدعم أممي برئاسة فايز السراج غربي البلاد، والثانية الحكومة الليبية المؤقتة برئاسة عبد الله الثني جهة الشرق.

وزادت حدة الأزمة بوجود العشرات من المليشيات والقوات المسلحة الموالية لأطراف النزاع والمتنافسة فيما بينها، وطيلة سنوات أنهكت البلاد الاشتباكات التي ما إن تهدأ حتى تعود من جديد تحت أسباب ومسميات مختلفة، وأثرت على الاقتصاد والخدمات العامة، وقطاع الصحة العمومية، وتسببت بنزوح عشرات الآلاف.

– حكومة الوفاق الوطني: معترف بها دوليا، يقودها فائز السراج. وتراهن عليها الأمم المتحدة ودول كبرى من أجل مواجهة "الإرهاب" وبسط السيطرة.

– الحكومة المؤقتة: انبثقت عن برلمان طبرق في سبتمبر 2014، وتوجد بمدينة البيضاء شرقي البلاد، ويترأسها عبد الله الثني.

– خليفة حفتر: أطلق ذلك اللواء المتقاعد منتصف ماي 2014 عملية عسكرية تدعى "كرامة ليبيا" ضد مجموعات وصفها بـ "الإرهابية" في بنغازي، وانتقلت العملية لاحقا إلى العاصمة طرابلس، فأسفرت عن مقتل العشرات وجرح المئات.

قدم حفتر نفسه باعتباره قائد "الجيش الوطني" و"منقذ" ليبيا من الجماعات الإسلامية التي يتهمها بـ "الإرهاب" وزرع الفوضى.

– مجلس النواب: انتُخب في 25 جوان 2014. وعقدت مراسم تسليم السلطة التشريعية من البرلمان السابق (المؤتمر الوطني العام) بمدينة طبرق في أوت 2014 .

وفي نوفمبر 2014، نزعت المحكمة العليا الشرعية عن مجلس النواب المنعقد بطبرق شرقي البلاد وما انبثق عنه من قرارات ومؤسسات ومنها حكومة الثني.

– الجماعات والمليشيات المسلحة: أدى تكدس السلاح في البلاد وتهريبه إلى نشوء تنظيمات مسلحة محلية تختلف انتماءاتها وولاءاتها، كما وجدت التنظيمات الأخرى كالقاعدة وتنظيم الدولة موطئ قدم لها في البلاد[119].

يشار إلى أن المجتمع الدولي يدعم رسميا الحكومة الانتقالية بطرابلس لكن مصر والإمارات تدعمان حفتر بينما توددت دول أوروبية منها فرنسا لحفتر مع *تنامي نفوذه*.

أدى الانقسام السياسي والعسكري لتكريس وضع "اللا دولة" وغياب المؤسسات الموحدة والنافذة، وبهذا الوضع تمكنت المليشيات والتنظيمات المسلحة من السيطرة على مناطق النفوذ والثروة في البلاد.

وخلال فترة الانفلات الأمني -وبحسب منظمة هيومن رايتس ووتش– قامت الجماعات المسلحة بجميع أنحاء البلاد، بعضها ينتمي لإحدى الحكومتين المتنافستين، بإعدام أشخاص خارج القانون، والهجوم على المدنيين والممتلكات المدنية، واختطاف وإخفاء أشخاص، وفرض حصار على المدنيين[120].

ـ شهدت مدينة الصخيرات المغربية يوم 17 ديسمبر 2015 توقيع اتفاق بين أطراف ليبية، نص على تشكيل حكومة وحدة وطنية، غير أن الاتفاق لم يحظ بالإجماع.

–رعت تونس في سبتمبر وأكتوبر 2017 مباحثات للحوار الليبي بهدف إجراء تعديلات على الاتفاق السياسي الموقع بالصخيرات، بمشاركة ممثلين عن البرلمانين ومجلس الدولة الناجم عن اتفاق الصخيرات.

– في ماي الماضي أشرفت فرنسا على مؤتمر للحوار الليبي، وحينها اتفقت أطراف الأزمة المجتمعة في باريس على تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب وقت ممكن، والمفضل نهاية العام، مع الالتزام بتهيئة الأجواء لتكون نزيهة، والموافقة على نتائجها.

وبحسب الإعلان السياسي الذي أعلن في باريس، تعهد المجتمعون بالعمل على إجراء انتخابات نزيهة وسلمية في أقرب وقت ممكن، واحترام نتائجها، على ألا يتعدى موعدها نهاية العام الجاري.

غير أن الخطة المدعومة من فرنسا لإجراء انتخابات في 10 ديسمبر تأجلت بعد رفض الولايات المتحدة وروسيا وقوى أخرى لجدولها الزمني في مجلس الأمن.

– من المقرر أن تستضيف مدينة باليرمو الإيطالية يومي 12 و13 نوفمبر المقبل مؤتمرا دوليا، بمشاركة أطراف ليبية من الداخل والخارج، وذلك لمناقشة خطة السلام التي وضعها المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة الذي دعا لعقد مؤتمر وطني الأسابيع الأولى من 2019، ثم البدء بالعملية الانتخابية[121].

---

[119] محمود سلطان، ليبيا في المشروع الأمريكي-الصهيوني قطعة "الدومينو" المهمة التي ينبغي صقوطها، مجلة المتابع الإستراتيجي، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، أوكتوبر، 2014، ص32.

[120] أحمد إدريس، الشراكة الأورومتوسطية: نظرة تقييمية، فضاءات بيت العرب، تونس، 2015، ص27.

[121] محمود سلطان، مرجع سابق، ص31.

يذكر أن الأزمة شهدت مبادرات أخرى لإيجاد حل، منها المبادرة المصرية، ومبادرة الاتحاد الأفريقي، ومبادرة الجزائر ومصر وتونس التي عُرفت بالمبادرة الثلاثية لدول الجوار، والمبادرة الهولندية، والمبادرة الإيطالية، وغيرها.

تتعلق معظم الخلافات بين أطراف الأزمة الليبية في أغلبها بالمناصب السيادية في الدولة، ودور المؤسسة العسكرية.

وفي انتظار ما ستسفر عنه مبادرات الحوار الليبي، يبقى إيجاد حل للأزمة مرهونا بالليبيين أنفسهم ومدى قدرتهم على تجاوز الخلافات وتقريب وجهات النظر، ووفقا لسلامة فإنه لن يتم شيء ما لم يقرر الليبيون أنفسهم بأنه آن الأوان لطي صفحة الفوضى وانعدام الدولة وهشاشة السلطة المركزية.

ويخلص المبعوث الأممي بالقول: نحن وكل المجتمع الدولي موجودون لمساعدة الليبيين ولكننا لسنا بدلاء عنهم، فإذا لم يقرروا أن الوقت قد حان لبناء دولة شرعية واحدة مؤسساتها موحدة فلن تقوى أي قوة في العالم على ذلك، لذلك الكلمة الأخيرة تبقى لهم.

المبحث الثالث: السياسات الأمنية للقوى الكبرى واستراتيجياتها تجاه المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: البعد الأمني في السياسة الأوروبية تجاه المنطقة المغاربية.

في ظل التوجهات الإستراتجية الجديدة لما بعد الحرب الباردة شهدت منطقة المغرب العربي، منطقة شمال إفريقيا تجاذبات وصراعات بين مطامح الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي – خاصة فرنسا- ومحاولة كل منها تشكيل النظام الإقليمي لهذه المنطقة الذي يخدم مصالحها الجيواستراتجية.

يظهر تفاعل الاتحاد الأوروبي مع المتغيّرات الدّاخلية والخارجية من خلال التكيّف بواسطة عدّة عمليات كان من أبرزها مسار برشلونة 1995، أين عرفت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و الدّول المغاربية تطورات هامّة و هذا كلّه في إطار محاولة أوروبا لمواجهة الولايات المتحدة الأميركية لإيجاد موطئ قدم فاعل لها في المجتمع الدولي والهيكل العالمي بعد أن تأكد لها ضعف ، غياب و تهميش دورها في التأثير على مجريات الأحداث العالمية.
وباعتبار أن منطقة المغرب العربي هي اختصاص تاريخي وتقليدي خاضع للسيطرة الأوربية في إطار التقسيم العالمي للأدوار بين القوى الكبرى نجد أن أوروبا بمفهومها الجديد –الاتحاد الأوروبي- تسعى دائما لإخضاع هذه المنطقة لنفوذها.

في البداية يمكن التطرق إلى نظرية المؤرخ الفرنسي Fernand brandel، صاحب مدرسة الحوليات التاريخية الذي اعتبر أن المنطقة المتوسطية تشكل إطارا جيوحضاريا يجب الاستفادة منه في علاقات التعاون والتبادل بين أوروبا والوطن العربي وهو ما دفع بفرنسا إلى إحكام سيطرتها على منطقة شمال إفريقيا.

كما أنه لا يمكننا إغفال دور النظرية الواقعية بمختلف اتجاهاتها، فالعلاقات الدولية هي صراع على القوة والمصلحة فلطالما سعت أوروبا إلى توسيع مناطق نفوذها والحصول على المزيد من القوة من أجل تحقيق مصلحتها.

النظرية الوظيفية بشقها التقليدي والجديد هي حاضرة في إطار العلاقات بين أوروبا والمغرب العربي، فمفهوم الانتشار RAMIFICATION الذي طرحه DAVID MITRANY ومفهوم SPILL OVERالذي طرحه ERNEST HAAS لم يعد يشمل فقط الاتحاد الأوروبي والتكامل بين قطاعاته الاقتصادية والسياسية وإنما توسع وأصبح يشمل العامل الجغرافي وضرورة توسيع الرؤية التكاملية الأوروبية باعتبار أن منطقة المغرب العربي هي امتداد جغرافي ومنطقة نفوذ طبيعية لها[122].

كذلك نظرية الدور ولاسيما بالنسبة لفرنسا التي تطمح للعب دور القيادة الإقليمية REGIONAL LAEDERSHIP وذلك بالنظر إلى ما تمتلكه من مقومات عسكرية، سياسية، اقتصادية و تاريخية.

بالإضافة إلى نظرية التبعية وما لها من دور كبير في تفسير العلاقات بين الشمال والجنوب لا سيما بين الدول المغاربية وأوروبا باعتبار أن الدول المشكلة للمغرب العربي كانت كلها تحت الاستعمار الأوروبي خاصة الاستعمار الفرنسي.

تنطلق محددات التصور الأوروبي من ثلاثة منطلقات أساسية.

- **جغرافية :** عامل القرابة الجغرافية بين أوروبا و دول المغرب العربي -14كم بين المغرب و اسبانيا و تقابل سواحل فرنسا،إيطاليا و مالطا مع الجزائر،تونس وليبيا.
- **تاريخية** : يمكن تلخيصه في الحروب المختلفة -الحروب الصليبية الدولة العثمانية و صولا إلى حرب التحرير الجزائرية-.
- **إستراتجية**: وهي أن المنطقة المغاربية تشكل الواجهة الجنوبية لأوروبا ومنطقة نفوذ طبيعية لها، والمغرب العربي هو منطقة أوراسيا بالنسبة لأوروبا، حيث أن أوروبا ترى أن السيطرة على المنطقة المغاربية هو مفتاح لمواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير، أو بالأحرى هو قفل استراتيجي.

لما نعود إلى التاريخ نجد أن الدول المشكلة لاتحاد المغرب العربي كانت كلها تحت الاستعمار الأوروبي و خاصّة الاستعمار الفرنسي ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الدول المغربية هي في تبعية كاملة لأوروبا فيما يخص التصورات الأوروبية لهذه المنطقة، ففي معاهدة روما **1957** في الجزء الرابع عشر منها تسمح بتنظيم العلاقة مع المستعمرات القديمة في إطار سياسة الجوار وذلك من أجل محافظة أوروبا على نفوذها، لكن نذكر هنا أن موريتانيا لم تكن تصنف مع دول المغرب العربي وشمال إفريقيا وإنما قد أدرجت ضمن مجموعة.ACP. Africa Caribbean Pacific

نعود لفكرة إنشاء المغرب العربي بالرغم من أن الفكرة قديمة مثلما طرحها مثلا علي باشا في **1898** إلا أن المحطة التاريخية الأساسية هي سنة **1958** ومؤتمر طنجة-بعد سنة من معاهدة روما له دلالات

[122] El Moustapha Faty, La politique de sécurité et de stabilité au Maghreb, thèse de doctorat en science politique et juridique, UNIVERSITÉ DE REIMS CHAMPAGNE- ARDENNE ÉCOLE DOCTORALE SCIENCES DE L'HOMME ET DE LA SOCIETE,2016,p13.

كثيرة- إلا أن حكومات الدول المغاربية لم تستطع تجسيد بنوده على أرض الواقع و بالتالي فإن هذا المشروع قد ولد ميتا، و هو عبارة عن أيقونة فارغة[123].
وفي المقابل نجد أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية أرادت أن تضمن مساحة أكبر لهذا الكيان وأن تضمن أسواق لسلعها و هذا شيء طبيعي في الرأسمالية و بالتالي المنطقة القريبة والتي تساعد مفهوم التوسع الأوروبي هي منطقة النفوذ التاريخي وهي المغرب العربي وشمال إفريقيا، فالاتحاد الأوروبي من أجل تسهيل تعاملاته مع دول هذه المنطقة يفضل أن تكون دول في إطار منظمة موحدة -اتحاد مغاربي- حتى لا يضطر الاتحاد الأوروبي للتعامل مع كل دولة على حدى في إطار اتفاقيات ثنائية، لكن هناك من يرى أنه من مصلحة الإتحاد الأوروبي أن يتعامل مع كل دولة على حدى من أجل تسهيل التعاملات والحصول على تنازلات أكثر قد لا يحصل عليها إذا تفاوض مع كتلة موحدة، لأن مغرب عربي موحد يشكل كتلة جيوبوليتكية قوية يمكنها الانتقال من نمط النظام التابع المتأثر إلى نمط النظام المستقل المؤثر.

و لكن من جهة أخرى فإن أوروبا لها مصلحة كبيرة في تشكيل مغرب عربي موحد والتعامل معه بمنطق الشراكة الحقيقة مما يساعدها على تعزيز تواجدها في المنطقة من أجل مواجهة الولايات المتحدة الأميركية، لكن التناقض هو أن أوروبا إذا أوجدت مغرب عربي فبالضرورة سيكون مغرب عربي إسلامي وهذا ما يمثل خطر قادم من الجنوب إذا أخذنا القضية في بعدها الحضاري على عكس وجود شمال إفريقيا مسيحي ،إلا أن أوروبا في سعيها لخلق منطقة نفوذ وولاء في شمال إفريقيا تفضل وجود كتلة مغاربية موحدة وذلك بنظرة وظيفية فاعتمادا على تعريف E.HAAS للتكامل بقوله "التكامل هو العملية التي تضمن انتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسساته سلطات فوق قومية تتجاوز الدّول الأعضاء"[124] ، هذا يعني أن العملية التكاملية بين أوروبا والمغرب العربي سوف تؤدي إلى القضاء على سيادة الدول المغاربية.

كما أن أوروبا في سعيها لمواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير ومواجهة مخططات الولايات المتحدة الأميركية في منطقة شمال إفريقيا خاصة بعد إقصاء أوروبا من الشرق الأوسط، و في هذا السياق يرى Robert Kaganفي كتابه paradise and power:America and Europe in the new world order. يشرح أزمة العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة الأميركية ويعترف بأن التوزيع العالمي للأدوار على مسرح السياسة العالمية ترك للولايات المتحدة الأميركية مهمة المطبخ وإعداد العشاء ولأوروبا مهمة غسل الأطباق وتنظيف الطاولة، "و يعتقد بأن المواقف الأوروبية على الساحة الدولية، و التي تفضل العمل بالوسائل السلمية ومن خلال الأمم المتحدة وبالاستناد إلى الشرعية الدولية، هي مواقف تعكس سيكولوجية الضعف فالرجل الضعيف المسلح بسكين صغير لا يجرؤ على مواجهة نمر مطلق السراح في الغابة، و يفضل سياسة الاختباء والتخفي طلبا للسلامة، بينما الرجل المسلح بصاروخ لن يتردد في المواجهة[125]، ويخلص kagan إلى أن العالم الذي صنعته أمريكا وتحاول أن تصنعه الآن ليس وليد أحداث **الحادي عشر سبتمبر 2001** وأن هذه الأحداث لم تفعل سوى إعادة الولايات المتحدة إلى نفسها وإلى روحها، وبالتالي لم يعد أمام أوروبا سوى أن تتأقلم مع منطق الهيمنة الأمريكية المنفرد على العالم، وتقوم بما يتعين عليها أن تقوم به وتتحمل نصيبها إذا أرادت أن تحصل

[123] El Moustapha Faty , Ibid,pp.25-33.
[124] El Moustapha Faty , Ibid,p43.
[125] El Moustapha Faty , Ibid,p49.

على نصيب من الغنائم ليس بوصفها لاعبا مستقلا، وإنما بوصفها جزءا من غرب تقوده الولايات المتحدة، هذا إذا بقي من الغرب شيء.
فالولايات المتحدة الأميركية في إطار إستراتجيتها العالمية الشاملة قسمت العالم إلى مناطق إقليمية وهذا ما ظهر من أيضا من خلال "مشروع القرن الأميركي الجديد " PROJECT FOR A NEW AMERICAN CENTURY .PNAC.، وكذلك من خلال وثيقة "إستراتجية الأمن القومي" في **2006** التي بدأت ملامحها تظهر من خلال علاقات التعاون بين الولايات المتحدة الأميركية والدول المغاربية، هذا وبالإضافة إلى فكرة الدولة الحاجز بتعبير jean Christoph Rufin أو الدولة المحورية بتعبير Paul Kennedy والتي هي دولة من الجنوب تقع على خط تماس مباشر مع الشمال -حالة الدول المغاربية حيث رشحت الجزائر للقيام بهذا الدور-.
وبناء على ما سبق نلاحظ أن منطقة المغرب العربي هي لعبة في يد الغرب وهي في دائرة المجال الحيوي بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة الأميركية وفي ظل هذا التنازع بينهما يمكن طرح السؤال التالي هل أن المواجهة الخفية بين أوروبا والولايات المتحدة الأميركية يمكن أن تدفع الدول المغاربية إلى الاتحاد؟

كان لفرنسا دور كبير في منطقة المغرب العربي باعتبارها استعمرت أغلب دول المنطقة -الجزائر، تونس والمغرب. سوف لن نخوض في الجانب التاريخي للتواجد الفرنسي في المنطقة العربية الذي بدأ حسب البعض في **1515** وهي المعاهدة التي أبرمها سليمان القانوني وفرانسوا الأول ملك فرنسا التي منحت لفرنسا عدة امتيازات تتعلق معظمها بحرية الملاحة والتجارة للفرنسيين في الموانئ العثمانية، وخلال القرن التاسع عشر تمكنت فرنسا من اكتساح أجزاء مهمة من الوطن العربي منها الجزائر في **1830** و تونس **1882** تحت الحماية بالإضافة إلى المغرب **1912**، وبعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر سنة **1962** سعت فرنسا إلى تجسيد استعمار من نوع جديد في إطار علاقات تبعية شاملة وهذا ما يؤكده مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي طرحه ساركوزي من أجل استمرارية فرنسا كقوة إقليمية.
وبالتالي لما نقول أوروبا قامت بتكوين المغرب العربي يجب أن نعلم أن أوروبا أو بالأحرى الاتحاد الأوروبي وبالرغم من أنه موحد إلا أن هناك عدة صراعات داخلية بين أعضاءه أهمها بين ألمانيا وفرنسا من جهة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي ككل من جهة أخرى وهذا ما يطرح سؤال آخر وهو هل بريطانيا أوروبية؟

إذا كان لفرنسا نفوذ كبير في المنطقة المغاربية وبإمكانها التأثير على دوله هل هذا يعني أن ألمانيا وانجلترا وإيطاليا واسبانيا سيقبلون بهذا و يتركون لفرنسا الحرية الكاملة لتنفيذ مخططاتها بعيدا عن النظرة الأوروبية التي اتفقوا عليها في إطار الاتحاد الأوروبي، انطلاقا من المفهوم الاستعماري الذي يرفض وجود دولة قوية في المغرب العربي فما بالك بوجود كتلة مغاربية موحدة، أما الإستراتيجية الثانية فتعتمد على المنظور البراغماتي النفعي الذي يسعى إلى إقامة شراكة فعلية مع الدول المغاربية خاصة الجزائر والمغرب من حيث أن الجزائر من أهم المصدرين للغاز والنفط في العالم، والمغرب من أهم المنتجين والمصدرين للفوسفات على المستوى العالمي كذلك، وبتحليل هاتين الإستراتيجيتين نجد أن الدول الاستعمارية في المنطقة سابقا هي دول جنوب أوروبا فرنسا، إيطاليا وإسبانيا، وأن الدول المتحمسة للشراكة مع الدول المغاربية هي أيضا دول جنوب أوروبا، وبسبب أن الهيمنة الاستعمارية الفرنسية لم

تكن منفردة على الساحة المغاربية فقد كان لوجود إسبانيا دورا في تعقيد المسألة أكثر وحتى بعد مغادرة الاستعمار فقد مارست كل من فرنسا وإسبانيا سياسات متعددة الأشكال بهدف إعادة ترتيب أوضاعها في المنطقة ولكل دولة نظرتها الخاصة بها تجاه المنطقة.

كما أن القول بأن المغرب الجغرافي قد تم تشكيله من طرف أوروبا هو تجسيد وتكريس لضعف المنطقة المغاربية في مقابل تكريس النظرة الاستعلائية الأوروبية وتجسيد القوة الأوروبية، وهذا يعني أن المغرب الجغرافي مصيره ليس بيده وإنما بيد أوروبا التي صنعته وبالتالي فإن **المغرب العربي هو مغرب أوروبي.**

ولكن هناك من يرى أن المغرب لا صلة له بأوروبا، فلما جاء العرب إلى المغرب كان انتشار لغتهم به مسايرا لجنودهم وكان لذيوع حضارتهم بين البربر نفس السرعة التي كانت لفتوحهم، قال أغسال **"هذا القطر الذي تقاتل عليه الشرق و الغرب والذي ترك به كل طابعه، والذي اختلط فيه الرومان والروم ليغرسوا به المسيحية، أصبح منذ هذا الحين -يعني الفتح العربي- كله شرقيا"**، وهذه شهادة ندفع بها وجوه المتفقهين المتطفلين على التاريخ الزاعمين أن الجزائر و بقية إفريقيا الشمالية وطن غربي لا صلة له بالشرق أصلا[126].

فالقول بأن المغرب هو فكرة أوروبية هي فكرة فيها الكثير من التضليل والتغليط خاصة من الناحية التاريخية، وهي تكرس النظرة الأوروبية وطموحها في هذه المنطقة -مثلما تدعيه المملكة المغربية تجاه الصحراء الغربية-، وبالتالي فإن المغرب الأوروبي هو نظرة إستراتجية من طرف أوروبا من أجل تحقيق مجموعة من المصالح في إطار نظرة واقعية حددتها الظروف الداخلية -داخل القارة الأوروبية خاصة التاريخية منها- والظروف الخارجية التي تدخل في إطار الصراع الدولي على المناطق الجيوبوليتكية. وبالتالي تشكيل أوروبا للمغرب العربي هو في إطار فرض التعاون والشراكة على دوله لتحضيرهم لمشروع أوسع أو مغرب جيوبوليتيكي أوسع وهو مشروع الاتحاد من أجل المتوسط من أجل تسهيل العملية وحماية أوروبا من مختلف المخاطر والتهديدات التي تتوقعها من هذه المنطقة في ظل المنافسة الأميركية على المنطقة.

أسفر الحراك العربي عن مراجعة الاتحاد الأوروبي لسياسته تجاه جنوب المتوسط، إذ مثلت تلك التطورات تحديا حقيقيا واختبارا أمام قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع الأزمات الدولية، والتحديات الخارجية. والحال أن عقد مقارنة قبل سنة 2011، وبعدها، يكشف عن مرحلتين متباينتين، وإن حكمت الحسابات الأمنية والاستراتيجية كلتيهما. وعليه، سيتم الوقوف على محددات السياسة الخارجية للاتحاد والتهديدات الأمنية النابعة من منطقة جنوب المتوسط (المغرب العربي)، وذلك بغية إدراك وفهم أدواره في مرحلة ما بعد الحراك في هذا الفضاء الذي يقع في مركز بناء الاستراتيجية الإقليمية الأوروبية.

1- الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي في دوائر السياسة الأوروبية

يعد المغرب العربي محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة ومرتبطة بعضها ببعض؛ بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، والبعد الأفريقي جنوبا (الساحل الأفريقي) والبعد الشرق

[126] El Moustapha Faty , Ibid,pp.57-58.

الأوسطي شرقا، وانتهاء بالبعد الأطلسي غربا. وهي الفضاءات التي تعطيه أهمية حضارية واستراتيجية متميزة في نظر الاستراتيجية الأوروبية في التاريخ والحاضر والمستقبل.

وهو مشاطئ لقارة أوروبا، بحيث يقترب منها عند مضيق جبل طارق، محتلا بذلك موقعا استراتيجيا على طرق التجارة الدولية البحرية والجوية وخطوط نقل النفط، وهي الخصائص الجغرافية المؤثرة في أهميتها الاستراتيجية للقوى الكبرى لعدة اعتبارات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وانطلاقاً من هذه المكانة الجيوسياسية، كون الفضاء المغاربي منطقة مهمة في التقسيم الجيو سياسي للعالم، ينبع الاهتمام الأوروبي[127].

2- العامل الأمني الاستراتيجي

يمثل المحدد الأمني في السياسة الأوروبية تجاه المغرب العربي أحد المرتكزات الرئيسية في بناء المقاربة الأمنية الأوروبية تجاه هذه المنطقة، ولا مراء بالقول إنّ جلّ المبادرات والمشاريع التي قامت بها أوروبا في جوارها الجغرافي في آلية الشراكة الأورو – متوسطية أو الأورو – مغاربية على حد سواء، كانت منطلقاتها أمنية بالدرجة الأولى؛ فأوروبا تعتقد أن مشاكل التنمية والهشاشة الاقتصادية وضعف البناء السياسي في دول الجنوب عوامل مشجعة على التطرف والإرهاب. هذا التوجه الأمني أصبح أكثر وضوحاً في السياسة الأوروبية بعد أحداث 11 مارس 2004 التي عرفتها العاصمة الإسبانية مدريد، وأحداث 11 سبتمبر 2001، التي شهدتها الولايات المتحدة، وغيرها من الأحداث التي مسّت الأمن والاستقرار على المستوى العالمي، الأمر الذي عزز بالخيار الأمني في علاقات الضفة الشمالية للمتوسط (دول الاتحاد الأوروبي) بالضفة الجنوبية له (دول المغرب العربي)، وبخاصة مع تصاعد ظاهرة التطرف الديني في المنطقة، الذي أصبح يشكل ما يسمى "الإرهاب الدولي"، وتصاعد الإجرام المنظم، والهجرة غير الشرعية[128]. وهي تحديات أصبحت تمثل خطراً على مستقبل الأمن المجتمعي في أوروبا، فالهجرة مثلاً، بعدما كانت تعالج وفق إجراءات اقتصادية، أصبحت اليوم تعالج وفق تدابير أمنية، في ما يصطلح عليه بأمننة ظاهرة الهجرة غير الشرعية[129].

يزداد المحدد الأمني أهمية في السياسة الأوروبية تجاه المغرب العربي بعد إفرازات الحراك العربي، وبخاصة في ما يتعلق بتمدد تنظيم الدولة الإسلامية -داعش- في ليبيا، وتبنيه عدة هجمات في العمق الأوروبي، فضلا عن الترابط بين إقليم المغرب العربي، وإقليم الساحل الأفريقي الذي أصبح مصدرا لكل الظواهر المهددة للأمن، من ذلك الإرهاب الدولي مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)والجريمة المنظمة في صورة تجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية للمهاجرين الأفارقة إلى أوروبا، كون المغرب العربي منطقة عبور، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يطرح استراتيجيته

---

[127] بومدين، «التحديات الأمنية الدولية في منطقة المغرب العربي: دراسة في التصور الأمني الأوروبي والأمريكي،» ص 67.

[128] ياسمين ححاد وعربي بومدين، «الحركات الإسلاموية في المغرب العربي من منظور الاتحاد الأوروبي،» المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 4 (كانون الثاني/يناير 2013)، ص 195.

[129] Ole Waever, «Securitization and Desecuritization,» in: Ronnie D. Lipshutz, ed., On Security (New York: Colombia University Press, 1998), p. 6.

للأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي، التّي تعدّ العمق الجنوبي للمغرب العربي، والعمق المتقدم للأمن الأوروبي[130].

3- العامل الاقتصادي والتجاري

يشكل المحدد الاقتصادي والتجاري أحد محددات السلوك الأوروبي تجاه المغرب العربي، بوصفه قطبا طاقيا بامتياز، وسوقا استهلاكية واسعة للمنتجات التجارية الأوروبية، الأمر الذي يحدد الأهمية البالغة للمتوسط الغربي، بالنسبة إلى المتغير الجيواقتصادي في رسم طبيعة العلاقات بين الضفتين، حيث تمتلك الجزائر احتياطيا نفطيا مؤكدا يقدر بـــ 12.2 مليار برميل، محتلة بذلك المرتبة الخامسة عشرة عالميا، والثالثة أفريقيا، بعد كل من ليبيا ونيجيريا. كما بلغ الإنتاج النفطي للجزائر 1.8مليون برميل يوميا عام 2012. أما ليبيا، فإنها تستحوذ على 40 بالمئة من الاحتياطي الأفريقي، محتلة المرتبة الأولى أفريقيا، و3.3 بالمئة من الاحتياطي العالمي، محتلة بذلك المرتبة الثامنة عالميا. أما في ما يخص الإنتاج، فقد بلغ 1.8 مليون برميل يوميا سنة 2008، لينخفض سنة 2011 إلى 0.5 مليون برميل يوميا، بسبب تداعيات "الثورة الليبية" وسقوط نظام "معمر القذافي"، ليستقر سنة 2012 عند 1.4 مليون برميل يوميا. أما في موريتانيا، ومنذ اكتشاف النفط فيها بداية سنة 2006، فيقدر الخبراء احتياطياتها ما بين 3 و5 مليارات برميل، وتبلغ قدرة إنتاجها ما بين 205 إلى 300 ألف برميل يوميا. أما الغاز الطبيعي، فتحتل الجزائر المرتبة الثانية في أفريقيا في الاحتياطات المؤكدة بعد نيجيريا 159 مليار متر^3، في حين تحتل ليبيا المرتبة الرابعة 52.8 مليار متر^3، ويحصل الاتحاد الأوروبي على أكثر من 10 بالمئة من حاجاته من الغاز من المغرب العربي، وبالتحديد من الجزائر وليبيا. كما يمثل الغاز الجزائري أهمية بالغة في الأمن الطاقي الأوروبي بالتوازي مع الغاز الروسي[131]. فضلا عن أن المغرب العربي قطب فوسفاتي؛ فعلى سبيل المثال، يستحوذ المغرب الأقصى على ما يقارب 50 بالمئة من احتياطياته، وثالث منتج له بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

أخيرا، فيما تعلق بالجانب التجاري، يمثل المغرب العربي سوقا تجارية واعدة وعليه، فإن بلدان المغرب العربي الثلاثة (الجزائر، المغرب، تونس) تمثل الشركاء المتميزين للاتحاد الأوروبي على اعتبار أن 65 بالمئة من التجارة الخارجية لهذه الدول، تتم مع دول الاتحاد الأوروبي.

إن البعد الأمني ظل الانشغال الأكبر في السياسة الأوروبية تجاه المغرب العربي، فقد فضل الاتحاد الاعتبارات الاستراتيجية على حساب المقاييس المعيارية، سواء قبل الحراك العربي أو بعده. كما أن السياسة الأوروبية في ضوء محدداتها الداخلية والخارجية، تتجه صوب مزيد من الاستمرارية على حساب التغير، وأن المراجعة التي أجراها الاتحاد الأوروبي على سياساته في إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة 2011، تأتي في سياق التكيف مع المستجدات والاعتبارات المؤثرة الـتي أفرزها الحراك مع الاحتفاظ بالثوابت والأهداف والأدوات نفسها في إعطاء مزيد من الاهتمام، بدعم المجتمع المدني واستمرار الحسابات الأمنية والاستراتيجية في الإدراك الاستراتيجي الأوروبي.

ضمن هذا المعطى، بات من الضروري إعادة بناء الشراكة الأورو – مغاربية على أسس تستجيب للمرحلة التحولية الراهنة، وهي علاقات تواجهها مجموعة من التحديات، لن تعطي تقدما جوهريا في

---

[130] Luis Simon [et al.], «Une Stratégie Cohérente de l'UE pour le Sahel,» Parlement Européen: DG des Politiques Externes de l'Union (mai 2012), pp. 1 – 42.

[131] لمزيد من التفاصيل أنظر: <http://www.eia.gov>. (EIA) U.S. Energy Information Administration

مسارها، أبرزها مشاكل تفعيل الاتحاد المغاربي، وغياب فاعل إقليمي يفاوض الاتحاد الأوروبي باسم دول المغرب العربي، والهواجس الأمنية الأوروبية التي تحكم السلوك الأوروبي تجاه المغرب العربي، واصطدام المبادرات الأمنية الإقليمية في المتوسط، في شقها السياسي والأمني بالصراع العربي – الإسرائيلي، والاستقطاب العمودي ومخاطر تعدد المبادرات التعاونية (شمال – جنوب) على العلاقات الأورو – مغاربية، كون المشاريع كلّها، تعكس الرؤية الأوروبية، وتغفل الرؤية المغاربية.

المطلب الثاني: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية.

أصبحت المنطقة المغاربية تشكل أهمية إستراتيجية من منظور أمريكي. فبعد الحرب الباردة، صار العالم بأسره محط اهتمام الإمبراطورية الأمريكية، فقد راجعت الأخيرة مبدأ كان سائدا طيلة الحرب الباردة، وهو؛ "احترام خرائط النفوذ" بين القوى الكبرى. أين كان الإقليم المغاربي يعتبر كـ"مجال محجوز" للنفوذ الفرنسي. وقد نال الفضاء المغاربي هذه الأهمية الإستراتيجية في أنظار أمريكا لاعتبارات عديدة؛ جيوسياسية، اقتصادية وأمنية.. (سنأتي على تفصيلها فيما بعد). هذا الإهتمام الأمريكي الجديد بمنطقة المغرب العربي ترجمه الإنزال الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري الأمريكي المعتبر في دول المغرب العربي. فقد عرفت الأخيرة مشاريع اقتصادية مهمة، كما تعددت الزيارات عالية المستوى للمسؤولين الأمريكيين للبلدان المغاربية.

ضمن هذا المنظور، تسعى هذه المقالة لتحليل السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغاربية، من خلال تفكيك أبعادها، ورصد تطوراتها بتحديد الثابت والمتحول فيها، ومحاولة تحليل أهدافها، وتقديم قراءة نقدية للفرص والمخاطر التي قد تترتب على هذه السياسة بالنسبة لدول المغرب العربي.

1- الفضاء المغاربي في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية: الارتباط / فك الارتباط مع الشرق الأوسط

يبدو أن الاعتبارات الإستراتيجية والاقتصادية -وليس الهويتية- هي ما يحدد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي. فأحيانا تعتبره "كملحقة" للشرق الأوسط، وأحيانا أخرى، كبوابة لإفريقيا لما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب والأمن الطاقوي.

- المنطقة المغاربية كملحقة للشرق الأوسط

المفكر والسياسي الأمريكي هنري كيسنجر، هو صاحب مبدأ "المغرب العربي ملحقة للشرق الأوسط". إذ يحث الإدارة الأمريكية على عدم فك الارتباط بين المنطقتين في السياسة الأمريكية، خاصة للاعتبارات الاستراتيجية، ومنها "مسار السلام". وقد ترجم هذا التصور في مشروع الولايات المتحدة الذي تحول اسمه من الشرق الأوسط الكبير GME إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الموسع BMENA، وذلك لإرضاء حلفائها الأوروبيين وخاصة الفرنسيين ذوي النفوذ التقليدي العميق في المنطقة المغاربية، وذلك، لضمان دعم الأوروبيين لإستراتيجيتها الشرق أوسطية الجديدة[132]، بإلحاق المغرب العربي في إستراتيجيتها الشرق أوسطية الموسعة، تعتبر واشنطن أن الدول المغاربية قادرة

[132] Abdennour benantar. « les initiatives américaines (MEPI, GME, BMENA) et le maghreb » dans **les etats-unis et le maghreb regain d'intérêt ?** (dir: abdenour benantar) alger:cread,2007.pp 25-27.

على مساعدتها في العديد من القضايا الشائكة في المشرق العربي. وعلى رأسها مسألة دفع "مسار السلام" أو بالأحرى التطبيع مع إسرائيل. فقد حكمت علاقات مصلحية بين إسرائيل وبعض دول المغرب العربي خاصة المغرب وتونس، فقد كانتا ضد التيار الراديكالي العروبي منذ الاستقلال، والمملكة المغربية على وجه الخصوص حكمتها علاقات ودية-مصلحية مع الكيان الإسرائيلي فقد دعمت الأخيرة نظام الحسن الثاني، وفي المقابل، ساعد المغرب في تسهيل عملية تطبيع العلاقات العربية-الاسرائيلية، وذلك بالتعاون مع كبار أعضاء الجالية اليهودية المغربية سواء في داخل المغرب أو في إسرائيل أو في الشتات اليهود المغاربة الذين يحملون الجنسية الفرنسية[133]. كما تمكنت إسرائيل بعد توقيع مؤتمري أوسلو ومدريد، من تحقيق اختراقات كبرى على الصعيد الرسمي والعلني في المغرب العربي. علاوة على ذلك، فقد ساعدت بعض دول المغرب العربي الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية أين أرسلت المملكة المغربية 2000 جندي للمشاركة مباشرة في الحرب على العراق.

تعتبر أمريكا دول المغرب العربي كملحقة بالمشرق العربي كذلك، في مبادرتها حول نشر الديمقراطية في العالم العربي. فهي لا تستثني أي بلد عربي من هذا الخطاب. هذه المبادرة التي انطلقت بعد 11 سبتمبر في ظل إدارة الرئيس بوش الابن، تمحورت حول ثلاث عناصر وهي، 1) عسكرة الديمقراطية؛ بكلمات أخرى، فرض النموذج الديمقراطي الغربي بواسطة القوة العسكرية، وكان العراق أول نموذج. 2) الانتقائية؛ بمعنى ممارسة الضغط على دول معينة دون الأخرى بغرض تغيير نظامها. 3) الفجوة بين الخطاب والأهداف من جهة، والإمكانات المرصودة لهذه المبادرة فقد خصصت 430 مليون دولار فقط خلال ستة سنوات لهذه المبادرة[134]. منيت هذه المبادرة بالفشل الذريع بطبيعة الحال، فسياسة القفز على الواقع المنتهجة من طرف الإدارة الأمريكية، بفرض الديمقراطية لم تؤد إلا إلى تكريس الطائفية، كما قادت إلى فوز الأحزاب الإسلامية في الانتخابات التي جرت بشفافية[135]. على أية حال، فإن المصالح الإستراتيجية الأمنية والطاقوية، هي التي كانت تحرك الإدارة الأمريكية في علاقاتها بالعالم العربي وليس القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ينسحب الأمر بخصوص دول المغرب العربي، فمبادرة دعم الديمقراطية من طرف الإدارة الأمريكية لم تكن سوى من قبيل "اليوتوبيا" السياسية والقيمية، إذ أن الاعتبارات الأمنية كانت تحظى بالأولوية في سياسة أمريكا المغاربية على حساب الديمقراطية. فمنذ 2001، اعتبرت الإدارة الأمريكية الفضاء المغاربي منطقة أمن جديدة، إذ كان انشغال أمريكا ربط علاقات عسكرية-أمنية مع كل دول المنطقة لمكافحة الحركات الجهادية المنتشرة هناك خاصة القاعدة[136].

---

[133] بروس مادي فرايتسمان. "علاقات دول المغرب العربي مع اسرائيل: المصالح المتوازية والعلاقات الاستراتيجية". ترجمة: صادق أبوالسعود. مركز القدس للدراسات السياسية، عمان. 17-09-2009.

[134] مارينا أوتاوي. "دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: استعادة المصداقية". كارنيغي للسلام الدولي، (أيار/ماي 2008.) ص ص 1-2.

[135] فارس بريزات. دمقرطة العالم العربي: فشل إستراتيجية القفز على الواقع. على الرابط:
https://www.arabbarometer.org/sites/…/arabdemocratization.pdf

[136] Yahia zoubir. « Les etats unis et le maghreb: primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie. » l'année du maghreb, 11, 2005-2006,

- **المنطقة المغاربية بوابة إفريقيا**

تدرج الولايات المتحدة الأمريكية المغرب العربي ضمن سياستها الإفريقية، إذ تفك الارتباط بالشرق الأوسط، لما يتعلق الأمر بالملف الأمني الاقتصادي. منذ بدايات سنة 2000 صارت الولايات المتحدة تنظر للمغرب العربي ككتلة جيو-أمنية معرضة لكل المخاطر التي تنعكس سلبا على الفضاء المتوسطي الأوروبي. وهي في ذلك تعد كبوابة لإفريقيا خاصة منطقة الساحل والصحراء فمنذ سبتمبر 2001، كان هدف الولايات المتحدة تطوير علاقات متقدمة بين الأنظمة المغاربية والساحلية في مجال مكافحة الإرهاب ومختلف المخاطر الأمنية الأخرى[137]. يظهر ذلك أيضا في خصوصية العلاقة بين دول المغرب العربي والحلف الأطلسي أين يركز الأخير على المنطقة المغاربية في إطار الحوار المتوسطي[138] بشكل منفصل عن الشرق الأوسط، الذي يستهدفه بمبادرات أخرى.

البعد الاقتصادي هو الآخر تقوم من خلاله واشنطن بفك ارتباط دول المغرب العربي مع الشرق الأوسط، والمثال الأبرز على ذلك مشروع "ايزنستات"، أين عرضت الولايات المتحدة مشروعا اقتصاديا على دول المغرب العربي يهدف إلى تطوير التبادلات التجارية والاستثمارات بين الطرفين[139].

2- **أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي**

أولا: مكافحة الإرهاب

لقد كان مبدأ بوش الابن يقوم على مفهوم "العمل الوقائي" بمعنى؛ حتى يشعر المواطن الأمريكي بالأمن يجب نقل الحرب نحو كل ما يسبب أو يمكن أن يسبب تهديدا له. هكذا كانت فلسفة ما يسمى الحرب على الإرهاب[140]. هذا الأخير الذي صار يعد أكبر تهديد لأمريكا في هذا الزمن. هذا التصور هو الذي حكم السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغاربية. قلنا قبل قليل، أن ملف مكافحة الإرهاب صار حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي منذ 11 سبتمبر 2001، ظهر هذا التوجه على مستوى الخطابات السياسية والمؤتمرات، وعلى صعيد الزيارات عالية المستوى للمسؤولين العسكريين والأمنيين الأمريكيين لدول المنطقة.

فانتشار الجماعات الإرهابية في المغرب العربي والساحل الإفريقي، خاصة القاعدة في المغرب الإسلامي، فضلا عن جماعة بوكو حرام وأنصار الدين في مالي، وحديثا، هناك تقارير عن بداية تشكيل خلايا لتنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق "داعش"، سيما بعد الأحداث التي أعقبت سقوط القذافي في ليبيا، والتي عرفت من خلاله هذه الجماعات انتعاشا في نشاطها بفضل استفادتها من ترسانة الأسلحة التي انتشرت في كامل ربوع المنطقة. هذه الجماعات الإرهابية شكلت تهديدات على المصالح الحيوية الأمريكية ولحلفائها الأوروبيين.

---

[137] la politiqueetrangérealgerienne americaine au maghreb:constances et adaptations. Journal d'etude des relations internationales au moyen orient, Vol. 1, No.1 (juiet 2006). PP 124-125.

[138] أنظر: قط سمير. خصوصية الشراكة الأطلسية-المغاربية في إطار الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي. المجلة الجزائرية للسياسات العامة. العدد: 8، جانفي 2017.

[139] Stuart eizenstat. « La politique etrangére americaine à l'egard du maghreb: la nécessité d'une nouveau depart. » www.iemed.org/anuari/2010/farticles/**Eizenstat_politique**_fr.pdf

[140] اسكندر وولف. تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج: ظهور مذهب باول؟.ص ص 45-46.

لذلك، فقد كان هدف واشنطن من تطوير علاقاتها الأمنية والعسكرية بدول المنطقة، هو مساعدتها في زيادة قدراتها على مكافحة هذه الظاهرة بفعالية أكبر. لذلك، وكما يلاحظ الجامعي يحي زوبير أن أمريكا استطاعت الجمع على طاولة واحدة بين دول مغاربية وأخرى ساحلية في شتوتغارت بألمانيا، للتباحث في سبل التنسيق فيما بينها لمكافحة الإرهاب، رغم كل الاختلاف في التصورات والأهداف والشواغل الأمنية لكل دولة. في سبيل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، أطلقت إدارة بوش مبادرة تحت اسم "بان ساحل-pan sahel" في 2002، وهو برنامج خصصت له ميزانية ضئيلة نوعا ما مقارنة بأهدافه الكبيرة، تقدر بـ 8 ملايين دولار. الغرض من هذا البرنامج، كان تكوين وتجهيز قوة مشكلة مما لا يقل عن 150 جندي في كل من مالي نيجر تشاد وموريتانيا. ثم تم بعد ذلك، توسيع وتطوير هذا البرنامج سنة 2005، ويتحول اسمه إلى "الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب". لتنظم إليها كل من الجزائر المغرب تونس بوركينافاصو نيجيريا والسنغال. هذه المبادرة كانت أكثر طموحا من سابقتها، فقد كان هدفها الأساسي منع الجماعات الإرهابية من تجنيد إرهابيين جدد، وإنقاذ المنطقة من أن تتحول إلى ملاذ للإرهاب الدولي على شاكلة أفغانستان[141].

ساعدت كذلك الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجيات التي وضعتها دول المنطقة، نذكر منها خاصة "استراتيجية دول الميدان" والتي كانت برعاية وقيادة الجزائر. دول الميدان مشكلة من أربع دول إفريقية، مغاربية وساحلية وهي: الجزائر، موريتانيا، مالي ونيجر. تسعى هذه الإستراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة في الساحل وهي مقاربة موسعة؛ فهي تشمل الإرهاب، الجريمة المنظمة والفقر. فهي تقوم على منطق الربط بين الأمن والتنمية. وهي كذلك، استراتيجية متعددة الأبعاد؛ إذ لا تعتمد على الأدوات العسكرية فحسب، لكن أيضا على الوسائل التنموية. تبلورت هذه الإستراتيجية سنة 2010 في إطار الاجتماعات العديدة التي جمعت رؤساء دبلوماسية الدول الأربعة وقادة أركانها. هدفها تشكيل رؤية إقليمية متكاملة ومتجانسة، تستجيب بشكل مشترك لهذه التحديات.

تتبني إستراتيجية دول الميدان، على ثلاث ركائز أساسية؛ 1) سياسية-دبلوماسية 2) عسكرية-عملياتية 3) مالية. وقد تم مأسسة هذه الأبعاد الثلاثة، فقد اتفقت الدول الأربعة على الالتقاء في ندوة كل ستة أشهر، تجمع رؤساء دبلوماسية هذه الدول في أحد عواصم هذه البلدان؛ للتنسيق فيما بينهم وتقييم جهودهم. بالإضافة إلى تنسيق جهودها، مع استراتيجيات شركائها الأوروبيين والأمريكيين. أما من الناحية العسكرية والعملياتية، فقد تم تشكيل لجنة قيادة الأركان المشتركة (CEMOC) في أفريل 2010 ومقرها مدينة تمنراست، تجمع كما هو واضح قيادة أركان الدول الأربعة. بمساعدة مركز استعلامات، مقره العاصمة الجزائرية، هدفه التنسيق بشكل أكثر نجاعة في مجال العمليات العسكرية، لمكافحة التهديدات في الساحل. كما عملت على تشكيل وحدة الدمج والاتصال (ULF) والمكونة من سبع دول، فبالإضافة إلى دول الميدان الأربعة تضم هذه الوحدة كلا من بوركينافاصو، ليبيا وتشاد. مهمتها (ULF) تزويد الآلية العسكرية الأولى (CEMOC) بالمعلومات الأمنية والتكتيكية والعملياتية الضرورية، لقيادة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[142]. لإستراتيجية دول الميدان في الساحل، آلية

[141] Antonin tisesron. « Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le sahara. » Hérodote n°. 142, la découverte, 3 trimestre, 2011. PP 99-100.

[142] أنوار بوخرص. "الجزائر والصراع في مالي." أوراق كارنيغي، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2012. متوفر على الرابط :
Http://:www.CarnegieEndowment.org

مالية، فقد اتفقت على إنشاء صندوق يحتوي على غلاف مالي من أجل جعل هذه الإستراتيجية ملموسة وعملية أكثر[143].

كما يظهر التعاون متعدد الأطراف الأمريكي-المغاربي في مكافحة الإرهاب على مستوى الحلف الأطلسي، أي من خلال الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، والتي يضع-كما سبق وذكرنا- منطقة المغرب العربي في مركز اهتمامه. التعاون العسكري بين الناتو والدول المغاربية ترجم في ما يسمى بعملية "المسعى النشط". وتعد عملية المسعى النشط التي نظمها الحلف الأطلسي، أحد الأطر متعددة الأطراف والتي يقودها، والموجهة لدول الحوار بما فيها بلدان المغرب العربي. أصبح الإرهاب كتهديد لأمن أعضاء حلف الناتو منذ المفهوم الإستراتيجي المتبنى سنة 1999 في واشنطن، (قبل هجمات سبتمبر 2001). وبعد هذه الأحداث أطلق الحلف عملية المسعى النشط، تفعيلا للمادة الخامسة من ميثاق الحلف. هدف هذه العملية، اكتشاف وإفشال أي نشاطات إرهابية في حوض البحر المتوسط.

في مارس 2003، تم توسيع هذه العملية لتضطلع بمهام جديدة تتعلق بمرافقة السفن غير العسكرية التابعة لأعضاء الحلف التي تطلب ذلك، في مضيق جبل طارق. وفي أفريل 2003، توسعت العملية من جديد أين بدأت القوات المشاركة في العملية في زيارات منتظمة للسفن المشتبه بها. وفي مارس 2004، غطت عملية المسعى النشط حوض المتوسط برمته. فهي إذن؛ عملية تتجاوز إطار الحوار المتوسطي لتظم كذلك دول الشراكة من أجل السلام إضافة إلى روسيا.

- **الجزائر، كدولة محورية في الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: مخاطر الارتهان الاستراتيجي**

الدولة المحورية، مفهوم أطلقه الأمريكيون بوصف بعض الدول في العالم كنقاط ارتكاز إقليمية للإستراتيجية الأمريكية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب. يقصد بالدولة المحورية، تلك الدولة التي يشكل نشاطها بمثابة نقطة إشعاعية لا يؤثر مصيرها خاصة عدم استقرارها عليها أو في منطقتها فحسب، بل على الاستقرار العالمي، وعلى المصالح الأمريكية. بعبارة أخرى، الدولة المحورية يكون لوضعها واستقرارها والمخاطر المحيطة بها والمشاكل التي تهدد وجودها، آثار إقليمية ودولية تضر بالمصالح الأمريكية. وفيما يخص الجزائر، وبالنظر إلى موقعها الجغرافي وعلى اعتبار استمرار التهديد الاسلاماوي، وبسبب ما تمتلكه من احتياطي نفطي وغازي تزود به أوروبا الغربية، فضلاً عن جوارها الملتهب على جميع الصعد، لكل هذه الاعتبارات، ترى أمريكا أن أي تصدع للاستقرار في الجزائر يمكن أن يحدث إرهاصات سلبية على منطقتها الإقليمية وعلى أوروبا وعلى المصالح الأمريكية في نهاية التحليل.

يحذر الباحث عبد النور بن عنتر، من وقوع الجزائر في ما يسميه "فخ النرجسية"[144] فيما يتعلق باعتبارها دولة محورية في الإستراتيجية الأمريكية. إذ يرى أن هذه الصفة هي مأزُبة لا حفاوة، فقد

[143] قط سمير. "استراتيجية دول الميدان في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل". ورقة قدمت في إطار ملتقى دولي حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014.

[144] عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، المطبعة العصرية، 2005. ص ص 60-61.

صيغت من منضور المصالح الإستراتيجية الأمريكية. لذا على الجزائر وسائر دول المغرب العربي أن تتحلى باليقضة الإستراتيجية، وعدم الانزلاق في تصورات قد تبدو في ظاهرها فرصا، ولكن قد يترتب عنها انعكاسات سلبية على الأمن القومي لدول المغرب العربي.

أحداث 11 سبتمبر أعطت انطلاقة جديدة في العلاقات الجزائرية-الأمريكية، خاصة على المستوى العسكري والأمني. فبعد الأحداث مباشرة، قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية قررت على إثرها واشنطن بيع أسلحة متطورة للجزائر خاصة بحرب العصابات، بإمكانها تحديد مواقع الحركات الإرهابية، شرط أن لا تستخدمها الجزائر ضد جيرانها![145] ، في هذا الصدد صرح بوش: "*أمريكا تستمر في اعتبار الجزائر بصفتها شريك ذو قيمة كبيرة في مكافحة الإرهاب، وفي أهدافنا المشتركة في ترقية الديمقراطية والطمأنينة في المنطقة والعالم.*" فإلى جانب التعاون العسكري والأمني كان هناك تنسيق استخباراتي. وواشنطن تثق كثيرا في القدرات الاستخباراتية الجزائرية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، والتي اكتسبتها عبر سنوات طويلة من مكافحة هذه الظاهرة. فقد تحدثت وسائل الإعلام الجزائرية، عن وجود هياكل سرية في الجزائر العاصمة بما فيها وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA وأجهزة الاستعلامات الجزائرية. هذه الأجهزة التي يمكن أن نطلق عليها قواعد تحالف alliance base وجدت من أجل تحليل حركات الجماعات الإرهابية العابرة للأوطان، وإطلاق عمليات لضبطها والتجسس عليها[146].

- **المغرب: حليف أساسي لأمريكا خارج الحلف الأطلسي**

يعد المغرب ركيزة السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي. وذلك راجع للعلاقات التاريخية المتميزة التي حكمت البلدين، ونتيجة أيضا ما تقدمه المملكة المغربية لأمريكا من مساعدات في العديد من قضايا الشرق الأوسط خاصة ما يسمى بـ "مسار السلام". فضلا عن ذلك، "حضيت" المملكة المغربية بصفة حليف أساسي للولايات المتحدة الأمريكية خارج الحلف الأطلسي سنة 2003 سنتين بعد أحداث سبتمبر 2001، وذلك لإشراكها أكثر في الحرب على الإرهاب في المنطقة. هذه الصفة "حليف أساسي خارج الحلف الأطلسي"، لها مغازي عديدة؛ فهي تعني أن المغرب لم يفقد قيمته الإستراتيجية في أنظار أمريكا بعد الحرب الباردة، كما تقتضي هذه الصفة منح تسهيلات عسكرية وحتى السماح بإنشاء قواعد عسكرية للقوات الأمريكية ولو ظرفيا، كما تفرض كذلك، أن تظل البلدان المتحصلة على هذه الصفة تحت المضلة الأمريكية من الناحية الردعية[147].

ثانيا: البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي

بدأ الفضاء المغاربي يسترعي الاهتمام الاقتصادي الأمريكي شيئا فشيئا منذ منتصف التسعينيات. تركز هذا الاهتمام الاقتصادي على الموارد الطاقوية المعتبرة التي تستحوذ عليها دول المغرب العربي. فضلاً عن توسيع فرص شركاتها المستثمرة في هذه الدول للولوج إلى أسواقها. الإستراتيجية الاقتصادية

[145] Bernar ravenel. « L'Algérie s'intègre dans l'empire ». Confluences méditerranée. N°. 45, printemps 2003. P 120.

[146] Luisa dris-ait Hamadouche. « Les relations algero-americaines sous le prisme du terrorisme ». Dans les états unis et le Maghreb (dir: benantar abdennour) op.cit.. P P 167-168.

[147] عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري.. مرجع سابق. ص 71.

الأمريكية في المنطقة المغاربية، تأخذ نمطين أحدها متعدد الأطراف multilatérale ويتجلى خصوصا في مبادرة "ايزنستات" الأمريكية والتي تهدف إلى جعل كل المنطقة المغاربية سوقا واحدة مفتوحة دون حدود أو قيود جمركية. ونمط ثاني؛ ثنائي الأطراف bilatérale أين طورت الولايات المتحدة علاقاتها التجارية والاستثمارية مع كل دولة على حدة، وكان تركيزها على الجزائر كمصدر للنفط.

- **المقاربة متعددة الأطراف: مبادرة ايزنستات**

وهو برنامج أطلقته الإدارة الأمريكية والذي اقترحه "ستيوارت ايزنستات" نائب الأمين العام الدولة، المكلف بالقضايا الاقتصادية والزراعة. توجه هذا البرنامج إلى الدول المغاربية الثلاث الجزائر، المغرب وتونس. يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق شراكة اقتصادية على المدى البعيد. وذلك بتشجيع الاندماج الاقتصادي المغاربي. إذن، فالاندماج المغاربي كان الهدف النهائي لهذه المبادرة. فمن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع سوق مغاربية كبيرة وبدون حدود، مشكلة مما يقارب 100 مليون نسمة، أفضل من الشراكة مع منطقة مفككة المفاصل، كل دولة تضع قيودا خاصة بها مما سيعيق المصالح الاقتصادية الأمريكية. هذه الشراكة، قامت على أساس تطوير المبادلات التجارية والمالية مع دول المنطقة، إذن، فبرنامج ايزنستات وضع الإطار العام وترك لكل دولة الحرية في اختبار سبل تطوير علاقاتها التجارية مع أمريكا. ورغم أن هذا البرنامج نص على الحوار على المستوى الحكومي، إلا أنه أعطى للقطاع الخاص دور محوري في هذه الشراكة. فالهدف كان أساسا إدراج المنطقة المغاربية ككل في الاقتصاد الليبيرالي العالمي[148].

- **المقاربة ثنائية الأطراف في العلاقات الاقتصادية الأمريكية-المغاربية**

تجدر الإشارة إلى أنه رغم التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الاقتصادية الأمريكية المغاربية، إلا أنها لا تزال "ضعيفة" مقارنة بنظيرتها الأوروبية. فالاستثمارات الأمريكية في الجزائر خارج قطاع المحروقات، لم تعرف تطوراً شبيها بذلك الذي عرفه قطاع النفط، وينسحب ذلك على بقية الدول المغاربية التي تشهد علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الولايات المتحدة انخفاضاً ملحوظاً، باستثناء المغرب الذي وقَع مع واشنطن اتفاق التجارة الحرة.

1. ضعف الاستثمارات الأمريكية خارج المحروقات في الجزائر

تطمح الجزائر منذ سنوات إلى تنويع صادراتها خارج المحروقات، وتعتبر الولايات المتحدة الشريك الإستراتيجية والاقتصادي الذي كانت ترجو الجزائر أن يساعدها في مسعاها هذا. غير أن الواقع كان مخيبا، فالعلاقات التجارية بين البلدين مازالت مقتصرة على المحروقات حصرا. تعد واشنطن الزبون الأول للجزائر، ومصدرها الثالث بعد فرنسا وايطاليا. في المقابل، الجزائر تعد ثالث ممول للولايات المتحدة الأمريكية على صعيد المواد الطاقوية بعد العربية السعودية والعراق. تقدر صادرات الجزائر لأمريكا ما يفوق 7 ملايير دولار، في حين أن الواردات، لا تفوق المليار دولار. إذن، هناك فائض تجاري معتبر لصالح الجزائر، بيد أن هذا الفائض لا يفسره سوى مركزية المحروقات في الصادرات الجزائرية نحو أمريكا. زيادة على ذلك، فواردات الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية،

[148] Jean-François coustilliére et helen prestat. « Les etats-unis et le maghreb. » la méditerranée en partage. JFC conseil, www.**jfcconseil**med.fr/files/06-10—-EU-et-**Maghreb**–Geo-economie-n-39.pdf

لا تتعدى 6,5% من مجمل الواردات الجزائرية العالمية[149]. يبرر المسؤولون الأمريكيون ضعف الاستثمارات الأمريكية خارج المحروقات، بالبيئة الاستثمارية غير المشجعة، خاصة استمرار قاعدة 49/51. فضلا عن دور الدولة القوي في الاقتصاد الجزائري، والذي لا يترك المجال أمام القطاع الخاص[150].

2. اتفاق التجارة الحرة مع المغرب

وقع المغرب اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2004، ولا شك أن التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة، هو ما دفعها لإبرام هذا الاتفاق، قصد موازنة دور الاتحاد الأوروبي الذي وقعت معه اتفاقا مشابها قبل ذلك بعقد كامل. رغم أنه من المبكر تقييم أثر الاتفاق على الاقتصاد المغربي، إلا أن المؤشرات الأولية تدل على تطور التبادلات التجارية بين البلدين بنسبة 52% إلا أنها لا تزال ضعيفة مقارنة بالتبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي[151]. رغم ما يمكن أن تجنيه المملكة من هذا الاتفاق، إذ سيسمح لها بالوصول إلى سوق نشطة قوامها 300 مليون نسمة، وتشجيع التدفق السياحي، وجذب الاستثمارات الأمريكية، وتنويع أسواق التصدير.. بيد أنها ستواجه العواقب من جهة أخرى، فقد تتضرر الصناعات المغربية الدوائية والغذائية[152]، إذ ليس من الممكن منافسة المنتجات الأمريكية ذات الجودة العالية.

3. تونس: عجز تجاري مزمن

المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتونس تشهد عجزا بنيويا مزمنا في غير صالح تونس. صادرات تونس الأساسية نحو أمريكا تشمل، مواد التشحيم بكميات قليلة، الزيوت الحيوانية والنباتية، بعض المواد المصنعة.. أما وارداتها فتتمثل في الآلات، وتجهيزات النقل، المواد الغذائية، الأسمدة الكيميائية، المواد الأولية، التبغ ومواد أخرى. كل هذه المبادلات بين البلدين وفي الاتجاهين أي الصادرات والواردات، لا تتعدى في الحقيقة 2% من التجارة الخارجية التونسية[153].

- المطلب الثالث: الدور الروسي والصيني في المنطقة المغاربية

الدور الروسي في المنطقة المغاربية:

---

[149] Tahar haroun. « Les investissements americaines au maghreb: etat des lieux et perspectives. » dans les etats-unis et le maghreb. (dir: abdennour benantar) , op. cit PP 77-78.

[150] حوار مع الدبلوماسي الأمريكي دوغلاس. ج. ولاس. السفارة الأمريكية بالجزائر.

https://arabic.**algeria**.us**embassy**.gov/

[151] رياض الخوري. "تقييم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة من جهة، وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجهة الأخرى." مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 8، (جوان2008). ص 19.

[152] قط سمير. أوروبا أمريكا.. رهان المغرب العربي. تنافس اقتصادي أم تكامل أمني؟ مجلة المفكر، العدد: 10، (جوان 2010.) ص 451.

[153] Tahar haroun. Ibid, PP 79.

لم يكن حضور روسيا السوفياتية ضعيفا بالمنطقة المغاربية في العقود الماضية، لكن علاقاتها بدولها كانت متباينة يفرضها المنطق الأيديولوجي واصطفافات مرحلة الحرب الباردة، وتغلغل النفوذين الفرنسي والأميركي، قبل أن تحصل التحولات الكبيرة بسقوط الاتحاد السوفياتي، ونهاية الأيديولوجيا كحامل أساسي للعلاقات.

وشهدت العلاقات الروسية المغاربية مرحلة جديدة مع حقبة الرئيس فلاديمير بوتين، والعودة الروسية إلى الساحة الدولية من بوابة المصالح الاقتصادية، ثم مع مرحلة الربيع العربي وما بعده، وتزامن ذلك مع برود في العلاقات المغاربية مع أوروبا، وغموض مرحلة حكم باراك أوباما وبعده دونالد ترمب أميركيا.

وخلال الحقبة السوفياتية، كانت العلاقات مع بلدان المغرب العربي تقوم على الفرز الأيديولوجي والمقاربة بين ثنائية الرجعي والتقدمي، وتبعا لذلك كانت متينة مع الجزائر وليبيا بحكم الطبيعة "الثورية" لنظام الحكم فيهما، مقابل برود في العلاقة بين موسكو والمغرب وتونس وموريتانيا[154].

والمقاربة الروسية الجديدة للعلاقات مع بلدان شمال أفريقيا العربية في السنوات الأخيرة لم تعد قاصرة على الجزائر وليبيا، لكنها أصبحت تتجه لإقامة علاقات تعاون وثيقة مع جميع بلدانه، خاصة المغرب، رغم وجود لاعبين كبار في حلبة المنافسة، خاصة الولايات المتحدة وفرنسا، ودخول الصين بقوة على الخط.

وأصبحت روسيا تتجه إلى تطوير الاستثمارات والمبادلات التجارية والتنسيق في مجالات الغاز والتكنولوجيا النووية السلمية وتعزيز التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب، خاصة على خلفية الأزمة في ليبيا، بالإضافة إلى محاولة استقطاب هذه البلدان إلى تبني رؤيتها للشأن الدولي في ظل وضع أقرب إلى حرب باردة جديدة.

الجزائر حجر الزاوية في العلاقات الروسية-المغاربية

وتعد العلاقات بين روسيا -وريث الاتحاد السوفياتي منذ عام 1991- والجزائر هي الأكثر عمقا واستقرارا في منطقة المغرب العربي، إلا ما فرضته مرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ومعه المعسكر الشرقي، التي تزامنت مع حقبة ما يعرف بالعشرية السوداء في الجزائر من 1991 إلى 2002.

ومرت العلاقات الجزائرية الروسية ببعض الهزات، ومن أبرز أسبابها مسألة تسوية ديون الاتحاد السوفياتي لدى الجزائر، وقضية فشل صفقة طائرات الميغ 29، التي اتضح وجود عيوب فنية فيها، وقضية شركة الاتصالات الروسية "فيبلكوم" التي اشترت حصة كبرى في شركة "جيزي" الجزائرية، وتمت تسوية هذه القضايا لاحقا.
والجزائر -بحكم حجمها الجغرافي وعدد سكانها وثرواتها- تعد حلقة رئيسة في سياسة موسكو المغاربية، وهي إضافة الى طابعها العسكري البارز تحمل أبعادا أخرى سياسية واقتصادية لا تقل أهمية بالنسبة إلى قادة الكرملين منذ العهد السوفياتي[155].

---

[154] باسم راشد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، الإسكندرية، سلسلة أوراق عدد 9 ،2013، ص96.

[155] راندا موسى، "العلاقات العربية – الروسية ما بعد الربيع العربي"، نقلا عن موقع رؤية تركية (2015/01/23). : http://rouyaturkiyyah.،

وخلال زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى موسكو في أفريل 2001، تم إعلان الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، وكانت الاتفاقية الأولى مع دولة عربية، والثانية من نوعها بعد اتفاق مماثل أبرمته روسيا مع الهند.

وفي سياق البحث الروسي عن تعزيز التعاون والشراكة، زار الرئيس بوتين الجزائر في مارس 2006 - وهي الأولى من نوعها لرئيس روسي- ليوقع صفقة تعاون ضخمة بلغت قيمتها 6.3 مليارات دولار، كما تمت تسوية الديون الروسية على الجزائر، التي تقدر بنحو 4.7 مليارات دولار، مقابل عقود تسليح جديدة[156].

وفي فيفري 2008، زار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة موسكو لتأكيد تعزيز التعاون العسكري والاقتصادي، كما قام الرئيس ديمتري مدفيديف بزيارة للجزائر في أكتوبر 2010 لتعزيز العلاقات والاتفاقات في المجالين العسكري والاقتصادي، كما لم تنقطع الزيارات الدبلوماسية والعسكرية بين مسؤولي البلدين.

وفي حين كانت المبادلات التجارية بين الجزائر وروسيا ضعيفة نسبيا (نحو 835 مليون دولار عام 2015)، تعد الجزائر من أكبر مستوردي السلاح الروسي مع الصين والهند، وأبرمت مؤخرا صفقة جديدة بقيمة 2.8 مليار دولار، شملت طائرات مقاتلة ومروحيات ودبابات متطورة ومنظومات دفاع جوي حديثة وفرقاطات.

ويعمل البلدان أيضا على تنسيق مشترك في مجال الغاز، بحكم تأثيره الاقتصادي والسياسي عالميا، حيث توفر روسيا نحو 30% من حاجة الاتحاد الأوروبي، والجزائر 12%، وهما يعملان على إنشاء منظمة للبلدان المُصدرة للغاز، رغم المعارضة الشديدة من العواصم الغربية[157].

ليبيا والنفوذ المهدد ومحاولات التموقع من جديد

بدأت العلاقات بين ليبيا والاتحاد السوفياتي منذ عام 1955، وشهدت تطورا كبيرا بعد تولي العقيد الراحل معمر القذافي السلطة عام 1969 .

لكن هذه العلاقات شهدت فتورا خلال فترة الحظر الغربي على ليبيا منذ مارس 1992، وتزامنت مع فترة تحول وارتباك على الصعيد السياسي والاقتصادي في روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

وبعد رفع العقوبات على ليبيا نهائيا عام 2003، استمرت العلاقات في فترة ركود جراء محاولة القذافي التوجه غربا وعقد علاقات مع فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، ودخول شركات النفط والغاز مثل "إيني" و"توتال" منافسا "لغاز بروم" و"لوك أويل" الروسيتين[158].

ومثلت زيارة الرئيس فلاديمير بوتين إلى ليبيا في أفريل 2008 مرحلة جديدة في العلاقات، حيث تم خلالها إلغاء الديون الليبية المقدرة بنحو 4.6 مليارات دولار، مقابل إبرام عقود جديدة ومربحة للشركات الروسية، خاصة شركة غاز بروم، وشركة السكك الحديدية، إضافة إلى توقيع صفقة أسلحة وتحديث معدات بأكثر من ثلاثة مليارات دولار.

---

156 عاطف معتمد عبد الحميد، "روسيا والعرب.. أوان البراغماتية واية الإيديولوجيا"، تقييم حالة نقلا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لدوحة Dohaintit.org

157 لمى مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاسا على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، سلسلة أطروحات دكتوراه 73 ،آذار/ مارس20

158 باسم راشد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مرجع سابق، ص101.

وجاءت زيارة القذافي إلى موسكو في 31 أكتوبر 2008 -وهي الرابعة بعد أعوام 1976 و1981 و1985 ليستمر التعاون مستقرا بين البلدين، قبل أن تأتي رياح الربيع العربي، وتدخل دول غربية وتطيح بالقذافي عام 2011، وبالعلاقات بين البلدين، وخسرت روسيا جراء ذلك عقودا بنحو أربعة مليارات دولار، وسوقا للسلاح، وبلدا حليفا ومتناغما مع السياسات الروسية[159].
وتسعى روسيا حاليا لاستعادة نفوذها في ليبيا عبر تدخلها العسكري ممثلا في ميليشيات فاغنر العسكرية وكذلك بالتنسيق مع مصر، من خلال تعميق التعاون السياسي والعسكري مع اللواء المتقاعد خليفة حفتر، ومجلس النواب في طبرق والحكومة التابعة له في البيضاء (شرق البلاد)، وسط تنافس مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

المغرب: علاقات تشهد قفزة نوعية

ويمكن القول إن علاقات روسيا التي تتوثق مع المغرب تشكل التحول الأبرز في مقاربة روسيا لدبلوماسيتها مع البلدان المغاربية في السنوات الماضية.

وكانت هذه العلاقات محكومة خلال الحقبة السوفياتية بالعامل الأيديولوجي، بحكم أن المغرب كان شريكا للولايات المتحدة، ومنحازا إلى الكتلة الغربية كنموذج سياسي واقتصادي، بينما كانت روسيا تركز على الجزائر، وبحكم الخلاف المغربي الجزائري حول قضية الصحراء الغربية، يمكن فهم ضعف العلاقات الروسية مع الرباط[160].

ورغم الفتور الذي شهدته العلاقات بين البلدين، بحكم ظروف الحرب الباردة والتكتلات التي فرضتها، وسخونة العلاقات بين روسيا السوفياتية والجزائر؛ فإن العلاقات في حدها الأدنى والزيارات الدبلوماسية لم تنقطع، حيث زار الزعيم الراحل ليونيد بريجنيف المغرب في فيفري 1961، في حين قام الملك الراحل الحسن الثاني بزيارة موسكو في أكتوبر 1966.

وتعد الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس في 2002 إلى موسكو، والتي توجت بالتوقيع على اتفاقية شراكة إستراتيجية؛ التطور الأكبر في العلاقات بين البلدين، ثم جاءت زيارة الرئيس الحالي فلاديمير بوتين للدار البيضاء في سبتمبر 2006 لتؤكد هذا المنحى التصاعدي في العلاقات الثنائية.

وجاءت الزيارة الثانية للملك محمد السادس إلى روسيا في السادس من مارس 2016، لتعزيز الشراكة الإستراتيجية التي تم التوقيع عليها إبان الزيارة الأولى، حيث يسعى كلا الطرفين لمواكبة التحولات الجيوسياسية وتحقيق مكاسب جيوسياسية غير خافية في الظرفية الحالية التي يمرّ بها البلدان.

وتتزامن محاولات روسيا للنفاذ إلى المغرب -منطقة النفوذ التقليدية لفرنسا والولايات المتحدة- مع وقت بدأ فيه المغرب أيضا بحث توسيع علاقاتها الدولية في جميع الاتجاهات والانفتاح أكثر على موسكو، خاصة بعد توتر في علاقاتها مع أوروبا[161].

---

159 عاطف معتمد عبد الحميد، "روسيا والعرب.. أوان البراغماتية واية الإيديولوجيا"، مرجع سابق، ص43.
160 لمى مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاسا على المنطقة العربية، مرجع سابق، ص127.
161 لمى مضر الأمارة، مرجع سابق، ص132.

وشهدت المبادلات التجارية بين البلدين تطورا كبيرا، حيث تضاعفت 12 مرة بين سنتي 2001 و2010، لتنتقل من نحو مئتي مليون دولار إلى أكثر من 2.5 مليار دولار سنويا؛ مما جعل المغرب شريكا تجاريا كبيرا لروسيا في أفريقيا والعالم العربي.

والأهم في العلاقات المغربية الروسية أنها تجاوزت المسائل التجارية والثقافية والسياحية والغاز والنفط والطاقة النووية السلمية إلى التعاون العسكري، حيث تشير التقارير إلى أن المغرب بصدد عقد صفقة عسكرية مع روسيا تشمل غواصة وطائرات مروحية وصواريخ بحرية متطورة، لتكسر بذلك الاحتكار الأميركي الفرنسي للسوق المغربية.

تونس: التعاون المطرد باستمرار

وعلى عكس المغرب، كانت العلاقة بين تونس وروسيا -سواء في الزمن السوفياتي أو بعده- باردة رغم حفاظها على وتيرة طبيعية، ويبرز ذلك عبر غياب أي زيارة رسمية بين رؤساء البلدين، واستثناء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تونس من زيارته التي شملت الجزائر والمغرب عام 2006، وليبيا عام 2008.

ففي الحقبة البورقيبية (حكم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة من 1956 إلى1987) اقتصرت العلاقات على الجوانب الثقافية والعلمية ومبادلات تجارية ضعيفة، باعتبار أن بورقيبة كان ميالا إلى النموذج الغربي، واستمرت تلك السياسة زمن حكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.(1987-2011)

وأدت تداعيات الربيع العربي والمتغيرات الدولية والأزمات المستفحلة -خاصة في ليبيا- إلى تطور ملحوظ في العلاقات الروسية التونسية، حيث تعدّدت زيارات وزراء الخارجية التونسيين من عهد الترويكا (حركة النهضة وشريكيها في الحكم حزب المؤتمر والتكتل الديمقراطي) إلى الحكومة الحالية إلى موسكو.

وزار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف تونس عام 2014، حيث أعلن توقيع مذكرات تفاهم في قطاعات السياحة والطاقة النووية السلمية وحماية البيئة، كما جرى الحديث عن مشاريع أخرى كبرى[162].

ووفق وزارة الخارجية الروسية، فإن المبادلات التجارية بين البلدين أصبحت بحدود 1.2 مليار دولار، في حين ارتفع عدد السياح الروس إلى تونس إلى أكثر من ستمئة ألف عام 2016، مقابل أقل من ثلاثمئة ألف في الأعوام السابقة.

وحسب ما أوردته وزارة الخارجية التونسية، فمن المنتظر التوقيع على اتفاقيات لاعتماد الروبل الروسي والدينار التونسي في المبادلات الثنائية، وفتح خط بحري مباشر بين البلدين، مما يكثف المبادلات التجارية وتدفق السياح.

موريتانيا: آفاق جديدة للتعاون

أما مع موريتانيا فلم تشهد العلاقات الثنائية تطورا ملفتا في ظل أي من الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم البلد، وكانت شبه راكدة خاصة في فترة حكم الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع (1984-2005)، لكن العلاقات في السنوات الماضية تشهد تطورا أسوة ببقية بلدان المغرب العربي، ولو بدرجة أقل.

[162] عاطف معتمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص45.

ولا تتجاوز المبادلات التجارية بين البلدين حاليا سبعين مليون دولار، وفق أرقام وزارة الخارجية الروسية، لكن زيارات وزراء الخارجية الموريتانية تكررت إلى روسيا في السنوات الأخيرة، للبحث عن تطوير للتعاون، إضافة إلى زيارات متبادلة لوفود برلمانية.

وكانت زيارة وزيرة الخارجية السابقة الناها بنت حمدي ولد مكناس في جانفي 2010 الأولى من نوعها لوزير موريتاني إلى موسكو، وأعقبتها زيارة سلفها الوزير أحمد ولد تكدي في جوان 2014[163].

وتجمع بين روسيا وموريتانيا اتفاقية للتعاون في مجال صيد الأسماك البحرية والإنتاج السمكي، وتم بالاشتراك مع المصارف التجارية الروسية في مدينة نواديبو بناء مصنع لتعليب الأسماك، كما تسهم شركة "باشنيفت" الروسية في عمليات التنقيب عن النفط والغاز.

وبالمقارنة مع العقود الماضية، يبدو أن روسيا وسعت آفاق تعاملها مع المغرب العربي وفتحت مجالات أكبر للتعاون، وهو ما تنتهجه أيضا دول المغرب العربي، التي تجاوزت القيود السياسية القديمة باتجاه تنويع الشركاء، لكن المنطقة تبقى دائما فضاء واسعا للتنافس بين القوى الاقتصادية العظمى.

الزحف الصيني نحو المنطقة المغاربية:

إن كانت الصين فرضت نفسها كشريك أول لمعظم الدول العربية في المشرق، إلا أنها ما زالت تخوض منافسة حادة مع دول الاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي.

فالاتحاد الأوروبي مجتمعا ما زال يمثل الشريك الأول لدول المغرب العربي، إلا أن الصين تمثل شريكا تجاريا أول لكل من الجزائر وموريتانيا بالإضافة إلى ليبيا، لكنها تتخلف إلى المرتبة الثالثة في كل من المغرب وتونس.

وتستفيد دول المغرب العربي الخمسة من مشاركتها في منتديين إقليميين مع الصين، الأول منتدى التعاون الصيني العربي (2004) والثاني منتدى التعاون الصيني الإفريقي (2006)، ويتيح لها التواصل مع صناع القرار في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

الهيمنة على ثلثي الواردات التجارية المغاربية

وحسمت الصين معركتها التجارية في الجزائر منذ 2013، أمام كل من فرنسا والولايات المتحدة وإسبانيا وإيطاليا، بعدما وصلت المبادلات التجارية بينهما إلى نحو 8 مليارات دولار.

كما تعتبر الصين الشريك التجاري الأول لموريتانيا، وتستحوذ على قرابة نصف صادراتها، وخاصة الحديد الخام والأسماك اللذين يعتبران أهم صادرات البلاد.

وفي ليبيا التي تشهد وضعا سياسيا وأمنيا مضطربا، عادت الصين لتحتل المرتبة الأولى كشريك تجاري، سواء من حيث الواردات أو الصادرات، بحسب ما نشره موقع "عين ليبيا" عن بيانات المصرف المركزي لعام 2019[164].

---

[163] باسم راشد، مرجع سابق،ص 61.

[164] كاظم هاشم نعمة، "القوة الناعمة الصينية و العرب "، سياسات عربية، العدد 22 ،ماي 2519 ،ص 39.

إلا أن المعركة التجارية في ليبيا ليست محسومة، والمنافسة على أشهدها مع عدة دول لها حضورها التجاري والسياسي القوي في البلاد على غرار إيطاليا وتركيا ومصر.

وعلى عكس الجزائر وموريتانيا، وبدرجة أقل ليبيا، فإن الصين لم تتمكن بعد من تجاوز فرنسا وإسبانيا في تجارتها مع المغرب، وفرنسا وإيطاليا بالنسبة لتونس، وتراقب الوضع في المرتبة الثالثة، إلا أن نمو تجارتها مع البلدين في ازدياد مطرد.

طريق الحرير والشراكة الاستراتيجية

تحاول الصين تثبيت تواجدها الاقتصادي والسياسي في المغرب العربي عبر مبادرة الحزام والطريق، وعن طريق الشراكة الاستراتيجية والشراكة الاستراتيجية الشاملة.

ووقعت الصين مع الجزائر اتفاقية "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" في 2014، لتمثل قاعدة ارتكاز للصين لتوسيع تجارتها واستثماراتها في المنطقة المغاربية وحوض البحر المتوسط والساحل الإفريقي، وأيضا تعاونهما في المجالين العسكري والأمني.

كما وقع المغرب على "الشراكة الاستراتيجية" مع الصين في 2016، بينما ما زال الأمر مع كل من موريتانيا وتونس وليبيا مؤجلا.

موريتانيا ورغم علاقاتها القوية مع الصين، لا تريد إغضاب الولايات المتحدة التي لها استثمارات في قطاع الغاز، وفرنسا التي تربطها بها شراكة أمنية وسياسية وتنموية في إطار مجموعة الخمسة ساحل.

بينما الوضع المضطرب في ليبيا وغياب حكومة مستقرة لم يشجع الصين كثيرا للمضي في شراكة استراتيجية مع طرابلس.

أما في تونس، فما زالت بكين تراقب الوضع السياسي غير المستقر، رغم تضاعف تجارتها الخارجية معها خلال العشرين عاما الأخير.

وتشترط الصين لتوقيع اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة مع أي دولة ثلاثة أمور؛ "الثقة السياسية، والروابط الاقتصادية الكثيفة، والتبادلات الثقافية والعلاقات الحسنة في القطاعات الأخرى"[165].

وبالنسبة لمبادرة الحزام والطريق، وقع المغرب مع الصين مذكرة تفاهم بشأنها في 2017، وفي جانفي 2022، جرى التوقيع على خطة التنفيذ المشترك للمبادرة.

بينما انضمت الجزائر إلى المبادرة الصينية في 2018، وفي مارس 2022، أعلن البلدان التوصل إلى توافق حول "الخطة التنفيذية للبناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق"، والتي سيتم توقيعها بأقرب فرصة.

[165] لحسن الحسناوي، "إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا الدينامياتو الانعكاسات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 22 ،.ديسمبر،ص23.

كما انضمت تونس وليبيا إلى مبادرة الحزام والطريق، في حين أعلن الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبد العزيز في 2017، أن بلاده "تدعم وتقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في مبادرة الحزام والطريق"، لكن لم يتم بعد التوقيع على مذكرة التفاهم بشأنها.

السلاح الصيني

إذا كانت الولايات المتحدة وروسيا تهيمن على سوق السلاح في الدول المغاربية، فإن السلاح الصيني بدأ يجد طريقه إلى المنطقة ولو بشكل متواضع.

وتعد الجزائر أكبر المستوردين للسلاح الصيني بالمنطقة، وبالأخص للطائرات المسيرة، والقطع البحرية وأنظمة الحرب الالكترونية.

ورغم اعتماد المغرب على السلاح الغربي إلا أنه بدأ يتوجه في السنوات الأخيرة لاقتناء أسلحة صينية لتنويع مصادر السلاح، على غرار مسيرة "وينغ لونغ."

واكتسبت المسيرة الصينية "وينغ لونغ" شهرتها في المنطقة المغاربية خلال الحرب الليبية، حيث استخدمها قائد قوات المنطقة الشرقية خليفة حفتر، في الهجوم على طرابلس في 2019، بعد أن زوده بها طرف ثالث، ولم يستوردها مباشرة من بكين[166].

كما قدمت الصين دعما ماليا ومعدات عسكرية لموريتانيا في إطار دعمها لمجموعة الساحل الخمسة لمكافحة الإرهاب.

وفي هذا الصدد، ذكر نائب مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة داي بينغ، في 2021، أن بلاده "ستواصل تقديم الدعم من المال والمعدات للقوة المشتركة (لمجموعة الساحل) من خلال القنوات الثنائية".

كما قدمت الصين لتونس في 2015، معدات عسكرية متمثلة في رشاشات وذخيرة وصدريات مضادة للرصاص وخوذ عسكرية.

وتواصل الصين نثر لآلئها على سواحل المغرب العربي، بعدما شيدت "ميناء الصداقة" جنوب العاصمة الموريتانية نواكشوط، بنحو 300 مليون دولار، على المحيط الأطلسي، وتستعد لتشييد ميناء الحمدانية بالجزائر، المطل على البحر المتوسط، الذي يرتقب أن يكون الأكبر إفريقيا[167].

وفي المغرب تستعد الصين للاستثمار في المجمّع المينائي، وبناء مراكز لوجستية إقليمية.

وهذا الانتشار الصيني عبر موانئ البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، يسمح لبكين بتأمين تجارتها الضخمة في مختلف بحار العالم.

---

[166] منى الحداد، " قراءة في العالقات العربية الصينية و سبل تعزيزها"، مركز البحوث و الدراسات اإلفريقية، 2519 ،ص 112 .على الرابط http://dspace.iua.edu.sd/bitstream/123456789/3151/1/02%082%حداد02%م

[167] لحسن الحسناوي، مرجع سابق، ص28.

أما تونس، فالتجارة مع الصين تتصاعد بسرعة، ففي 2004 لم تكن بكين من بين الشركاء التجاريين العشرة لها، إلا أنه خلال 18 عاما الأخيرة تجاوزت عدة بلدان على غرار الجزائر وليبيا، وأصبحت تحتل المرتبة الثالثة خلف كل من فرنسا وإيطاليا.

واستمرار وتيرة النمو التجاري والاستثمارات في البنية التحتية بالمنطقة المغاربية، من شأنه جعل الصين خلال الأعوام القليلة القادمة الشريك التجاري الأول لبلدان المنطقة بما فيهم المغرب وتونس.

المبحث الرابع: هندسة بناء منظومة أمنية مغاربية حديثة.

المطلب الأول: المنطقة المغاربية كمركب أمني إقليمي

يتناول هذا المطلب إشكالية البعد الإقليمي للأمن القومي العربي من خلال تسليط الضوء على الخصوصيات الأمنية للمنطقة المغاربية موظفا من أجل ذلك نظرية المركب الأمني الإقليمي. إن المنطقة المغاربية وعلى الرغم من التحديات الأمنية المتزايدة التي تواجهها، وكذا حالة عدم الثقة والتهديد المنتشر الذي يسود علاقات دولها البينية، إلا أن بنيتها الأمنية تملك خصوصيات تؤهلها لتشكل مركبا أمنيا إقليميا مستقلا. ولتحليل حدود التفاعل بين أمن المنطقة في بعديه القومي والإقليمي، يعتمد هذا الجزء من الدراسة على هندسة تجمع بين ما هو نظري عام وتطبيقي خاص. لذلك فهو مقسم إلى جزئين: يتناول الأول الإطار النظري لمفهوم المركب الأمني الإقليمي ويبحث في السياقات التي أدت إلى ظهوره باعتباره أحد أهم تحولات الدراسات الأمنيةالنقدية لفترة ما بعد الحرب الباردة. أما الجزء الثاني فإنه يتناول المركب الأمني المغاربي بخصوصياته من جهة، وببنيته الأساسية من جهة أخرى.

تعتبر نظرية المركب الأمني الإقليمي ثالث تحول في مفهوم الأمن بعد برنامج الأمن المجتمعي ومشروع الأمننة، انطلاقا من المفهوم الموسع للأمن الذي اعتمدته مدرسة كوبنهاجن.

تفترض نظرية الأمننة بأن الإرتباط الأمني على المستوى في شموليته غير منتظم ويفتقد للإنسجام[168]. لذلك فإنها تطرح على المستوى الإقليمي باعتباره الإطار الأنسب لمعالجة القضايا الأمنية وذلك من خلال مفهوم المركب الأمني الإقليميRegional Security Complex .

ينطلق باري بوزان Barry Buzan في تحليل نظرية المركب الأمني الإقليمي من اعتبار القرب الجغرافي البسيط الإطار الأنسب لمعالجة القضايا الأمنية بين الدول المجاورة أكثر منه بالنسبة للدول المتواجدة في فضاءات جغرافية متباعدة، كما أن تأثير القرب الجغرافي في التفاعلات الأمنية يكون قويا ضمن مختلف المستويات العسكرية والسياسية و الاجتماعية والبيئية. وفق هذا المنظور تصبح التفاعلات داخل التجمعات الإقليمية خاضعة من جهة للبنية الفوضوية ولتداعياتها المرتبطة بتوازن القوة، ومن جهة

[168] Barry Buzan Ole Waever, Regions and Powers : the stucrture of International Security (New York : Cambridge University Press, 2003), p 44-45.

أخرى منضبطة لضغوطات القرب الجغرافي، وهو ما يشكل المركب الأمني الإقليمي الذي يعرفه باري بوزان بأنه "مجموع الوحدات التي تكون من خلالها صيرورة الأمننة واللاأمننة أو كلاهما معا مترابطة، بحيث لا يمكن لهذه الوحدات التعامل مع المشاكل الأمنية أو حلها بشكل منفصل[169]

المركب الأمني للمنطقة المغاربية

لم تشكل المنطقة المغاربية في أدبيات الدراسات الأمنية مركبا أمنيا مستقلا، بل ظلت تعتبر ذات نظام أمني فرعي ضمن المركب الأمني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المعروفة بـMENA الممتدة من المغرب إلى الخليج. وطيلة الحرب الباردة ظل هذا المركب يتشكل وفق نظرية Barry Buzan من أربع أو خمس أنظمة فرعية وهي: الخليج، المركب الفرعي الممركز حول الصراع العربي-الإسرائيلي، القرن الإفريقي، الشمال الغربي لإفريقيا.

مستجدات المشهد العالمي بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، وكذا التحولات التي طالت طبيعة وبنية وأطراف النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى حصول أغلب دول المنطقة على استقلالها، ونشأة نظام الدولة الوطنية، وتأسيس دولة "إسرائيل"، وغلبة البعد الصراعي على العلاقات المغاربية، كل هذه العوامل فرضت مراجعة هذا التقسيم، وتحولت المنطقة الممتدة جغرافيا من المغرب إلى مشارف إيران مشكلة من ثلاث أنظمة أمنية فرعية وهي: النظام الأمني الفرعي للمشرق التي يشار إليها باسم Levant، والمركب الفرعي للشرق الأوسط "الجزيرة العربية"، والمركب الفرعي المغاربي. دينامية التحول في المنطقة لم تتوقف، وساهم حدثان رئيسيان في إحداث تغييرات في البيئة الأمنية المغاربية، إذ بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وأحداث الربيع العربي برزت المنطقة المغاربية على الساحة الدولية.

خصوصيات المركب الأمني للمنطقة المغاربية:

إضافة إلى تداعيات الصراع وديناميات الاصطفاف التي ميزت منطقة الشرق الأوسط وشامل إفريقيا، والتي أثرت في البنية الأمنية في المنطقة المغاربية باعتبارها جزء من هذا الفضاء الجيوسياسي الكبير. كما يمتلك الإقليم المغاربي انتماء للقارة الإفريقية بعمقه الصحراوي الشاسع. حيث انخرطت القارة الإفريقية خلال فترة ما بعد الإستعمار في مسار الإقليمية انطلاقا من خصوصياتها و فاعليها، وهو ما منح دول المنطقة المغاربية ميزة إضافية ليتشكل عبرها مركب أمني إقليمي يستمد وجوده من خمس معايير أساسية:

المعيار الأول: الجوار الجغرافي

من الناحية النظرية يتشكل المركب الأمني الفرعي للمنطقة المغاربية من أربع دول هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا. والملاحظ أن التقسيمات الأمنية لنظرية المركب الأمني الإقليمي كانت تعتبر

[169] توفيق بوستي، "مدرسة كوبنهاجن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن"، المعهد المصري للدراسات، 2019/03/22، شوهد في 2022/12/14 في: https://bit.ly/3lp7XT7J

مريتانيا جزء من مجال عازل Insulator مشكل من دول افريقيا جنوب الصحراء. ويقصد بها من الناحية الوظيفية المنطقة التي لا تؤثر بشكل حاسم في المعادلة الأمنية للمركب الأمني الإقليمي أو الفرعي، غير أن التغيرات الإستراتيجية التي دفعت بإفريقيا جنوب الصحراء إلى واجهة الأحداث الدولية، وعضوية مريتانيا في اتحاد المغرب العربي، عوامل فككت هذه التمييزات وجعلت موريطانيا تنتقل إلى التأثير في المعادلة الأمنية الإقليمية، وشكل عاملا إضافيا لبروز مركب أمني إقليمي.

المعيار الثاني: التناغم الجغرافي

تشكل الدول المغاربية وحدة جغرافية متجانسة، ولها حدود مشتركة مع بعضها البعض، وهو ما يحقق صفة القرب الجغرافي بين وحدات المركب الأمني الإقليمي ويرفع من حدة وأهمية القضايا والإشكالات الأمنية وارتداداتها بالنسبة لكل الأطراف والوحدات. و الأكيد أن دول المنطقة المغاربية واجهت عبر التاريخ نفس الظواهر والتهديدات الأمنية والعسكرية و السياسية والتحديات الاقتصادية والبيئية.

المعيار الثالث: قطبية الارتباط الأمني

تذهب نظرية الأمن الإقليمي إلى اعتبار الارتباط الأمني بين وحدات الإقليم عاملا محددا لتشكيل المركب الأمني الإقليمي، سواء تحقق هذا الارتباط في المنحى الإيجابي عبر علاقات الصداقة Amity، أو في المنحى السلبي عبر علاقات العداوةEnmity. وفي حالة المنطقة المغاربية، فعلى الرغم من أن المكونات السياسية والثقافية والدينية والتاريخية هي نفسها بالنسبة لكل دوله، فإن الصفات الغالبة للعلاقات المغاربية هي التنافس والشك وعدم الثقة[170].

المعيار الرابع: ثنائية الداخلي والخارجي.

تمثل قدرة دول إقليم معين على خلق ارتباطات أمنية داخلية وخارجية معيارا أساسيا لتشكيل مركب أمني إقليمي. وبين دول المنطقة المغاربية وعلى الرغم من محدودية الاعتماد الأمني المتبادل، فإن ذلك لا يمنع من وجود بعض مظاهر التنسيق خاصة في جوانب أمن الحدود ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، ونذكر في هذا السياق اللجنة المشتركة الجزائرية الليبية المنشأة في 2013 لمواجهة خطر التهديدات المشتركة، والاتفاق التونسي الليبي في 2012 لمراقبة الحدود بين البلدين، وقمة غدامس التي انعقدت في 2013 بين كل من الجزائر، تونس وليبيا بهدف تنسيق الاستراتيجية الأمنية[171]. ويمتد النفوذ الأمني لبعض الدول المغاربية خاصة الجزائر والمغرب إلى خارج حدودهما، ويشتركان في اعتبار أمن قوس الساحل والصحراء داعما رئيسيا لأمنهما الداخلي ولاستقرار المنطقة، وقد دفع ذلك الجزائر لتغيير عقيدتها الأمنية في عدم التدخل في دول الجوار وتم إقرار ذلك في الدستور نظرا للتهديدات الأمنية التي تحيط بها خاصة على حدودها الجنوبية.

[170] Rawia Tawfik, «North Africa : can common challenges promote regional integration ? » in : Isaac Adeniran and lanre Olusegun (eds), Africa Nowl : Emerging Issues and Alternative Perspectives (Gewerbestrasse : Plagrave Macmillan, 2018),p.303.

[171] Shivit Bakrania, « Libya : Border security and regional cooperation », Rapid Literature review, GSDRC Applied knowledge Services, January 2014, accessed on 11/12/2022, at : Https://bit.ly/2M8Ys5J, pp.10-11.

المعيار الخامس: دور القوى الخارجية

لا تنتج التفاعلات الأمنية داخل المركب الأمني الإقليمي عن الدينامية الداخلية فقط، ولكنها تخضع كذلك لتدخل القوى الدولية الكبرى التي قد تفوض بعض المسؤوليات الأمنية لدول الإقليم وذلك من منطلق مصالحها الاستراتيجية وعلاقاتها مع دول المنطقة. وقد ظلت المنطقة المغاربية تكتلا موجها إلى حد كبير بالتأثير الخارجي الذي أسسته الحقبة الكولونيالية، وكرسه التدخل الخارجي المستمر لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان اشتركتا في جعل المنطقة جبهة لمحاربة الإرهاب والتطرف وتأمين الوصول لموارد الطاقة والأسواق.

البنية الأساسية للمركب الأمني الإقليمي المغاربي:

إلى غاية سنة 2003 ظلت المقاربة الإقليمية للأمن القومي العربي التي أصل لها Barry Buzan و Ole Weaverتعتبر أن المركب الإقليمي الفرعي للمنطقة المغاربية هو الأضعف في المجال الشرق أوسطي و الشمال إفريقي، والسبب في ذلك أن الاعتماد الأمني المتبادل بين وحداته لا يسمح ببناء نموذج أمني متكامل.

إلا أن دينامية التحول و التغيير في المنطقة باتت تسمح بمراجعة التصنيف الأمني للمنطقة المغاربية. هذه الفكرة تتقاطع ومعطيات بنيوية في التشكيل الأمني للمنطقة، تجعله متفردا من حيث مسار التشكل ونمط توزيع القوة وعلاقات التعاون والعداء.

مسار التشكل

ساهم خضوع كل دول المنطقة المغاربية للإسعمار الأوروبي في تنمية الشعور الجماعي لدوله بضرورة تأسيس كيان مغاربي موحد. مثل هذا المطلب فكرة جامعة لكل التنظيمات والحركات السياسية في مواجهة دول الاستعمار. وقد استمرت هذه الرغبة في توجيه السياسة الخارجية للدول المغاربية خاصة في تونس والجزائر والمغرب، إذ شملت الدساتير المغاربية الثلاث رؤية المغرب العربي الكبير، لكن هذه الأفكار لم تشمل ليبيا وبقي المغرب يعتبر موريتانيا جزء مكملا للمغرب الكبير. وظلت "الأحلام" المغاربية في هذا الإطار بعيدة عن أية حمولات أمنية مشتركة، خاصة وأن الهاجس الداخلي لدول "المغرب الكبير" طغى بشكل كبير على متطلبات الأمن الإقليمي المشترك، وهو وضع ساهمت فيه المتاعب الاقتصادية خلال العقود الأولى من الإستقلال، والتي أنتجت موجة من الإضطرابات السياسية الداخلية في كل دول المنطقة المغاربية باستثناء ليبيا التي تجنبت ضغوطات الداخل والخارج بفضل عائداتها النفطية الهائلة.

بدأ التعبير عن الإنشغالات الأمنية من طرف دول المغرب العربي بنزعة سيادية فحواها المطالب الترابية والنزاعات الحدودية، حيث رفض المغرب الاعتراف بموريتانيا التي انضمت للأمم المتحدة سنة 1960، وطالبت تونس بحقها في أراض جزائرية في جنوب شرق الصحراء، وأدى النزاع الحدودي المغربي الجزائري إلى مواجهة مسلحة سنة 1963.

ساهمت أجواء الحرب الباردة في تعميق الخلافات بين دول المنطقة المغاربية وكرست حالة الاستقطاب الاستراتيجي في المنطقة، وظهرت أحلاف وأحلاف مضادة وتموقعات جيوسياسية متباينة. أسست كل من ليبيا والمغرب وعدد من الدول الإفريقية ما سمي ب"مجموعة الدار البيضاء" التي كان هدفها تأسيس قيادة عسكرية مشتركة، بينما اضمت تونس لمشروع مضاد سميب"مجموعة مونروفيا" الرامية لإنشاء

منظمة دفاع مشترك. أما الجزائر وبعد حصولها على الإستقلال اتجهت نحو تأسيس الدولة المهيمنة إقليميا من خلال تبني توجه ثوري وعقيدة عالم-ثالثية (عدم انحياز) والقيام بأدوار دبلوماسية متعددة الأبعاد كان لها صدى في الإقليم المغاربي من خلال محاولة تأسيس جبهة مشتركة ، حيث وقعت مع تونس سنة 1983 معاهدة الإخاء والوفاق التي انضمت إليها موريتانيا التي اعترفت بدورها بجبهة البوليساريو سنة 1984، بالمقابل ولمواجهة العزلة التي فرضتها الجزائر وتونس وموريتنايا قامت ليبيا والمغرب بتأسيس الاتحاد العربي الافريقي .

لم تنجح كل هذه المحاولات في بناء نموذج أمني منضبط للخصوصيات الجيوسياسية و الجيوستراتيجية للمنطقة المغاربية منضبط وفق الخصوصيات الجيوسياسية والجيواستراتيجية للمنطقة المغاربية، ولكنها أدت بالمقابل إلى خلق ثلاثة أقطاب مؤثرة وموجهة للترتيبات الأمنية الإقليمية وهي: الجزائر والمغرب وليبيا، بينما ظلت تونس وموريتانيا تبحثان عن آليات للحفاظ على استقلالهما عن مصالح ونفوذ هذه الأقطاب، وضمان عدم هيمنة دولة واحدة في المنطقة .

غيرت الألفية الثانية معطيات المعادلة الأمنية في المنطقة المغاربية، فقد رفعت أحداق 11 من سبتمبر 2001 من القيمة الأمنية للمنطقة المغاربية. حيث تعاطت الجزائر مع الحرب الدولية على الإرهاب واستغلت ذلك لإعادة إحياء أدوارها الإقليمية والدولية بعد العشرية السوداء التي عرفتها خلال التسعينات والتي عزلت الجزائر وفرملت طوحاتها الإقليمية والدولية، ووفق السياقات الجديدة كثفت الجزائر تعاونها وتنسيقها الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتركزت جهودها على تقديم نفسها على أنها الدولة المحورية والمخاطب الأنسب للغرب مغاربيا باعتبار تجربتها في محاربة الإرهاب ومكافحة التطرف. كما انخرط المغرب في استراتيجية مكافحة الإرهاب واستطاع الحصول على صفة حليف رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية خارج حلف الناتو سنة 2004، ورسخ من انخراطه في المنظومة الأمنية المغاربية عبر مشاركته في مبادرات وعمليات خاصة بحلف الناتو. في ليبيا راجع العقيد القذافي سياسته الراديكالية تجاه الغرب وسلم ترسانته من الأسلحة الكيماوية ابتداء من سنة 2003، وهو ماضمن له التموقع خارج التصنيف الأمريكي للدول المارقة أو محور الشر، وحجم من "المغامراتية" العسكرية للقذافي في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو عامل ساهم في تراجع الدور الإقليمي الليبي.

الثورات العربية والتغير الإستراتيجي في موازين القوى في الإقليم المغاربي

قبل الحراك الثوري في المنطقة العربية الذي اصطلح على تسميته الربيع العربي، حازت الأقطاب الثلاث الرئيسية في المنطقة المغاربية وهي الجزائر والمغرب وليبيا القدرة على التموقع بشكل متمايز في البيئة الأمنية الدولية. أما الإنتفاضات العربية التي أسقطت النظامين التونسي والليبي، والحراك الجزائري والإحتجاجات القوية في المغرب فقد غيرت من توزيع القوة في المنطقة.

حيث تراجع الحضور الليبي بشكل لافت للنظر ضمن الترتيبات الأمنية الإقليمية، وأصبحت ليبيا تشكل نموذجا لعدم الاستقرار السياسي والدولة الفاشلة نتيجة انعدام الأمن، وتحولت إلى أرض خصبة لجماعات وتنظيمات إرهابية وسيطرت الميليشيات العسكرية والجماعات المسلحة على مفاصل الدولة[172]. وساهم التدخل العسكري الخارجي المباشر في إحداث تغيير جذري في ميزان القوة على مستوى البناء السياسي العام للدولة وعلى مستوى الإصطفافات الإقليمية بدءا بتدخل حلف الناتو ضد القوات الحكومية الليبية

[172] Ramazan Erdag, Libya in the arab spring : From Revolution to Insecurity (New York : Palgrave Macmillan, 2017),p.22.

الموالية للقذافي مع منتصف مارس 2011، مرورا بما سمي بعملية "الكرامة" التي قادها خليفة حفتر انطلاقا من قاعدته في بنغازي وهو المسنود إماراتيا ومصريا في مواجهة الحكومة الليبية المؤقتة في طرابلس المدعومة من تركيا وقطر، إضافة إلى التدخلات الفرنسية والروسية والأمريكية لفرض نفوذها في المنطقة عبر الشركات الأمنية الخاصة مثل بلاك ووتر وقوات فاغنر وغيرها.

حالة الصراع والتفكك هذه والتدخلات الخارجية المتعددة الأشكال والمستويات أججت الهشاشة الأمنية ونشاط الجماعات المسلحة في دول الجوار خاصة في تونس والجزائر ودول الساحل. وتحولت المنطقة إلا فضاء جغرافي مفتوح بحدود شاسعة سهلة الإختراق وغير مراقبة، حيث شهدت تونس موجة غير مسبوقة من العنف والهجمات المسلحة طيلة الست سنوات التي أعقبت الثورة مما أفقدها القدرة على لعب أي دور إقليمي، خاصة وأن معطيات الحراك السياسي والدستوري والإنتخابي الداخلي طغت بشكل كبير على اهتمامات الفاعلين والقوى السياسية في تونس.

انحسار التأثيرين الليبي والتونسي، قابله بروز دور جزائري وآخر مغربي وبوادر اندماج مريتاني في السياسات الأمنية والإقليمية والدولية الموجهة للمنطقة المغاربية. ووفق المعطيات الإقليمية الجديدة، أصبح لدى الجزائر والمغرب محفزات استراتيجية مشتركة سمحت بتقوية نفوذهما ورسخت قطبيتهما الإقليمية خلال حقبة ما بعد الربيع العربي. فكلا النظامين استطاعا احتواء الحراك الداخلي الذي لم ينزع شرعيتهما الداخلية ولم يؤثر على بنية النظام[173]، ووجها تركيزهما نحو السعي لاستثمار الفراغ الإستراتيجي الناجم عن سقوط نظام القذافي وانحسار الدور الإقليمية الليبي. كما وجدت الدولتان نفسيهما أماما معادلة استراتيجية جديدة في الساحل والصحراء، باعتبار هذه الأخيرة منطقة نفوذ وعمق حيوي تاريخي للجزائر، بوابة مهمة لتقوية الحضور المغربي في إفريقيا. كما أن بروز نزاعات مسلحة ذات طابع إيديولوجي وعرقي ضمن المجالات الحيوية للبلدين مثل العمليات التي قادتها جماعات أزاواد و تنظيم الدولة، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة بوكو حرام، وجماعة أنصار الدين في شمالي مالي، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وكذا تنامي نشاط لوبيات التهريب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، كل هذه المستجدات والمعطيات رفعت من القيمة الإستراتيجية للساحل والصحراء الإفريقية في حسابات كل من الجزائر والمغرب وأدخلت المنطقة المغاربية في دورة جديدة من الإستقطاب.

التنافس الجزائرب المغربي: نحو دورة استقطاب جديدة

من المؤكد أن المنافسة بين الجزائر والمغرب تعود إلى حقبة ما بعد إستقلال البلدين وإن كان لها جذور تاريخية قبل الإستعمار، لكن المحرك الأساسي بعد الإستقلال كان حول الخلافات الحدودية والترابية التي تطورت إلى معركة للسيطرة والنفوذ الإقليميين بما في ذلك الإشتباك المسلح المباشر في حرب الرمال والصحرائ سنة 1963 ومناوشات آمغالا سنة 1976 وقطع العلاقات الدبلوماسية من 1976 إلى 1988 وغلق الحدود منذ 1994[174].

فاقمت موجة الثورات العربية من التنافس الجزائري المغربي وحولته إلى عملية استقطاب إقليمية مرتكزة على الأبعاد الأمنية والإستراتيجية، كما أن العوامل المحلية المتمثلة في الفوضى الأمنية في ليبيا وهشاشة

[173] Miguel Hernnando de Larramendi, « Doomed regionalism in a redrawn Magreb ? The changing shape of the rivalry between Algeria and Morocco in the post 2011 era »
[174] Ibid.,p3.

الإنتقال السياسي في تونس، ووجود بنية متجذرة للجماعات المسلحة في قوس الساحل والصحراء مما منح للتنظيمات المتطرفة هامشا ومساحات كبيرة للمناورة والتحرك ونقلت عملياتها إلى داخل حدود بعض الدول المغاربية (مواجهات جبل الشعانبي في تونس، هجوم تمنراست وهجوم عين أميناس في الجزائر"تيغنتورين"..) جاعلة من منطقة الساحل والصحراء قاعدتها الخلفية، وهذا هو الإطار الذي أطلق تفاعلا أمنيا انبثقت عنه دورة استقطاب استراتيجية جديدة في المنطقة.

لم تكن الجزائر راضية عن مسار التحول السياسي والإستراتيجي والأمني في المنطقة، فقد عارضت تدخل حلف الن اتو في ليبيا باعتباره تدخلا خارجيا وأن ترتيباته لم تأخذ بعين الإعتبار القوة الإقليمية الجزائرية وأهميتها المحورية في المنطقة، ولم تعترف بالمجلس الوطني الإنتقالي إلا بعد سبعة أشهر من تشكيله، غير أن الجزائر وظفت تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة للتدخل المباشر في أمن منطقة الساحل المتاخمة لحدودها الجنوبية، وبموجب ذلك أنشأ اللجنة العسكرية العليا العملياتية COMOC ، ومقرها بتامنراست بأقصى الجنوب الجزائري بدعم من الإتحاد الأوروبي وباشراف من الولايات المتحدة الأمريكية. ورفضت الجزائر عضوية المغرب في هذه اللجنة بدعوى كونه دولة لا تنتمي للساحل وغير معنية بأجندته الأمنية[175]، وتم استبعاد المغرب كذلك من مسار نواكشوط الذي أطلقه الإتحاد الإفريقي في مارس 2013 والذي يجمع 12 بلدا من المنطقة المغاربية والساحل وغرب إفريقيا هدفه تعزيز التعاون الأمني الإقليمي الإفريقي[176].

أما في تونس فقد لعبت الجزائر دورا مهما في الحوار الوطني وإعادة الاستقرار للنظام التونسي بدعم أمني ولوجيستي من الجزائر التي رافقت المرحلة الإنتقالية في تونس والحوار الذي جرى بين أحزاب المعارضة والحكومة، ومنحت الجزائر اكثر من 600 مليون دولا على شكل منح وقروض منخفضة المفائدة، وعززت الجزائر دورها في مجال أمن الحدود ومكافحة الإرهاب وأبرمت اتفاقيات لترسيم الحدود البرية.

من جهته يعتبر المغرب أن أي مكسب في المكانة الإقليمية للجزائر يعد خسارة تلقائية له وتهديدا لطموحاته ونفوذه في غرب إفريقيا حيث يعتبر المغرب أكبر مستثمر في المنطقة[177].

من خلال استعراض الديناميات الأمنية الإقليمية في المنطقة المغاربية، نخلص إلى أن العلاقات المغاربية تخضع لمسلسل مستمر من الأمننة، ذلك أن قضايا من قبيل نزاع الصحراء والحدود الملف الليبي وغيرها موجهة أساسا بالاعتبارات الأمنية المسنودة برغبة كل دولة، خاصة القطبين الإقليميين الجزائر والمغرب تحقيق أكبر قدر من المكاسب الاستراتيجية، وهو ما يتم على حساب ضرورات التكامل الإقليمي الأمني الجماعي، خاصة في ظل محدودية فرص إحياء التشكيلات الأمنية والسياسية والاقتصادية المتمثلة في اتحاد المغرب العربي.

[175] H. Zoubir,p3.

[176] "Algeria and Its Neighbours, "Middle East and North Africa Report, International Crisis Group, October 2015, accessed 13/12/2022, at: https://bit.ly/3LAzTOC, p. 9.

[177] « Algeria and its Neighbours, »p.7.

المطلب الثاني: إصلاح القطاع الأمني في الدول المغاربية

يدور مفهوم إصلاح القطاع الأمني حول تلك الجهود التي تعنى بإعادة هيكلة القطاعات الأمنية في الدول بما يتماشى مع المعايير الدولية التي تضمن الشفافية والعدالة الاجتماعية والإحتكام للقوانين وإرساء دولة العدالة، ويتقاطع هذا المفهوم مع عدة تخصصات منها علم الاجتماع والعلوم السياسية من دراسة النظم والدراسات الأمنية. تتقاطع عملية إصلاح القطاعات الأمنية مع دراسة وأبحاث علاقة المجتمع بالدولة وأجهزتها الأمنية، والسياسات الأمنية للأنظمة السياسية وطريقة تعاملها الأمني مع الملفات والمطالب الشعبية المتزايدة. وكيفية إدراجها لمختلف القضايا على اللوائح الأمنية الخاصة بالدول أو ما يعرف بعلمية الخطاب الأمني ويدخل ضمن هذا معظم القضايا المتعلقة بالشؤون الأمنية.

يمثل إصلاح القطاع الأمني (SSR) مصدر قلق رئيسي للمشهد الحالي للتحول السياسي نحو الديمقراطية في البلدان المغاربية، كما أنه يكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى الأدوار الأساسية والتاريخية للأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأنظمة الاستبدادية في هذه المنطقة، حيث تعتمد عملية إصلاح القطاع الأمني اعتمادا كبيرا على طبيعة كل نظام سياسي في البلدان المغاربية وعلى وضع الصراع الحالي الذي يوصف على أنه أكبر معركة من أجل التغيير والانفصال عن النظام الاستبدادي. وما زالت الإصلاحات الأمنية والمبادرات المختلفة التي أطلقتها هذه الدول تقتصر حتى الآن على مكافحة الإرهاب، ومع ذلك، فمازالت الخطوات نحو الحكامة الأمنية الرشيدة فيما يتصل بالمساءلة والشفافية والرقابة الديمقراطية أقل وضوحا.

من الضروري شرح ضرورة وأهمية إصلاح القطاع الأمني في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي، وإلى التطرق إلى الفرص والتحديات المرتبطة بنجاح إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية التي شهدت تجارب مختلفة في هذا الصدد. ينقسم هذا المقال إلى ثلاثة أجزاء: يتناول الجزء الأول المفهوم النظري الدقيق لإصلاح القطاع الأمني، ويركز الجزء الثاني على العلاقة المعقدة بين إصلاح القطاع الأمني والانتقال الديمقراطي، فيما يتناول الجزء الثالث دراسة حالة كل من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا.

مفهوم إصلاح القطاع الأمني:

قبل التطرق إلى إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية، من المهم في بادئ الأمر تقديم نظرة عامة موجزة عن هذا المفهوم الجديد نسبيا والذي ظهر في مجال الدراسات الأمنية في نهاية التسعينيات. يعرف إصلاح القطاع الأمني على أنه عنصر أساسي في تعزيز الديمقراطية ودعم التنمية ومنع نشوب النزاعات والنجاح في بناء السلام بعد انتهاء الصراع[178]. تكمن الفكرة الأساسية التي تدعم إصلاح القطاع الأمني في ضرورة ضبط الخدمات الأمنية وخضوعها للمساءلة أمام السلطات المدنية المنتخبة على أساس الديمقراطية، مع ضرورة تقديمها وفقا لمبدأ سيادة القانون[179].

---

[178] Michael Brzoska, *Security sector reform in development donor perspective: origins, theory and practice*, Geneva Center for the Democratic Control of the Armed Forces (DCAF), *Occasional Paper 4*, Geneva, 2003, p. 13-14.

[179] Heiner Hänggi, "Conceptualising Security Sector Reform and Reconstruction", in: Alan Bryden and Heiner Hänggi, *Reform and Reconstruction of theSecurity Sector,* DCAF,Geneva, 2004, pp. 3-20.

وفي هذا الصدد، يشمل إصلاح القطاع الأمني مفهومين مشتركين: الأمن والحكامة. لقد شهد كلا المفهومان تغيرا في العقود الأخيرة منذ نهاية الحرب الباردة، فمفهوم الأمن لم يعد يُفهم اليوم باعتباره يتمحور حول الدولة أو يتصل بالتهديدات العسكرية فقط بل أصبح يمتد ليشمل القضايا غير العسكرية التي تؤثر على الدول والأفراد والشعوب. أما الحكامة فتتصل بطرق تلبية إدارة المؤسسات والقضايا الأمنية لاحتياجات المواطنين والدولة[180]. تضم الحكامة الرشيدة جميع الجهات الأمنية المشاركة في عملية صنع القرار ليس فقط بمجرد الرجوع إلى القوات المسلحة والشرطة وأجهزة الاستخبارات ولكن أيضا بالرجوع إلى المؤسسات الدستورية والسياسية والتي من المتوقع أن ترشدهم وتشرف عليهم. ففي عام 2005، أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن: "إصلاح القطاع الأمني يسعى إلى زيادة قدرة الدول الشريكة على تلبية مجموعة الاحتياجات الأمنية داخل مجتمعاتها بطريقة تتوافق مع المعايير الديمقراطية ومبادئ الحكامة السليمة وسيادة القانون، حيث يمتد إصلاح القطاع الأمني إلى ما هو أبعد من التركيز الأضيق للمساعدات الأمنية التقليدية على الدفاع وأجهزة الاستخبارات وحفظ الأمن"[181].

التجارب الأمنية المتعددة في البلدان المغاربية

يعتمد إصلاح القطاع الأمني على البيئة التي تتطلب الإصلاح، ولهذا، فمن المهم تسليط الضوء على السياقات المؤسساتية المختلفة في جميع أنحاء البلدان المغاربية لأن هذه الاختلافات في السياق والظروف المحيطة مهمة للغاية ويجب وضعها في الاعتبار لتنفيذ أي إصلاح في القطاع الأمني. تختلف الأولويات والاحتياجات في كل بلد اختلافا كبيرا. فعلى سبيل المثال، كان الجيش في الجزائر هو الركيزة الأساسية للنظام، أما في تونس فقد كان دور الجيش السياسي مهمشا للغاية. وفي ليبيا، في عهد القذافي، كان الجيش مهمشا لصالح الحرس الثوري. وفي المغرب، تغيرت طبيعة دور الجيش من الطبيعة السياسية إلى طبيعة غير سياسية.

الجزائر: تغول سلطة العسكر وصلاحيات واسعة للمخابرات

ما هي احتمالات تطوير حكامة القطاع الأمني في الجزائر؟ للرد على هذا السؤال، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الدور المهيمن للجيش في تاريخ الدولة ككل وكذلك التحديات الأمنية المعاصرة المتصلة بالمصالحة الوطنية بعد الحرب الأهلية التي اندلعت في التسعينيات من القرن الماضي بالإضافة إلى الإرهاب وأمن الحدود.

فعلى مدار التاريخ، كان للقوات المسلحة تأثير كبير على السياسات. ومن وجهة نظر النخبة العسكرية الجزائرية، فإن هذا النفوذ يبرره إرث حرب الاستقلال (1954-62)، فقد برز دور الجيش الجزائري في هذه المرحلة وأكد على استمرارية شرعيته في إطار التجربة الاستعمارية وحرب التحرير. أما

[180] Nicole Ball, «The Evolution of the Security Sector Reform Agenda», in Mark Sedra (eds.), *The future of the security sector reform*, CIGI, 2010, p.30

[181] OECD, *Security System Reform and Governance*; DAC Guidelines and Reference Series; 2005; http://www.oecd.org/dac/incaf/31785288.pdf

العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر فكانت ولا تزال متأثرة بتحول الجيش الجزائري من قوى ثورية إلى قوى مسؤولة عن إعادة الإعمار بعد الاستقلال[182].

بدأت سيادة الجيش وتدخله في المجال السياسي بانقلاب عسكري في عام 1965 والذي أطاح بالرئيس الجزائري الأول "أحمد بن بيلا" من السلطة واستبداله بهواري بومدين. ومنذ ذلك الحين، أصبح الحزب الفريد (جبهة التحرير الوطني) امتدادا للجيش في الحياة السياسية وسهل سيطرة الجيش على المؤسسات السياسية والمدنية على المستويين الوطني والمحلي[183]. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اكتسب الجيش المزيد من الدعم الشعبي والمكانة المحلية في أثناء إعادة الإعمار بفضل أنشطته الاقتصادية والاجتماعية مثل دوره في تنفيذ مشروعات التنمية الريفية، ونظر الشعب إلى الجيش أيضا على أنه القوى الضامنة لتطبيق القانون وحفظ النظام. وبعد ذلك، أصبح الجيش يمثل مجموعة النخبة الرئيسية سواء في تكوين الدولة أو في التسلسل الهرمي السياسي من خلال وضع المبادئ الأساسية التي تعد أساسا لأفعاله: الشعب والثورة ووحدة الدولة[184]. بالنسبة لجوني وسلينك، فإن: "من السمات المهمة الأخرى للجيش الجزائري توجههم الأيديولوجي بفضل تدريبهم سواء في فرنسا أو في الاتحاد السوفييتي. إنهم يؤمنون "بالجزأرة" التي تشمل عناصر قوية مستعارة من القومية والاشتراكية"[185].

وقد برز الدور الحاسم للجيش في الحياة السياسية في الجزائر بفضل العديد من التطورات والتكيفات طوال كل فترة رئاسية. وحصل بومدين (1965-1978)، الذي احتفظ أيضًا بمنصب وزير الدفاع، على دعم الجيش للحفاظ على سيطرة كبرى على العملية السياسية الجزائرية وأطلق خليفته الشاذلي بن جديد (1979-1992) عملية تحرير سياسي وأدخل نظام التعدد الحزبي بعد الانتفاضة الشعبية في أكتوبر. ومع ذلك، فإن خيارات المناورة لهذا الرئيس كانت محدودة للغاية لأنه لم يستطع فصل الجيش عن السياسة.

وفي عام 1992، تدخل الجيش لإجبار بن جديد على الاستقالة من السلطة وأنهى العملية الانتخابية وفرض حالة الطوارئ. وفي أثناء التسعينيات من القرن العشرين والمعروفة أيضا "بالعشرية السوداء" بسبب تفاقم الإرهاب كانت النخبة العسكرية هي التي تختار كل الرؤساء وكان أي أمر سياسي يتطلب موافقة الجيش الذي أصبح في الصدارة في مواجهة الإسلام السياسي[186]. ونتيجة للردود العسكرية العنيفة والقاسية على هذه الأحداث، فقد الجيش الجزائري جزءا من الدعم الشعبي والشرعية الشعبية.

وفي أثناء فترة رئاسة عبد العزيز بوتفليقة الذي تقلد منصبه في عام 1999 واستمر حتى شهر أفريل 2019، كانت هناك محاولات لاستعادة التوازن بين السلطة الرئاسية والجيش وكانت هناك العديد من

---

[182] J.-F. Daguzan, *Le Dernier rempart ? Forces armées et politiques de défense au Maghreb*, Paris, éditions Publisud, 1998, pp. 21-49.

[183] Between independence in 1962 until popular revolution of 1988, Algeria was ruled by FLN as one-party state. But, this party was acted on the basis of the Algerian army's identity and ideology. See Hugh Roberts, *Demilitarizing Algeria*, Carnegie Paper, N. 86, May 2007, p.5.

[184] Entelis, John P. 'Algeria: Technocratic Rule, Military Power'. Political Elites in Arab North Africa: Morocco, Algeria, Tunisia, Libya and Egypt, ed. William I. Zartman, Mark A. Tessler and John P. Entelis, London: Longman, 1982, p. 92–143.

[185] A. Guney& A. Çelenk, «The European Union's Democracy Promotion Policies in Algeria: Success or Failure?», *The Journal of North African Studies*, Vol. 12, No. 1, March 2007, P. 110.

[186] Ayşe AslıhanÇelenk, «Promoting democracy in Algeria: the EU factor and the preferences of the political elite», *Democratization*, Vol. 16, No. 1, February 2009, p. 181.

العوامل التي أتاحت فرصا معينة لتقليص الدور السياسي للجيش مثل إصدار "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" والذي حظي بدعم شعبي عام ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر والتي جعلت الجزائر تصنف كحليف للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الحرب العالمية ضد الإرهاب. إلا أن مشروع بوتفليقة لتعزيز السلطة الرئاسية وُوجه بمقاومة من النخبة العسكرية التي لم تقتنع بضرورة الإصلاحات السياسية. وبوجه عام، وبالرغم من هذه التطورات اللاحقة بقيت طبيعة النظام الجزائري كما هي دون تغيير، أي أن الجيش ظل صانع القرار الرئيسي في البلاد. وفي هذا الصدد، يميز الهواري عدي بين السلطات الرسمية التي يمارسها الرئيس والحكومة والسلطة الحقيقية التي يحتفظ بها الجيش وأجهزة المخابرات العامة والتي تشكل الركيزة الثانية للنظام الجزائري. ففي عام 2016، حل بوتفليقة دائرة الاستعلام والأمن، مصلحة أمن الدولة القوية، واستبدلها بمديرية المصالح الأمنية لتقليص نفوذها في السياسة الجزائرية.

يشكل انخراط الجيش في السياسة تحديا كبيرا أمام إنشاء نظام ديمقراطي للحكامة الأمنية ، فمما لا شك فيه أن فصل الجيش عن السياسة الجزائرية شرط مسبق لنجاح إصلاح القطاع الأمني، حيث سيكون من غير الواقعي للغاية تعزيز الإصلاحات الأمنية دون تقليص النفوذ الهائل للجيش في الحياة السياسية. هذه المهمة غير يسيرة لبلد يمر بمرحلة انتقالية من نظام استبدادي يحكمه الجيش إلى نظام ديمقراطي. ومع ذلك، فليس من المستحيل التغلب على مثل هذا النوع من العوائق، أي بعبارة أخرى فإن الثمن الواجب دفعه هو تعزيز التوافق بين المدنيين والعسكريين للتوصل إلى مجموعة محددة من ضمانات الخروج لمنع الجيش من إعاقة التحول الديمقراطي.

وبالتالي، فإن الجزائر من أكثر الدول التي يواجه فيها إصلاح القطاع الأمني مشكلة معقدة في البلدان المغاربية نظرا لهيمنة المخابرات والجيش. وكما قال مصطفى محمد، فإن إصلاح القطاع الأمني في الجزائر يتطلب "إصلاح الدولة"[187].

المغرب: صلاحيات واسعة للقصر والفساد وصراع الصحراء

تختلف المشكلات التي يواجهها المغرب فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني عن مشكلات الجزائر في بعض الأمور، حيث يرى عبد الله ساعف أن النقاش حول الحكامة الأمنية في هذا البلد مؤطر ضمن شروط عملية ديمقراطية مستمرة، فمنذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين شهد المغرب لحظات من الانفتاح السياسي قبل الربيع العربي. ومن بين هذه الخطوات الإصلاحية التدريجية نجد انتخابات عام 1997 والتي سمحت للمعارضة الاشتراكية للوصول إلى السلطة. وفي عام 2011، صدر دستور جديد وأجريت انتخابات برلمانية مبكرة بتاريخ 25 نوفمبر من نفس العام مما سمح لحزب العدالة والتنمية وهو حزب إسلامي معتدل بقيادة الحكومة، وقد كانت كل هذه التغييرات السياسية مصحوبة بإصلاحات اجتماعية واقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك، أوقف المغرب مسيرة العدالة الانتقالية في عام 2004 في عهد الملك محمد السادس مما أدى إلى إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة. لقد كانت مهمة الهيئة هي التحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان السابقة التي ارتكبتها قوات الأمن في الفترة اللاحقة لاستقلال المغرب من 1956 إلى 1999 للتوصل إلى حقيقة تلك الانتهاكات ودفع تعويضات للضحايا وأسرهم والتوصية بالتدابير اللازمة

[187] Mustapha Mohamed, « State, Security and Reform: The Case of Algeria», *ARI Projects*, June 2012, 8p.

لمنع أي انتهاكات مشابهة في المستقبل[188]، حيث توصلت الهيئة إلى مسؤولية الدولة عن الانتهاكات السابقة وخلصت إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان كانت نتيجة للافتقار إلى الرقابة الديمقراطية على الأجهزة الأمنية. وقدم التقرير النهائي لهذه الهيئة عدة توصيات للحكومة المغربية بشأن كيفية سن قوانين خاصة بالقطاع الأمني وتطوير المؤسسات المسيطرة. وانصبت التوصيات المذكورة- التي لم تُطبق بعد- على الأولويات الرئيسية التالية:

1) وضع سياسة أمنية وطنية عامة، 2) توضيح الإطار القانوني الذي ينظم الصلاحيات المؤسساتية وصنع القرار وآليات الإشراف والتقييم لجميع قوات الأمن والسلطات الإدارية ونشر كل مما ذُكر، 3) إلزام الحكومة بإبلاغ الشعب والبرلمان بأي حدث يتطلب تدخل قوات الأمن، و4) وضع آليات رقابة داخلية عادلة وشفافة داخل أجهزة القوات الأمنية[189].

اكتسب المغرب خبرات قيمة خلال هذه العملية يمكن أن تكون دروسا لدول أخرى تعتزم الدخول في مسلسل المصالحة والعدالة الانتقالية. ونتيجة لذلك، ينبغي النظر إلى إصلاح القطاع الأمني على أنه جزء من العملية الأكبر لإرساء سيادة القانون والتي لا تعد مهمة سهلة لأن الإصلاح الأمني مرتبط ارتباطا كبيرا بإصلاحات أخرى في النظام السياسي العام.

ومع ذلك، هناك عقبات كبرى تمنع من المضي قدما في تنفيذ جدول أعمال هيئة الإنصاف والمصالحة، ففي المغرب يواجه الإصلاح الشامل للقطاع الأمني إعاقة بسبب "(...) المصالح الاقتصادية والمالية وفساد المسؤوليين عن قوات الأمن. فقد أشارت منظمة الشفافية الدولية إلى أن العدل والإدارات المحلية هي أكثر القطاعات فسادا. وبالتالي، فكيف يمكن إرساء سيادة القانون في القطاع الأمني دون إحراز تقدم في مكافحة الفساد داخل القطاع القضائي؟ فعند مكافحة الفساد، فإن مجرد التغيير في المناخ العام يمكن أن يسمح بمعالجة الفساد داخل القطاع الأمني"[190].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إصلاح هذا القطاع محدود نظرا لطبيعة النظام السياسي، حيث تظل السيطرة الفعلية على السلطة التنفيذية للدولة من الأصول السيادية المرتكزة في يد الملك والذي يمارس سيطرة فعالة على كل الأجهزة الأمنية. فقد أوضح كودماني أن "للمغرب مفهوم ملكي للأمن وهو أن السبب الأساسي لوجود القطاع الأمني هو حماية المؤسسة الملكية". إن الاختصاصات الملكية واسعة النطاق، ففي حين أن النظام في المغرب نظام ملكي دستوري به برلمان منتخب فإن الملك يتمتع بسلطات تنفيذية وتشريعية كبرى كما يتسم الإطار الدستوري للعلاقات المدنية العسكرية أساسًا بالهيمنة الملكية[191].

ولهذا السبب، يبدو أنه من الضروري تعديل الدستور من أجل التوزيع الديمقراطي للاختصاصات والسلطات، فالقطاع الأمني في المغرب لا يعد ضمن السياسات العامة التي تعكس عملية صنع قرار

---

[188] IER, '2005 Closing Report (*Rapport Final*)', available at www.ier.ma ; the statute of the IER was published by Royal Dahir on 12 April 2004.

[189] DCAF, *Security Sector Reform: in Light of the Recommendations of Morocco's Equity and Reconciliation Commission, 2009, http://www.dcaf.ch/Publications/Security-Sector-Reform-in-Light-of-the-Recommendations-of-Morocco-s-Equity-and-Reconciliation-Commission.*

[190] Bassma Kodmani, «The Security Sector in Morocco and the Broader Reform Agenda», *ARI Reports*,March 2009, p. 9; http://www.arab-reform.net/sites/default/files/ARI_SS~1.PDF

[191] Brahim Saidy, «Relations civilo-militaires au Maroc : le facteur international revisité», *Politique étrangère*, n°3, automne 2007, pp. 589-603.

واضحة وتحليلا للقرارات الحكومية لأن رئيس الحكومة لا يملك سيطرة فعلية على القوات المسلحة أو على أجهزة المخابرات، فبعد فشل الانقلاب العسكري ضد الملك الحسن الثاني في 1971 وفي 1972، فُككت وزارة الدفاع واستبدلت بإدارة دفاع ذات مشاركة محدودة في صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرلمان لا يمارس أي رقابة تذكر على الأجهزة الأمنية وخاصة أجهزة المخابرات والقوات المسلحة، فبالرغم من أنه ومن الناحية النظرية فإن من سلطة البرلمان الموافقة على الميزانية العسكرية لكن مناقشة خذه الميزانية دائما تحصل تنتهي بالموافقة بالإجماع عليها في أماكن المداولات العامة الحقيقية. وفي العموم، فإن سلطات البرلمان والحكومة في هذا المجال محدودة للغاية[192].

ومع ذلك، فإن للمجتمع المدني- لاسيما الصحافة ومنظمات حقوق الإنسان والجمعية المغربية لمكافحة الفساد- دور رئيسي في النقاش العام حول القضايا الأمنية وكذا في الانتقاد الشديد للانتهاكات الحقوقية والمطالبة بوضع قوانين وقواعد في هذا القطاع، فعلى سبيل المثال، فقد كان المجتمع المدني هو الممثل الرئيسي في النقاش القانوني والسياسي الذي أثاره مشروع الحصانة العسكرية 12-01 والذي صادقت عليه اللجنة البرلمانية بتاريخ 18 جويلية 2012 وخاصة فيما يتعلق بالمادة 7 من المسودة الأصلية والتي منحت للعسكريين حصانة كاملة في أثناء العمليات العسكرية[193].

وأخيرا، فإن نزاع الصحراء يضع ضغوطا إضافية على إصلاح القطاع الأمني في المغرب لأن القوات الأمنية متهمة بانتهاكات حقوق الإنسان في هذه المنطقة. يرفض المغرب رفضا تاما إدراج آلية لمراقبة حقوق الإنسان ضمن تفويض بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء (المينورسو) بالرغم من أن إصلاح القطاع الأمني يبدو كمكون أساسي في عملية تسوية النزاع المستمر لسببين رئيسيين:

1. أولا، سيؤدي إصلاح القطاع الأمني للحد من إساءة استخدام الأجهزة الأمنية للسلطة إلى تحسين صورة المغرب ومكانته فيما يتعلق بحقوق الإنسان.
2. ثانيا، سيوفر إصلاح القطاع الأمني المصداقية والشرعية للعرض المغربي للحكم الذاتي لمنطقة الصحراء داخل حدود الدولة المغربية في عام 2007 كحل محتمل للصراع. من الواضح أن فكرة الحكم الذاتي الإقليمي تمثل جزءا من ممارسات حل الصراع لكنها يمكن أن تكون ذات أثر فعلي وتظهر في الأرجاء في إطار نظام ديمقراطي فقط. وبالتالي، سيكون لإصلاح القطاع الأمني تأثير إيجابي على الاقتراح المغربي وسيدعم قابليته للنجاح.

تونس: دور هامشي للمؤسسة العسكرية مقارنة بأجهزة الداخلية

هناك ميزتان مختلفتان لتونس على عكس البلدان المغاربية الأخرى، فقد كان للإصلاح العسكري أهمية محدودة على المدى القصير لكن التحدي الرئيسي لإصلاح القطاع الأمني منذ سقوط بن علي هو استعادة الجهاز الأمني الداخلي والقضاء.

[192] Brahim Saidy, «Relations civilo-militaires au Maroc : le facteur international revisité», op.cit., p.597

[193] Article 7 of the proposed act stated that « Military personnel in the Royal Armed Forces (FAR) who carry out orders received from their superiors in the chain of command in the framework of a military operation conducted at home in their mission shall not be questioned criminally and shall enjoy the protection of the state from exposure to threats, prosecution, attacks, abuse, slander or insult in the practice or performance of their duties or thereafter». This article was amended to clarify that the military personnel enjoy the protection of the state, but they have not immunity from criminal accountability.

يحظى الجيش في تونس بتقدير كبير في المجتمع بل وقد اكتسب المزيد من احترام الشعب له بعد عام 2011 بسبب دور الجيش في الانتفاضة الشعبية والذي ساعد بشكل كبير في إنجاح الثورة التي عقد الشعب العزم خلالها على استبعاد الرئيس السابق من السلطة[194]. لم يتدخل الجيش التونسي في الثورة بل ورفض أوامر بن علي بفتح النار على المتظاهرين وكبحهم. وأثبت الجيش التونسي حينها أنه مؤسسة مهنية تمتنع عن التدخل في السياسة.

وعلى عكس بعض البلدان المغاربية، ولاسيما الجزائر والمغرب، لم يكن الجيش التونسي أساس السلطة للنظام الاستبدادي فقد همش كل من الرئيسين بورقيبة وبن علي الجيش وهما الرئيسان اللذان عرفا تونس منذ استقلالها في عام 1956 وحتى الثورة التي اندلعت في عام 2011. يوضح ديريك لوتربيك أن"الضباط العسكريين التونسيين الذين خدموا في عهد بن علي اعتادوا على وصفه بأنه مناوئ لعسكرة الدولة حاول الحد من النفوذ السياسي للجيش قدر المستطاع. وبينما تولى الجيش التونسي دورا أكثر بروزا إلى حد ما في السنوات الأولى من حكم بن علي عما كان عليه في عهد بورقيبه وتمت ترقية العديد من الضباط العسكريين إلى مناصب رفيعة المستوى، فمنذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين اتسم التطور الشامل للقوات المسلحة بعدم تسييسها وفصلها عن مركز السلطة السياسية"[195].

يتجلى تهميش الجيش التونسي في حجمه فهو يتكون من حوالي 36.000 ضابطا ومجندا وهو بذلك أصغر جيش في البلدان المغاربية، لكن هذا الحجم يكفي لتلبية الاحتياجات الأمنية التونسية نظرا لأن الدولة غير معرضة لتهديدات من جيرانها ولأن القوة العسكرية مرتبطة بالأحرى بالأنظمة العسكرية الفعالة وذات الكفاءة في مجالات التعليم والتدريب والمعدات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التهميش ينعكس أيضًا في ميزانية الدفاع والتي لا تتجاوز 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وبسبب نقص الموارد، كانت المشتريات التونسية متواضعة للغاية لأنها كانت تعتمد على المساعدة العسكرية الأجنبية وخاصة من الولايات المتحدة وفرنسا[196].

وختاما، فقد كان هذا التهميش جزءا من استراتيجية بن علي لمنع الانقلاب ضده لضمان عدم تدخل الجيش لإطاحته من السلطة بانقلاب عسكري. ولذلك، فإن الانتفاضة المناهضة للنظام والتي اندلعت في ديسمبر 2010 أتاحت فرصة لقوات الأمن للسعي للانتقام تجنبا لمثل ذلك التهميش في المستقبل ولإظهار أهمية دور الجيش في الحفاظ على الاستقرار وحماية مؤسسات الدولة. واكتسب الجيش التونسي صورة إيجابية في المجتمع كقوة محترفة وجمهورية مهمتها الأساسية هي الدفاع عن البلاد.

ومما ذكر نستنتج بأنه لا ينظر إلى الإصلاح العسكري على أنه من الاهتمامات الملحة في مرحلة ما بعد بن علي بل على العكس من ذلك ينصب التركيز الأكبر على مفهوم إصلاح الشرطة داخل الجمهور، فقد كان النظام القديم شديد القمع وبالتالي اعتمد اعتمادا كبيرا على جهاز الأمن الداخلي، وعليه ففي أثناء الانتفاضة الشعبية اتخذت الشرطة جانب النظام ضد المتظاهرين، على عكس الجيش، واتهمت بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وكانت تونس واحدة من أكثر الدول التي تخضع لسيطرة كبيرة من الشرطة في

---

194 Sharan Grewal, "A Quiet Revolution: The Tunisian Military After Ben Ali," *Carnegie Endowment*, 24 February 2016, available at https://carnegieendowment.org/2016/02/24/quiet-revolution-tunisian-military-after-ben-ali-pub-62780.

195 Derek Lutterbeck, «After the Fall: Security Sector Reform in post-Ben Ali Tunisia», ARI Projects, September 2012 p.6.

196 Brahim Saidy, «The Role of Military in Tunisian Democratic Transition», *Al Jazeera Centre for Studies*, Qatar, March 2011, 7p.

العالم. "في بلد يبلغ عدد سكانه 11 مليون نسمة، كان في تونس حوالي 200 ألف شرطي وكان القمع برنامجا حقيقيا لخلق فرص العمل"[197]، وفي الوقت نفسه كانت أجهزة المخابرات من بين النخبة الأمنية المتميزة كنظام وصي تتوافق مصالحه مع مصالح الشرطة.

وفي هذا الصدد، يجب أن يركز إصلاح جهاز الأمن الداخلي للبلاد على مستويات ثلاث:

1. سن تشريعات جديدة تقوم على القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لإلغاء الأنظمة القمعية للنظام السابق.
2. تنفيذ آليات الحكامة الرشيدة على مستوى الإدارة لاسيما شفافية قوات الشرطة ومسائلتها.
3. الترويج لثقافة أمنية جديدة تقوم على سيادة القانون والتعليم الديمقراطي حيث سيساعد ذلك على تطهير الأجهزة الأمنية من الداخل ودفع العناصر المواتية للنظام القديم والتي تحاول عرقلة النظام لتغيير سلوكها.

يجب أن تسير كل هذه العوامل جنبًا إلى جنب مع إصلاح المنظومة القضائية والتحول الهيكلي لوزارة الداخلية التي تسيطر على غالبية الأجهزة الأمنية التونسية، فهذه الوزارة في واقع الأمر هي أساس الصرح الأمني بأكمله في البلاد ويظهر تحولها على أساس ديمقراطية وآليات خاضعة للمساءلة تحديًا حاسما أمام إصلاح القطاع الأمني.

تمتلك تونس بعض الأصول اللازمة لإنجاح القطاع الأمني مثل تجانس الشعب ووجود طبقة وسطى متعلمة والتكامل الاقتصادي في نظام السوق الحرة ووجود مؤسسات سياسية منتخبة جديدة (الرئيس والبرلمان والحكومة). وهذه الأصول تساهم بقوة في استقرار الدولة وتوفر، مجتمعة، شرطا مسبقا مهما للتحول الديمقراطي السلمي والسلس في البلاد[198].

إصلاح القطاع الأمني الليبي: التحديات التي تواجه إصلاح القطاع الأمني في مرحلة ما بعد الصراع في ليبيا تختلف الحالة الليبية اختلافا تاما عن البلدان المغاربية الأخرى نظرا لاستمرارية الحرب الأهلية، فبحسب بول جاكسون هناك ثلاث خصائص رئيسية يجب توافرها: "ضرورة توفير الأمن الفوري وضرورة تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم وضرورة تقليص الجهات الأمنية"، وكل هذه الشروط مستوفاة بوضوح في القضية الليبية.

لا تحتكر الحكومة الليبية الاستخدام المشروع للقوة وهو أساس سيادة الدولة، فالحكومة لا تمتلك السيطرة الكاملة على أراضيها وهي مضطرة لتقاسم السلطة الأمنية مع قوات المتمردين. ترفض بعض الجماعات الثورية الالتحاق بالجيش الوطني أو تسليم أسلحتها. ففي أثناء التمرد ضد نظام القذافي، لم يتوحد المتمردون تحت راية واحدة مطلقا، وعند انتهاء الحرب استمر البعض في احتلال مدنهم أو مناطقهم الخاصة وبالتالي فهم لا يدينون بالولاء للسلطة السياسية الجديدة في طرابلس، بل والأسوأ من ذلك أن الميليشيات تواصل نموها في مختلف أنحاء البلاد وتتابع تنفيذ أجنداتها الخاصة. ولهذا السبب، فإن ليبيا تبرز بين البلدان المغاربية كاستثناء نظرا للحاجة إلى إعادة بناء القطاع الأمني الليبي من البداية[199].

---

[197] Eric Goldstein, «Dismantling the Machinery of Oppression », The Wall Street Journal, February 17, 2011.
[198] *Querine Hanlon*, «*Security Sector Reform* in *Tunisia*. A *Year after* the Jasmine *Revolution», Special Report*, N. 304 March 2012, 16p.
[199] Paul Jackson, «SSR and Post-Conflict Reconstruction: The Armed Wing of State Building?», in Mark Sedra (eds.), *The future of the security sector reform*, op.cit., pp. 119-120.

تتطلب الحاجة المذكورة إلى الأمن الفوري استراتيجية قوية لنزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم. ويمكن دمج المقاتلين السابقين في الجيش الوطني وقوات الشرطة في نهاية المطاف تحت حكم الحكومة المركزية وبالتالي تصبح تابعة للشعب. إن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج شرط مسبق حاسم لأي نجاح في إصلاح القطاع الأمني في ليبيا لمنع المزيد من تدهور الأمن الداخلي وتجنب تجدد الصراع وحماية البنية التحتية للطاقة وخلق ظروف مواتية للإصلاح، ومن بين المؤشرات على ما ذكر فإن هناك ما يصل إلى 20.000 نظام دفاع جوي محمول منتشر في جمع أنحاء البلاد منذ اندلاع الثورة وسيكون تأمين هذه الأسلحة صعبا نظرا لعدم وجود جهاز أمني ليبي متماسك.

ومع ذلك، هناك العديد من العوامل تعوق استراتيجية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من بينها الافتقار إلى الخبرة التاريخية في بلد حكمه معمر القذافي لمدة 42 عامًا دون هيكلة للدولة بالإضافة إلى الطبيعة المتداعية للأجهزة الأمنية الموروثة من النظام الجديد والتفتت الاجتماعي للمجتمع الليبي والذي يمكن رؤيته بأشكال مختلفة لاسيما التنافسات القبلية والإقليمية. وفي مثل هذه البيئة، تواجه السلطة المركزية الوطنية تحديا حاسما لتأكيد سلطتها على كل القبائل والمناطق الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعامل مع كل من جرائم النظام السابق والمتمردين يمثل أمرا صعبا فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية والتي لا تمثل جزءا من إصلاح القطاع الأمني في حد ذاتها لكنها ترتبط به ارتباطا معقدا[200]. في الواقع، كل هذه العوامل تفسر الأداء الضعيف للحكومة الجديدة فيما يتعلق بإصدار القوانين بهدف تنظيم هذه الفترة الانتقالية وضمان احترام معايير السلوك الوطنية على مستوى الحكامة المركزية وتطبيق كل القطاعات المحلية للقوى الأمنية لها.

يتجه إصلاح القطاع الأمني في ليبيا نحو السلام المستدام مع بناء قدرات كبرى في قطاعات الدفاع والشرطة والمخابرات. وفيما يتعلق بالدفاع الوطني، فإن ليبيا غير معرضة لأي تهديد خارجي من جيرانها. وبالتالي فإنها ليست بحاجة إلى قوة كبرى للدفاع الإقليمي، ومع ذلك فإن إنشاء جيش وطني موحد تحت سيطرة مدنية مركزية شرط أساسي لتعزيز قوة الدولة الليبية، وتعتبر الطريقة المناسبة لتحقيق هذا الهدف هي "توفير مزيج من الحوافز وعقد مفاوضات واسعة النطاق بين طرابلس وقادة الميليشيات وعدم استخدام القوة إلا في الحالات القصوى فقط"[201].

وأما الجانب الرئيسي الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستدامة فهو إصلاح الشرطة لأن الشرطة الليبية في حاجة ماسة إلى تحسين مستوى الشفافية وإلى التدريب والحصول على معدات جديدة. إضافة إلى ذلك، تتعلق الكثير من القضايا بمنح جميع أفراد المجتمع الليبي إمكانية الوصول إلى قوات الشرطة لتحقيق التنوع القبلي والعرقي والثقافي لجميع المناطق الليبية التي تخدمها الشرطة، ويتطلب ذلك أن تعزز قوات الشرطة مستوى احترافها لأن بعض الجماعات الثورية السابقة انضمت إلى الجيش الجديد والشرطة الجديدة وبالتالي فمن المرجح أن تحتفظ هذه الجماعات بولائها لقاداتها ومجتمعاتها المحلية. ومع ذلك، يجب عدم نسيان إصلاح أجهزة المخابرات لأن الهياكل الاستخبارية

[200] Moussa Grifa, «The Libyan Revolution : Establishing a New Political System and The Transition to Statehood»,*ARI Projects*, September 2012 p.1.
[201] Christopher S. Chivvis, Keith Crane, Peter Mandaville and Jeffrey Martini, *Libya's Post-Qaddafi Transition. The Nation-Building Challenge*, RAND Corporation, 2012, p.1.

الموروثة من نظام القذافي مثل منظمة الأمن الخارجي الليبي بحاجة إلى إصلاح شامل نحو السيطرة المدنية الديمقراطية الفعالة وإنفاذ حقوق الإنسان.

بالرغم من اختلاف التجارب والسياقات في البلدان المغاربية يمكن الخروج من هذا المطلب حول إصلاح القطاع الأمني في هذه الدول بثلاثة دروس عامة. يوضح الدرس الأول أن إصلاح القطاع الأمني ضروري للترويج للصورة الجديدة للأجهزة الأمنية والتي تختلف عن الصورة المرسومة لها سابقا والمتمثلة في كبح الحريات وانتهاك حقوق الإنسان وذلك من أجل تأكيد التحول من النظام القديم إلى النظام الجديد.

وأما الدرس الثاني فهو أن إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية سيواجه التحديات التالية لا محالة:

- تحول الثقافة الموروثة من الأنظمة الاستبدادية
- مسألة مقاومة الإصلاح لأن النخب الأمنية في الأنظمة القديمة لا تؤمن بفوائد الإصلاح وما زالت تعتبر المجال الأمني مجالا محظورا
- قضية التسييس أي فصل الأجهزة الأمنية عن الحياة السياسية لإخضاعها للسلطة المدنية

أما الدرس المستفاد الثالث فيتعلق بعدم التجانس بين البلدان المغاربية من حيث الثقافة والسياق وظروف تنفيذ إصلاح القطاع الأمني. فبالرغم من بعض أوجه التشابه إلا أن هذه البلدان تختلف اختلافا كبيرا في أولولياتها واحتياجاتها لإصلاح القطاع الأمني. ولذلك، فإن طريقة هذا الإصلاح يجب أن تتوافق مع ظروف كل دولة مع مراعاة التجارب الإقليمية والدولية.

من كل هذا نخلص إلى ضرورة توجه البلدان المغاربية نحو إصلاح جذري للقطاعات الأمنية عبر إعادة هيكلة أجهزتها الأمنية بما يتماشى مع مقتضيات الحكم الراشد وحرية التعبير وحفظ حقوق الإنسان وتطبيق العدالة على الجميع وإصلاح علاقة المجتمع بالأجهزة الأمنية وتصحيح بعض الممارسات السابقة التي أخلت بثقة الشعوب في أنظمتها الأمنية المحلية، وهذا لا يتحقق إلا بوجود رغبة سياسية حقيقية فوقية تنبع من صميم السلطات العليا بالإظافة إلى النضال المستمر للشعوب والأحزاب السياسية والقوى المجتمعية للدفع نحو بناء علاقة تعاقدية رضائية بين المجتمعات والأجهزة الأمنية ما يزيد من فرص تحقيق الأمن للجميع سواء الدولاتي، المجتمعي والأمن الإنساني.

المطلب الثالث: متطلبات هندسة منظومة أمنية مغاربية متكاملة

يجد المتابع للشؤون السياسية والدولية الحالية وبنظرة فاحصة للخرائط الجيوسياسية وبمنطق الدراسات الأمنية أن المنطقة المغاربية اليوم تقع في خضم تحولات وتطورات حاصلة في النظام الدولي والأنظمة الإقليمية الفرعية التابعة له، ما يستوجب بناء رؤية إستراتيجية جديدة تلبي متطلبات بناء منظومة أمنية محكمة لمواجهة التحديات والتهديدات الجديدة التي تعصف بالمنطقة بشكل غير مسبوق.

هناك العديد من التحديات المتشابكة التي يجب على المنطقة المغاربية أن تكون على استعداد للتعامل معها سواء كل بلد على حدى أو كمركب أمني وإقليم جغرافي وامتداد استراتيجي يحمل في طياته أنماط متقاربة يمكن نمذجتها وقياسها لتشكل لنا فضاء حضاري مغاربي كبير.

فعلى ضوء التهديدات والإستراتيجيات الكونية التي تستهدف السيطرة على مقدرات المغرب الكبير وثرواته والإستفادة من موقعه الجيوستراتيجي يجدر بنا كباحثين في الدراسات الأمنية أن نطرح تساؤلات حول الواقع الأمني المغاربي ومدى استجابته للتطورات الحاصلة في أبعاد ومجالات الأمن، كيف يمكن بناء منظومة أمنية مغاربية تستجيب لتحديات الواقع الأمني العالمي المعقد والمتشابك.

الإشكاليات البينية داخل المنطقة المغاربية (تفكيك المعضلة الأمنية المغاربية)

عندما يجري الحديث عن المنطقة المغاربية، لا يجب أن يفهم من ذلك أننا نقصد خمس دول المشكلة لها فقط، بل الحديث هنا عن المنطق البنيوي للمنطقة ككل، الذي يتكون بالضرورة من خمس دول: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، ولكن بالإضافة إلى امتداداتها من منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى الساحل الإفريقي في عمق الصحراء الكبرى.

بحسب مورتون كابلان فإن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على التفاعل الحاصل في المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط على مدى العقد المقبل على الأقل وربما لأجيال قادمة.

يضم الجزء الشمالي "أوروبا الغربية" أكبر ثقل بشري حديث في المنطقة، ويقترب من الولايات المتحدة، كما يتمتع الجزء الجنوبي الشرقي من هذه المنطقة بموارد طاقوية وفيرة ورخيصة. ومسار التفاعلات الإستراتيجية المستمر على مدى السنوات العشرين القادمة له آثار مهمة على المآلات السياسية والاقتصادية للربع الشمالي الغربي. يغطي الربع الشمالي الشرقي أوروبا الشرقية، بما في ذلك الجزء الأوروبي من روسيا.

يصرح الجنرال Buis في هذا البيان ما يلي: " يظهر المتوسط مع بداية القرن الواحد والعشرين فضاء ذا أهمية حيوية" ويضيف:" نجد فيه المغرب حارسا على مضيق جبل طارق، بينما تهيمن الجزائر بسواحلها على الممرات البحرية نحو مضيق صقلية، أين تحرس تونس على أهميتها وموقعها الإستراتيجي طيلة قرون، بينما تطل ليبيا في إطار مجالها الحيوي الإستراتيجي على جزء كبير من السواحل الشمالية للمتوسط الممتدة من إيطاليا إلى اليونان.[202]

وتقول الباحثة إيلين لابسيون من جهة أخرى: " إن معظم الناس يفكرون في المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا، افريقيا وآسيا، وأنه بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما. وقد جاء الوقت لنفكر في حوض البحر الأبيض المتوسط كمنطقة لها وضعها الخاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة لها ميزات التنافس على الموارد ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها التي تزداد اتساعا[203]

[202] عليلو موني، السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة، رسائلة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2002/2001 ،ص43.

[203] السيد يسين، أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد118، أكتوبر 1994، ص97.

وبخصوص الساحل الإفريقي فهناك حوالي خمسة دول تعاني من أعراض الفشل السياسي وةالتنموي الحاد ساحلية فالإقليم يعج بالنزاعات الإثنية وعدم العدالة في توزيع الثروة، عدم استقرار سياسي وهشاشة اقتصادية وتأتي في طليعتها مالي والنيجر. حيث خلص التقرير السنوي الأول الذي ساهم في إعداده كل من صندوق السلام the Fund for peace وهو مؤسسة بحثية مستقلة، ومجلة فورين بوليسي Foreign policy الأمريكية حول الدول الفاشلة أو الضعيفة أن هناك نحو مليارين من سكان العالم يعيشون في دول غير مستقرة تحمل مخاطر الإنهيار أو قريبة من حافته.

وقد أحصى هذا التقرير الذي نشرته مجلة "فورين بوليسي" في عدد أوت 2022 حوالي 60 دولة من دول العالم -تم تصنيفها تراتبيا- تحمل علامات عدم الاستقرار وتعد الأقرب لأن تكون دولا فاشلة، اعتمادا على قياس 12 مؤشرا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. تم جمع البيانات المتعلقة بها من عشرات الآلاف من مصادر الإعلام الدولية والمحلية المقروءة والمسموعة والمرئية في الفترة من ماي إلى ديسمبر 2022.

وقد قامت الدراسة بوضع دليل تراتبي يشمل 60 دولة بعد جمع البيانات وتحليلها، حيث يأخذ كل مؤشر 10 نقاط ليكون مجموع النقاط التي تحتسب للدولة 120 نقطة، ويكون أعلى الدول حصولا على النقاط هي الأكثر تعرضا لخطر الفشل وهكذا تنازليا حسب ترتيب الدول داخل الدليل.

وتقسم الدراسة هذا الدليل إلى ثلاث فئات يضم كل منها 20 دولة من الدول غير المستقرة. الفئة الأولى ويرمز لها باللون الأحمر، وهي حالات تقع فعلا في مرحلة الخطر. وتبدأ بدولة ساحل العاج (المركز الأول برصيد 106 نقاط) وتنتهي بجمهورية افريقيا الوسطى (المركز العشرون برصيد 93.7 نقطة). ومن الدول العربية تقع كل من السودان (المركز 3)، وسوريا (المركز4) وليبيا (المركز 5) واليمن (المركز8) داخل هذه الفئة الأكثر عرضة للفشل.

وفي الإطار ذاته صنف السودان على أنه الأسوء في مؤشر الاستقرار وديمومة السلام، وهذا وفقا لإصدار وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست EIU بالتعاون مع فريق دولي من أكاديميين وخبراء في السلام، أنتجت مؤشر السلام العالمي GPI Global Peace Index ل121 دولة وفقا لمستوى السلام النسبي[204].

التفاعلات البينية داخل المنطقة (الأزمات البينية):

باختصار يمكن حصر أهم المشاكل البينية المغاربية فيما يلي:

- المشاكل الحدودية بين الجزائر والمغرب، ليبيا وتونس.
- التناقضات الإيديولوجية على مستوى أنظمة الحكم.
- النزاع في الصحراء الغربية.

إذ يمكن القول أن الأمن السياسي المغاربي مهدد إن لم يكن مغيب.

إشكالية التكامل النفعي المغاربي:

[204] http://www.visionofhumanity.org/gpi/results/sudan

عند الحديث عن معوقات التكامل المغاربي يكفي ذكر والتعليل بالمؤشرات التالية:

- التبادل التجاري المغاربي يتعدى 63 بالمئة نحو الشمال، بينما التبادلات التجارية المغاربية لا تتعدى 1.2 بالمئة من مجمل المبادلات التجارية.

- نسبة الواردات الطاقوية المغربية من الجزائر لا تتعدى 5 بالمئة أما 95 بالمئة فتأتي من خارج المنطقة المغاربية.

- مستوى الإستثمار ل5 دول لا تتجاوز 2.1 مليار دولار.

- القطاع الصناعي لم يتجاوز من الناتج الوطني الخام: 11 بالمئة للجزائر، 17 بالمئة للمغرب، 20 بالمئة لتونس.

- نسبة القطاع الفلاحي من الناتج الوطني تبقى ضعيفة جدا[205]:

15 بالمئة للجزائر مقابل 40 بالمئة هي نسبة سكان الريف.

18 بالمئة لتونس مقابل 45 بالمئة نسبة سكان الريف.

23 بالمئة للمغرب مقابل 50 بالمئة نسبة سكان الريف.

في مقابل ذلك وبالاعتماد على مقاربة كمية باستخدام 3 متغيرات: السكان، الدخل الخام، توزيع الثروة، نلاحظ تفاوت مغاربي على جميع المستويات/ فمثلا نجد أن الناتج الداخلي الخام الفردي لعام 2020 حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022 يتراوح بين 2234 دولار في موريتانيا و 10335 دولار في ليبيا و 7060 في تونس و 8395 في الجزائر و 4563 دولار في المغرب.

كما نلاحظ تفاوت أيضا على مستوى الدخل الإجمالي الوطني الخام للدول المغاربية، ففي حين يتجاوز 171 مليار دولار للجزائر، نجده لا يتعدى 48 مليار دولار لتونس، وفي حدود 105 مليار دولار لليبيا و81 مليار دولار للمغرب، إن هذا التفاوت يشكل تهديدا للأمن الاقتصادي المغاربي والذي يعتبر في حد ذاته إقتصاد عاجز غير تنافسي وغير منتج، هذا ناهيك عن مشاريع الشراكة الاقتصادية المطروحة على دول المنطقة سواء كانت أورومتوسطية أو شرقأوسطية أو مبادرات روسية صينية والتي لا تختلف في الإنعكاسات السلبية التي تطرح في مواجهة أي تجربة تكاملية مغاربية حقيقية.

كما يجب الإشارة إلى الإنفاق العسكري المفرط حيث نلاحظ أنه في سنة 2018:

- أنفقت الجزائر 5 مليار دولار أي ما يعادل 3.6 بالمئة من الدخل القومي الخام.
- المغرب 2.9 مليار دولار أي ما يعادل 3.9 بالمئة.
- ليبيا 856 مليون دولار أي ما يعادل 0.7 بالمئة.
- تونس 832 مليون دولار أي حوالي 1 بالمئة.
- موريتانيا 300 مليون دولار.

[205] Abdel Kader Sid Ahmed « Le Maghreb, rencontre avec le troisieme millénaire », Economies du Maghreb : l'inpératif de barcelone, Paris : CNRS editions ,2012,pp3-7.

هذا وقد كشف تقرير لمركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بواشنطن أن ثمة تنافسا كبيرا بين المغرب والجزائر بخصوص الإنفاق العسكري، تضاعف خلال السنوات الأخيرة، إذ يسعى كل منهما إلى التحديث التقني لقواته العسكرية في سباق تسلح يبدو أنه لا نهاية له. كما يحرض كلاهما على ضمان التفوق الشبشري إزاء الآخر، الأمر الذي جعل هذا الإنفاق أضحى يشكل القسط الأكبر من الميزانية العامة لكلا الدولتين، صل بالنسبة لكل منهما إلى أزيد من 15 بالمئة، كما تفوق 5 في المئة من الناتج الإجمالي الداخلي لكل منهما. وأكد التقرير وهو خاص بميزان القوى العسكرية في شمال إفريقيا، أن كل دولة من دولها قد اتخذت نهجا مغايرا لتطوير قدراتها العسكرية.

مهما يكن سبب الإنفاق، الأكيد أنه إنفاق عسكري مفرط ينعكس سلبا على مستويات التنمية الاقتصادية.

خطورة التهديدات الأمنية القادمة من الجنوب:

إن المنطقة مهددة بظاهرة خطيرة جدا متمثلة في ذلك الإرتباط العضوي بين شبكات الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، تبييض الأموال، تمويل الجماعات المسلحة والحركات الإرهابية، حيث يعيش الساحل الإفريقي ظواهر خطيرة تمثلت في تفشي الجريمة اللمنظمة والإرهاب وأزمات داخلية ناتجة عن مشاكل إثنية، شكلت شكلت ولاتزال تشكل معضلة خطيرة وتطرح في نفس الوقت إشكالية الأمن في هذه المنطقة التي لم تهدأ رغم بعض المحاولات التي أثمرت اتفاقيات سلام لم تنعكس مباشرة على واقع المنطقة.

فمشكلة الجزائر مثلا مع الدول الواقعة في الساحل حنوب الصحراء إقتصادية واجتماعية وأن الطابع السياسي والأمني ميز هذه المنطقة، فضلا عن الجانب الآخر ألا وهو البعد البيئي، كما أن دول الساحل الإفريقي في أغلبها متخلفة وتميزها ظهارة الهجرة نحو دول الشامال الإفريقي من جهة، والحروب الإثنية من جهة أخرى، مما أدى إلى ظهور أسواق للأسلحة الخفيفة وتطور نشاط تهريب المخدرات والتنقيب عن المعادن والأحجار الثمينة بشكل غير شرعي وهي مصادر تمويل العمل المسلح والنشاطات الإرهابية، ويبقى جوهر المشاكل هي الجريمة المنظمة التي تستحوذ عليها المخدرات بنسبة 90 بالئة.[206]

إذن الجوار الجنوبي لا ينتج فرص بقدر ما ينتج تهديدات ومخاطر.

ومن جهة أخرى تعتبر المسألة "التوارقية" معقدة من حيث الإطار المحدد لها وكذا من حيث الأطراف التي تساهم من قريب أو من بعيد في تداعياتها الراهنة، وهو ما أشار إليه الأستاذ حسين بوقارة من خلال الندوة التي نشطها بجامعة الجزائر، مشيرا إلى أ، الأقليات "التارقية" في النيجر ومالي وليبيا تعد من بين العوامل التي تحدد استقرار الدول الثلاث والتي تعتبر قضية مهمة بالنسبة للجزائر، خاصة من الزاوية الأخلاقية بحكم الإنتماء المشترك وروابط الدم التاريخية والجغرافية بين سكان المنطقة. واقترح الأستاذ بوقارة نظريتين لتفسير الظاهرة "التارقية"، أولها نظرية الدولة الفاشلة والتي تفسر فشل استراتيجية إدماج وإحداث ديناميكية اقتصادية في الساحل والبحث عن الأطر التي يمكن أن تعبر عن خصوصيات هذه الأقليات، وثانيا تفسير الظاهرة بالمقترب الإثني والهوية العرقية.

وأشار المتدخل إلى أن الطروحات العديدة الجزائرية والفرنسية والمصرية حول الأقلية التارقية كانت تصب جلها في ما وصفها بالاعتبارات الخاصة وتوجد النسبة الكبيرة من التوارق في النيجر بحوالي

[206] سلوى روابحية، "الإشكاليات الأمنية في الساحل الإفريقي"، من الموقع الإلكتروني:www.echaab.com/ar/index.php ?option

مليون نسمة تليها مالي ب600 ألف وليبيا ب100 ألف وبوركينافاسو ب50 ألف وفي المرتبة الأخيرة الجزائر دون أن يقدم أرقاما خاصة بها.

ورغم توزعه الطوارق على هذه الدول، إلأا أنه لا يوجد أي اتصال فيما بينهم، حسب المتدخل الذي أوضح أنهم يتوزعون على خمس كونفدراليات، في كل من التشاد ثم الجزائر وليبيا وطوارق النيجر والآخرون في مالي.

وحسب الأستاذ حسين، فإن جل الاتفاقيات المبرمجة تنص على ضرورة إدماج الطوارق ووضع السلاح، لكن شيء من هذا لم يتحقق والمشكل من وجهة نظره يبقى قائما، لن ينتهي قريبا مادامت آليات تحسين ظروف معيشتهم تبقى غائبة.

ولم يخف المحاضر مجالات توظيف القضية التارقية من قبل الأطراف الخارجية، معتبرالجزائر الأكثر تأثرا وتأثيرا في هذا المشكل من خلال مساهمتها في إيجاد أطر التفاوض لفض النزاعات وكذا بفعل استعدادها للتضحية على حد تعبيره، من خلال استقبال أعداد معتبرة منهم في حالة حدوث أزمات على أراضي هذه الدول، مؤكدا على أن المقاربة الأخلاقية والتضامنية لا تكفي وداعيا إلى ضرورة البحث عن أطر أخرى يجب وضعها في المنطقة لتقليص الآثار السلبية على الجزائر.

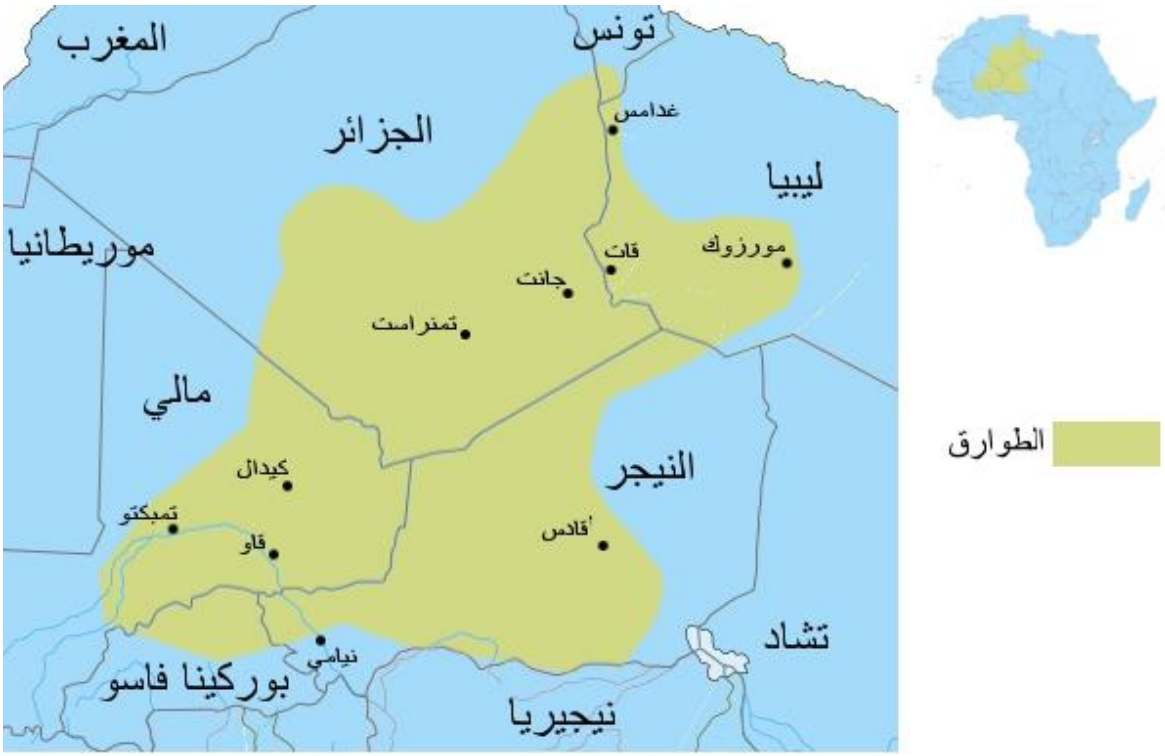

خارطة توزع الطوارق

بعد الحديث عن شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب والتوظيف السلبي للقضية التارقية، كمصدر تهديد لأمن المنطقة المغاربية، لابد من الحديث عن إشكالية التواجد العسكري الأجنبي بالمنطقة سواء على شكل قواعد دائمة أو مؤقتة أو في إطار شراكات متعددة الأطراف مع دول المنطقة، حيث أقرت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم "المجال المتوسطي الموسع" المجسد استراتيجيا في إطار الحوار الأمني الذي باشره حلف شمال الأكلسي NATO مع دول المنطقة، وتجلى اقتصاديا من خلال مبادرة الشراكة متعددة

الأطراف (ندوات الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA) التي أطلقت في أكتوبر 1994 بالدار البيضاء بالتوازي مع مفاوضات السلام في الشرق الأوسط.

وتضاعف الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بمنطقة البحر المتوسط بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 حيث يعتبر الأمريكيون شريط البحر المتوسط المتواصل جيوستراتيجيا بين شمال إفريقيا وغرب الشرق الأوسط، نقطة مراقبة مستمرة لأي نشاط أو تهديد محتمل من الجماعات المسلحة على المصالح الأمريكية داخل المنطقة أو على جنوب أوروبا، حيث واصلت الولايات المتحدة اعتمادها على حركة الأسطول السادس في عرض البحر المتوسط غربا وشرقا للإبقاء على هيمنتها الإستراتيجية في المنطقة من خلال المظلة الإستراتيجية لحلف الناتو.

أما أوروبا، فقد بادرت الى إنشاء "الأوروفور" ضمن تصور الجنرال هيلموث فالمان قائد الفيلق الأوروبي، حيث يصرح لمجلة البيان: " كل شيء واضح الآن، إن محور التهديد ضد أوروبا انتقل نحو الجنوب، وأنيطت مهمة هذه القوات بمهام التدخل جنوب المتوسط أي بالخصوص في المنطقة المغاربية والصحراء الكبرى بسبب خطر الأصولية الإسلامية، وحفظ الأمن الأوروبي داخل دوله، حيث يصبح الإمتداد المغاربي حزاما واقيا لأوروبا.

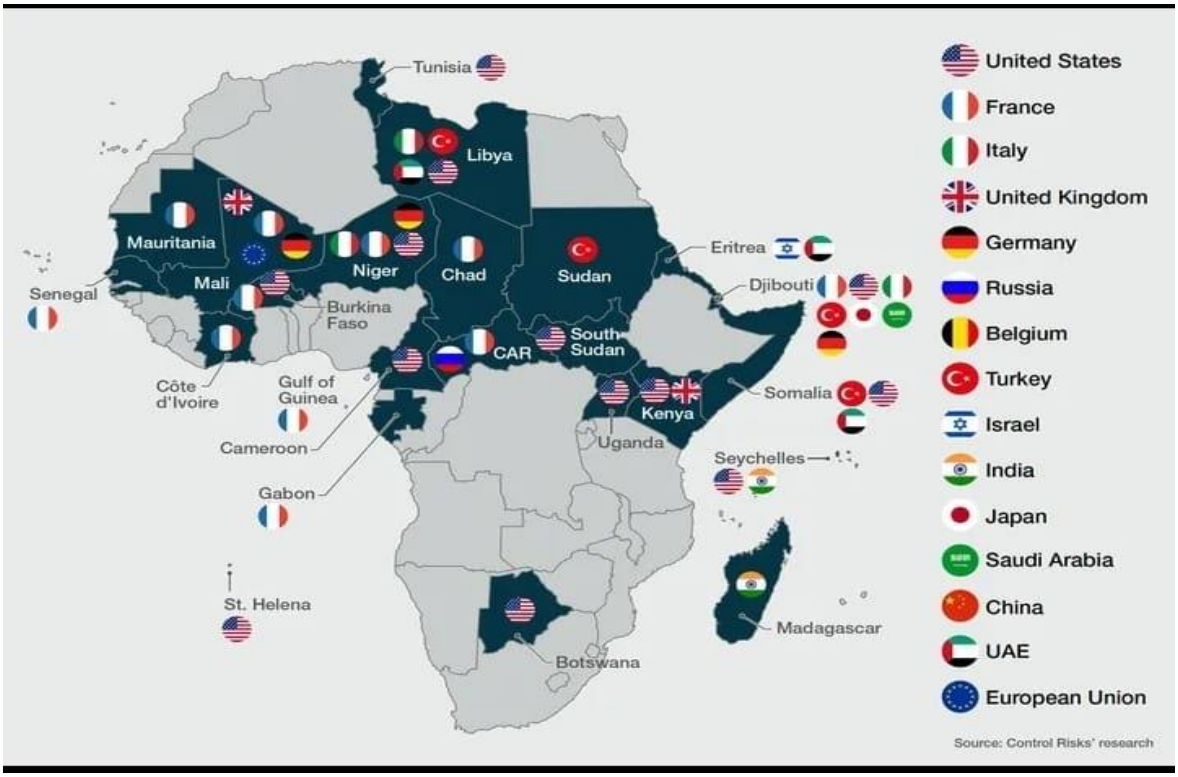

خريطة توضح التواجد العسكري الأجنبي في قارة إفريقيا

إعادة بناء المنظومة الأمنية المغاربية:

إن انهيار المنظومة الأمنية المغاربية –إن وجدت أصلا- يعني تغير مضمونها ودلالة مؤسساتها من السعي للإندماج القومي إلى مجرد تكوين كومنوولث بين الدول المغاربية، وفي أفضل الأحوال جماعة ثقافية إقليمية استنادا إلى وجود معرفة بين عديد من الدول، وهو حال المنطقة المغاربية حاليا.

والملاحظ أن التهديدات الأمنية + مشاريع الشراكة المطروحة على منطقة المغرب العربي هي ترتيبات اقتصادية، أمنية وسياسية لإقليمية جديدة، تطرح بالأساس في مواجهة أي محاولة إندماج مغاربية، بحيث أصبح على الدول المغاربية مواجهة 5 هواجس في المستقبل المنظور وهي:

1- هاجس الإلحاق:

ويقصد به إلحاق اقتصاد الدول المغاربية بالإقتصاد التركي والإسرائيلي في حالة المشروع الشرق الأوسطي، وبالاقتصاد الأوروبي في حالة الشراكة الأورومتوسطية، حيث أن ربط الإقتصاديات المغاربية بالإقتصاد التركي والإسرائيلي في ظل الموازين الاقتصادية الحالية، يعني أن النتيجة ستكون في الغالب لصالح تركيا وإسرائيل، ذلك أن تمتع تركيا وإسرائيل بحجم اقتصادي كبير وحجم صادرات كبير ومستوى تقني عالي وعلاقات دولية لا يملكها العرب عامة والدول المغاربية بشكل خاص. إضافة إلى الدعم الذي تحصل عليه المؤسسات الاقتصادية التركية والإسرائيلية من مؤسسات اقصادية عالمية، وكذلك الموقع الجغرافي المناسب، يجعل الاقتصاد التركي والإسرائيلي في موقع الأقوى الذي يساعده على تكريس الموقع المتخلف للإقتصاديات المغاربية ضمن التقسيم الإقليمي للعمل، وإمكانية توزيع النشاطات الصناعية والخدمية بين تركيا وإسرائيل من جهة والدول العربية من جهة أخرى ليصب في صالح الدولة التركية والإسرائيلية.

وعموما فإن المشروع الشرق أوسطي هو سوق سيحقق لتركيا وإسرائيل مكاسب سياسية واقتصادية منها زيادة نفوذها في الدول العربية وإعادة تشكيلها بصفة تسمح لها التحكم فيها، ومن ثم التوفق النوعي في مجالات عديدة، ولا سيما التكنولوجيا العسكرية وفي الاقتصاد[207].

وعلى صعيد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، نجد أن أوروبا تولي أهمية قصوى للقضايا الاقتصادية، وتؤدي هته الشراكة في جانبها الاقتصادي إلى نشوء حالات من اللاتكافؤ بين الضفتين وتعميق الهوة بينهما، فاقتراح إنشاء منطقة التبادل الحر هي فكرة تنقصها الرؤية والتصور، فهي لا تأخذ بعين الإعتبار عدم تكافؤ إمكانيات الدول بين ضفتي المتوسط، بمعنى أن هناك تبيان صارخ فيما يملكه الجانبان، ويمكن توضيح ذلك بالرجوع إلى الناتج الداخلي الخام أة إلى معدلات المساهة في المبادلات التجارية العالمية، ففي الحالة الأولى فإن أرقام الإتحاد الأوروبي تفوق بحوالي 20 مرة أرقام البلدان المتوسطية النامية، أما في الحالة الثانية فإن الفارق الهائل بين نسب الإستيراد والتصدير عند الإتحاد الأوروبي والبدان المتوسطية بلغت 56بالمئة و 52 بالمئة على التوالي عند التوقيع على اتفاقية الشراكة[208].

إذن من الواضح أن هذه الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة تطرح في مواجهة المنطقة المغاربية، فهي ترمي إلى تفكيكها وطمس هويتها القومية والقضاء على عقيدتها و أهدافها الحضارية العليا.

2- هاجس الإختراق:

---

[207] حمودة المختار سالم، الشرق أوسطية بين ثقل الواقع وطموحات المستقل، رسالة ماجستير، الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000، ص.96.

[208] Rafael Grasa, « La Conférence Méditerraneenne Alternative », in Bichara Khader, Le Partenariat Euro-Méditerraneene, Paris : Larmattan ; 2010.p193.

ويقصد به مشاريع الربط الإقليمي التي تتم بتخطيط أمريكي-إسرائيلي-أوروبي عبر المؤسسات المالية الدولية، وعبر المشاريع الاقتصادية المذكورة سابقا، حيث يتم إدماج إسرائيل في منظومة التفاعلات الإقليمية في المنطقة.

وإن العامل السياسي يعتبر في هذه المرحلة من مراحل الصراع في الشرق الأوسط عامل مهيمن وحساس، ولهذا نلاحظ أن التعاطي معه عادة ما يحصل بشكل غير مباشر، بأساليب أخرى، ولعل صيغة المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدخل في هذا السياق، أي تحفيز المتنازعين، ولا سيما المغاربة، على أن قبولهم بالتطبيع وقبولهم بإسرائيل كدولة فيما بينهم، سيؤدي إلى "إغراق" المنطقة برمتها بالاستثمارات الأجنبية.

وهذه هي البداية لتمفصل المنطقة المغاربية، ووضعها نهائيا في خدمة السياسة الأمريكية من خلال مشروع الشرق أوسطية ودور إسرائيل فيها، لأن هذا المشروع هو "مشروع أمريكو-صهيوني قديم تم طرحه مجددا على أرض الواقع، ويستند إلى التحالف الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ويفرض على الساسة الرسميين العرب والمغاربة، مستغلا مرحلة انفراد أمريكا بالسيطرة على النظام الدولي،وهو مرتبط في وجوده وتحقيقه بهذا النظام وديمومته وسيطرته على المنطقة العربية ومواردها الاقتصادية وقدراتها السياسية[209].

وعلى صعيد الشراكة الأورومغاربية، نرى بأن الموقف السياسي والأمني للاتحاد الأوروبي تجاه الدول المتوسطية، متذبذبا ويسوده الكثير من الغموض، فانتشار قوات تدخل سريعة من طرف الدول الأوربية الجنوبية، بهدف استرجاع السلم في المتوسط تثير شكوك وقلق الدول الجنوبية للمتوسط، في استعمالها بصورة غير متوازنة وطبقا لمصالح الدول الغربية.

3- هاجس الإختناق والانساحب:

وذلك من خلال عزل وتهميش بعض البلدان المغاربية بانتهاج سياسة الحصار كما هو الحال بالنسبة لليبيا والسودان، أما الانسحاب فهو ناجم عن عدم التوازن الإستراتيجي بين العرب والمغاربة وإسرائيل، فالأخيرة تملك أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية.

أما عن ليبيا وهو ما يهمنا لأنها دولة مغاربية فبعد التطورات الأخيرة، أصبحت نقطة ارتكاز للوجود الأمريكي الدبلوماسي والمخابراتي في المنطقة المغاربية. حيث دعت الخارجية الأمريكية ليبيا للعب دور محوري في الدعوة لإدارة المفاوضات السرية في واشنطن مع إسرائيل، لبحث ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وذلك إستنادا إلى الخبرة الليبية واسهامها المثير في إخلاء المنطقة من هذه النوعية من الأسلحة[210].

4- هاجس الانشقاق:

وهو ما يشير إلى تفتيت وتناثر النظام الإقليمي العربي والمغاربي بصفة خاصة في ظل تبني هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة الشرق أوسطية والأورومتوسيطة، فالمنطقة المغاربية تعيش اليوم أكبر أزمة في تاريخها. وهو ما ينذر بأن المنقة المغاربية ستتجزأ إلى مناطق نفوذ لقوى دولية وإقليمية عديدة،

---

[209] وسام جميل توفيق، "الشرق الأوسط، أي نظام سياسي وإقتصادي؟ ولمصلة من؟"، في الشرق أوقسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص34.

[210] إيميل أمين، "الشرق الأوسط 2004 في الأجندة الأمريكية"، في جريدة الخليج، العدد 9013 ، الخميس 22 يناير 2004، ص30.

وستتعدد النظم الإقليمية التي تنتمي إليها هذه الأجزاء، في شكل تضارب صارخ ووضع هش بدل الإلتحام والتحالف. وهنا يبرز أكثر من مشروع، وعلى رأس هذه الشروعات فكرة إنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي، أو نظام إقليمي أورومتوسطي.

إن الهدف هنا واضح، وهو أن المشروعات الإقليمية كثيرة، وسوف تتنافس فيما بينها، غير أنها تنطوي جميعا على محاولة تفكيك والسيكرة على المنطقة المغاربية التي ستضمحل وتزول ككتلة موحدة امام التحديات الداخلية، الإقليمة منها والعالمية، بالإضافة إلى الهواجس المذكورة، والتي لن تقدر على تخطيها.

وستفترق الأقطار المغاربية بين هياكل إقليمية بديلة، وتبقى فضاء أو فراغا إقليميا يتم ملؤه من قبل القوى الفاعلة إقليميا ودوليا بالمعنى الجيوبوليتيكي، وبعد دمج البلدان المغاربية -خصوصا تونس والمغرب والجزائر وهو ما يعبر عن شمال افريقيا- في نظام إقليمي أورومتوسطي أو شرق أوسطي، سيتم عزل وتهميش بلدان الأطراف: السودان والصومال واليمن، وضمها إلى منظومات تابعة للمراكز المهيمنة على النظام الدولي.

كخلاصة تواجه المنطقة المغاربية جملة من التحديات العويصة التي تحيط بها من كل جانب. حيث يدفع النظام الدولي بقوة إلى تفكيكها وإلحاقها بمجالات إقليمية أكثر فعالية بهدف تفكيكها وإلغاء فعاليتها في النظام الإقليمي سواء المتوسطي أو الإفريقي وحتى العربي والإسلامي. يحدث كل هذا بتخطيط من قبل القوى الفاعلة في النظام الدولي وفي مقدمتها المشاريع الأوروبية واالأمريكية وحتى الصينية والروسية. ويتطلب مواجهة هذا العمل على التكتل وبناء رؤية مشتركة ذات أبعاد سياسية، إقتصادية وإجتماعية متكاملة بين الدول المغاربية لإعادة هندسة منظومة جيوبوليتيكة وإستراتيجية منسجمة مع البعد الحضاري للمنطقة تعمل على لملمة شتات التأثير الإقليمي والدولي المتلاشي بفعل التضارب الحاصل في الرؤى والسياسات، وبذلك يمكن مواجهة هذا الوضع الحساس من موقع قوة وفعالية يحفظ أمن المنطقة ويوفر لها الإزدهار والتنمية والإستقرار المرجو.

الخاتمة

شكلت الدراسات الأمنية واحدة من بين الحقول الفكرية الأكثر زخما وحدة في نفس الوقت. لما عرفته من حوارات بين المنظورات مختلفة المضامين حول مفهوم الأمن سواء في صياغته المعرفية أو مراجعته أو إعادة صياغته بشكل جذري ليتماشى والمتغيرات التي أفرزتها نهاية الحرب البادرة.

من خلال هذه الدراسة حاولنا التطرق إلى أهم ما قيل في الدراسات الأمنية، من خلال ما يمكن أن تقدمه النماذج الكبرى للعلاقات الدولية وذلك بمحاولة رسم هندسة أمنية مدعمة نظريا ببناءاتها المعرفية ووضع أهم التصورات الأمنية في مواجهة بعضها البعض. لنخلص في النهاية إلى تصور أمني شامل يحمل في طياته مختلف الرؤى الأمنية المتضاربة. ثم استعمال هذه الترسانة النظرية لتفكيك وتشريح البنية الأمنية المغاربية بتعقيداتها والوضع الجيوبوليتيكي الخاص للفضاء المغاربي وربطه بإمتداداته الإقليمية والدولية بغية زيادة وعينا بالتهديدات الأمنية وتحيين إدراكنا وتعميق فهمنا للشؤون الأمنية من وجهة نظر مغاربية.

ومن خلال الدراسة خلصنا إلى **الاستنتاجات والتوصيات التالية:**

- إن البناء المعرفي للدراسات الأمنية تأثر بشكل مباشر بالديناميكية والسجال الفكري الذي عرفته الحوارات المنظورية في العلاقات الدولية. سواء الحوار داخل النموذج المعرفي الواحد من خلال تحول المسلمات وإنتاج فرضيات قياسية جديدة تساهم في فك الألغاز البحثية. أو الحوار بين النماذج المتعارضة معرفيا. فالحوار البارادايمي هو الذي كان محددا لطبيعة المعرفة الناتجة ومحركها الرئيسي. حيث توضع النظريات والأفكار المتنافسة في مواجهة بعضها البعض لاختبار مبانيها وفرضياتها القياسية. وبالتالي تحديد ما هو البناء المعرفي الناجع في تقديم الإجابات البحثية الأكثر إقناعا ومن ثم الهيمنة على وصف وتفسير عملية التقدم المعرفي في ميدان العلوم الأمنية.
- كان لهذا الحوار انعكاس واضح في رسم وتحديد معالم المعرفة الأمنية. اذ جاءت التفسيرات القائمة على الفرضيات القياسية للنموذج الواقعي لتؤكد على محورية الدولة كموضوع مرجعي للأمن وتركز على طبيعة التهديدات العسكرية الموجهة للقيم الحيوية كالبقاء والسيادة. وهو ما عرف "بالأمن القومي". ثم حظرت اللبرالية لتفسر ما قدمته الواقعية وتضيف إليه بعض الحقائق الجديدة وهو ما سماه لاكاتوش بالوقائع المبتكرة مقدمة بذلك قوة إرشادية موجهة جديدة حافظت على الانسجام الأبستمولوجي ووسعت من مفهوم الأمن. فالنموذج اللبرالي تحدى المسلمات الواقعية حول محورية الدولة فركز على التعدد في المرجعيات التحليلية وآمن بدور الفواعل غير الدولاتية. وعلى عكس الصورة الواقعية المتشائمة للسياسة الدولية. كان اللبراليون أكثر تفائلا بخصوص إمكانية التعاون حتى في ظل هواجس المعضلة الأمنية. كما قللوا من أهمية الفوضوية البنيوية وركزوا على دور المؤسسات الدولية وكذا القيم والمعايير اللبرالية في تحقيق الأمن والسلم الدوليين.
- أدى دخول مابعد الوضعية كبناء معرفي لغمار الحوار المنظوراتي في العلاقات الدولية إلى ظهور التقليد النقدي الشامل في الدراسات الأمنية ممثلا بذلك الحقل البديل للدراسات الاستراتيجية. فالتقليد النقدي نظر لمفهوم الأمن بمنظار شامل عبر تخصصي أفضى إلى إعادة تعريف المفهوم وإعادة تحديد مرجعياته وهو ما يعكس تحول المشكلة التقدمي في البرنامج

البحثي النقدي حسب لاكاتوش. فالمنهجية النقدية والأبستمولوجيا مابعد الوضعية ساعدت في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفق المستجدات التي فرضتها فترة ما بعد الحرب الباردة. وحولت الاهتمام من قضايا السياسة العليا (الحرب وشؤون الأمن القومي) إلى قضايا السياسة الدنيا (الاقتصاد والرفاهية) وزادت من أهمية القضايا الإنسانية والبعد الأخلاقي والمعياري للحقيقة الأمنية. ورغم المخاوف التي أبداها العقلانيون جراء تمييع مفهوم الأمن وتحويله إلى مفهوم هلامي يشمل كل شيء غير مرغوب فيه. إلا أن التأمليين أعادوا تعريف الأمن ليس قيمة شعورية بل كممارسة خطابية. كما أعادوا الاعتبار إلى الفواعل المهمشة مثل الأفراد والأقليات وانعتقوا من نموذج الدولة المركز إلى نموذج الأمن الإنساني.

- أن الدراسات الأمنية النقدية وإن شكلت "ثورة علمية" على الدراسات الأمنية التقليدية إلا أن الحقيقة أن النموذج الموجه لإنتاج المعرفة الأمنية النقدية مازال محل جدال. فإذا كان النموذج الواقعي هو النموذج الذي وجه الدراسات الأمنية التقليدية. فإنه ليس واضحا من يقوم بهذه المهمة في الدراسات الأمنية النقدية.
- كما أن تراجع الدراسات الأمنية التقليدية لا يعني أفول نجمها. فالكاتبات الواقعية الأمنية لاتزال مؤثرة وكما يقول ميرشايمر: **"فإن الواقعية لا تستسلم أبدا".** كما أن حقيقة الفوضوية الدولية تبقي الدولة في صدارة الأجندة البحثية لحقل الدراسات الأمنية.
- إنه من المهم الإشـــارة إلى أن تأثر البناء المعرفي للدراســـات الأمنية بالســـجال الفكري الذي عرفتـه الحوارات المنظوريـة في العلاقـات الـدوليـة يلقي بنـا إلى فكرة تبيـان طبيعـة النقـاش المرتقب في العلاقات الدولية وكيف سـيؤثر في رسـم معالم البناء المعرفي للدراسـات الأمنية؟ فمنافذ النقاش بين النماذج الكبرى أوجدت مجالات تواصــل منظوراتي أد تخصــص العلاقات الدولية والدراســات الأمنية حقل فرعي بمخرجات علمية متميزة ســيما العلاقة بين المصــلحة /الهوية / الخطاب / المعرفة وكيفية بنائها للحقيقة الأمنية. وأســســت لإخراج التصــورات البرادايمية من فكرة اللامقايســة الناجمة عن إدعاءات امتلاك الحقيقة الأمنية والتمهيد لإيجاد صيغة جديدة للإتصال عبر المنظوراتي تتقارب فيه المساعي البحثية الأمنية من منظور تقدمي وبناء توليفة تحليلية للظاهرة الأمنية متكونة من عدد من النظريات المتماسـكة لا تدعي امتلاك الحقيقة الأمنية ولا تتشبث بمزاعم الصحة والصلاحية العلمية.
- أما هذه التحولات الأمنية الجديدة، دخلت المنطقة المغاربية كباقي الدول و المناطق الأخرى في العالم في مرحلة جديدة، مليئة بالتهديدات الأمنية المسـتعصـية و المتعددة من حيث طبيعتها أو مصادرها، فقد عرفت هذه المنطقة العديد من التـــهديدات و المخاطر، و رأينا كيف أن من أهم و أكثر هذه التهديدات خطورة هو الإرهاب، الذي سـبب أزمات و حالة من الفوضـى للنظم الحـاكمـة و كـذلـك للمواطنين، خـاص بعـد تطوره وارتبـاط التنظيمـات المحليـة في الجزائر والمغرب وكذلك ليبيا بتنظيم القاعدة في إطار ما عرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإســلامي، التي باتت اليوم تشـكل تحدي كبير للنظم السـياسـية المغاربية، بالإضـافة إلى الإرهاب تشـهد المنطقة بل تعج بالكثير من التهديـدات الأخرى، و قد ذكرنا منها، المشاكل الاجتماعية من آفات و مخدرات، و كذلك مشـــاكل البيئة و التلوث، و عجز النظم الحاكمة على تأمين الغذاء و المستلزمات الضرورية للعيش من سكن و صحة و تعليم، مع غياب مؤشرات مرضية للتنمية المستدامة و الحكم الراشد و الديمقراطية، بالإضافة إلى التداعيات السلبية للهجرة السرية، كل

هذه المشـــاكل تعتبر بمثابة قنبلة موقوتة أو بركان خامد قد يهز كيان هذه الدول و يهدد استقرارها.

- لذلك وعت النخب الحاكمة و كذا المجتمعات المغاربية بخطورة الوضـــع و تأزمه، ما دفعها للبحث عن الطرق و السبل الناجعة و المناسبة للخروج من هذه الدوامة المستمرة من المخاطر و التهديدات، و رأينا كيف أن هذه الدول لم تسـعى للعمل المشـترك ضـمن مؤسـسـات الاتحاد المغاربي، بسبب هشاشتها و كذلك غياب الإرادة السياسية لإحياء هذا الدور للاتحاد الذي يعتبر تجربة تكاملية فاشلة بكل البعاد، خاصـة في ظل سيطرة النزعة القطرية على الدول المغاربية في وضـــع اســتراتجيات لحل و تجاوز المشـــاكل الأمنية التي تعيشـــها هذه الدول، و على هذا المســتوى رأينا أن الدول المغاربية تعاملت مع هذه التهديدات بشـــكل منفرد، كل دولة تضـــع استراتيجيات محلية لمواجهة المخاطر،(مثال الجزائر و سياسة مكافحة الإرهاب.
- كما نستنتج في هذا الصـدد أن إمكانات وقدرات هذه الدول، لم تؤهلها لتجعلها قادرة على إيجاد الحلول والاســتراتيجيات الفعالة لوضـــع حد لمختلف التهديدات، ما دفعها لتدخل في شـــراكات بعدما عجزت عن إحياء دور الاتحاد المغاربي كإطار للعمل المشـــترك، ونتيجة المعوقات البنيوية والسـياسـية التي تحول دون ذلك، كل هذا جهلها تتجه للبحث عن شـركاء خارج الإقليم المغاربي، كخطوة لتطوير آلياتها الدفاعية أمام هذه التهديدات.
- بناءا على هذا توجهت الدول المغاربية إلى أوربا باعتبارها شرك استراتيجي، فلم تتردد الدول المغاربية في قبول الانضـــمام في تفعيل مختلف المبادرات والمشـــاريع المقترحة من الجانب الأوربي، وقد تبلورت هذه السياسـة عبر مشـروع الشـــــــراكة الأورومتوسطية، والاتحاد المتوســـطي، وكذلك مختلف التفاعلات في ضـــمن مبادرة 5+5. غير أن النتائج الواقعية التي ترتبت على هذه الشـــراكة، بينت أن الاعتماد على الطرف الأوربي لم يحقق كل الأهداف المرجوة، بحيث بينت التجربة أن المكاسـب لم تكن متكافئة، بل كانت لصـالح الطرف الأوربي على حسـاب الطرف المغاربي، ما جعل العلاقة تخرج عن إطار الشـراكة والتعاون إلى شـكل التبعية والهيمنة.
- كبديل لهذه الاستراتيجيات الفاشلة، عملت الدول المغاربية حتى تجد الشريك المناسب، فنسجت وفق هذه القناعات المتمثلة في أن الإستراتيجية المناسبة ستكون عبر العمل المشترك مع طرف قوي خارجي، دعمت الدول المغاربية التوجه نحو الو م أ، فعرفت علاقات الطرفين العديد من أوجه التعاون و العمل المشترك على الصعـيد الاقتصادي (مبادرة إيزنستات) و على الصعيد السـياسـي (مشـروع الشـرق الأوسـط الكبير، و على الصـعيد الأمني (التعاون الأمني ضـمن حلف الناتو)، غير أن هذه الشـراكة لم تختلف عن نظيرتها الأوربية، فالدول فسـياسـات الدول الكبرى ســـر عان ما تعلن عن نياتها و أهدافها الحقيقية في منطقة المغرب العربي، بحيث اسـتنتجنا أن المصـالح القومية الأوربية أو الأمريكية كانت لها الأولوية على حسـاب مصـالح الدول المغاربية المتمثلة في القضاء على مصادر التهديدات، الأمر الذي جعل المغرب العربي يتحول لساحة لصـراع القوى الكبرى على خاصـة على الصـعيد الاقتصـادي، بحيث سعت كل من الو،م،أ و أوربا لإثبات وجدها و نفوذها الاقتصـادي على حسـاب وجودها كشـريك لإعانة الدول المغاربية على مواجهة مختلف التهديدات، و حتى وإن بدت هناك محاولات جادة من الشـريك الأوربي في مواجهة الإرهاب و مخاطر الهجرة و تسـلط النظم الحكمة، فهي سـتدعم

الدول المغاربية للحد من هذه المظاهر لأن مصـــلحتها تملي عليها القيام بمثل هذه التحركات، فتتعامل مع الدول المغاربية كدول حاجزة أو مانعة خوفا من انتقال هذه المخاطر إلى أقطارها.

- بناءا على هذا جاءت اتفاقيات الشـــراكة والعمل المشـــترك مع أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية، مخيبة لآمل الدول المغاربية وشعوبها. لأنها لم تحد من هذه المخاطر والتهديدات بل تحولت هي نفسـها إلى مصـادر لتهديد أمن هذه الدول المغاربية ومجتمعاتها، من خلال تكريس التبعية واستغلال ثرواتها، وبالتالي تكريس الفقر والبطالة بل إن وجودها وحضورها القوي في المغرب العربي سيشجع أكثر قيام الحركات الإرهابية المناهضة لهذا التواجد للقوى الإمبريالية في بلاد المسلمين.
- وهكذا، يبدو جليا اليوم أنه بات من المســـتحيل للدول المغاربية التعاطي المجدي مع أهم التحديات بالاعتماد فقط على السـياسـات الوطنية، أو عبر اللجوء لأطراف وشـركاء خارجيين في كافة المجالات الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية والســـياســـية، مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التكاملي والاندماجي المغاربي .فلم يعد معقولا ولا مقبولا، ونحن نشـــاهد ما يجري في العالم، أن نواصـــل التعامل مع قضـــايانا التاريخية وإشكالاتنا السياسية بالطرق التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه اليوم. إن ما يبعث على الاطمئنان - نســـبيا - أن أكثر الإكراهات تحديا يفرض النزوع إلى معاودة تفعيل البناء المغاربي، فبعد أن كانت الخلافات إزاء التعاطي مع تنامي التطرف والإرهاب تضـع مفارق طرق بين العواصـم المعنية أصبحت "مغربة" هذا الهاجس قضية مشتركة بين الأطراف كافة، إلى درجة أن الفرقة الســـابقة باتت تحتم المزيد من التنســـيق وتبادل المعلومات والخبرات. وبعد أن كان نزاع الصـــحراء حاجزا أمام أي انفراج في العلاقات المغربية - الجزائرية، الطرفين الرئيســـيين في معادلة البناء المغاربي، صـــار في الإمكان ترحيل خلافاتهما إلى المفاوضـــات المغربية – الصحراوية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وهكذا، يحدونا الأمل بأن الدول المغاربية، التي تتوفر على إمكانيات مهمة ومؤهلات هامة، ستكون قادرة على التعاطي المجدي مع التحديات والصعاب، إذا كثّفت جهودها من أجل إقرار الآليات الكفيلة بالسـير قدما نحو الاندماج. وذلك إن التزمت بمجوعة من التوصـيات، نوجزها فيما يلي:

- ضرورة الإيمان بضرورة التعاون والتفاهم حول كيفية مواجهة المشاكل وطرح الحلول المناسبة. والعمل على حل جميع المشكلات البينية القائمة عبر إحياء الاتحاد المغاربي، والتركيز في ذلك على التركيز على تحقيق التكامل الاقتصادي، لأن العلاقات الاقتصادية وتشابك المصالح المادية بين الدول وكذلك الشعوب سيؤدي إلى تراجع دور القضايا السياسية التي عادة ما تكون مصحوبة بحساسية كبيرة.
- ضرورة أن تأخذ القوى المجتمعية مكانتها ودورها بفاعلية لبناء المغرب العربي، باعتبارها واجهات للرأي العام الضامن لأي خطوة تعبر عن أمانيه وتطلعاته ومصالحه، وهنا يتعين أن تتركز الجهود على إقامة أنظمة حكم ديمقراطية معبّرة عن الإرادة الحرة للشعوب المغاربية، تحرص على سلطة القانون وتوفير الحريات للمواطنين، وتحترم حقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني، وتتفاعل معه كشريك حقيقي في إدارة شؤون البلاد وتنفيذ برامج التنمية.

تبقى التنمية المستدامة والحكم الراشد في المنطقة المغاربية الآليات الضرورية لإحداث التغيير داخل الأنظمة المغاربية، التي ستجد نفسها -إذا التزمت وطبقت آليات الحكم الراشد والتنمية المستدامة- مؤهلة

للدخول في مسار تكاملي مع توفر إرادة سياسية، وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضـاء مستقل، لذلك فإن التنسيق والتكامل المغاربيين يمكن أن يخلقا إمكانية تنمية حقيقية تلبي الحاجات الأساسية للشعوب المغاربية.

قائمة المصادر والمراجع

أ/ فئة الكتب:

1- باللغة العربية:

1- أناثر غراهم و نوينهام جيفري ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** (دبي:مركز الخليج لابحاث، 2005).

2- أبو نعمان سلمان، **أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج استعادة نهضة الأمة**، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط2، 2013.

3- إبراهيم الشـــريف، **تاريخ تونس من عصـــور ماقبل التاريخ إلى الاســـتقلال** (ترجمة:محمد، الشاوش ومحمد عجينة) تونس: دار سراس،1980.

4- أركون محمد، (الفضـــاءالاجتماعي والتاريخي للمغرب العربي)،في محمد عابد الجابري وآخرون، **وحدة المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987.

5- الجابري محمد عابد ، **الحركة السلفية والجماعات الدينية المعاصرة**، مشروع المستقبلات العربية البديلة، تونس، 1996.

6- الحافظي إحسان ، **السياسات الأمنية في المغرب: في السلطة وأدوار النخب السياسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2020.

7- العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، الرباط، 1994.

8- الهرماسي محمد عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**،ط3،لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1999.

9- بوالشعير سعيد ، **النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

10- بيليس جون و سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

11- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية،2007).

12- بليمان عبد القادر، **الأسس العقلية للسياسة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2008.

13- بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية ، الجزائر، 2005.

14- غريفتش مارتن و أوكالاهان تيري ، مترجما، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي:مركز الخليج للأبحاث، 2008).

15- *زارتمان وليام*، **"الدول المنهارة: تفكك واستعادة السلطة الشرعية"**، دار الفكر العربي للترجمة والنشر، بيروت، 1995.

16- سيدون دايفيد ، **"أحلام وخيبات أمل: تركيبات المغرب الكبير بعد الإستعمار"**، في: علي عبد اللطيف حميدة (محرر)، **مابعد الإستعمار والقومية في المغرب العربي: التاريخ والثقافة والسياسة**، ترجمة جمعة عمر بوكليب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).

17- صيقع سيف الإسلام ، **حراك بلا أيديولوجيا**، أدليس، الجزائر، 2020.

18- فرج أنور محمد، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتجية،2007).

19- فرايتسمان بروس مادي **"علاقات دول المغرب العربي مع اسرائيل: المصالح المتوازية والعلاقات الاستراتيجية"**. ترجمة: صادق أبوالسعود. مركز القدس للدراسات السياسية، عمان. 2009.

20- فوكوياما فرانسيس، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، الرياض: العبيكان للنشر،2008.
21- قوجيلي سيد أحمد، **الدراسات الأمنية النقدية** (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،2014).
22- قوجيلي سيد أحمد، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2012.
23- كون توماس، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة شوقي جلال (الكويت: سلسلة عالم المعرفة ، 1992).

24- لبيب طاهر،(**المغرب العربي بين وحدة الخصوصية وخصوصية الوحدة**)، في محمد عابد، الجابري وأخرون، **وحدة المغرب العربي**، بيروت: : مركز دراسات الوحدة العربية،1987.
25- لخذاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2015.
26- ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري: من الأحادية إلى التعددية السياسية**، جامعة قالمة 8 ماي 45، 2016.
27- ناي جوزيف، **فهم النزاعات الدولية**، ترجمة: أحمد أمين و مجدي كامل، (الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1997).
28- وندت ألكسندر، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة جبر صالح العتيبي (الرياض: النشر العلمي والمطابع للنشر والتوزيع،2006).

باللغة الأجنبية:

1- *Battistella Dario,* "**Théories des relations internationales"** (Paris: Presses de Sciences Po, coll. « Références inédites ».2003.)
2- Buzan Baray and Hansen Lene , " **the evolution of international Security studies**" (New York ,Cambridge , 2009).
3- Barry Buzan & Ole Waever, **Regions and Powers : The structure of International Security** (Cambridge : Cambridge University Press,2003
4- Benantar Abdennour. « les initiatives américaines (MEPI, GME, BMENA) et le maghreb » dans **les etats-unis et le maghreb regain d'intérêt ?** (dir: abdenour benantar) alger:cread,2007.
5- Camille;Lacoste et Dujardin **;LiteratureBerbers :des trèsore d'oralite Maghreb,** Paris: edition la decoverte, 1995.
6- *Campbell David*,**"** *National Deconstruction***:** *Violence***,** *Identity, and Justice in* **Bosnia"**. (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, I998).
7- Dussouy Gérard, **" Les théories de l'interétatique ,Traité de Relations internationales (II)"**, Pouvoirs comparés. Collection dirigée par Michel Bergès, Professeur de science politique.

8- Emmanuel Alder & Michael Barnett (eds.), **Security communities** (cambridge : Cambridge University Press, 1998).
9- Erdag Ramazan, **Libya in the arab spring : From Revolution to Insecurity** (New York : Palgrave Macmillan, 2017)
10- Guechi Djemal Eddine, L'union du Maghreb arabe intégration régionale et le développement économique, casbah édition, Alger 2002.
11- *Giovanni Arcudi* ,"*La sécurité entre permanence et changement* " (Genève: *Institut universitaire* de *hautes études internationals*, 2000)
12- Harbi Mohamed, « Naissance d'une hégémonie: Vers l'armée de métier »,Paris,1997.
13- *Keohane* Robert, *"After hegemony*: **Cooperation and discord in the world political economy".** (Princeton: Princeton University Press,1984).
14- Kiser Stephen Thomas Troyand. ***Warlords Rising: Confronting Violent Non-state Actors.*** Lexington Books,London,2005 .
15- Krause Keith et Williams Michael (dir.), " From Strategy to Security : Foundations of Critical Security Studies ", in **Critical Security Studies**, Minneapolis, University of Minnesota Press, coll. Borderlines, 1997.
16- Lott Anthony,**"Creating insecurity: Realist, constructivism, and US security policy"** (London: ashgate publishing company, 2004).
17- Lippman Walter (1943) ***US Foreign Policy**: Shield*. Boston: Little Brown.

ب/ فنة الرسائل و المذكرات الجامعية:

1- **باللغة العربية:**
1- أحمد ولد محمد الأمين، "السياسات الخارجية للدول العربية: دراسة مقارنة للمحددات وأنماط التفاعل"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم القانونية واالقتصادية واالجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد هللا، فاس، المغرب، 2015.
2- العايب أحسن،" الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية و مصالح الدول الكبرى1945-2006"، (رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006).
3- ابراهيم ولد الشريف، العلاقات الجزائرية المغربية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، بغداد، 1998.
4- بوبية نبيل ، "المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011).
5- حجار عمار،" السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط"،(مذكرة ماجستيير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002).
6- تباني وهيبة ، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي -دراسة حالة الإرهاب. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة تيزي وزو :كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2004.

7- حمشي محمد ، "نظريات العلاقات الدولية بين التعددية و الهيمنة" ، (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.2010-2011).
8- دلة مصطفى أمينة،" الدراسات الأمنية النقدية"(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية.قسم العلوم السياسية. جامعة الجزائر ، 2013).
9- سومار عبد القادر، **المخيال الجماعي والتمثلات الفكرية، الفكرة – المعنى – المفهوم**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، 2011-2012.
10- صغور عبد السلام، بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية"، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
11- قسوم سليم ،" الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن " (مذكر ة ماجستير في الدراسات الاستراتيجية والأمنية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2010).
12- قوجيلي سيد أحمد ،" الحوارات المنظورية و اشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية"(رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر).

2- باللغة الأجنبية:

1- Taureck *Rita* **,** "*Securitization theory* and securitization studies", University of Warwick, 2006.

2- VIAU Hélène, "La (Re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale", (Monreale : Centre d'étude des sciences politique et étrangères de sécurité, 2000.

3- El Moustapha Faty, La politique de sécurité et de stabilité au Maghreb, thèse de doctorat en science politique et juridique, UNIVERSITÉ DE REIMS CHAMPAGNE-ARDENNE ÉCOLE DOCTORALE SCIENCES DE L'HOMME ET DE LA SOCIETE,2016.

ج/ فئة المجلات و الدوريات:

1- باللغة العربية:
1- أدمام شهرزاد ، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية. *سياسات عربية*،2014.
2- الحسناوي لحسن ، "إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا الدينامياتو الانعكاسات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 22 ،.ديسمبر 2018.
3- الحربي سليمان عبد الله ، " مفهوم الأمن : مستويات ، وصيغة تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر" ، المجلة العربية للعلوم السياسية 13 (2008).

4- المصري خالد ، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية 2 (2014).

5- بجيجة العربي ، ‘‘الاتحاد المغاربي: أية تحديات تهدد استقراره الأمني’’، مركز الصحراء للدراسات والاستشارات، 22 فيفري 2022، متاح على: الاتحاد المغاربي: أية تحديات تهدد استقراره الأمني | الصحراء.

6- بشير هشام ، ‘‘الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوربا، أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها’’، في: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد، 178، جانفي، 2010.

7- بن عنتر عبد النور ، "الدولة و العولمة و ظهور مجتمع مدني عالمي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 107، 2002.

8- عبد القادر عبد العالي ، "محاضرات نظريات العلاقات الدولية" (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، السنة الجامعية 2009 /2010).

9- عربي بومدين، «التحديات الأمنية الدولية في منطقة المغرب العربي: دراسة في التصور الأمني الأوروبي والأمريكي،» مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 75 (آذار/مارس 2016).

10- قسوم سليم ، " دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية حول المناظرات في الدراسات الأمنية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 39 - 40 صيف - خريف 2013**.

11- قط سمير. خصوصية الشراكة الأطلسية-المغاربية في إطار الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي. المجلة الجزائرية للسياسات العامة. العدد: 8، جانفي 2017.

12- قط سمير. ‘‘استراتيجية دول الميدان في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل’’. ورقة قدمت في إطار ملتقى دولي حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014.

2- باللغة الأجنبية:

1- Allison Graham et Zelikowv Philip, "L’essence de la décision. Le modèle de l’acteur rationnel", **Cultures & Conflits**.36 (hiver 1999 - printemps 2000). Rationalités et Relations Internationale (Vol.1)

2- Aron Raymond. Leçons sur l'histoire. Cours du Collège de France. Établissement du texte, , 1989

3- AslıhanÇelenk Ayşe, «Promoting democracy in Algeria: the EU factor and the preferences of the political elite», *Democratization*, Vol. 16, No. 1, February 2009.

4- Buzan Barry. "New patterns of global security in the twenty-first century ", Source: International Affairs 3(1991).

5- Ceyhan Ayse , "Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres", Cultures et conflits.

6- Chena Salim," L’Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la notion de « sécurité sociétale ». Une théorie à la manière d’Huntington", TERRA, Réseau scientifique de recherche et de publication.

7- *Doyle* Michael : *Liberalism and World Politics* in: American Political Science Review,Vol. 80,No 4 (Dec., 1986)

8- Hanspeter Mattes, Domestic Security in the Maghreb: Deficits and Counter-Measures, No: 186, January 2012, German Institute of Global and Area Studies (GIGA).
9- Haftendorn Helga ," The security puzzle : Theory- building and discipline building in international security,", International studies quarterly 35 (1991)
10- Herz John ," Indealist Internationalism and the Security Dilemma", World politics, vol.2, N°.2 (Jan., 1950)
11- Hobbes Thomas, « Causes, génération et définition de la République», in **Léviathan** : traité de la matière, de la forme et du pouvoir de la république ecclésiastique et civile, François Tricaud (dir.), coll. Philosophie politique. Paris : Éditions Sirey, 1971
12- Grifa Moussa, «The Libyan Revolution : Establishing a New Political System and The Transition to Statehood»,*ARI Projects*, September 2012.
13- *Karlberg*, *Michael* and *Buell*, *Leslie*, **"Deconstructing the "War of All Against All"** : The Prevalence and Implications of War Metaphors and Other Adversarial News Schema in TIME, Newsweek, and Maclean's, Vol. 12 , No. 1 (2005)

د/ فئة المقالات المنشورة على الأنترنيت:

1- الشزاط عزيز ، "إشكالية الهوية، مأزق الإشكال و قلق المفهوم"، الحوار المتمدن، 2015/5/3، الموقع:http://www.rezgar.com

2- Bahri Mohammed, "Le conflit israélo-arabe vu du Maghreb ", Revue française de science politique, 16e année, N° 4, (1966), accessed 25/12/2022, at : https://bit.ly/2QdPULW, p. 783.

3- عبد النور بن عنتر، " تهديدات هجينة"،جريدة العربي الجديد. على الموقع: : تاريخ الدخول http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/10/4/A9 20-02-2023

4- زقـــاغ عـــادل ، إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي، متوفر على الموقع:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

5- زقاغ عادل ،" تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية: فحص افتراضات و اسهامات المقاربات المنتمية لأنماط التحليل العقلاني، المؤسساتي و البنائي. تم تفحص الموقع يوم : 13-2021. متوفر على الموقع:
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3064.html

6- علي أحمد حسن الحاج (المدرسة البنائية في العلوم السياسية): دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1153358 ، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم 23 ماي، 2015.

7- والت ستيفن م.، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، "ترجمة عادل زقاغ وزيدان زياني، متوفر على الرابط التالي:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/ir.html
8- كل ما يجب أن تعرفه عن الأزمة الليبية. الجزيرة. 10 نوفمبر 2020. تاريخ الإطلاع/ 9 ديسمبر 2020. على الرابط التالي: https://bit.ly/3aChX3k
9- قرار ترامب حول الصحراء الغربية يهدد باندلاع حرب مفتوحة. الجزيرة. 11 ديسبر 2020. تاريخ الإطلاع: 11 ديسمبر 2020. على الرابط التالي: https://bit.ly/3sigRzt
10- رمزي بن ديكه، «الدراسات الإقليمية المعاصرة نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية،» موقع «سياسة»، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2011، – <http://www.politics ar.com/ar/index.php/permalink/3095.html>.
11- Stuart eizenstat. « La politique etrangére americaine à l'egard du maghreb: la nécessité d'un nouveau depart. » www.iemed.org/anuari/2010/farticles/**Eizenstat politique** fr.pdf
12- حوار مع الدبلوماسي الأمريكي دوغلاس. ج. ولاس. السفارة الأمريكية بالجزائر . https://arabic.**algeria**.us**embassy**.gov/
13- منى الحداد، " قراءة في العالقات العربية الصينية و سبل تعزيزها"، مركز البحوث و الدراسات اإلفريقية، 2519 ،ص 112 .على الرابط http://dspace.iua.edu.sd/bitstream/123456789/3151/1/02%082%حداد0م%2

Sharan Grewal, "A Quiet Revolution: The Tunisian Military After Ben Ali," *Carnegie Endowment*, 24 February 2016, available at https://carnegieendowment.org/2016/02/24/quiet-revolution-tunisian-military-after-ben-ali-pub-62780